



دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية

المجلد 2:

الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

الطبعة الثانية

ديسمبر 2018

الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية



جدول المحتويات

6..... قائمة الاختصارات

7..... تمهيد

1. نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية..... 9

1.1. مقدمة 9

2.1. نطاق ومدى تغطية الإطار..... 10

3.1. مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية..... 13

4.1. تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية..... 13

5.1. الهيكل الكلي للإنفاق العام والمساءلة المالية..... 14

2. إرشادات بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي..... 15

1.2. إرشادات عامة بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي..... 15

2.2. تحديد درجات تصنيف المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة..... 17

3.2. التعريفات..... 19

4.2. تشكيل محاور ومؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية..... 19

3. قياس مؤشرات الأداء وأبعادها..... 23

24..... المحور الأول: موثوقية الموازنة

مؤشر الأداء PI-1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق..... 25

البُعد 1.1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق..... 25

مؤشر الأداء PI-2 تركيبة حصيلة الإنفاق..... 27

البُعد 1.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للتصنيف الوظيفي..... 27

البُعد 2.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للتصنيف الاقتصادي..... 29

البُعد 3.2 الإنفاق من المخصصات الطارئة..... 31

مؤشر الأداء PI-3 حصيلة الإيرادات..... 33

البُعد 3.2 تركيبة حصيلة الإيرادات..... 36

37..... المحور الثاني: شفافية المالية العامة

مؤشر الأداء PI-4 تصنيف الموازنة..... 38

البُعد 1.4 تصنيف الموازنة..... 38

مؤشر الأداء PI-5 توثيق الموازنة..... 40

البُعد 1.5 توثيق الموازنة..... 40

مؤشر الأداء PI-6 عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية..... 43

البُعد 1.6 الإنفاق خارج التقارير المالية..... 44

البُعد 2.6 الإيرادات خارج التقارير المالية..... 45

البُعد 3.6 التقارير المالية لوحدة الموازنة..... 47

مؤشر الأداء PI-7 التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية..... 50

البُعد 1.7 نظام تخصيص التحويلات..... 50

البُعد 2.7 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات..... 52

54 مؤشّر الأداء PI-8 معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات
55 البُعد 1.8 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات
58 البُعد 2.8 الأداء المُحقّق في تقديم الخدمات
60 البُعد 3.8 الموارد التي تلقاها وحدات تقديم الخدمات
62 البُعد 4.8 تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات
64 مؤشّر الأداء PI-9 وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة
64 البُعد 1.9 وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة
67 المحور الثالث: إدارة الأصول والخصوم
68 مؤشّر الأداء PI-10 رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة
68 البُعد 1.10 مراقبة المؤسسات العامة
71 البُعد 2.10 مراقبة الحكومات دون الوطنية
72 البُعد 3.10 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى
74 مؤشّر الأداء PI-11 إدارة الاستثمار العام
75 البُعد 1.11 التحليل الاقتصادي لمشاريع الاستثمار
77 البُعد 2.11 اختيار المشاريع الاستثمارية
78 البُعد 3.11 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية
79 البُعد 4.11 مراقبة المشاريع الاستثمارية
81 مؤشّر الأداء PI-12 إدارة الأصول العامة
82 البُعد 1.12 مراقبة الأصول المالية
83 البُعد 2.12 مراقبة الأصول غير المالية
85 البُعد 3.12 شفافية التصرف في الأصول
86 مؤشّر الأداء PI-13 إدارة الدين
86 البُعد 1.13 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير حولها
87 البُعد 2.13 الترخيص في الاقتراض و إسناد الضمانات
89 البُعد 3.13 استراتيجية إدارة الدين
91 المحور الرابع: وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسات
92 مؤشّر الأداء PI-14 التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي
92 البُعد 1.14 تنبؤات الاقتصاد الكلي
93 البُعد 2.14 تنبؤات المالية العامة
95 البُعد 3.14 تحليل حساسية المالية العامة الكلية
96 مؤشّر الأداء PI-15 استراتيجية المالية العامة
96 البُعد 1.15 الأثر المالي للسياسات المقترحة
99 البُعد 2.15 اعتماد استراتيجية المالية العامة
100 البُعد 3.15 رفع التقارير حول نتائج المالية العامة
101 مؤشّر الأداء PI-16 منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق
101 البُعد 1.16 تقديرات للإنفاق متوسط الأجل
102 البُعد 2.16 سقف الإنفاق متوسط الأجل
103 البُعد 3.16 موازنة الخطط الاستراتيجية والموازنات متوسطة الأجل

104البُعد 4.16 اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية.
106 مؤشّر الأداء PI-17 عملية إعداد الموازنة
107البُعد 1.17 التقويم الزمني للموازنة.
108البُعد 2.17 إرشادات بشأن إعداد الموازنة.
110البُعد 3.17 تقديم الموازنة للهيئة التشريعية
111 مؤشّر الأداء PI-18 الفحص التشريعي للموازنات
111البُعد 1.18 نطاق فحص الموازنة
112البُعد 2.18 الإجراءات التشريعية لفحص الموازنة.
113البُعد 3.18 توقيت الموافقة على الموازنة.
114البُعد 4.18 قواعد إدخال تعديلات على الموازنة من خلال الجهة التنفيذية.
116المحور الخامس: القدرة على التنبؤ ومراقبة تنفيذ الموازنة
117 مؤشّر الأداء PI-19 إدارة الإيرادات
118البُعد 1.19 الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات
120البُعد 2.19 إدارة مخاطر الإيرادات
122البُعد 3.19 استقصاء ومراجعة الإيرادات
123البُعد 4.19 رصد المتأخرات من الإيرادات
125 مؤشّر الأداء PI-20 المحاسبة المتعلقة بالإيرادات
125البُعد 1.20 معلومات عن تحصيل الإيرادات
126البُعد 2.20 تحويل الإيرادات المُحصلة
127البُعد 3.20 تسوية حسابات الإيرادات
129 مؤشّر الأداء PI-21 قابلية التنبؤ بتوفر الموارد للالتزام بالإنفاق
129البُعد 1.21 توحيد الأرصدة النقدية.
130البُعد 2.21 رصد الموقف النقدي وقابلية التنبؤ به.
131البُعد 3.21 معلومات عن سقف الالتزامات
132البُعد 4.21 أهمية تعديلات الموازنة خلال السنة
134 مؤشّر الأداء PI-22 متأخرات الإنفاق
134البُعد 1.22 رصد متأخرات الإنفاق
136البُعد 2.22 رصد متأخرات الإنفاق
138 مؤشّر الأداء PI-23 مراقبة كشوف الرواتب والأجور
138البُعد 1.23 تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين
139البُعد 2.23 إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور
140البُعد 3.23 الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور
141البُعد 4.23 المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور
142 مؤشّر الأداء PI-24 إدارة المشتريات
142البُعد 1.24 رصد المشتريات
143البُعد 2.24 اساليب المشتريات
144البُعد 3.24 وصول الجمهور لمعلومات حول المشتريات
145البُعد 4.24 إدارة شكاوى المشتريات
147 مؤشّر الأداء PI-25 الرقابة الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور

148 البُعد 1.25 . الفصل بين المهام
149 البُعد 2.25 فعالية ضوابط الالتزام بالإففاق
150 البُعد 3.25 الامتثال لقواعد واجراءات المدفوعات
151 مؤشّر الأداء PI-26 المراجعة الداخلية
152 البُعد 1.26 تغطية المراجعة الداخلية
153 البُعد 2.26 طبيعة المراجعات والمعايير المطبقة
154 البُعد 3.26 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير
155 البُعد 4.26 الاستجابة للمراجعات الداخلية

156 المحور السادس: المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

157 مؤشّر الأداء PI-27 . سلامة البيانات المالية
157 البُعد 1.27 تسوية الحسابات المصرفية
158 البُعد 2.27 الحسابات المُعلقة
159 البُعد 3.27 حسابات السُلف
160 البُعد 4.27 العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية
161 مؤشّر الأداء PI-28 . تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة
161 البُعد 1.28 تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة
163 البُعد 2.28 توقيتات تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية
164 البُعد 3.28 دقة تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية
165 مؤشّر الأداء PI-29 . التقارير المالية السنوية
165 البُعد 1.29 اكتمال التقارير المالية السنوية
167 البُعد 2.29 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية
169 البُعد 3.29 المعايير المحاسبية

170 المحور السابع: الفحص والمراجعة الخارجية

171 مؤشّر الأداء PI-30 . المراجعة الخارجية
171 البُعد 1.30 تغطية ومعايير المراجعة
173 البُعد 2.30 تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية
174 البُعد 3.30 متابعة المراجعة الخارجية
175 البُعد 4.30 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية
177 مؤشّر الأداء PI-31 الفحص التشريعي لتقارير المراجعة
177 البُعد 1.31 توقيت فحص تقارير المراقبة
178 البُعد 2.31 عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة
179 البُعد 3.31 توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة
180 البُعد 4.31 شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

181 مسرد المصطلحات

قائمة الاختصارات

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	BCG
المدير التنفيذي	CEO
الحكومة المركزية	CG
تصنيف وظائف الحكومة	COFOG
لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	DAC
تقييم أداء إدارة الدين	DeMPA
استراتيجية إدارة الدين	DMS
اليورو	EUR
الأسئلة المتكررة	FAQs
السنة المالية	FY
إجمالي الناتج المحلي	GDP
إحصاءات مالية الحكومة	GFS
الحكومة العامة	GG
وحدة المراجعة الداخلية	IAU
الهيئة الدولية لمعايير المراجعة والتدقيق	IAASB
الاتحاد الدولي للمحاسبين	IFAC
الإدارة العامة للتفتيش المالي	IGF
صندوق النقد الدولي	IMF
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي)	INTOSAI
معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (إيبساس) (للاتحاد الدولي للمحاسبين)	IPSAS
المعايير الدولية لمراجعة الحسابات	ISA
منظمة المعايير الدولية	ISO
المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية	ISSAI
وزارة المالية	MoF
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
مؤسسة عامة	PC
إدارة المالية العامة	PFM
مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية	PI
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI
الحكومة دون الوطنية	SNG
حساب الخزانة الموحد	TSA
دولار أمريكي	USD

الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

تمهيد

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية إطارًا لتقييم نقاط القوة والضعف في إدارة المالية العامة ورفع التقارير الخاصة بذلك والإبلاغ عنها. ويتضمن تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريرًا عن أداء إدارة المالية العامة للحكومة في فترة زمنية محددة باستخدام منهجية من الممكن محاكاتها في تقييمات لاحقة بما يمكن من إعطاء موجز بالتغييرات على مدار الوقت. يتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريرًا يعرض نظرة عامة عن نظام إدارة المالية العامة يتم تقييمه على أساس الأدلة مقابل 31 مؤشرًا للأداء. كما أنه يوفر تحليلًا لنتائج أداء النظام ككل ونتاج الموازنة وإدارة المالية العامة المرغوب فيها - انضباط مجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمات العامة.

يتم عرض الدليل في أربعة مجلدات منفصلة:

- **المجلد 1: التخطيط لعملية تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية وإدارتها واستخدام إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية** والذي سوف يوفر التوجيه لمستخدمي إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية وغيرهم من الأطراف المعنية الأخرى حول المراحل والخطوات الرئيسية في عملية تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية.
- **المجلد 2: الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية** والذي يوفر إرشادات فنية تفصيلية حول تحديد درجات التصنيف الترتيبي لمؤشرات الأداء البالغة 31 و94 بُعدًا لإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016، بما في ذلك متطلبات البيانات ومصادرها، والحسابات والتعريفات. كما يتضمن الدليل الميداني مسردًا بالمصطلحات.
- **المجلد 3: إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية** والذي يحدد النموذج الأساسي والتعليمات المتعلقة بإعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.
- **المجلد 4: معلومات تكميلية لتقييم أداء إدارة المالية العامة** والذي سوف يوفر معلومات حول العلاقة بين إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 والأدوات التشخيصية التكميلية الأخرى وإمكانية تزويد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية بمعلومات أخرى.

من المستهدف أن يكون هذا الدليل بمثابة وثيقة ديناميكية والتي سوف تخضع دوريًا للتحديث استجابةً إلى المسائل والاهتمامات والاستئلة المتكررة الأخرى التي يثيرها مسؤولو الحكومة والمقيمون وغيرهم من الأطراف المعنية الأخرى. سوف يتم الإعلان عن التحديثات الدورية الجارية على الدليل في موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org.

منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية هي أداة تساعد الحكومات في إجراء تحسينات مستدامة على ممارسات إدارة المالية العامة من خلال توفير الوسيلة لقياس الأداء ومراقبته مقابل مجموعة من المؤشرات تشمل جميع المؤسسات والأنظمة والعمليات في مجال إدارة المالية العامة. تستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة المتعلقة بالجوانب المحورية لإدارة المالية العامة كما حددها الممارسون ذوو الخبرة.

ينطوي برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية على تقرير يتناول أداء إدارة المالية العامة للحكومة المعنية والذي يعرض درجات تصنيف المؤشر القائم على الأدلة الموثقة ويحلل النتائج المستندة إلى الأدلة القائمة بالفعل. يؤكد ذلك على النهج الذي يقوده البلد بهدف تحسين الأداء وتوافق الأطراف المعنية حول أهداف مشتركة.

الهدف من دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية هو تزويد المستخدمين (أي مسؤولو الحكومة، والمُقيّمون، وشركاء التنمية، وغيرهم من الأطراف المعنية المهمة الأخرى) بتوجيه شامل حول تخطيط وتنفيذ واستخدام الإرشادات التوجيهية الفنية التفصيلية للإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 المتعلقة بتحديد درجات التصنيف الترتيبي لجميع مؤشرات الأداء البالغة 31 و94 بُعد بالإضافة إلى إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

المجلد 2: الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

معلومات حول المجلد 2

الهدف من المجلد 2 من دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية (الدليل) والمسمى الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (الدليل الميداني) هو تزويد مستخدمي إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية بإرشادات واسعة النطاق حول تطبيق إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 بعد القيام بالنشر العام لوثيقة الإطار في 1 فبراير 2016.

سوف يخضع الدليل الميداني للتحديث حتى يعكس الآراء والانطباعات المقدمة من المستخدمين ولتضمن الإشارة إلى الممارسات الجيدة ودراسات الحالة المفيدة. سوف تتضمن كل نسخة جديدة ملخصاً بالتغييرات الجارية عن الإصدارات السابقة وسوف تؤرخ في وقت الإصدار. وقبل التعليق على التقييم وقبل الاستكمال ينبغي للمستخدمين الرجوع إلى موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية لضمان أنهم يرجعون إلى النسخة الأحدث للدليل الميداني.

يتوسع الدليل الميداني في تفسير وثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 من خلال توفير إرشادات تكميلية وتوضيحات وتعريفات تتعلق بتقييم وتحديد درجات التصنيف الترتيبي لكل مؤشر وبعده. ومن المهم الإشارة إلى أنه باستثناء القسم المتعلق بالنموذج الأساسي ومحتوى تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية (والذي يغطيه المجلد 3 من الدليل) يكرر الدليل الميداني كل المعلومات التي تحتوي عليها وثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016. وبالتالي فإن المُقيمين الذين يقومون بإجراء العمل الميداني يحتاجون فقط إلى الرجوع للدليل الميداني.

لا يستهدف الدليل الميداني توفير الإرشادات التوجيهية حول كيفية تقييم التغييرات الجارية على الأداء ما بين النسخة السابقة للإطار وإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016. تتوفر إرشادات منفصلة لقياس هذه التغييرات في الوثيقة الخاصة بالإرشادات التوجيهية المعنية برفع التقارير عن تغييرات الأداء في إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 عن التقييمات السابقة التي قامت بتطبيق إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2005 و2011، والتي تتوفر في المجلد 3 للدليل، أي تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. من الممكن الحصول على الدليل والإرشادات التوجيهية التكميلية الأخرى على موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org.

1. نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية

1.1. مقدمة

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية إطارًا لتقييم نقاط القوة والضعف في إدارة المالية العامة ورفع التقارير الخاصة بذلك والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء. خضع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية للتصميم من أجل توفير لمحة عن أداء إدارة المالية العامة في فترة زمنية محددة باستخدام منهجية من الممكن محاكاتها في تقييمات لاحقة بما يمكن من إعطاء موجز بالتغييرات على مدار الوقت. يتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريرًا يعرض نظرة عامة عن نظام إدارة المالية العامة يتم تقييمه على أساس الأدلة مقابل 31 مؤشرًا للأداء. كما أنه يوفر تقييمًا لآثار أداء النظام ككل ونتائج إدارة المالية العامة المرغوب فيها. يوفر ذلك الأساس لتخطيط الإصلاح وقيام الحوار بشأن الاستراتيجية والأولويات ذات الصلة ورصد التقدم المحرز.

والإبلاغ ومراجعة الحسابات.

تستخدم الحكومات منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية للحصول على لمحة عن أدائها في إدارة المالية العامة. ويوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية أساسًا مشتركًا لفحص أداء إدارة المالية العامة على مستوى الحكومات الوطنية ودون الوطنية. بالإضافة إلى الحكومات توجد من ضمن المستخدمين الآخرين لمنهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية كل من هيئات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية الدولية. تسمح درجات تصنيف الإنفاق العام والمساءلة المالية وتقاريرها لكل مستخدمي المعلومات بالحصول على نظرة عامة سريعة بشأن نقاط القوة والضعف في نظام إدارة المالية العامة للدولة. يرى أيضًا المستخدمون آثار نتائج الأداء الكلي للأهداف الرئيسية المتعلقة بالانضباط المالي، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة. لذا يساهم برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في الحوار المعني بالاحتياجات والأولويات المتعلقة بإصلاح إدارة المالية العامة.

علاوة على التوجيه إلى التحليل ورفع التقارير والإبلاغ يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية الدعم والرصد والتحليل لتقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية. كما تقدم الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية المشورة المجانية حول استخدام منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتبارها من المصادر الكثيرة للمعلومات لأجل فحص أداء إدارة المالية العامة والتحسين منه. تعطي هذه الوثيقة التي تتناول إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 نظرة عامة على الخصائص الرئيسية لإطار تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية بما في ذلك نطاق الإطار، والمنهجية الرئيسية لقياس أداء إدارة المالية العامة، والخطوط العريضة للمحتوى السردى لتقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية هي أداة تساعد الحكومات في إجراء تحسينات مستدامة على ممارسات إدارة المالية العامة من خلال توفير الوسيلة لقياس الأداء ومراقبته مقابل مجموعة من المؤشرات تشمل جميع المؤسسات والأنظمة والعمليات في مجال إدارة المالية العامة. تستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة المتعلقة بالجوانب المحورية لإدارة المالية العامة كما حددها الممارسون ذوو الخبرة. ينطوي برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية على تقرير يتناول أداء إدارة المالية العامة للحكومة المعنية والذي يعرض درجات تصنيف المؤشر القائم على الأدلة الموثقة ويحلل النتائج المستندة إلى الأدلة القائمة بالفعل. يؤكد ذلك على النهج الذي يقوده البلد بهدف تحسين الأداء وتوافق الأطراف المعنية حول أهداف مشتركة.

تحدد تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية البيئة الاقتصادية التي يواجهها القطاع العام، وتفحص طبيعة الاستراتيجية والتخطيط استنادًا إلى السياسة، وتحلل كيف يجري تنفيذ القرارات المتعلقة بالموازنة. كذلك، تفحص تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية الضوابط التي تستخدمها الحكومات لضمان تحصيل الموارد واستخدامها حسب المرجو منها. كما توفر منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إطارًا لتقييم مدى الشفافية والمساءلة فيما يخص الوصول إلى المعلومات، ورفع التقارير والقيام بالإبلاغ ومراجعة الحسابات، وانعقاد الحوار بشأن سياسات إدارة المالية العامة وإجراءاتها، وتراعي منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية كلا من المؤسسات والقوانين واللوائح والمعايير التي تستخدمها الحكومات في عملية إدارة المالية العامة. وتفحص أيضًا النتائج المستخلصة من عملية إدارة المالية العامة في مجالات رئيسية مثل نتائج الموازنة، وفعالية الضوابط، واحترام آجال رفع التقارير

2.1. نطاق ومدى تغطية الإطار

ما الذي يُقيّمه برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

الغرض من نظام إدارة المالية العامة الجيد هو ضمان تنفيذ سياسات الحكومة المرجوة وتحقيق أهدافها. ويعتبر انفتاح وانتظام ذلك النظام من بين العناصر المساعدة المطلوبة من أجل الحصول على النتائج المرغوب فيها للموازنة والمالية:

- يتطلب انضباط مُجمل المالية العامة رقابة فعالة على إجمالي الموازنة وإدارة المخاطر المالية.
- يتضمن التخصيص الاستراتيجي للموارد تخطيط الموازنة وتنفيذها بما يتوافق مع أولويات الحكومة التي تستهدف تحقيق أهداف السياسة.
- تتطلب كفاءة تقديم الخدمة استخدام الإيرادات المُدرجة في الموازنة لتحقيق أفضل مستوى من الخدمات العامة في حدود الموارد المتاحة.

يحدد برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية سبعة محاور للأداء في نظام إدارة المالية العامة المنفتح والمنتظم والتي تعتبر ضرورية لتحقيق هذه الأهداف. تحدد السبعة محاور التالية العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة، كما أنها تعكس الأمور المرغوب فيها والقابلة للقياس. تمثل هذه المحاور فيما يلي:

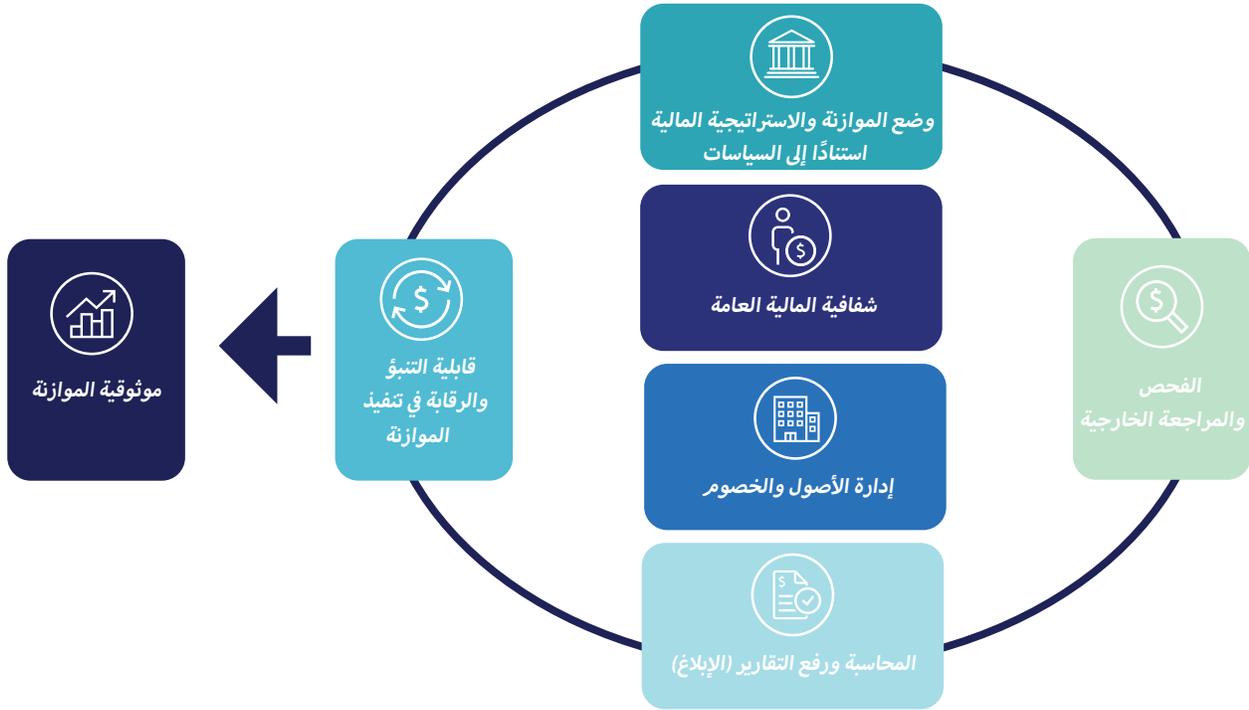
- **موثوقية الموازنة.** تتسم موازنة الحكومة بالواقعية ويجري تنفيذها حسبما هو مرجو منها. يجري قياس ذلك من خلال مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية (النتائج الفورية لنظام إدارة المالية العامة) بالموازنة الأصلية المُعتمدة.
- **شفافية المالية العامة.** تتسم المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة بالشمول والاتساق وإمكانية وصول المستخدمين إليها. يتحقق ذلك من خلال التصنيف الشامل للموازنة، وشفافية كافة إيرادات ونفقات الحكومة بما في ذلك التحويلات بين الأجهزة الحكومية، والمعلومات المنشورة عن أداء تقديم الخدمة، وإمكانية الوصول إلى الوثائق المالية والمعنية بالموازنة.

- **إدارة الأصول والخصوم.** تضمن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم توفير الاستثمارات العامة للقيمة مقابل المال، وتسجيل الأصول وإدارتها، وتحديد المخاطر المالية، وتخطيط الديون والضمانات واعتمادها ومراقبتها بحكمة.
- **وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات.** يجري إعداد الاستراتيجية المالية والموازنة مع مراعاة سياسات الحكومة المالية، والخطط الاستراتيجية، والافتراضات الملائمة المالية والمعنية بالاقتصاد الكلي.
- **قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة.** يجري تنفيذ الموازنة ضمن نظام يتسم بفعالية المعايير والعمليات والضوابط الداخلية لضمان الحصول على الموارد واستخدامها على النحو المرجو.
- **المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ).** يجري الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها ويتم استخلاص المعلومات ونشرها في الأوقات الملائمة لأجل استيفاء احتياجات اتخاذ القرار والإدارة ورفع التقارير والإبلاغ.
- **الفحص والمراجعة الخارجية.** تخضع المالية العامة للمراجعة بشكل مستقل كما توجد متابعة خارجية تتناول تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين من طرف التنفيذيين.

يوضح الشكل 1 العلاقة المتداخلة ما بين المحاور السبعة لنظام إدارة المالية العامة.

ضمن المجالات السبعة العريضة التي توضحها هذه المحاور تقوم منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية بتحديد 31 مؤشرًا خاصًا يركز كل منها على الجوانب القابلة للقياس بنظام إدارة المالية العامة. يستخدم برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية النتائج المستخلصة من حسابات المؤشرات الفردية والتي تستند إلى الأدلة المتاحة من أجل توفير تقييم متكامل لنظام إدارة المالية العامة مقابل المحاور السبعة لأداء إدارة المالية العامة. ثم يجري تقييمًا للأثر المحتمل لمستويات أداء إدارة المالية العامة للنتائج المرجوة الثلاث للموازنة، ألا وهي انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة.

الشكل 1: محاور الإنفاق العام والمساءلة المالية ودورة الموازنة



العام، مثل أنظمة الموازنات والأنظمة المحاسبية. من الممكن أن يحتوي ذلك على الحكومات دون الوطنية مثل الحكومة على المستوى المحلي والإقليمي ومستوى المقاطعة والولاية، بما في ذلك المناطق والبلديات. يوجد موجز مختصر لمكونات القطاع العام، كما هو محدد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، في الشكل 2.

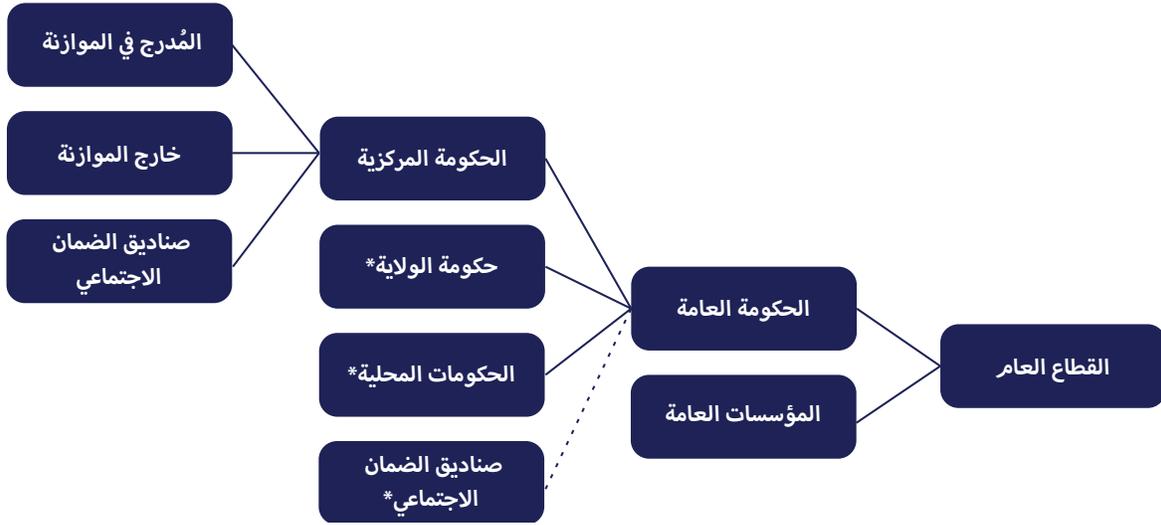
تغطي مجموعة مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية كل العمليات المالية المعنية بمستوى الحكومة ككل الذي يغطيه التقييم. على سبيل المثال، يجري تضمين أنشطة الحكومة المركزية التي تم تنفيذها خارج الموازنة في تغطية عدد صغير من المؤشرات ويتم الإشارة إليها باعتبارها النفقات والإيرادات لوحدة خارج الموازنة وكذلك نفقات وإيرادات تتعلق بالأنشطة الجارية خارج الموازنة، على سبيل المثال في مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية PI-6. كذلك، يتم الإشارة إلى المؤسسات العامة في PI-10 والحكومات دون الوطنية التي لديها علاقة مباشرة مع الحكومة المركزية في PI-7 وPI-10. يشرح التوجيه المتعلق بالقياس كيف يرتبط كل مؤشر بثلاث إحصاءات مالية الحكومة حسبما ينطبق الأمر. وتفحص منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية العمليات الجارية خارج الحكومة الخاضعة للتقييم وذلك فقط إلى الحد الذي تكون لها أثر على أداء المالية العامة للحكومة المركزية.

ما هي المؤسسات التي تغطيها منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية

ترتكز بشكل أولي منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية على مستوى الحكومة المركزية، بما في ذلك مؤسسات الإشراف والمساءلة ذات الصلة، مثل المؤسسة التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. إلا أنه لطالما جرى استخدام منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية بشكل متزايد في تقييم أداء إدارة المالية العامة للحكومة دون الوطنية. إن نطاق فئة "الحكومة المركزية" كما هو مستخدم في برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية يستند إلى هيكل التصنيف الذي وضعه صندوق النقد الدولي لإحصاءات مالية الحكومة. تستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى مصطلح إحصاءات مالية الحكومة كما أمكن لتوفير مرجع أساسي موحد لكن هذا لا يعني أن منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية لا ينطبق إلا عند استعمال منهجية إحصاءات مالية الحكومة. فإن منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية قابلة للتكيف مع الحالات حيث يجري استخدام التصنيفات والمعايير الأخرى.

علاوة على الحكومة المركزية والتي تحددت في إحصاءات مالية الحكومة تتضمن هذه الإحصائيات المستويات الإدارية المختلفة التي لديها آليات مساءلة منفصلة وأنظمة خاصة لإدارة المالية

الشكل 2: القطاع العام ومكوناته الرئيسية حسبما تم تعريفه في إحصاءات مالية الحكومة وإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية



المصدر: مأخوذ من صندوق النقد الدولي (2014)، دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، op.cit.

* قد تتواجد أيضًا الوحدات المُدرجة في الموازنة، والوحدات خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي في الحكومات على المستوى المحلي والقطاعي والولاية. # من الممكن دمج وحدات صناديق الضمان الاجتماعي في قطاع فرعي منفصل مثلما هو موضح في المربع الذي يتضمن خطأ متقطعاً.

للبيانات أو استخدام مؤشرات خاصة بدول محددة. ويتوفر لدى هيئات دولية ومؤسسات بحثية مثل هذه الأدوات للقيام بتحليل أكثر تفصيلاً مثل أداة مراجعة الإنفاق العام الخاصة بالبنك الدولي. ويركز إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية على تقييم مدى تمكين نظام إدارة المالية العامة من تحقيق مثل تلك النتائج. لا يوفر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية توصيات من أجل الإصلاحات أو يقدم افتراضات حول الأثر المحتمل للإصلاحات الجارية على أداء إدارة المالية العامة. إلا أن الإطار يقر الإجراءات التي تتخذها الحكومات بشأن إصلاح أنظمة إدارة المالية العامة وذلك من خلال وصف التدابير الحديثة والجارية. لهذا فإن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية يُلخص جدول أعمال إصلاح الحكومة ولكنه لا يجري تقييمًا لمثل هذا الجدول. تفيد هذه الاعتبارات في الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها بعد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية وتمثل جزءًا من الحوار الجاري بين الأطراف المعنية التي تساهم في تطوير مبادرة جديدة لتحسين إدارة المالية العامة.

لأغراض عناصر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية المتعلقة بالدفاع قد لا يتم تضمين وظيفة النظام العام والسلامة إذا ما لم تتوفر المعلومات. يتعلق ذلك بالعديد من مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية، بما فيها PI-6، وPI-12، وPI-23، وPI-24.

ما الذي لا يشمل الإنفاق العام والمساءلة المالية

تركز مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية على أداء عمليات العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة وليس على المدخلات والوسائل العديدة التي تُمكن نظام إدارة المالية العامة من بلوغ مستوى محدد من مستويات الأداء. لهذا فإن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لا يقيس العوامل التي تؤثر في أداء إدارة المالية العامة كالإطار القانوني أو قدرات الموارد البشرية الحكومية القائمة. إلا أن هذه أمور ينبغي أخذها في الاعتبار بالإضافة إلى إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتبارها جزءًا من الحوار المعني بإصلاح إدارة المالية العامة وذلك بعد الانتهاء من إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. قد يتطلب الأمر أيضًا المزيد من التحليل بما في ذلك فحص أكثر تفصيلاً لمجالات محددة بالإضافة إلى إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لأجل تناول العوامل الضمنية التي تؤثر على الأداء.

ولا يتضمن أيضًا إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تحليل سياسات المالية العامة أو الإنفاق والذي من شأنه تحديد ما إذا كانت سياسات المالية العامة قابلة للاستمرار. كما أنه لا يجري تقييمًا لما إذا كان للنفقات التي تحملتها الموازنة فعليًا الأثر المرجو على تقليص الفقر أو تحقيق أهداف أخرى من بين أهداف السياسات أو ما إذا تم تحقيق قيمة مقابل الأموال في تقديم الخدمات. وقد يتطلب هذا التقييم إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً

يتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية:

3.1. مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية

يتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 31 مؤشراً للأداء على مستوى المجموعة العريضة لأنشطة إدارة المالية العامة التي تقوم بها الحكومات. تقع المؤشرات ضمن المحاور السبعة المشار إليها في القسم 2.1:

1. موثوقية الموازنة
2. شفافية المالية العامة
3. إدارة الأصول والخصوم
4. وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استناداً إلى السياسات
5. قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة
6. المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)
7. الفحص والمراجعة الخارجية

يشتمل كل محور من هذه المحاور على مجموعة من المؤشرات التي تمكن من تقييم أداء الأنظمة والعمليات والمؤسسات الرئيسية للحكومة. يحتوي كل مؤشر بدوره على بُعد أو أكثر من أبعاد الأداء. تتوفر قائمة كاملة للمؤشرات الفردية وأبعاد الأداء ذات الصلة الخاصة بها في الصفحات 11-12.

يقيس كل بُعد من أبعاد المؤشرات الأداء مقابل سلم ترتيبى من أربعة مستويات A إلى D. تستند معايرة الأبعاد إلى توفر معطيات هامة لتحديد معايير مختلفة للأداء.

يُعطى أعلى تصنيف للبُعد الفردي إذا ما استوفى العنصر الرئيسي لإدارة المالية العامة معيار الأداء الجيد المعترف به دولياً. يجري تجميع درجات التصنيف المحددة للأبعاد للوصول إلى درجة إجمالية لكل مؤشر باستخدام منهج مناسب يعتمد على درجة الارتباط ما بين الأبعاد الفردية.

يتضمن الجزء 2 المزيد من المعلومات حول منهجية المعايرة ودرجات التصنيف مع توفر التوجيه بشأن كل مؤشر من المؤشرات.

4.1. تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية

يهدف تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى إتاحة تقييم يستند إلى الأدلة لأداء إدارة المالية العامة يقوم على تحليل المؤشرات وغيرها من المعلومات المحورية الأخرى على نحو دقيق وموحد. وينبغي أن تساهم المعلومات التي تتوفر من خلال هذا التقرير في إثراء الحوار بشأن إصلاح الأنظمة.

- **الملخص التنفيذي.** يعرض نظرة عامة موجزة للنتائج الرئيسية المتعلقة بأداء الأنظمة وآثارها على مدى قدرة الحكومة على توفير نتائج المالية العامة والموازنة المرجوة.

- **المقدمة.** تشرح السياق والغرض و مسار إعداد التقرير مع تحديد التغطية المؤسسية.

- **نظرة عامة على المعلومات المرجعية للدولة المعنية.** تصف السياق الذي يوضح نتائج المؤشر والأداء الكلي لإدارة المالية العامة. يتضمن هذا القسم استعراضاً موجزاً لوضع الدولة الاقتصادي، ووصفاً لهيكل القطاع العام ونتائج الموازنة حسب قياسها بواسطة تحليلات أخرى وكذا الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة المالية العامة.

- **تقييم الأداء فيما يتعلق بالمحاور السبعة لنظام إدارة المالية العامة.** يحتوي هذا القسم على تحليل للنتائج وقياسها فيما يخص المؤشرات 31 لأداء إدارة المالية العامة.

- **نتائج التحليل الشامل.** استخدام المعلومات الكاملة للتقرير لتوفير تقييم متكامل لنظام إدارة المالية العامة للدولة. يجري هذا القسم تقييماً للأثر المحتمل لنقاط القوة والضعف بإدارة المالية العامة ضمن النتائج الثلاث المرجوة للمالية العامة والموازنة: انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة.

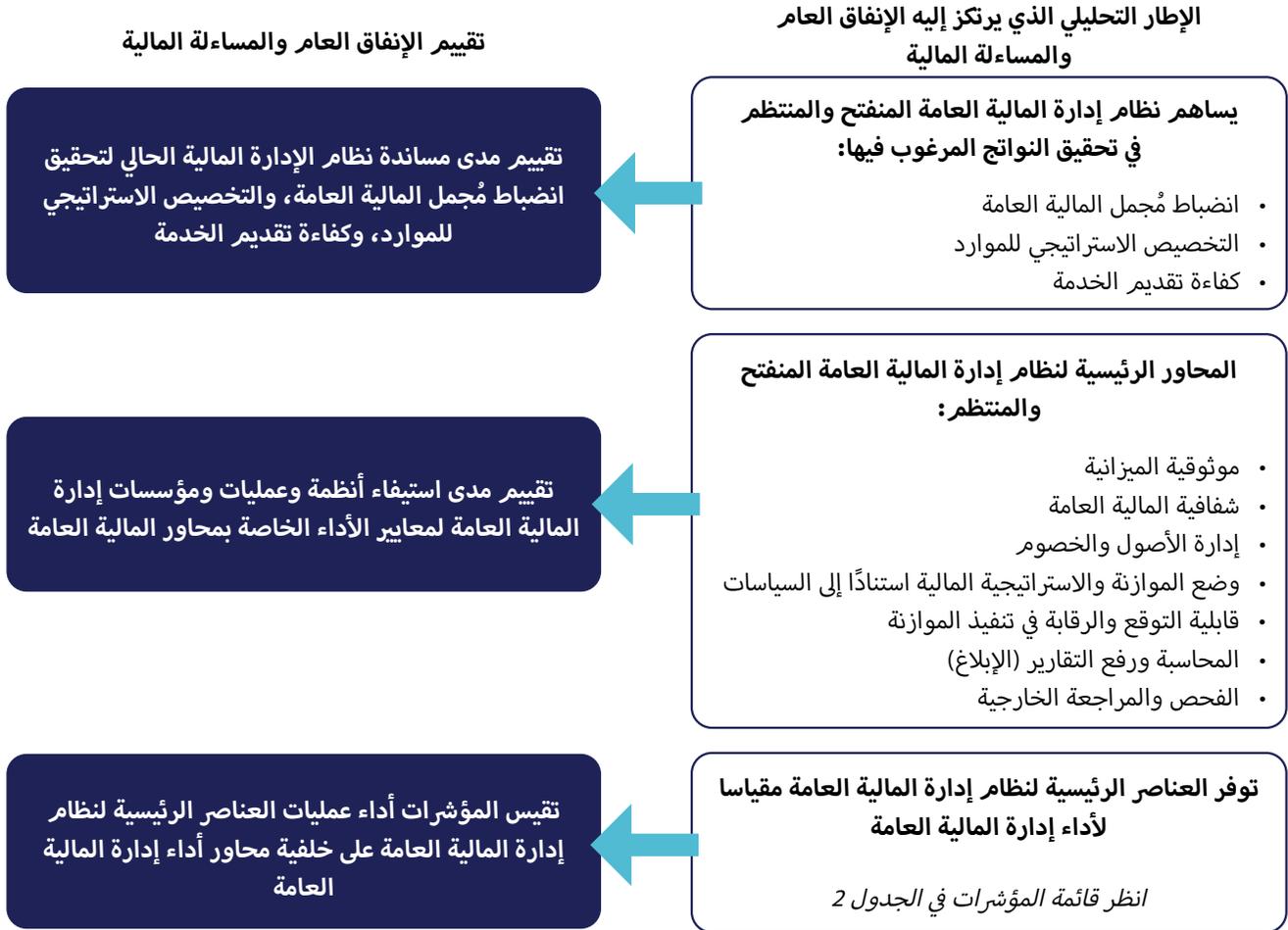
- **نظرة عامة على مبادرات الحكومة لتحسين أداء إدارة المالية العامة.** يلخص هذا القسم النهج الكلي لإصلاح إدارة المالية العامة بما في ذلك الإجراءات الحديثة والجارية التي اتخذتها الحكومة. كما أنه يُجري تقييماً للعوامل المؤسسية التي من المرجح لها التأثير على التخطيط من أجل الإصلاح وتنفيذه في المستقبل.

يوفر الجزء 3 معلومات إضافية وتوجيهاً بشأن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

5.1. الهيكل الكلي للإنفاق العام والمساءلة المالية

يتمثل الهيكل الكلي للإنفاق العام والمساءلة المالية فيما يلي:

الشكل 3: الهيكل الكلي للإنفاق العام والمساءلة المالية



2. إرشادات بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي

1.2. إرشادات عامة بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي

تحديد درجات التصنيف الترتيبي لمؤشرات الأداء 31 هو أساس عملية الإنفاق العام والمساءلة المالية. ولكل مؤشر، تأخذ درجة التصنيف في الاعتبار عددا من الأبعاد والتي يجري تجميعها وفقاً للمنهجية الموضحة في القسم 2.2. يتم تحديد درجة لكل بُعد من الأبعاد بشكل منفصل على أساس الترتيب التصنيفي المحدد في أربع نقاط: A، أو B، أو C، أو D وذلك بموجب معايير دقيقة محددة لكل بُعد من الأبعاد. ولأغراض تبرير درجة معينة لأحد الأبعاد يجب استيفاء كل جانب من الجوانب المحددة ضمن متطلبات درجات التصنيف. إذا ما تم استيفاء المتطلبات بشكل جزئي فقط بذلك تعتبر المعايير غير مستوفاة وينبغي إعطاء درجة أدنى مقارنة مع درجة تحقيق كل المتطلبات حسب تصنيف الأداء الأدنى. تعكس الدرجة C المستوى الأساسي للأداء لكل مؤشر وبُعد وذلك بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة. بينما تعني الدرجة D أن الخاصية الخاضعة للقياس تتواجد عند مستوى أقل من المستوى الأساسي للأداء أو لا تتواجد على الإطلاق أو أن المعلومات المتواجدة غير كافية لإعطاء درجة للبُعد ذي الصلة.

1.1.2. تخصيص الدرجة D لعدم كفاية المعلومات

قد يؤدي التصنيف D لمؤشر أو بُعد إلى تصنيف NA لغيرهم. على سبيل المثال، إذا لم تتواجد وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات (PI-26.1) تحصل باقي أبعاد PI-26 على NA لأنه لن يتواجد ما يجب تقييمه لهذه الأبعاد مع غياب وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. وكذلك إذا لم تتواجد وظيفة المراجعة الخارجية للحسابات (PI-30) يحصل PI-31 على NA لأنه لن تتواجد تقارير للمراجعة الخارجية للحسابات حتى تقوم الهيئة التشريعية بفحصها.

تشير **الدرجة D** إلى أداء يقع أدنى من المستوى الأساسي. وتطبق الدرجة D إذا ما كان الأداء الخاضع للملاحظة أقل من المطلوب لأي درجة تصنيف أعلى. لهذا السبب تُعطى الدرجة D عندما لا تتوفر المعلومات الكافية لتحديد المستوى الفعلي للأداء. يجري تمييز الدرجة D لعدم كفاية المعلومات عن الدرجة D للأداء المنخفض باستخدام علامة النجمة D*. ولا يختلف مُجمل المؤشرات متعددة الأبعاد التي تحتوي على درجات D* عن مُجمل درجات D الأخرى. ولن يحتوي مُجمل درجات المؤشر على علامة النجمة وبالتالي فإن عدم كفاية المعلومات يتضح على مستوى البُعد فقط.

2.1.2. تحديد درجات التصنيف عند عدم انطباق المؤشرات أو عدم استخدامها

غير مستخدم (NU). في بعض الحالات قد يتم اتخاذ القرار لأسباب معينة بعدم استخدام مؤشر ما. على سبيل المثال، قد يتمثل الأمر في دمج تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية مع تقييم تفصيلي آخر للمؤشر ذي الصلة باستخدام أداة تقييم مختلفة. وفي هذه الحالات يجري إدخال "NU" بدلا من الدرجة.

قد تتواجد حالتان حيث لا يمكن تخصيص درجة تصنيف للمؤشر أو البُعد.

يجب تبرير استخدام NA و NU في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وينبغي الإشارة للتقييمات التي تسجل درجة أقل من ثلثي (21) مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتبارها "تقييمات جزئية للإنفاق العام والمساءلة المالية" من أجل تمييز التقييم عن التطبيقات الشاملة لمنهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية.

غير منطبق (NA). في بعض الحالات قد لا ينطبق المؤشر أو البُعد على نظام الحكومة الخاضع للتقييم. وفي هذه الحالات يجري إدخال "NA" بدلا من الدرجة. أما في حالات عدم انطباق بُعد أو أكثر لمؤشر متعدد الأبعاد يواصل المُقيّم عمله على اعتبار أن الأبعاد "غير المنطبقة" لا تتواجد. في بعض الحالات

3.1.2. الأفاق الزمني

من الممكن تقييم متطلبات درجة التصنيف على أساس آفاق زمنية مختلفة، وهي التي يتم تحديدها في خصائص كل مؤشر من المؤشرات. وكقاعدة عامة يستند التقييم على الوضع عند وقت جمع البيانات، أو في حالة الأحداث الدورية، وذلك على أساس الأحداث ذات الصلة والمكتملة أثناء فترة الموازنة الأحدث أو الجارية. تتطلب بعض أبعاد المؤشرات بيانات لفترة تتعدى السنة المالية أو فترة الموازنة، وفي هذه الحالات فإن الفترة ذات الصلة التي بموجبها يجري تقييم البُعد ومن ثم التي يتعين الحصول على الدليل بشأنها يتم تحديدها للمؤشر ذي الصلة.

تتطلب العديد من المؤشرات البيانات لثلاث سنوات متتالية باعتبارها الأساس للتقييم. وفي هذه الحالات ينبغي أن تغطي البيانات أحدث سنة مالية مُنجزَة والتي تتوفر البيانات لها والسنتين اللتين تسبقانها مباشرة. يستند عدد صغير من المؤشرات على الأداء في سنتين من السنوات الثلاث، وفي هذه الحالات يُسمح بالظروف غير المعتادة في سنة واحدة مثل الصدمات الخارجية أو المشاكل المحلية غير المتوقعة حتى لا تؤثر على درجة التصنيف الترتيبي.

4.1.2. الأهمية النسبية والحجم

يعتبر حجم مجالات الأداء وأهميتها النسبية من الاعتبارات الهامة في الكثير من أبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية. تم اعتماد نهج موحد تجاه الحجم والأهمية النسبية على مستوى مجموعة المؤشرات مالم يُذكر خلاف ذلك، على النحو التالي:

- تشير كلمة **جميع** إلى 90 % أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **معظم** إلى 75 % أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **الغالبية** إلى 50 % أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **بعض** إلى 25 % أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **القليل** من إلى أقل من 25 % وأكثر من 10 % (حسب القيمة).

توجد الكثير من المؤشرات التي تستخدم هذه المعايير، وفي كل حالة يجري استخدام الكلمات الموضحة أعلاه يكون ذلك بالخط المائل للتأكيد على استخدام المصطلح المعتاد.

5.1.2. استخدام أسلوب أخذ العينات عندما يكون من غير العملي جمع المعلومات الكاملة المتعلقة بالحكومة

تتطلب مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية بوجه عام

من المُقيمين قياس الأداء للحكومة المركزية برمتها أو الحكومة المركزية للموازنة أو الحكومة العامة. قد يكون ذلك غير عملي في الحالات التي تكون فيها المسؤوليات تتسم بمستوى عالٍ من اللامركزية أو الحالات التي تضم أعداداً كبيرة من الكيانات الهامة. يوفر العديد من المؤشرات التوجيهات بشأن اختيار أمور محددة لتخضع للتقييم، على سبيل المثال PI-11. وفي مؤشرات أخرى يتم اقتراح أساليب أخذ العينات مثل PI-23 وPI-24. وفي حالة عدم اقتراح أساليب محددة لأخذ العينات ولكن تعتبر المجموعة الكاملة للبيانات غير عملية في جمعها قد يستخدم المُقيّمون منهجية لأخذ العينات صحيحة من الناحية الإحصائية. ينبغي للمُقيمين شرح سبب استخدام أخذ العينات وتبرير نهج أخذ العينات الذي اعتمده.

6.1.2. المسائل المتعلقة بالأمن القومي والسرية التجارية

كما هو مشار إليه في القسم 2.1 فإن المعلومات المتعلقة بجوانب الدفاع والأمن العام وشؤون السلامة قد لا تتوفر لأسباب تتعلق بالأمن القومي. كذلك قد لا تتوفر المعلومات المرتبطة بمشاريع معينة أو تكاليف منفصلة أو لا يتم نشرها للحفاظ على عامل السرية التجارية. في هذه الحالات يتعين على المُقيمين التنويه إلى هذه القيود في مقدمة التقرير، أو في النقطة ذات الصلة من التقرير، أو في الاثنتين. (راجع الجزء 3 من هذه الوثيقة: المقدمة، القسم 3.1). تعرض التوجيهات الإرشادية للقياس والمعنية بمؤشرات محددة بدائل لدرجات التصنيف في حالة عدم نشر المعلومات بسبب السرية التجارية. إلا أنه كلما كان عملياً ينبغي للمُقيمين ضمان التبرير الملائم لأسباب غياب المعلومات المنشورة.

7.1.2. السنة المالية

يجري استخدام المصطلحات التالية في إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 لوصف الموازنة أو السنة المالية:

السنة المالية الحالية (T) هي السنة المالية التي يجري فيها إعداد مقترحات الموازنة وغالبًا تقديمها.

السنة التالية (T+1) هي سنة الموازنة أو السنة المالية التي يجري من أجلها إعداد مقترحات الموازنة السنوية.

السنة السابقة (T-1) هي السنة المالية الكاملة الأخيرة.

السنوات اللاحقة أو السنوات المالية التالية (T+2، T+3، ...) هي السنوات المالية فيما يتعدى السنة التي يجري من أجلها إعداد مقترحات الموازنة السنوية. تتعلق السنوات الخارجية بمنظور الموازنة متوسط الأجل في المؤشرات PI-14، وPI-15، وPI-16.

8.1.2. وصول عموم الجمهور للمعلومات والنشر

يشير عدد من المؤشرات و/أو الأبعاد إلى وصول عموم الجمهور إليها أو نشر المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة. يُقصد بالمصطلحات "وصول عموم الجمهور" و"الإتاحة لعموم الجمهور" و"الإبلاغ العلني" و"النشر العلني" أن الوثيقة تتوفر بدون أي قيد، وخلال وقت معقول، ودون الحاجة إلى تسجيل، وبشكل مجاني، ما لم يتم الإشارة إلى ما هو خلاف ذلك فيما يتعلق بظروف الدولة الخاصة. ينبغي الإشارة في التقرير إلى التبرير الذي تقدمه الحكومة للقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات، عند الاقتضاء.

يُقصد "بالنشر" و"الإعلان" أن الوثيقة قد تم توفيرها لعموم الجمهور سواء في شكل مطبوع أو مقروء على موقع للإنترنت من الممكن الوصول إليه من خلال عموم الجمهور. ينطوي النشر أيضاً على توقع أن المستخدمين أصبحوا على دراية بإتاحة الوثيقة وكيفية وصولهم إليها.

تم تحديد الأطر الزمنية المتعلقة بما هو مشار إليه أعلاه في المؤشرات ذات الصلة.

2.2. تحديد درجات تصنيف المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة

يوجد لدى معظم المؤشرات عدد من الأبعاد المنفصلة والتي يجب تقييمها بشكل مستقل. وتستند درجة التصنيف الكلية للمؤشر على درجات تصنيف الأبعاد الفردية. يجري جمع درجات تصنيف الأبعاد المتعددة في درجة كلية للمؤشر باستخدام إما طريقة الحلقة الأضعف (WL) أو طريقة المتوسط (AV). ويحدد كل مؤشر الطريقة التي سوف يتم استخدامها.

1. طريقة الحلقة الأضعف: (WL) M1. يُستخدم هذا الأسلوب للمؤشرات متعددة الأبعاد حيثما يكون من المرجح لسوء الأداء

فيما يتعلق بأحد الأبعاد أن يقوِّض أثر حُسن الأداء فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى للمؤشر ذاته. بعبارة أخرى ينطبق هذا الأسلوب حيثما يكون ثمة "حلقة أضعف" في الأبعاد المترابطة للمؤشر. تكون خطوات تحديد مُجمل درجة المؤشر كما يلي:

- يتم أولاً تقييم كل بُعد على حدة وإعطاؤه درجة تصنيف حسب الترتيب المعياري للنقاط الأربع.
- مُجمل درجات تصنيف المؤشر هو أدنى درجة تصنيف حصل عليها أي من الأبعاد.
- إضافة "+" حيثما كان لأي من الأبعاد الأخرى درجة تصنيف أعلى. ملحوظة: من غير الممكن اختيار درجة التصنيف لأحد الأبعاد التي حصلت على درجات تصنيف أعلى وإضافة "-" بالنسبة لأي من الأبعاد التي حصلت على تصنيف أدنى.

2. طريقة متوسط الأبعاد: (AV) M2. إن مُجمل درجة تصنيف

المؤشر الممنوحة باستخدام هذا الأسلوب يستند إلى إيجاد متوسط درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد الفردية للمؤشر المعني كما هو محدد في جدول التحويل (الجدول 1). يوصى باستخدام هذا الأسلوب لمؤشرات مختارة متعددة الأبعاد حيث درجة التصنيف المنخفضة في أحد الأبعاد لا تؤدي بالضرورة إلى تقويض أثر درجة التصنيف العالية على بُعد آخر للمؤشر ذاته. ومع أن كافة الأبعاد تقع ضمن نفس المجال من نظام إدارة المالية العامة، يمكن تحقيق التقدم في كل من الأبعاد بصورة مستقلة عن الأبعاد الأخرى. وخطوات تحديد مُجمل درجة المؤشر هي كما يلي:

- تخضع كل الأبعاد للتقييم بشكل منفصل وتحصل على درجة تصنيف حسب سَلَم الترتيب المعياري المكون من أربع نقاط.
- ارجع إلى جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط (الجدول 1) وإيجاد القسم المناسب من الجدول (أي المؤشرات ذات البُعدين أو ثلاثة أو أربعة أبعاد).
- تحديد السطر من الجدول الذي يتوافق مع درجات تصنيف أبعاد المؤشر؛ لا توجد قيمة جوهرية لترتيب درجات الأبعاد.

الجدول 1: جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط (AV) M2

درجة (AV) M2 الشاملة	درجات تصنيف الأبعاد			
	مؤشرات رباعية الأبعاد			
D	D	D	D	D
D	C	D	D	D
D+	B	D	D	D
D+	A	D	D	D
D+	C	C	D	D
D+	B	C	D	D
C	A	C	D	D
C	B	B	D	D
C+	A	B	D	D
C+	A	A	D	D
D+	C	C	C	D
C	B	C	C	D
C+	A	C	C	D
C+	B	B	C	D
C+	A	B	C	D
B	A	A	C	D
C+	B	B	B	D
B	A	B	B	D
B	A	A	B	D
B+	A	A	A	D
C	C	C	C	C
C+	B	C	C	C
C+	A	C	C	C
C+	B	B	C	C
B	A	B	C	C
B	A	A	C	C
B	B	B	B	C
B	A	B	B	C
B+	A	A	B	C
B+	A	A	A	C
B	B	B	B	B
B+	A	B	B	B
B+	A	A	B	B
A	A	A	A	B
A	A	A	A	A

درجة (AV) M2 الشاملة	درجات تصنيف الأبعاد		
	مؤشرات ثنائية الأبعاد		
D	D	D	
D+	C	D	
C	B	D	
C+	A	D	
C	C	C	
C+	B	C	
B	A	C	
B	B	B	
B+	A	B	
A	A	A	
مؤشرات ثلاثية الأبعاد			
D	D	D	D
D+	C	D	D
D+	B	D	D
C	A	D	D
D+	C	C	D
C	B	C	D
C+	A	C	D
C+	B	B	D
B	A	B	D
B	A	A	D
C	C	C	C
C+	B	C	C
C+	A	C	C
C+	B	B	C
B	A	B	C
B	A	B	C
B	A	A	C
B+	A	A	C
B	B	B	C
B+	A	B	B
A	A	A	B
A	A	A	A

ملحوظة: من الممكن جمع درجات الأبعاد بأي ترتيب. والمهم للمجمل هو فقط الكميات الخاصة بكل درجة.

يجب عدم تطبيق الجدول 1 على المؤشرات التي تستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1.

• إدخال درجة التصنيف الشاملة المقابلة للمؤشر المعني.

ينطبق جدول التحويل على كافة المؤشرات التي تستخدم منهجية درجات التصنيف الترتيبي (AV) M2 فقط. واستخدامه للمؤشرات المخصصة لدرجات التصنيف الترتيبي (WL) M1 سوف يؤدي إلى درجة غير صحيحة. يجري استخدام جدول التحويل على المؤشرات الفردية فقط ولا يتناسب في التوصل إلى مجمل درجات التصنيف فيما بين كافة المؤشرات أو لمجموعة فرعية منها. لم يتم تطوير منهجية موحدة للحصول على إجماليات على مستوى المؤشرات وذلك لأن كل مؤشر يقوم بقياس موضوع مختلف ولا توجد علاقة موحدة وكمية بينه وبين المؤشرات الأخرى.

3.2. التعريفات

تم تحديد تعريفات المصطلحات شائعة الاستخدام وتضمينها في مسرد المصطلحات. وتتواجد التعريفات الرئيسية المتعلقة بالمؤشرات والأبعاد المحددة ضمن إرشادات القياس ذات الصلة.

4.2. تشكيل محاور ومؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية

يعرض الجدول 2 أدناه ملخصاً لمحاور ومؤشرات وأبعاد إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية. يوجد المزيد من الإرشادات التوجيهية الفنية التفصيلية حول تحديد درجات التصنيف الترتيبي لكل مؤشر من المؤشرات في القسم 3 أدناه.

الجدول 2: تشكيل محاور ومؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية

المحاور	المؤشرات	الأبعاد
1. موثوقية الموازنة	1. الحصيلة الإجمالية للإنفاق	1.1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق
	2. تركيبة حصيلة الإنفاق	1.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للتصنيف الوظيفي
		2.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للنوع الاقتصادي
		3.2 الإنفاق من احتياطات المخصصات الطارئة
	3. نواتج الإيرادات	1.3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات
2. شفافية المالية العامة		2.3 مجمل تشكيلة الإيرادات
	4. تصنيف الموازنة	1.4 تصنيف الموازنة
	5. توثيق الموازنة	1.5 توثيق الموازنة
	6. عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية	1.6 الإنفاق خارج التقارير المالية
		2.6 الإيرادات خارج التقارير المالية
		3.6 التقارير المالية لوحدات خارج الموازنة
	7. التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية	1.7 نظام تخصيص التحويلات
		2.7 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات
	8. معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات	1.8 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات
		2.8 الأداء المُحقق في تقديم الخدمات
9. وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة		3.8 الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات
		4.8 تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات
		1.9 وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة

المحاور	المؤشرات	الأبعاد
3. إدارة الأصول والخصوم	10. رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة	1.10 مراقبة المؤسسات العامة
		2.10 مراقبة الحكومات دون الوطنية
		3.10 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى
	11. إدارة الاستثمارات العامة	1.11 التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار
		2.11 اختيار المشاريع الاستثمارية
		3.11 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية
	12. إدارة الأصول العامة	4.11 مراقبة المشاريع الاستثمارية
		1.12 مراقبة الأصول المالية
		2.12 مراقبة الأصول غير المالية
	13. إدارة الدين	3.12 شفافية التصرف في الأصول
		1.13 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير بها
		2.13 اعتماد الديون والضمانات
	4. وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسات	14. التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي
1.14 تنبؤات الاقتصاد الكلي		
2.14 تنبؤات المالية العامة		
15. استراتيجية المالية العامة		3.14 تحليل حساسية المالية العامة الكلية
		1.15 أثر المالية العامة لمقترحات السياسات
		2.15 اعتماد استراتيجية المالية العامة
16. منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق		1.16 تقديرات للإنفاق متوسط الأجل
		2.16 سقف الإنفاق متوسط الأجل
		3.16 مواءمة الخطط الاستراتيجية والموازنات متوسطة الأجل
17. عملية إعداد الموازنة		4.16 اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية
		1.17 التقييم الزمني للموازنة
		2.17 إرشادات بشأن إعداد الموازنة
18. الفحص التشريعي للموازنات		3.17 عرض الموازنة على الهيئة التشريعية
	1.18 نطاق فحص الموازنة	
	2.18 الإجراءات التشريعية لفحص الموازنة	
		3.18 توقيت الموافقة على الموازنة
		4.18 قواعد إدخال تعديلات على الموازنة من خلال الجهة التنفيذية



المحاور	المؤشرات	الأبعاد
5. قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة	19. إدارة الإيرادات	1.19 الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات
		2.19 إدارة مخاطر الإيرادات
		3.19 استقصاء ومراجعة الإيرادات
		4.19 رصد المتأخرات من الإيرادات
		1.20 معلومات عن تحصيل الإيرادات
	20. المحاسبة المتعلقة بالإيرادات	2.20 تحويل الإيرادات المحصلة
		3.20 تسوية حسابات الإيرادات
		1.21 توحيد الأرصدة النقدية
		2.21 رصد الموقف النقدي وقابلية التنبؤ به
		3.21 معلومات عن سقف الالتزامات
	21. قابلية التنبؤ بكيفية تخصيص الموارد أثناء السنة المالية	4.21 أهمية تعديلات الموازنة خلال السنة المالية
		1.22 رصيد متأخرات الإنفاق
		2.22 رصد متأخرات الإنفاق
		1.23 تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين
		2.23 إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور
	22. متأخرات الإنفاق	3.23 الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور
		4.23 مراجعة كشوف الرواتب والأجور
		1.24 رصد المشتريات
		2.24 أساليب المشتريات
		3.24 وصول الجمهور إلى معلومات حول المشتريات
	23. ضوابط كشوف الرواتب والأجور	4.24 إدارة شكاوى المشتريات
		1.25 الفصل بين المهام
		2.25 فاعلية ضوابط الالتزام بالإنفاق
		3.25 الامتثال لقواعد وإجراءات المدفوعات
		1.26 تغطية المراجعة الداخلية
24. المشتريات	2.26 طبيعة المراجعات والمعايير المطبقة	
	3.26 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير	
	4.26 الاستجابة للمراجعات الداخلية	
	5.26 تغطية المراجعات الداخلية	
	25. الضوابط الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور	
26. المراجعة الداخلية		



المحاور	المؤشرات	الأبعاد
6. المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)	27. سلامة البيانات المالية	1.27 تسوية الحسابات المصرفية
		2.27 الحسابات المُعلقة
		3.27 حسابات السُلف
		4.27 العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية
	28. تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة	1.28 تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة
		2.28 توقيتات تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية
		3.28 دقة تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية
	29. التقارير المالية السنوية	1.29 اكتمال التقارير المالية السنوية
		2.29 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية
		3.29 المعايير المحاسبية
7. الفحص والمراجعة الخارجية	30. المراجعة الخارجية	1.30 تغطية ومعايير المراجعة
		2.30 تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية
		3.30 متابعة المراجعة الخارجية
		4.30 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
	31. الفحص التشريعي لتقارير المراجعة	1.31 توقيت فحص تقرير المراجعة
		2.31 عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة
		3.31 توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة
		4.31 شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة



3. قياس مؤشرات الأداء وأبعادها

يوفر هذا القسم إرشادات فنية تفصيلية حول تحديد درجات التصنيف الترتيبي لكل مؤشر وبعده. يكرر هذا القسم المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأداء الموضحة في وثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 كما يقوم باستكمالها. لهذا لا توجد حاجة إلى الرجوع لوثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية.

تتضمن الإرشادات التوجيهية الفنية وصفا لكل مؤشر، وكيف من المرجح للمؤشر التأثير على نواتج الموازنة، ومتطلبات ومعايرة تحديد درجات التصنيف الترتيبي، وإرشادات القياس، وبيانات الأبعاد المطلوبة ومصادر وطرق تجميعها عند الاقتضاء. يوجد تعريف للمصطلحات التي تحتها خط في مسرد المصطلحات. تتطلب مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية من المُقيمين قياس أداء الحكومة المركزية ككل، أو الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة أو الحكومة العامة. الحكومة المُدرجة في الموازنة هي جزء فرعي من الحكومة المركزية والتي تحتوي على الأنشطة الرئيسية للهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية والتي تخضع للتمويل من الموازنة المعتمدة من الهيئة التشريعية. تخضع إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة حسب المعتاد للتنظيم والرقابة من خلال وزارة المالية أو ما يوازيها وظيفيا من خلال الموازنة التي تعتمدها الهيئة التشريعية.



المحور الأول: موثوقية الموازنة

يقيّم المحور الأول ما إذا كانت موازنة الحكومة واقعية ويجري تنفيذها كما هو مقرر. يخضع ذلك للقياس من خلال مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية (النتائج الفورية لنظام إدارة المالية العامة) بالموازنة الأصلية المعتمدة.

- تمثل الموازنات الواقعية والموثوق بها أساس إدارة المالية العامة الجيدة وتعتبر ضرورية لأجل استدامة طويلة الأجل للمالية العامة.
- يحتوي المحور الأول على ثلاثة مؤشرات:
- المؤشر PI-1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق
 - المؤشر PI-2 تركيبة حصيلة الإنفاق
 - المؤشر PI-3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات
- حتى تمثل موازنة الحكومة أساساً موثوقاً به لتنفيذ السياسة ينبغي تنفيذها حسب إقرارها من الهيئة التشريعية.
- تتضمن العوامل التي من الممكن لها التأثير على مدى موثوقية الموازنة:
- مبادرات السياسة أو القرارات الأخرى للإنفاق فيما بعد الموازنة خارج عملية الموازنة السنوية؛
 - كثرة إعادة التخصيصات الرئيسية فيما بين الوزارات والبرامج؛
 - تقديرات الإيرادات الغاية في التفاؤل أو بشكل آخر غير الموثوق بها؛
 - تخصيص المنح وأشكال دعم الموازنة الأخرى من خلال شركاء التنمية خارج دورة الموازنة السنوية؛
 - الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية أو الأوضاع الاقتصادية العالمية أو الإقليمية السلبية.

مؤشر الأداء PI-1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق

معلومات حول المؤشر

يقيس هذا المؤشر المدى الذي تعكس من خلاله الحصيلة الإجمالية للإنفاق المبالغ الأصلية المعتمدة وفقاً لما هو محدد في وثائق الموازنة وتقارير المالية العامة الخاصة بالحكومة. ويوجد بُعد واحد لهذا المؤشر، البُعد 1.1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق.

الأثر على نتائج الموازنة

يُقيّد مُجمَل الإنفاق الفعلي الذي ينحرف بشكل ملحوظ عن الموازنة الأصلية المعتمدة انضباط المالية العامة وقدرة الحكومات على السيطرة على إجمالي الموازنة، وبالتالي إدارة المخاطر. قد يؤثر هذا الانحراف أيضاً على قدرة الإدارة على تخصيص الناجح للموارد لمجابهة الأولويات الإستراتيجية. قد تتأثر أيضاً كفاءة تقديم الخدمات حيث تؤدي الانحرافات الكبرى عن الإنفاق المخطط له إلى تقليص الخدمات أو انخفاض في النفقات الأساسية للمدخلات الرئيسية أو وقف بعض الخدمات. ينبغي التنويه إلى أن انضباط مُجمَل المالية العامة قد يتأثر أيضاً بالإنفاق خارج الموازنة، المؤشر المرجعي PI-6.

البُعد 1.1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق

إرشادات قياس البُعد

1:1.1. يتضمن مُجمَل الإنفاق النفقات المخطط لها وتلك التي تم تحملها نتيجة للأحداث الاستثنائية، على سبيل المثال الصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. من الممكن استيفاء نفقات هذه الأحداث من أبواب المخصصات الطارئة. ينبغي تضمين النفقات

البُعد 1.1. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 95% و105% من مُجمَل إنفاق الموازنة المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 90% و110% من مُجمَل إنفاق الموازنة المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 85% و115% من مُجمَل إنفاق الموازنة المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الممولة من الإيرادات الاستثنائية، بما في ذلك الخصخصة، في جداول المالية العامة الداعمة وسردها. كذلك ينبغي تضمين النفقات الممولة خارجياً من خلال القروض أو المنح، إذا ما تم الإبلاغ عنها في الموازنة، وذلك إلى جانب باب (أبواب) المخصصات الطارئة. والفائدة على الدين. ولا يجري تضمين الإنفاق المحدد للحسابات المُعلقة في المُجمَل، إلا أنه إذا ما تم الاحتفاظ بالمبالغ ضمن الحسابات المُعلقة في نهاية أي سنة والتي من شأنها التأثير على درجات التصنيف إذا ما تم إدراجها في الحسابات، فإنه من الممكن تضمينها. في هذه الحالة (الحالات) يجب الإشارة بوضوح إلى ذلك في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

2:1.1. قد تنحرف نتائج الإنفاق الفعلي عن الموازنة الأصلية المعتمدة لأسباب لا تتعلق بدقة التنبؤات، كحدوث صدمة قوية للاقتصاد الكلي مثلاً.

3:1.1. ويمكن لهذا التقييم أن يستوعب سنة واحدة غير اعتيادية أو "استثنائية"، ويركز على رصد الانحراف عن التنبؤات الذي قد يحدث خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم. تنصف السنة "الاستثنائية" بحالة انحراف أكبر عن السنوات الأخرى أو عن حالة غياب البيانات. وليس من المهم لتقييم المؤشر معرفة سبب "الاستثناء" والذي من الممكن أن يتضمن أزمة سياسية أو ضعف انضباط الموازنة.

4:1.1. تتوفر المنهجية المستخدمة في حساب هذا البُعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. ينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم في شكل ملحق.

5:1.1. مُجمَل الإنفاق المعتمد المُدرج في الموازنة هي الموازنة التي تضع الوحدات المُدرجة في الموازنة بناءً عليها خطط إنفاقها السنوية في بداية السنة المالية. إن فشل الهيئة التشريعية في

اعتماد الموازنة خلال الوقت المحدد في الدستور قد يؤدي إلى تأخيرات ملحوظة في اعتماد الموازنة خلال السنة المالية. وعندما لا تتواجد فعلياً، نتيجة لهذه التأخيرات، موازنة أصلية معتمدة لن يمكن حساب الانحراف ما بين الموازنة والناتج، وهذه السنة المالية بشكل خاص ينبغي اعتبارها سنة "استثنائية" كما هو مشار إليه أعلاه. يجب التنويه إلى أن الموازنة الأصلية المعتمدة وليست الموازنة التكميلية هي التي ينبغي استخدامها في الحساب.

1:6.1. من الممكن حساب البُعد باستخدام إما المحاسبة على أساس نقدي أو المحاسبة على أساس الاستحقاق. ينبغي الإشارة إلى الأساس المختار واستخدامه بشكل متسق في جميع تقييمات المؤشر. في النظام المحاسبي القائم على أساس نقدي يحتاج الأمر إلى بيانات حول المدفوعات من أجل التقدير حتى مع وجود نظام محاسبي نقدي مُعدل. إذا لم تتوفر بيانات حول المدفوعات، سوف يحتاج المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لتوضيح أسباب ذلك وتحديد البيانات الأكثر أهمية لاستخدامها بدلا من ذلك.

7:1.1. تتضمن النفقات كلا من التحويلات وأشكال الدعم من أي نوع، بما في ذلك إلى مستويات أخرى من الحكومة. في حالة التفاوتات ما بين التحويلات المُدرجة في الموازنة والفعلية إلى الحكومات دون الوطنية فإن الإبلاغ مقابل المؤشر PI-7 سوف يستكمل المعلومات لهذا المؤشر. وتتضمن النفقات أيضاً الفائدة والتكاليف الأخرى المتعلقة بالدين ولكن لا تتضمن سداد أصل الدين.

8:1.1. من الطبيعي أن يستند تحديد درجات التصنيف الترتيبي للمؤشرات الكمية إلى الحسابات غير المراجعة بما أن الحسابات الخاصة بالسنة (السنوات) الأحدث عهداً قد تكون ما زالت في انتظار المراجعة. وقد يجري استخدام الحسابات غير المراجعة بضمانات معقولة إذا ما لم تختلف بشكل ملحوظ عن الحسابات المراجعة السابقة. ومع غياب هذه الضمانات (بسبب عدم خضوع الحسابات للمراجعة لسنوات عديدة أو لوجود اختلافات ملحوظة وغير منتظمة بين الحسابات المراجعة وغير المراجعة) يكون من الموصي به استخدام البيانات غير المراجعة. وفي هذه الحالات ينبغي اعتبار التقييم أولياً وينبغي أن يجري تحديثه بعد خضوع الحسابات للمراجعة. وضمن نظام محاكم الولايات القضائية، حيث نادراً ما تتواجد حسابات مالية مراجعة، من الممكن استخدام الحسابات المعتمدة أو الصادر بشأنها احكام.

9:1.1. لأغراض حساب مدى موثوقية الموازنة، يحتاج الأمر إلى إدراج التحويلات إلى الكيانات خارج الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة ولكن التي ما زالت جزءاً من الموازنة الأصلية المعتمدة.

10:1.1. يتم تشجيع المقيمين على تقديم معلومات توضح أسباب الاختلافات بين تركيبة الموازنة المنفذة و تركيبة الموازنة المعتمدة. ويمكن أن تشمل التفسيرات دقة التوقعات المالية الأصلية، والعوامل الخارجية التي قد تكون أثرت على الإيرادات والنفقات بعد المصادقة على الموازنة، و / أو قرارات تتعلق بسياسات الإنفاق والإيرادات بعد اعتماد الموازنة.

البُعد 1.1. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	متطلبات البيانات الحصيلة الإجمالية للإنفاق ومُجمّل الإنفاق المعتمد المُدرج في الموازنة لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة. الحسابات:	القانون/الوثائق/ التقديرات المعتمدة من الهيئة التشريعية للموازنة السنوية.
		من أجل احتساب هذا المؤشر ينبغي للمقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني المتوفر على موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (www.pefa.org).	تقرير تنفيذ الموازنة السنوية أو البيان المقارن للموازنة والنتائج الفعلية.

مؤشر الأداء PI-2 تركيبة حصيلة الإنفاق

التي يغطيها تقييم البعدين 1.2 و 2.2. أما البُعد 3.2 فيستخدم كل بيانات الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.

معلومات حول المؤشر

يقيس هذا المؤشر الأثر الناتج عن إعادة تخصيص أهم أبواب الموازنة أثناء تنفيذها ومدى مساهمة ذلك في تباين واختلاف تركيبة الإنفاق. ويتكون هذا المؤشر من الثلاثة أبعاد التالية ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.2: تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للتصنيف الوظيفي
- البُعد 2.2: تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للنوع الاقتصادي
- البُعد 3.2: الإنفاق من المخصصات الطارئة

الأثر على نتائج الموازنة

قد تشير التفاوتات في تركيبة الإنفاق إلى عدم القدرة على إنفاق الموارد وفقاً لخطط الحكومة كما هو موضح في الموازنة الأصلية المعتمدة. كما قد تعكس التفاوتات التعديلات الجارية خلال السنة استجابةً إلى الأحداث غير المتوقعة، والتي قد يكون بعضها خارج سيطرة الحكومة أو قد يكون من الصعب توقعها. قد تؤثر هذه التفاوتات على التخصيص الوظيفي أو على تركيبة الإنفاق. وكلما كانت الانحرافات في تركيبة الإنفاق أكبر كان من المرجح أن تكون الآثار أعظم على كفاءة التخصيص وتقديم الخدمة.

إرشادات قياس البُعد

1.2: رغم أن المقارنات الوظيفية أو تلك التي تجرى طبقاً للبرنامج هي الأساس الأكثر فائدة لتقييم غرض السياسة المطبقة فإن الموازنات عادة ما تُعتمد وتدار على أساس التصنيف الإداري (الوزارة / الإدارة / الهيئة) والتصنيف الاقتصادي. وينبغي استخدام نفس الأساس للمقارنة بين الاعتمادات والتنفيذ.

2.2: قد تنحرف نتائج الإنفاق الفعلي عن الموازنة الأصلية المعتمدة لأسباب لا صلة لها بدقة التنبؤات، كحدوث صدمة قوية للاقتصاد الكلي مثلاً. ويمكن لهذا التقييم أن يستوعب سنة واحدة غير اعتيادية أو "استثنائية"، ويركز على رصد الانحراف عن التنبؤات الذي قد يحدث خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاث

3.2: إذا كانت هناك مبالغ في حسابات مُعلقة في نهاية السنة المالية ومن شأنها إذا تم إدراجها أن تؤثر على تقدير وحساب هذا المؤشر، فيجب أن يُشار إليها في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. ويتعين على المُقيمين أن يحددوا ما إذا كانت هذه المبالغ الموجودة في الحسابات المُعلقة هامة بما يكفي بحيث تؤدي إلى نتيجة تقييم مضللة وغير صحيحة، وذلك استناداً إلى حجم المبالغ المخصصة لفئات النفقات التي يجري الاعتماد عليها عند حساب هذا المؤشر. وإذا كان الاحتمال الأرجح أن تكون النتيجة مضللة -على سبيل المثال، إذا تجاوزت النفقات غير المخصصة 10% من إجمالي الإنفاق السنوي — فينبغي أن يُمنح البعدان 1.2 و 2.2، وبالتالي المؤشر PI-2 درجة التصنيف D.

4.2: إذا لم يكن هناك تصويت طوارئ محدد كبند في الميزانية، ولكن ميزانيات الطوارئ مضمنة في حدود بنود الميزانية، لا ينبغي طرح هذه الميزانيات الطارئة من بنود الميزانية لأغراض حساب المؤشر 1.2 و المؤشر 2.2. يجب أن تتضمن بنود الطوارئ بنود محددة بوضوح غير مخصصة في وقت إعداد الميزانية ولكنها تستخدم لتغطية العجز في الإنفاق في أي وحدة ميزانية أثناء التنفيذ. ومن ثم، بالنسبة للمؤشر 3.2، ينبغي أن يعتبر أنه لا يوجد تصويت طارئ يؤدي إلى درجة A (انظر أدناه - المؤشر 3.2).

البُعد 1.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للتصنيف الوظيفي

إرشادات قياس البُعد

1.2: يقيس هذا البُعد الفرق بين الموازنة الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة في تركيبة الإنفاق، بحسب التصنيف الوظيفي، وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، لكن باستثناء البنود الطارئة والفائدة على الدين. ينبغي أيضاً إدراج النفقات الأخرى الواردة في الموازنة -مثل النفقات الناتجة عن أية أحداث استثنائية كنشوب نزاعات مسلحة أو وقوع كوارث طبيعية -والنفقات التي تأتي من الإيرادات غير المتوقعة بما في ذلك تلك الناتجة عن عمليات الخصخصة، والدعم الذي قد تقدمه الحكومة المركزية،

والتحويلات، والأموال المقدمة من الجهات المانحة المُبلَّغ عنها في الموازنة.

2:1.2. على المستوى الإداري، ينبغي حساب الفروق المرتبطة ببند (أبواب) الموازنة الرئيسية للوحدات المُدرجة في الموازنة ضمن الموازنة الأصلية المعتمدة. وفي حالة استخدام التصنيف الوظيفي القائم على أساس إحصاءات مالية الحكومة/ تصنيف وظائف الحكومة، ينبغي أن تكون الاختلافات مستندة إلى الوظائف الرئيسية العشر. وفي حالة استخدام تصنيف وظيفي يستند إلى إحصاءات مالية الحكومة / تصنيف وظائف الحكومة، ينبغي أن تستند الفروق إلى الوظائف الرئيسية العشر. وفي حالة استخدام تصنيف وظيفي لا يستند إلى إحصاءات مالية الحكومة/ تصنيف وظائف الحكومة ينبغي أن يستند قياس الفرق إلى البنود الأساسية التي أقرتها الهيئة التشريعية. وفي حالة استخدام أساس التصنيف بالبرنامج، ينبغي أن يكون تقييم فئات البرامج على نفس مستوى البرامج الذي تم التصويت عليها من خلال الهيئة التشريعية.

4:1.2. بينما قد يوفر التصنيف الوظيفي أو البرامجي أساساً أكثر فائدة من التصنيف الإداري لتقييم الغرض من السياسة المالية إلا أنه غالباً ما يجري اعتماد الموازنات وإدراجها على أساس التصنيف الإداري فقط (الوزارة/الإدارة/الهيئة). وينبغي استخدام نفس الأساس في مقارنة الموازنة الأصلية المعتمدة ونتائج الموازنة.

3:1.2. يتضمن حساب هذا المؤشر تعديلاً من شأنه أن يزيل آثار التغييرات في مُجمل النفقات. وهذا التعديل يحدث من خلال تعديل نتائج الموازنة لكل فئة يستند إليها الفرق النسبي بين إجمالي نفقات الموازنة الأصلية التي جرى اعتمادها من ناحية

5:1.2. تتوفر المنهجية المستخدمة في حساب هذا البُعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. ينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم في شكل ملحق.

1.2.1. يتم تشجيع المقيمين على تقديم معلومات توضح أسباب الاختلافات بين تكوين الميزانية المنفذة وتشكيل الميزانية المعتمدة. يمكن أن تشمل التفسيرات دقة التوقعات المالية الأصلية، والعوامل الخارجية التي قد تكون أثرت على الإيرادات والنفقات بعد الموافقة على الميزانية، و / أو قرارات الإنفاق والإيرادات المتعلقة بالسياسات بعد الميزانية، إلخ.

البُعد 1.2. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.2. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	متطلبات البيانات • تركيبة الإنفاق لنتائج نهاية السنة وللموازنة الأصلية المعتمدة لكل تصنيف من التصنيفات. الوظيفة الأساسية لكل باب من البنود العشرين الأكبر للموازنة في التصنيف الإداري. • في حالة تعدي بنود الموازنة الرئيسية 20 ينبغي أن يخضع تباين التركيبة للتقييم مقابل البنود الأكبر التي تمثل مجتمعة 75% من الموازنة (بحد أدنى 20 بندا في حالة التصنيف الإداري) مع مُجمل البنود المتبقية (بخلاف البنود الطارئة) في خط واحد. • البيانات مطلوبة لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.	القانون/الوثائق/ التقديرات المعتمدة من الهيئة التشريعية للموازنة السنوية. • تقرير تنفيذ الموازنة السنوية أو القوائم المالية السنوية. (ينبغي توفير المعلومات المشار إليها أعلاه من وزارة المالية).
		الحسابات: • من أجل احتساب هذا المؤشر ينبغي للمُقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني المتوفر على موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية. (www.pefa.org)	

البُعد 2.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للتصنيف الاقتصادي

إرشادات قياس البُعد

1:2.2. يقيس هذا البُعد الفرق بين الموازنة الأصلية المعتمدة ونتائج تركيبة الإنفاق في نهاية السنة، بحسب التصنيف الاقتصادي، وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، متضمناً الفائدة على الدين وباستثناء البنود الطارئة.

2:2.2. تكمن أهمية تركيبة الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي في أنها تُظهر التغييرات في مختلف فئات المدخلات - مثلاً، النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة. وفئات الإنفاق المستخدمة هنا هي نفسها التي تستخدم للبُعد 1.2، مع إضافة الفائدة على الدين، لأن هذا يشكل فئة من فئات التصنيف الاقتصادي.

وينبغي أن يستخدم الحساب المستوى الثاني لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (رقمين مثلاً) أو ما شابه ذلك. وفي حالة استخدام تصنيف مختلف، ينبغي أن يكون المستوى المُجمل قابلاً للمقارنة مع قيمة إحصاءات المالية الحكومية المكونة من رقمين.

2:3. وكما هي الحال بالنسبة للبُعد 1.2، يتم تعديل الآثار الناتجة عن التغييرات التي حدثت في مُجمل الإنفاق بين الموازنة الأصلية المعتمدة والنتائج، حيث يجري تعديل آثار هذه التغييرات في الحسابات.

2:4. تتوفر المنهجية المستخدمة في حساب هذا البُعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. ينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم في شكل ملحق.

2.2:5. يتم تشجيع المقيمين على تقديم معلومات توضح أسباب الاختلافات بين تكوين الميزانية المنفذة وتشكيل الميزانية المعتمدة. يمكن أن تشمل التفسيرات دقة التوقعات المالية الأصلية، والعوامل الخارجية التي قد تكون أثرت على الإيرادات والنفقات بعد الموافقة على الميزانية، و / أو قرارات الإنفاق والإيرادات المتعلقة بالسياسات بعد الميزانية، إلخ.

البُعد 2.2. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.2. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	متطلبات البيانات • تركيبة الإنفاق لنتائج نهاية السنة وللموازنة الأصلية المعتمدة لكل تصنيف من التصنيفات الاقتصادية الأساسية لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.	<ul style="list-style-type: none"> القانون/الوثائق/ التقديرات المعتمدة من الهيئة التشريعية للموازنة السنوية. تقرير تنفيذ الموازنة السنوية أو القوائم المالية السنوية.
		الحسابات: • ينبغي عند حساب التباين أن يتم استخدام مستوى الرقمين لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة أو أي نظام مماثل. في حالة استخدام تصنيف مختلف ينبغي أن يكون مستوى المُجمل قابلاً للمقارنة بتصنيف إحصاءات مالية الحكومة مزدوج الرقم.	(ينبغي توفير المعلومات المشار إليها أعلاه من وزارة المالية).
		• من أجل احتساب هذا المؤشر ينبغي للمُقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني المتوفر على موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (www.pefa.org).	

البُعد 3.2 الإنفاق من المخصصات الطارئة

إرشادات قياس البُعد

1:3.2. يقيس هذا البُعد متوسط مبلغ الإنفاق المُحمل فعلياً على باب المخصصات الطارئة خلال الثلاث سنوات الأخيرة. ويقر هذا البُعد بأنه من الحكمة أن يتم إدراج مبلغ يستوعب أي أحداث غير متوقعة في شكل باب للمخصصات الطارئة، ولو أن هذا المبلغ ينبغي ألا يكون كبيراً بدرجة تنال من مصداقية الموازنة. وقد يوجد أكثر من باب للمخصصات الطارئة، ومن ثم ينبغي للمقيمين أن يناقشوا في المحتوى السردى لتقريرهم كيفية معالجة الموازنة والمحاسبة للبنود الطارئة. وتستند معايرة هذا البُعد إلى حجم النفقات المسجلة مقارنة بأبواب المخصصات الطارئة، وهذا باستثناء التحويلات التي قد تحول إلى صندوق للكوارث مثلاً أو لأية احتياطات مماثلة، لأن هذه التحويلات عبارة عن انحراف عن المخصصات التي تم توزيعها استناداً إلى السياسات المطبقة.

2:3.2. حيثما يجري توفير حماية لجزء من الموازنة ضد تخفيضات الإنفاق تبعاً لأي توجه سياسي (مثلاً حينما يخصص جزء من النفقات لغرض الحد من الفقر) أو تبعاً لأسباب تنظيمية قانونية (مثلاً، المدفوعات الإجبارية المخصصة للضمان الاجتماعي)، ستظهر تلك الحماية في شكل تباين في تركيبة الموازنة. وعلى المُقيمين أن يقدموا تقريراً عن الغرض من الإنفاق الخاضع للحماية ومدى هذا الإنفاق ونطاقه في محتوى التقرير السردى.

البُعد 3.2. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط أقل من 3% من الموازنة الأصلية.
B	الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما بين 3% و6% من الموازنة الأصلية.
C	الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما يزيد على 6% ولكن أقل من 10% من الموازنة الأصلية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

3:3.2. يعتبر المتوسط البسيط على مستوى السنوات المعنية كافياً لحساب متوسط الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة، على سبيل المثال إذا كانت النسب المئوية للإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة في إجمالي الموازنة الأصلية 2% و4% و6% سيكون المتوسط 4%.

4:3.2. إذا ما لم يكن هناك أموال للطوارئ في الموازنة أو حساب لنفقات الطوارئ أو إشارة رسمية إليها، فإن هذه الحالة تستوفي متطلبات درجة التصنيف الترتيبي A حيث إنه لا توجد نفقات مُحملة على الطوارئ.

5:3.2. في بعض الدول قد يجري الإشارة إلى أبواب المخصصات الطارئة "بالاحتياطات" أو "الاعتمادات غير المخصصة". في حالة تحويل أحد المخصصات الطارئة من باب إلى آخر ينبغي إدراج الأموال باعتبارها نفقات فعلية في الباب المعني وليست على أنها جزء من النفقات الأصلية المعتمدة.

6:3.2. من الممكن أيضاً استخدام جدول البيانات المتوفر على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية للبُعد 1.2 للمساعدة في حسابات هذا البُعد.

البُعد 3.2. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	متطلبات البيانات • الإنفاق الفعلي المُحمل على بند الطوارئ (سواء كباب منفصل أو باب فرعي تحت وزارة المالية بعنوان واضح مثل "الاحتياطيات الطارئة") لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة. الحسابات: • من الممكن أيضًا استخدام جدول البيانات المتوفر على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية (www.pefa.org) للُبعد 1.2 للمساعدة في حسابات هذا البُعد.	• القانون/الوثائق/ التقديرات المعتمدة من الهيئة التشريعية للموازنة السنوية. • تقرير تنفيذ الموازنة السنوية أو القوائم المالية السنوية. (ينبغي توفير المشار إليه أعلاه من وزارة المالية).

مؤشر الأداء PI-3 حصيلة الإيرادات

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر التغيير في الإيرادات بين الموازنة الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة. يحتوي هذا المؤشر على بُعدين ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل البُعد:

- البُعد 1.3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات
- البُعد 2.3 تركيبة حصيلة الإيرادات

الأثر على نتائج الموازنة

تعتبر دقة تنبؤات الإيرادات من بين المدخلات الرئيسية لإعداد موازنة ذات مصداقية. وتسمح الإيرادات للحكومة بتمويل النفقات وتقديم الخدمات لمواطنيها. من الممكن لتنبؤات الإيرادات الغاية في التفاؤل أن تؤدي إلى مخصصات إنفاق كبرى بشكل غير مبرر والتي من شأنها أن تتطلب حتمًا إما انخفاض محتمل في الإنفاق مثير للارتباك أثناء السنة أو زيادة غير مخطط لها في الاقتراض للحفاظ على مستوى الإنفاق. على الجانب الآخر من الممكن للتشاؤم غير اللازم في التنبؤ أن يؤدي إلى استخدام حصيلة الإفراط في تحقيق الإيرادات في الإنفاق الذي لم يخضع لفحص عملية الموازنة. وحيث إنه قد تكون عواقب تدني تحقيق الإيرادات أكثر حدة لاسيما على المدى القصير فإن المعيار المستخدم لتحديد درجة تصنيف هذا المؤشر يسمح نسبيًا بالمزيد من المرونة عند تقييم الإفراط في تحقيق الإيرادات.

إرشادات قياس المؤشر

1:3. غالبًا ما تدرج إيرادات الحكومة ضمن أربع فئات (1) رسوم إلزامية في شكل ضرائب وبعض أنواع المساهمات الاجتماعية؛ و(2) دخل الممتلكات المتأتي من ملكة الأصول؛ و(3) مبيعات السلع والخدمات؛ و(4) التحويلات الأخرى الواردة من وحدات أخرى. يركز المؤشر على كل من الإيرادات المحلية والخارجية والتي تتضمن الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح وغيرها من الإيرادات الأخرى بما في ذلك الناتجة عن الموارد الطبيعية والتي قد تحتوي على تحويلات من صندوق تثبيت حصيلة الإيرادات أو صندوق الثروة السيادية حيث يتم إدراج ذلك ضمن

الموازنة. لا يحتوي تقييم هذا المؤشر على التمويل الخارجي من الاقتراض، وهذا يعني أن المنح من شركاء التنمية سوف يتم إدراجها ضمن بيانات الإيرادات المستخدمة في تصنيف المؤشر ولكن لن يتم إدراج الاقتراض بشروط ميسرة من شركاء التنمية. 2:3. قد تتحرف نتائج الإيرادات عن الموازنة الأصلية المعتمدة لأسباب لا تتعلق بدقة التنبؤات، كحدوث صدمة قوية للاقتصاد الكلي مثلًا. ولهذا السبب تسمح معايرة درجة التصنيف باستثناء سنة واحدة استثنائية. ويقع التركيز على رصد الانحراف عن التنبؤات الذي يحدث خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم.

3:3. تعتبر التنبؤات الدقيقة بالإيرادات من المدخلات الرئيسية

في إعداد موازنة تتسم بالمصداقية. تتنبأ الحكومات الوطنية بالإيرادات من مصادر مختلفة خلال إعداد الموازنة. قد تخضع تنبؤات الإيرادات للمراجعة في مناسبة أو أكثر خلال فترة الموازنة. وعمومًا تمثل الخطوة الأولى للتنبؤ بالإيرادات في إعداد تنبؤ بحالة الاقتصاد الكلي. في الكثير من الدول سوف يغطي ذلك سياسات الاقتصاد الكلي مثل إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وسعر الصرف، وأسعار السلع الهامة، والإنفاق الاستهلاكي... إلخ. سوف تعتبر نتائج التنبؤ بالاقتصاد الكلي من المدخلات المحورية للتنبؤ بالإيرادات. لهذا قد يُنظر إلى التنبؤ بالإيرادات باعتباره عملية مكون من مرحلتين (1) التنبؤ بالاقتصاد الكلي و(2) التنبؤ بالموارد الأساسية للإيرادات، أي التنبؤ بإيرادات الضرائب والتي تعتبر ضرورية ضمن نتائج هذا التنبؤ الكلي (انظر المؤشر PI-14).

4:3. ينبغي أن يصف المحتوى السردى لهذا المؤشر مصادر

البيانات المستخدمة والإشارة إلى أي مخاوف تتعلق بمدى ملاءمتها وموثوقيتها ودقتها. ينبغي أن يوفر تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية معلومات عامة حول الترتيبات المؤسسية للتنبؤ بالإيرادات وبأي عامل خاص من شأنه التأثير على التنبؤ بالإيرادات وأدائها، مثل الاعتماد على الإيرادات من الموارد الطبيعية، ومصادر التقلب الاقتصادي والإيرادات، والإصلاحات الرئيسية الإدارية والمتعلقة بسياسة الضرائب، وتطورات الاقتصاد الكلي غير المتوقعة والدخول الاستثنائية (بما في ذلك الإيرادات من الخصخصة). ينبغي أن يشير المحتوى السردى للمؤشر PI-19 والمؤشر PI-20 إلى هذا المؤشر فيما يتعلق بالكيانات التي تقوم بتحصيل إيرادات الحكومة.

5:3. كما هو الحال مع المؤشر PI-1 من الضروري أن تكون الموازنة الأصلية المعتمدة هي الموازنة التي تضع الوحدات المدرجة في الموازنة بناءً عليها خطط إنفاقها السنوية في بداية السنة المالية. إن فشل الهيئة التشريعية في اعتماد الموازنة خلال الوقت المحدد في الدستور قد يؤدي إلى تأخيرات ملحوظة في اعتماد الموازنة خلال السنة المالية. وعندما لا يتواجد فعليا، نتيجة لهذه التأخيرات، موازنة أصلية معتمدة لن يمكن حساب الانحراف ما بين الموازنة والناتج، وهذه السنة المالية بشكل خاص ينبغي اعتبارها سنة "استثنائية" كما هو مشار إليه في المؤشر PI-1. يجب التنويه إلى أن الموازنة الأصلية المعتمدة وليست الموازنة التكميلية هي التي ينبغي استخدامها في الحساب.

6:3. من الممكن حساب المؤشر باستخدام إما المحاسبة على أساس نقدي أو المحاسبة على أساس الاستحقاق. ينبغي الإشارة إلى الأساس المختار واستخدامه بشكل متسق في جميع تقييمات المؤشر. يغطي المؤشر PI-3 جميع الإيرادات سواء دورية أو رأسمالية بغض النظر عن أي نسخة مستخدمة من دليل إحصاءات مالية الحكومة (أي 1986 أو 2001 أو 2014) وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة لحساب العجز. لهذا فإنها تتضمن إيرادات رأس المال من بيع الأصول وحصيلة الخصخصة. إذا لم تتوفر بيانات حول المدفوعات، سوف يحتاج المحتوى السري لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لتوضيح اسباب ذلك وتحديد البيانات الأكثر أهمية لاستخدامها بدلا من ذلك.

7:3. إذا ما كانت بعض الإيرادات خارج الموازنة وبالتالي لم يتم الإبلاغ عنها أو تغطيتها بالكامل من خلال الموازنة الرئيسية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ينبغي تقديرها في تقييم المؤشر PI6.2 وينبغي أن يشير المحتوى السري تحت المؤشر PI-3 إلى ذلك.

8:3. ينبغي إدراج الإيرادات المتقاسمة التي تمر من خلال موازنة الحكومة المركزية ضمن تقييم الحكومة المركزية. إلا أنه إذا ما تم "تقاسم" بالإيرادات قبل الوصول لحسابات أو أموال الحكومة المركزية بالتالي ينبغي استثنائها، بما أن الموازنة لن تعكس الإيرادات المُقدرة، أو أي إنفاق من حصة الحكومة دون الوطنية من الإيرادات. سوف يتم تغطية الحصة دون الوطنية من الإيرادات من خلال تقييم الحكومة دون الوطنية.

9:3. من الطبيعي أن يستند تحديد درجات التصنيف الترتيبي للمؤشرات الكمية على الحسابات غير المراجعة بما أن الحسابات الخاصة بالسنة (السنوات) الأحدث عهدًا قد تكون مازالت تنتظر المراجعة. قد يجري استخدام الحسابات غير المراجعة بضمانات معقولة إذا ما لم تختلف بشكل ملحوظ عن الحسابات المراجعة السابقة. وفي غياب هذه الضمانات (بسبب عدم خضوع الحسابات للمراجعة لسنوات عديدة أو لوجود اختلافات ملحوظة وغير منتظمة بين الحسابات المراجعة وغير المراجعة) يوصى باستخدام البيانات غير المراجعة. وفي هذه الحالات ينبغي اعتبار التقييم أوليا وينبغي أن يجري تحديده بعد خضوع الحسابات للمراجعة. و في نظام قضائي حيث نادراً ما يتم مراجعة الحسابات المالية من الممكن استخدام الحسابات المعتمدة أو الصادر بشأنها احكام.

10:3. ينبغي إدراج المِنح المقدمة من شركاء التنمية في بيانات الإيرادات المستخدمة لهذا المؤشر ولكن لا ينبغي إدراج القروض بشروط ميسرة من شركاء التنمية. وعند استخدام المحاسبة على أساس نقدي يجري تسجيل المِنح عند تلقي النقدية.

11:3. ينبغي إجراء الحسابات للانحرافات ما بين الموازنات المعتمدة والنتائج لكل بُعد من الأبعاد باستخدام جدول البيانات المتوفر على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. ينبغي إدراج حسابات هذا المؤشر في تقرير التقييم في شكل ملحق.

البُعد 1.3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات

إرشادات قياس البُعد

1:1.3. يقيس هذا البُعد مدى انحراف حصيلة الإيرادات عن الموازنة الأصلية المعتمدة. استخدم جداول البيانات المتوفرة على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org لحساب الدرجة الخاصة بهذا المؤشر. ينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم في شكل ملحق.

2:1.3. يتم تشجيع المقيمين على تقديم معلومات توضح أسباب الاختلافات بين الميزانية المنفذة والميزانية المعتمدة. قد تتضمن التفسيرات دقة التوقعات المالية الأصلية، والعوامل الخارجية التي قد تكون أثرت على الإيرادات والنفقات بعد الموافقة على الميزانية، و / أو قرارات الإنفاق والإيرادات المتعلقة بالسباق بعد الميزانية، إلخ.

البُعد 1.3. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	كانت الإيرادات الفعلية ما بين 97% و106% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	كانت الإيرادات الفعلية ما بين 94% و112% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	كانت الإيرادات الفعلية ما بين 92% و116% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.3. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	متطلبات البيانات • الإيرادات الفعلية لنهاية السنة والإيرادات الأصلية المدرجة في الموازنة لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.	<ul style="list-style-type: none"> القانون/الوثائق/ التقديرات المعتمدة من الهيئة التشريعية للموازنة السنوية. تقرير تنفيذ الموازنة السنوية أو القوائم المالية السنوية. قد يجري أيضًا تقديم معلومات حول حصيلة الإيرادات للسنة المالية الكاملة الأحدث في وثيقة تقديرات الموازنة. الموازنة الأصلية المعتمدة من الهيئة التشريعية والتي تضع الوحدات المدرجة في الموازنة بناءً عليها خطط إنفاقها السنوية في بداية السنة المالية. (ينبغي توفير المعلومات المشار إليها أعلاه من وزارة المالية. قد تتوفر أيضًا المصادر الرئيسية للإيرادات من الهيئات المعنية بالإيرادات بالرغم من أنها قد لا تكون مسؤولة عن بعض مصادر الإيرادات التي تكون البيانات مطلوبة منها).
		الحسابات • من أجل احتساب هذا المؤشر ينبغي على المُقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني المتوفر على موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (www.pefa.org)	

البُعد 2.3 تركيبة حصيللة الإيرادات

إرشادات قياس البُعد

2:2.3. يتم تشجيع المراقبين على تقديم أي معلومات تشرح أسباب الاختلافات بين تكوين الميزانية المنفذة وتشكيل الميزانية المعتمدة. قد تتضمن التفسيرات دقة التوقعات المالية الأصلية، والعوامل الخارجية التي قد تكون أثرت على الإيرادات والنفقات بعد الموافقة على الميزانية، و / أو قرارات الإنفاق والإيرادات المتعلقة بالسياق بعد الميزانية، إلخ. ويتم تشجيع المقيمين على تحديد ما إذا كانت هذه التفسيرات تأتي من الحكومة أم من تقييمهم الخاص.

1:2.3. يقىس التباين في تركيبة الإيرادات خلال السنوات الثلاث الأخيرة. يتضمن الإيرادات الفعلية حسب الفئة مقارنة بالموازنة الأصلية المعتمدة باستخدام المستوى الثالث (3 أرقام) من تصنيف إحصاءات مالية الحكومة 2014 أو إحصاءات من الممكن لها الخروج بوتأثق وفقاً لمستويات التسلسل القابلة للمقارنة وتغطيتها. يتضمن ذلك تقسيم الإيرادات الضريبية حسب أنواع الضرائب الرئيسية، والإيرادات غير الضريبية والمنح. يهدف هذا البُعد إلى تحديد دقة التنبؤات بهيكل الإيرادات وقدرة الحكومة على تحصيل مبالغ كل فئة من فئات الإيرادات على النحو المقرر.

البُعد 2.3. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	كان التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 5% في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	كان التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 10% في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	كان التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 15% في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.3. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	متطلبات البيانات	القانون/الوثائق/ التقديرات المعتمدة من الهيئة التشريعية للموازنة السنوية.
		قيمة الإيرادات في الموازنة الأصلية المعتمدة حسب الفئة على المستوى ثلاثي الأرقام من تصنيف إحصاءات مالية الحكومة، أو تصنيف قابل للمقارنة، ونتائج نهاية السنة لنفس الفئات لكل سنة من الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.	تقرير تنفيذ الموازنة السنوية أو القوائم المالية السنوية.
		الحسابات	قد يجري أيضاً تقديم معلومات حول حصيللة الإيرادات للسنة المالية الكاملة الأحدث في وثيقة تقديرات الموازنة. الموازنة الأصلية المعتمدة من الهيئة التشريعية والتي تضع الوحدات المدرجة في الموازنة بناءً عليها خطط إنفاقها السنوية في بداية السنة المالية.
		من أجل احتساب هذا المؤشر ينبغي للمقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني المتوفر على موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (www.pefa.org).	(ينبغي توفير المعلومات المشار إليها أعلاه من وزارة المالية. قد تتوفر أيضاً المصادر الرئيسية للإيرادات من الهيئات المعنية بالإيرادات بالرغم من أنها قد لا تكون مسؤولة عن بعض مصادر الإيرادات التي تكون البيانات مطلوبة منها).



المحور الثاني: شفافية المالية العامة

يقيّم المحور الثاني ما إذا كانت المعلومات الخاصة بإدارة المالية العامة شاملة ومتسقة و متاحة للمستخدمين. يتحقق ذلك من خلال التصنيف الشامل للموازنة، وشفافية جميع نفقات وإيرادات الحكومة بما في ذلك التحويلات بين الحكومات، ونشر المعلومات المنشورة حول أداء تقديم الخدمات، وإمكانية الوصول بسهولة إلى الوثائق الخاصة بالمالية العامة والموازنة.

المعلومات الشاملة ضرورية لتقديم صورة كاملة ودقيقة حول الأموال العامة مما يُمكن صانعي القرارات والأطراف المعنية الأخرى من الخروج بأحكام متوازنة ومستنيرة. فإذا ما لم تتوفر بعض المعلومات الهامة هذا من شأنه أن يؤدي إلى قرارات غير صائبة وغير مستنيرة.

يحتوي المحور الثاني على ستة مؤشرات:

- المؤشر PI-4 تصنيف الموازنة
- المؤشر PI-5 توثيق الموازنة
- المؤشر PI-6 عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية
- المؤشر PI-7 التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية
- المؤشر PI-8 معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات
- المؤشر PI-9 وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة

إن شفافية المعلومات المتعلقة بالأموال العامة ضرورية لضمان أن أنشطة الحكومة وعملياتها تجريان ضمن إطار سياسة المالية العامة للحكومة وتخضعان لترتيبات الإبلاغ والإدارة الملائمة للموازنة. إن الشفافية من السمات الهامة التي تُمكن من الفحص الخارجي لسياسات الحكومة وبرامجها وتنفيذها.

يدعم تحسين مستوى الشفافية تحقيق نتائج الموازنة المرغوب فيها من خلال تزويد الهيئة التشريعية والمجتمع المدني بالمعلومات التي هم بحاجة إليها حتى تخضع الجهة التنفيذية للمساءلة عن قرارات سياسة الموازنة وبشكل أعم عن إدارة الأموال العامة بشكل أكثر عمومًا. إن المزيد من الشفافية يسمح للأطراف المعنية بفحص استراتيجية المالية العامة ومراعاة ما إذا كانت الموارد العامة يتم تخصيصها لأجل الأولويات الاجتماعية والتنمية الهامة للدولة وما إذا كان يجري استخدامها بكفاءة.

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر مدى اتساق موازنة الحكومة وتصنيف الحسابات مع المعايير الدولية. يوجد بُعد واحد لهذا المؤشر، البُعد 1.4 تصنيف الموازنة.

الأثر على نتائج الموازنة

يسمح نظام التصنيف الفعال بتتبع المعاملات خلال كامل دورة صياغة الموازنة وتنفيذها ودورة رفع التقارير بها حسب الوحدة الإدارية أو الفئة الاقتصادية أو الوظيفة/الوظيفة الفرعية أو البرنامج. ينبغي عرض الموازنة في شكل يعكس التصنيفات الأكثر أهمية، وفقاً للوحدة الإدارية أو الفئة الاقتصادية أو الوظيفة/الوظيفة الفرعية أو البرنامج. يعتبر ذلك ضرورياً لتخصيص الإنفاق ورصده من أجل دعم انضباط مُجمل المالية العامة، وتخصيص الموارد من أجل الأولويات الاستراتيجية وكفاءة تقديم الخدمات.

إرشادات قياس البُعد

1.4:1. ينبغي عرض الموازنة في شكل يعكس التصنيفات الأكثر أهمية. كذلك ينبغي أن يندرج التصنيف في جدول الحسابات (تصنيف الحسابات) لضمان إمكانية رفع التقارير (الإبلاغ) عن كل معاملة من المعاملات وفقاً لأي من التصنيفات المستخدمة. ينبغي أن تكون تصنيفات الموازنة والحسابات موثوقاً بها ومُطبقة بشكل متسق لتوفر للمستخدم الثقة في أن المعلومات المُسجلة مقابل تصنيف ما سوف تنعكس في التقارير تحت التصنيف الآخر.

1.4:2. يوفر تصنيف إحصاءات مالية الحكومة¹ إطاراً دولياً معترفاً به لأجل التصنيف الاقتصادي والوظيفي للمعاملات²، حيث تنقسم الإيرادات والنفقات إلى أربعة وثلاثة مستويات تصنيف على التوالي. بالرغم من عدم وجود معيار دولي للتصنيف البرامجي فإن هذا النوع من التصنيف قد يمثل أداة هامة في صياغة الموازنة وإدارتها ورفع التقارير بها. ينبغي شرح أسلوب

البُعد 1.4 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تستند صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي باستخدام معايير أو تصنيف إحصاءات مالية الحكومة/تصنيف وظائف الحكومة التي باستطاعتها الخروج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة مع تلك المعايير. قد يحل تصنيف البرنامج محل تصنيف الوظائف الفرعية إذا ما انطبق بمستوى من التفاصيل التي تتقابل على الأقل مع تصنيف الوظائف الفرعية.
B	تستند صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي (على الأقل مستوى "المجموعة" لمعيار إحصاءات مالية الحكومة - 3 أرقام) والتصنيف الوظيفي/تصنيف الوظائف الفرعية باستخدام معايير أو تصنيف إحصاءات مالية الحكومة/تصنيف وظائف الحكومة التي باستطاعتها الخروج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة بتلك المعايير.
C	تستند صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي باستخدام معايير إحصاءات مالية الحكومة (على الأقل المستوى 2 لمعيار إحصاءات مالية الحكومة - رقمين) أو تصنيف باستطاعته الخروج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة بتلك المعايير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

1 يُعرّف دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 مفهوم الإيرادات والنفقات ويبيّن طريقة تصنيفهما في الفصل 5 (الصفحة 84) والفصل 6 (الصفحة 114). وتدرّ بالملحق 8 (الصفحة 385) جميع رموز التصنيف المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة.

2 'بيّن تصنيف الإنفاق وفقاً لوظائف الحكومة (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الصفحة 142) تصنيف نفقات الحكومة وفقاً لوظائفها بما في ذلك رموز التصنيف.

تصنيف إيرادات الحكومة هذه الإيرادات ويرفع التقارير بها (سواء كانت ضرائب، أو رسوماً، أو علاوات، أو عوائد، وحصة الحكومة من الأرباح والقطاعات الرئيسية التي تنتج منها الإيرادات). ينبغي أن يحدد المحتوى السري للتقرير ما إذا تواجد هذا التصنيف وإذا ما ارتبط بتصنيف الموازنة وجدول الحسابات.

5:1.4. إن الوثائق المتسقة القابلة للمقارنة بهذه المعايير تنطوي على أن عوامل الشمولية والاتساق والموثوقية على مدار الوقت وعلى مستوى الكيانات، ووضوح المبادئ والملاحظات التوضيحية (التي تغطي أموراً مثل المحتوى الاقتصادي عن الشكل القانوني) هي قابلة للمقارنة بمعايير إحصاءات مالية الحكومة بمنهجية وإجراءات موثوقة بشكل كامل. وعليه ينبغي أن يصير في الإمكان تحويل بيانات الموازنة إلى تقارير متماشية مع إحصاءات مالية الحكومة. قد يجري ذلك باستخدام الجدول التحويلي المعتاد لمقارنة التصنيف المستخدم ونظام إحصاءات مالية الحكومة. إذا لم يكن التصنيف الآخر مستنداً بشكل مباشر إلى معيار إحصاءات مالية الحكومة قد يُقِيم صندوق النقد الدولي عملية التحويل للتأكيد من قدرته على إنتاج تقارير إحصائية متسقة متماشية مع إحصاءات مالية الحكومة. إذا ما تضمن التحويل إلى إحصاءات مالية الحكومة تقسيم المدخلات المحاسبية تحت تصنيف الدولة وإعادة توزيع المبالغ على مستوى الرموز المختلفة لنظام إحصاءات مالية الحكومة فإن ذلك قد يشير إلى مخاطر وجود عدم اتساق.

تطبيق ذلك في المحتوى السري للتقرير إذا ما تم وضع الدرجة الأعلى استناداً إلى ذلك. إذا لم ينطبق تصنيف إحصاءات مالية الحكومة يعتبر أمراً ضرورياً أن يكون للتصنيف المنطبق خصائص من الوضوح والاتساق والفعالية والشمولية قابلة للمقارنة والتي تكون من سمات إحصاءات مالية الحكومة. سوف يتعين على المُقيِّمين اتخاذ الأحكام بشأن صفات نظام التصنيف المستخدم، ومن الناحية المثالية ينبغي استخدام النسخة الأحدث لإحصاءات مالية الحكومة، ولكن إذا ما تم استخدام نسخة أسبق يتعين على المُقيِّم الحكم فيما إذا كانت هذه النسخة مقبولة بالنسبة للغرض المرجو. وينبغي للمُقيِّم الإشارة إلى أسباب هذا الحكم ضمن المحتوى السري الخاص بهذا المؤشر في التقرير

3:1.4. ينبغي أن يغطي هذا المؤشر كل جزء من الموازنة السنوية للحكومة، بما في ذلك البنود الدورية وبنود رأس المال، سواء كانت مُدرجة أو تستخدم عمليات موازنة وحسابات منفصلة. في الحالة الأخيرة ينبغي تحقيق متطلبات درجة التصنيف لكل عملية من العمليات. وتسجيل الدرجة A ينبغي أن تعتمد صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها على كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي باستخدام معايير إحصاءات مالية الحكومة/تصنيف وظائف الحكومة أو تصنيف يستطيع أن يخرج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة بهذه المعايير.

4:1.4. في الدول الثرية بالموارد الطبيعية ينبغي أن يحدد نظام

البُعد 1.4. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	معلومات حول محتوى وتطبيق التصنيفات المنطبقة والدليل على أن التصنيف مستخدم فعلياً في وثائق الموازنة وجدول الحسابات.	• التشريعات واللوائح ذات الصلة التي تحدد تطبيق التصنيف. • وثيقة الموازنة السنوية المقدمة من وزارة المالية للسنة المالية الكاملة الأخيرة.
		• حيثما يختلف التصنيف عن نظام إحصاءات مالية الحكومة ينبغي طلب معلومات عن المنهجيات المرحلية وأمثلة للإحصاءات الناتجة باستخدام المنهجيات المرحلية، وذلك إذا ما تمت هذه التحويلات.	• نسخة من جدول الحسابات المستخدم للسنة المالية الكاملة الأخيرة.

مؤشر الأداء PI-5 توثيق الموازنة

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر شمولية المعلومات المتوفرة في وثائق الموازنة السنوية، حسب قياسها مقابل قائمة محددة من العناصر الرئيسية والإضافية. يوجد بُعد واحد لهذا المؤشر-البعد 1.5 توثيق الموازنة.

الأثر على نتائج الموازنة

يشير توثيق الموازنة السنوية لمقترحات الموازنة التنفيذية للسنة المالية القادمة بوثائق داعمة حسب تقديمها للهيئة التشريعية من أجل الفحص والاعتماد. ينبغي أن تسمح مجموعة الوثائق المتوفرة من خلال الجهة التنفيذية بإعطاء صورة كاملة لتنبؤات المالية العامة للحكومة المركزية، ومقترحات الموازنة، ونتائج السنوات المالية الحالية والسابقة.³

البعد 1.5 توثيق الموازنة

إرشادات قياس البعد

1:1.5. تعتبر البيانات الشاملة المتعلقة بتقديرات وحصيلة الإنفاق والإيرادات وكذلك المبالغ الأخرى لمُجمل المالية العامة (مثل مستوى العجز والدين) ضرورية من أجل الخروج بقرارات مستنيرة حول استدامة المالية العامة وتخصيص الموارد، والمعلومات المعنية بآثار الموازنة على مبادرات السياسة الجديدة واستثمارات رأس المال تساعد الحكومة في تحديد مخصصات الموازنة حسب الأولوية.

2:1.5. تشير متطلبات تحديد درجة تصنيف البعد إلى عدد العناصر المُدرجة ضمن مقترحات الموازنة السنوية الأخيرة المقدمة من الحكومة المركزية إلى الهيئة التشريعية. يجب استيفاء المواصفات الكاملة للمعيار القياسي للمعلومات حتى يتم احتسابها في الدرجة. يرتبط المؤشر بالوثائق المقدمة للهيئة التشريعية كجزء من معلومات الموازنة السنوية أو بشكل مسبق لتقديم موازنة الجهة التنفيذية.

3:1.5. يتضمن التقييم أربعة عناصر رئيسية من معلومات المالية العامة والتي تعتبر الأكثر أهمية لتمكين الهيئة التشريعية وغيرها من صانعي القرارات المتعلقة بالموازنة من فهم وضع المالية العامة للحكومة. يوجد أيضًا ثمانية عناصر إضافية أخرى لوثائق الموازنة والتي تعتبر من الممارسات الجيدة. تتمثل العناصر المحددة لهذا المؤشر فيما يلي:

العناصر الرئيسية

1. التنبؤ بعجز المالية العامة أو الفائض بها أو النتائج التشغيلية المستحقة.
2. نتائج موازنة السنة الماضية والمقدمة في النموذج نفسه مثل مقترح الموازنة. وفي هذا العنصر، يعني "نفس النموذج" مثل مقترح الموازنة "أن الأعداد ينبغي أن يتم تقديمها ومقارنتها على نفس مستوى المجملات أو المستوى نفسه من التفاصيل ذات الصلة كما في مقترح الموازنة.
3. موازنة السنة المالية الحالية والمقدمة في النموذج نفسه مثل مقترح الموازنة. من الممكن أن يكون ذلك إما الموازنة التي تمت مراجعتها أو النتائج المُقدرة.
4. بيانات مُجمل الموازنة لكل من الإيرادات والنفقات وفقاً للبنود الأساسية للتصنيفات المستخدمة بما في ذلك بيانات السنة الحالية والسابقة بتقسيم تفصيلي لتقديرات الإيرادات والنفقات. (يتم تغطية تصنيف الموازنة في مؤشر الأداء PI-4).
- العناصر الإضافية
5. تمويل العجز مع وصف التركيبة المتوقعة.
6. افتراضات الاقتصاد الكلي بما في ذلك على الأقل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومعدلات الفائدة، وسعر الصرف.
7. رصيد الدين بما في ذلك تفاصيل على الأقل لبدية السنة المالية الحالية المعروضة وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة أو أي معيار آخر قابل للمقارنة.

3 يتم استخدام المصطلحات التالية: السنة المالية الحالية (T) هي السنة المالية التي يجري فيها إعداد مقترحات الموازنة وغالبًا عرضها. السنة التالية (T+1) هي سنة الموازنة أو السنة المالية التي تم إعداد مقترحات الموازنة السنوية لها. السنة الماضية (T-1) هي السنة المالية الأخيرة الكاملة. السنوات الخارجية (T+2، T+3، ...) هي السنوات المالية التي تتعدى السنة التي تم إعداد مقترحات الموازنة السنوية لها. تعتبر السنوات الخارجية ذات صلة بمنظور الموازنة متوسط الأجل في المؤشرات PI-14، PI-15، PI-16.

البُعد 1.5. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تستوفي وثائق الموازنة 10 عناصر بما في ذلك العناصر الرئيسية (4-1).
B	تستوفي وثائق الموازنة 7 عناصر بما في ذلك 3 على الأقل من العناصر الرئيسية (4-1).
C	تستوفي وثائق الموازنة 3 على الأقل من العناصر الرئيسية (4-1).
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

8. الأصول المالية بما في ذلك على الأقل تفاصيل لبدية السنة المالية الحالية المعروضة وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة أو أي معيار آخر قابل للمقارنة.
9. معلومات موجزة عن مخاطر المالية العامة بما في ذلك الخصوم الطارئة مثل الضمانات، والالتزامات الطارئة المدرجة ضمن أدوات التمويل الهيكلية مثل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما إلى ذلك.
10. شرح لآثار الموازنة المتعلقة بمبادرات السياسة الجديدة والاستثمارات العامة الجديدة الرئيسية مع تقديرات لأثر الموازنة فيما يخص جميع تغييرات سياسة الإيرادات الرئيسية و/أو التغييرات الرئيسية ببرامج الإنفاق. في هذا العنصر بالنسبة لجميع التغييرات الرئيسية لسياسة الإيرادات و/أو الاستثمارات العامة الجديدة الرئيسية قد يجري المُقيّمون فحصاً مرجعياً بالمؤشرات PI-11 و PI-15.
11. الوثائق الخاصة بتنبؤات المالية العامة متوسطة الأجل. في هذا العنصر ينبغي أن يتضمن محتوى الوثائق للتنبؤ متوسط الأجل بحد أدنى توقعات متوسطة الأجل للإنفاق والإيرادات ورصيد المالية العامة.
12. القياس الكمي للنفقات الضريبية. في هذا العنصر، تشير النفقات الضريبية إلى الإيرادات غير المحصلة نتيجة للمعاملات الضريبية التفضيلية مثل الإعفاءات، والخصومات، والاعتمادات والتخفيضات الضريبية ... إلخ.
- 1.5:4. من المهم أن تتوفر جميع الوثائق للهيئة التشريعية في وقت مراجعة مقترح الموازنة. على سبيل المثال إذا لم تحتو وثائق الموازنة على معلومات تلخيصية بشأن مخاطر المالية العامة ولكنها توفرت للهيئة التشريعية من خلال تقرير رسمي آخر في وقت مبكر من السنة، فإن ذلك من شأنه أن يستوفي متطلبات العنصر شريطة أن يحتوي التقرير الرسمي على جميع التفاصيل ذات الصلة (مثلاً يجب أن تغطي "المعلومات التلخيصية حول مخاطر المالية العامة" الالتزامات الطارئة مثل الضمانات والالتزامات المشروطة مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص).
- 1.5:5. بالنسبة للعنصر 4، يكون مطلوباً توفير كل من مُجمل البيانات بحسب التصنيف الرئيسي والمعلومات المُفصلة حول الإيرادات والنفقات. وبالنسبة للعنصر 10، تتمثل مبادرات السياسة الجديدة في تلك التي اعتمدها الحكومة وتم إدراجها ضمن مقترح الموازنة السنوية.

البُعد 1.5. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الموازنة الأخيرة المقدمة إلى الهيئة التشريعية	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• الدليل على تضمين عناصر البيانات الاثني عشر في مقترح الموازنة السنوية وتقديم الوثائق الداعمة إلى الهيئة التشريعية من أجل الفحص والاعتماد.	• مقترح الموازنة السنوية الأخير المقدم إلى الهيئة التشريعية. • الوثائق الداعمة للموازنة.
		• إذا ما لم تتوفر الوثائق مع مقترح الموازنة يحتاج الأمر إلى دليل على (أ) أنها تم تقديمها مسبقًا إلى الهيئة التشريعية؛ و(ب) أنها تستوفي جميع العناصر شريطة تضمين كل التفاصيل المطلوبة لهذه العناصر، وذلك حتى تكون كافية لدعم القرارات ذات العلاقة بالموازنة.	• الوثائق الإضافية المتعلقة بالموازنة المقدمة للهيئة التشريعية قبل مقترح الموازنة.

مؤشر الأداء PI-6 عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر نطاق الإيرادات والنفقات الحكومية التي تكون خارج التقارير المالية للحكومة المركزية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لجميع درجات كل البعد:

- البعد 1.6 الإنفاق خارج التقارير المالية
- البعد 2.6 الإيرادات خارج التقارير المالية
- البعد 3.6 التقارير المالية لوحدات خارج الموازنة

الأثر على نتائج الموازنة

ينبغي للتقارير المالية اللاحقة التي تقدم للحكومة أن تتضمن جميع الأنشطة التي تندرج في موازنة الحكومة المركزية وخارجها، وذلك لكي تتمكن الحكومة من الحصول على صورة كاملة عن الإيرادات والنفقات لكل فئة. نفس الأمر ينبغي أن يتبع إذا كانت نفقات وإيرادات الوحدات خارج الموازنة والنفقات والإيرادات المرتبطة بأنشطة خارج الموازنة غير هامة أو إذا كانت هذه الإيرادات والنفقات يتم إدراجها في التقارير المالية اللاحقة الخاصة بالحكومة المركزية.

يعتبر من الضروري توفير صورة كاملة حول الإيرادات والنفقات من أجل انضباط مُجمل المالية العامة. تساعد أيضًا الصورة الكاملة في ضمان أن الموارد التي لم يتم تغطيتها في التقارير المالية قد خضعت للإدارة الملائمة بالشكل الذي يتسق مع سياسات الحكومة وإجراءاتها. كما يكون لها من الأهمية في تقديم الخدمة حيث قد تؤثر العمليات الجارية خارج التقارير المالية على جودة وكمية الخدمات المتوفرة من جانب الحكومة.

إرشادات قياس المؤشر

1:6. تعتبر الكيانات التي لديها موازنات فردية لا تغطيها بالكامل الموازنة الرئيسية خارج الموازنة وذلك بموجب دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي. هذه الكيانات هي وحدات منفصلة والتي تعمل تحت هيئة أو رقابة الحكومة المركزية (أو في حالة تقييم الحكومة دون الوطنية

تكون حكومة الولاية أو الحكومة المحلية). قد يكون لديها مصادر الإيرادات الخاصة بها والتي قد يكملها المِنح (التحويلات) من الموازنة العامة أو من مصادر أخرى. وبالرغم من أن موازنتها قد تخضع لاعتماد الهيئة التشريعية فإن الوحدات خارج الموازنة يكون لها حرية تقدير حجم وتركيبه إنفاقها. قد تكون هذه الكيانات تأسست للقيام بوظائف حكومية محددة مثل إقامة الطرق أو الانتاج غير السوقي للخدمات الصحية أو التعليمية. وتتفاوت ترتيبات الموازنة بشكل كبير ما بين الدول وهناك العديد من المصلحات المستخدمة لوصف هذه الكيانات ولكن غالبًا ما يُشار إليها "بالأموال خارج الموازنة" أو "الهيئات اللامركزية" (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، القسم 2.82).

2:6. قد تتضمن الوحدات خارج الموازنة بعض المنشآت العامة التي تأسست بشكل قانوني كمؤسسات عامة ولكنها لا تفي بالمطلب الإحصائي "للمؤسسة العامة" وذلك لأنها لا تُطبق أسعارا ذات دلالة اقتصادية (انظر المؤشر PI-7). إن المنشآت المملوكة للحكومة مثل البنك المركزي، أو مكتب البريد، أو السكك الحديدية التي غالبًا ما يُشار إليها باعتبارها مؤسسات عامة أو منشآت مملوكة للدولة أو شبه حكومية قد تكون جزءًا من الحكومة العامة أو القطاع العام وذلك على أساس طبيعة عملها وملكيته (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، الأقسام 1.2 و64.2 و65.2 و88.2). أحيانًا ما تتواجد هذه الكيانات باعتبارها منشآت فردية داخل الوزارات الحكومية. عندما تقوم هذه المنشآت الفردية بإنتاج السلع والخدمات للأسواق بأسعار ذات دلالة اقتصادية ويكون لها مجموعات منفصلة من الحسابات فإنها تكون شبه منشآت مشتركة ويتم تصنيفها على أنها مؤسسات عامة (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، القسم 33.2). إلا أن المنشآت الفردية المملوكة لوحدات حكومية والتي لا تعتبر شبه مؤسسات مشتركة تظل جزءًا لا يتجزأ من الوزارات التي تنظمت بموجبها وبالتالي يجب تضمينها في قطاع الحكومة العامة (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، القسم 59.2)

3:6. إن تصنيف الكيان باعتباره مؤسسة مُدرجة في الموازنة أو خارج الموازنة أو مؤسسة عامة يعتمد على ظروف محددة. من ضمن العوامل التي يجب مراعاتها ما إذا كان هذا الكيان جزءًا من الحكومة المركزية أو القطاع العام الأوسع نطاقًا وما إذا كان الكيان يشترك في أنشطة سوقية أو غير سوقية. على سبيل المثال

6:6. ينبغي أن يرجع المُقيِّمين إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة للحصول على المزيد من الإرشادات بشأن المؤسسات والإيرادات والنفقات التي تعتبر خارج الموازنة عند تقييم هذا المؤشر.

البُعد 1.6 الإنفاق خارج التقارير المالية

إرشادات قياس البُعد

1:1.6. يُقَيِّم هذا البُعد حجم الإنفاق الذي تتحملها الوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة (بما في ذلك نفقات صناديق الضمان الاجتماعي) التي لا يُشار إليها في التقارير المالية للحكومة. قد تتضمن مثل هذه النفقات الناتجة عن الرسوم والأتعاب التي يتم تحصيلها والاحتفاظ بها في الوحدات المُدرجة في الموازنة أو الوحدات خارج الموازنة التي تم اعتمادها، وكذلك النفقات على المشاريع والأنشطة الممولة من الخارج، والتي لا يُشار إليها في التقارير المالية للحكومة المركزية.

واعتماداً على الدولة قد يكون مكتب البريد إدارة حكومية أو وحدة خارج الموازنة أو مؤسسة عامة (أو حتى مؤسسة خاصة خاضعة للشراكة بين القطاعين العام والخاص) وذلك على أساس طبيعة عملها ومستوى رقابة الحكومة.

4:6. يقيم المؤشر PI-29 المدى الذي تقوم به وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة بتقديم التقارير المالية للتدقيق.

5:6. إن النفقات الضمنية مثل العمليات شبه المالية العامة، وال منح العينية من الجهات المانحة، والنفقات الضريبية لا تدرج في تغطية المؤشر. (العمليات شبه المالية العامة هي عمليات الحكومة التي تقوم بها وحدات مؤسسية غير وحدات الحكومة العامة. وهي جزء من القطاع العام) (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، القسم 4.2).

البُعد 1.6. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الإنفاق خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 1% من إجمالي إنفاق موازنة الحكومة المركزية.
B	الإنفاق خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 5% من إجمالي إنفاق موازنة الحكومة المركزية.
C	الإنفاق خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 10% من إجمالي إنفاق موازنة الحكومة المركزية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.6. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	الدليل على الإنفاق غير المُسجل في التقارير المالية اللاحقة للحكومة.	المعلومات من وزارة المالية، والبنك المركزي، والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها حول الحسابات البنكية للحكومة التي لا تديرها الخزنة.
		يخضع إجمالي هذا الإنفاق للحساب كنسبة مئوية من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.	السجلات المالية للوزارات ووحدات خارج الموازنة التي لم يتم الإبلاغ عنها في التقارير المالية للحكومة المركزية (مثل مسك الدفاتر و/وسجلات الشريات، والفواتير، والكشوف البنكية ... إلخ)
			(ملحوظة: سوف يتعين على المُقيِّمين تحديد العمليات/الحسابات قبل أن يستطيعوا جمع السجلات بشأنها)

البُعد 2.6 الإيرادات خارج التقارير المالية

إرشادات قياس البُعد

1:2.6. يُقيّم حجم الإيرادات التي تتلقاها الوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة (بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي) التي لا يُشار إليها في التقارير المالية للحكومة. مثل هذه الإيرادات قد تتضمن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات خارج الموازنة نتيجة لعمليات التحويلات في الموازنة أو غيرها من الإيرادات الأخرى، وأي إيرادات من المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، والرسوم والأتعاب خارج المبالغ التي اعتمدها الموازنة، والتي لم يتم الإشارة إلى أي منها في التقارير المالية للحكومة المركزية.

إرشادات تكميلية للبُعدين 1.6 و 2.6

2:2.6. بالنسبة للبُعدين PI-6.1 و PI-6.2 يوصى بأن يتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية جدولاً يحدد الإيرادات والنفقات المعروفة غير المُسجلة في التقارير المالية للحكومة (انظر الجدول 1.6). وحسب التعريف قد لا يستطيع المُقيّمون تسجيل النطاق الكامل للإيرادات والنفقات غير المبلغ عنها إذا لم يتم الاحتفاظ بسجلات محاسبية ملائمة، أي حيثما تكون المبالغ غير معروفة.

البُعد 2.6. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 1% من إجمالي إيرادات موازنة الحكومة المركزية.
B	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 5% من إجمالي إيرادات موازنة الحكومة المركزية.
C	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 10% من إجمالي إيرادات موازنة الحكومة المركزية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.6. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	الدليل على الإيرادات غير المُسجلة في التقارير المالية اللاحقة للحكومة.	المعلومات من وزارة المالية، والبنك المركزي، والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها حول الحسابات البنكية للحكومة التي لا تديرها الخزينة.
		يخضع إجمالي هذه الإيرادات للحساب كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.	السجلات المالية للوزارات ووحدات خارج الموازنة التي لم يتم الإبلاغ عنها في التقارير المالية للحكومة المركزية (مثل مسك الدفاتر و/وسجلات الثريات، والفواتير، والكشوف البنكية ... إلخ)

3:2.6. ينبغي للمُقيّمين مراجعة هذه المؤسسات التي توفر خدمات لعموم الجمهور والتي تحصل مقابلها على رسوم (بأساس قانوني أو بدونه) وتحفظ بها المؤسسة. وفي حالة عدم إمكانية حساب مبالغ الإيرادات المحصلة و/أو النفقات المستحقة سواء لعدم وجود السجلات أو عدم توفيرها، ينبغي الإشارة إلى ذلك في التقرير حتى وإن كان من الواضح فرض هذه الرسوم.

4:2.6. ينبغي أيضاً الإشارة إلى الأهمية النسبية لهذه الرسوم. وفي هذا الشأن يمكن تقدير نطاق الرسوم استناداً إلى أخذ العينات.

5:2.6. ينبغي الإشارة إلى أن حجم الإيرادات والنفقات خارج التقارير المالية قد يختلف إلى حد كبير في إحدى السنوات نتيجة لتراكم أو انخفاض الأصول والخصوم المالية خارج عمليات الموازنة.

6:2.6. قد توجد أيضاً الاختلافات في النطاق الذي تؤثر الوحدات خارج الموازنة به تصنيف PI-6.1 و PI-6.2 على التوالي إذا ما قامت الوحدات على سبيل المثال بالإبلاغ عن كافة الإيرادات المحققة ولكن بدون الإبلاغ عن النفقات.

7:2.6. ينبغي أن يتضمن احتساب النسبة المئوية لإنفاق الوحدات خارج الموازنة والجاري خارج التقارير المالية الإنفاق الذي لم يتحدد له الاستخدام النهائي للمنح/الدعومات باستخدام نفس تصنيف عمليات الموازنة.

الجدول 1.6 مثال للإيرادات والنفقات خارج التقارير المالية للحكومة (سوف تتفاوت الكيانات الفعلية والتفاصيل الأخرى ما بين الدول)

الكيان	المبلغ المُقدر للإيراد الذي تم الإبلاغ عنه خارج التقارير المالية للحكومة	نوع الإنفاق خارج التقارير المالية للحكومة	المبلغ المُقدر للإنفاق الذي تم الإبلاغ عنه خارج التقارير المالية للحكومة	الدليل والإبلاغ
الوحدات خارج الموازنة				
هيئة الصحة	رسوم التسجيل الطبي \$	معدات مكتبية صغرى؛ سيارات، منح وجبات طعام	\$	تحتفظ الهيئة بالإيرادات من تسجيل المهن الطبية ولا يتم تسجيلها في أنظمة معلومات الإدارة المالية. تحتفظ الهيئة بحسابات منفصلة للإيرادات المحتجزة.
الجامعة	رسوم مرفق الطلاب \$	معدات رياضية، حيازات المكتبة، أجهزة الكمبيوتر وبرمجياته ... إلخ	\$	رسم تكميلي (100\$ للطلاب سنويا) مفروض لاستكمال رسم الدراسة الرسمي.
صندوق الموارد الطبيعية	رسوم الترخيص والعوائد من الاستخراج، عوائد من استثمار أرصدة الصندوق.	رسوم إدارة الصندوق	\$	التقارير السنوية من عمليات صندوق الموارد الطبيعية. يتم الإبلاغ عن جميع التحويلات إلى الموازنة.
الصندوق الاستثماري الوطني	رسوم الدخول إلى المباني التاريخية		\$	
إلخ				

الكيان	المبلغ المُقدر للإيراد الذي تم الإبلاغ عنه خارج التقارير المالية للحكومة	نوع الإنفاق خارج التقارير المالية للحكومة	المبلغ المُقدر للإنفاق الذي تم الإبلاغ عنه خارج التقارير المالية للحكومة	الدليل والإبلاغ
وزارة النقل	\$	منحة مباشرة لمشروع تحديث النقل بتمويل من شريك للتنمية.	\$	مذكرة تفاهم بين الوزارة وشريك التنمية. حساب بنكي للوحدة المُدرجة في الموازنة المنفصلة. تقرير ربع سنوي لشريك التنمية.
وزارة التعليم	\$	تحصيل الرسوم المدرسية الطوعية من الآباء بتشجيع من المؤسسات. لا يوجد أساس قانوني.	\$	إمساك دفاتر المدرسة فقط. لا توجد تقارير مالية. الكم غير معروف.
وزارة الصحة	\$	تحصيل المدفوعات المشتركة التي تم جمعها/الاحتفاظ بها من طرف مؤسسات الرعاية الطبية الأولية. غير مُسجلة في نظام معلومات الإدارة المالية.	\$	الاحتفاظ بسجلات لحسابات/إمساك دفاتر منفصلة.
الإجمالي	\$		\$	

البُعد 3.6 التقارير المالية لوحدات خارج الموازنة

إرشادات قياس البُعد

3.6:1. يُقيّم هذا البُعد مدى تقديم التقارير المالية اللاحقة الخاصة بالوحدات خارج الموازنة إلى الحكومة المركزية. إذ ينبغي أن تكون التقارير المالية السنوية شاملة وأن تقدم في المواعيد المناسبة التي تتسق مع القواعد التي تفرضها الحكومة المركزية فيما يتعلق بتقارير الموازنة (انظر المؤشر PI-30). وينبغي أن تتضمن المعلومات تفاصيل عن الإيرادات والنفقات الفعلية، والأصول والخصوم، والضمانات والالتزامات طويلة الأجل. ثمة

مؤشر منفصل (المؤشر PI-29) يُقيّم مدى تقديم التقارير المالية الخاصة بالوحدات المُدرجة في موازنة الحكومة المركزية إلى الجهات المعنية بالمراجعة. 2:3.6. إن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، القسم 2، الجدول 6.2: الهيكل المالي لتقديرات موازنة الحكومة المركزية، والجدول 7.2: الهيكل المالي لإنفاق الحكومة المركزية الفعلي يقدم الهيكل المالي للحكومة فيما يتعلق بمُجمل النفقات الحكومية المشار إليها في التقارير والخاصة بالوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة، بما في ذلك نفقات صناديق الضمان الاجتماعي.

البُعد 3.6. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقدم تقارير مالية تفصيلية لجميع الوحدات خارج الموازنة وتعرض على الحكومة سنويا في غضون ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية.
B	تقدم تقارير مالية تفصيلية لمعظم الوحدات خارج الموازنة وتعرض على الحكومة سنويا في غضون ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية.
C	تقدم تقارير مالية تفصيلية لغالبية الوحدات خارج الموازنة وتعرض على الحكومة سنويا في غضون ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الترتيبي. ينبغي أن يراعي إعداد الجدول المتطلبات المادية للمؤشر على أساس الإنفاق أي أنه لا يستهدف تحديد جميع الوحدات خارج الموازنة.

8:3.6. يعني "تُعرض على الحكومة" بموجب مؤشر الأداء PI-6.3 عرض التقرير على الهيئة الحكومية المركزية المختصة والمسؤولة عن جميع مراحل تخطيط موازنة الحكومة أو القطاع وإعدادها وتنفيذها (مثل وزارة المالية بالنسبة للحكومة بأكملها، ووزارة التعليم أو وزارة الصحة بالنسبة لقطاع التعليم أو الصحة).

9:3.6. تبعاً للموعد النهائي لعمليات التقييم، قد يتعذر تحديد بعض الدرجات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الموعد النهائي لعمليات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في شهر أبريل/نيسان، أي خلال 4 شهور من نهاية آخر سنة مالية مكتملة ولم تصدر بعد التقارير المالية للوحدات خارج الموازنة، فإن المُقيّمين سيكون بمقدورهم استبعاد الدرجة A، لكن سيتعذر عليهم تحديد إعطاء أي من الدرجات B أو C أو D. وبالتالي، فتبعاً للموعد النهائي والدرجات التي سيتم تحديدها، يستطيع المُقيّمون تقييم تقرير السنة السابقة وفقاً للجدول التالي:

3:3.6. عند تقديم الوحدات خارج الموازنة لتقارير مالية سنوية منفصلة يجب أن تكون هذه التقارير بالشكل الكافي (على سبيل المثال من خلال بيان الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي) وتقدم في الوقت المناسب للحصول على صورة كاملة للعمليات المالية للحكومة عند دمجها بالتقارير المالية السنوية للحكومة من أجل الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

4:3.6. من أجل هذا البُعد تخضع الأهمية النسبية للتقييم بشأن مُجمّل الإنفاق لوحدات خارج الموازنة التي تم توفير التقارير المالية بشأنها.

5:3.6. عندما يكون للوحدات خارج الموازنة سنوات مالية مختلفة عن الحكومة المركزية ينبغي أن يقوم تحديد درجات التصنيف الترتيبي على أساس السنوات المالية ذات الصلة لوحدات خارج الموازنة وليست السنة المالية للحكومة المركزية.

6:3.6. عندما يكون للوحدات خارج الموازنة أوقات إبلاغ مختلفة قد يمكن وضع متوسط للتوقيت من خلال ترجيح النفقات ذات الصلة للوحدات خارج الموازنة القائمة بالإبلاغ.

7:3.6. في تقرير الإنفاق العام والمساءلة يمكن للمُقيّمين إعداد جدول يوفر تفاصيل للتقارير المالية للوحدات خارج الموازنة (انظر الجدول 2.6 أدناه) للمساعدة في تحديد درجات التصنيف

الموعد النهائي	تحديد الدرجات
خلال 3 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجات A و B و C و D
خلال 6 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجات B و C و D
خلال 9 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجتين C و D

الجدول 2.6: التقارير المالية للوحدات خارج الموازنة

اسم الوحدة خارج الموازنة	تاريخ التقرير المالي السنوي الكامل	تاريخ التقرير المالي السنوي التي حصلت عليه الحكومة المركزية	محتوى التقرير المالي السنوي (نعم/لا):			الإنفاق كنسبة مئوية من إجمالي
			النفقات والإيرادات حسب التصنيف الاقتصادي	الأصول والخصوم المالية وغير المالية	الضمانات والالتزامات طويلة الأجل	

البُعد 3.6. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> دليل على تقديم التقارير المالية من طرف الحكومة المركزية. تاريخ تقديم التقارير المالية للحكومة المركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> التقارير المالية السنوية للوحدات خارج الموازنة. المراسلات مع الهيئة المركزية فيما يتعلق بالتقارير المالية.

مؤشر الأداء PI-7 التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية

إلى الحكومات دون الوطنية وبعيدًا عن أي استخدامات ممكنة أخرى. (تتواجد معلومات الأداء المتعلقة بالخدمات المقدمة من خلال الحكومات دون الوطنية نيابة على الحكومة المركزية في المؤشر PI-8).

إرشادات قياس المؤشر

1:7. يفحص المؤشر الترتيبات المتعلقة بتوفير التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية⁴ ومدى دقة توقيت المعلومات بشأن هذه التحويلات. يتناول المؤشر PI-10 الإبلاغ المالي من طرف الحكومات دون الوطنية وعن مخاطر الحكومات دون الوطنية على المالية العامة للحكومة.

البُعد 1.7 نظام تخصيص التحويلات

إرشادات قياس البُعد

1:1.7. يُقيّم مدى تطبيق الأنظمة التي تتسم بالشفافية والمستندة إلى القواعد على الموازنة والتخصيص الفعلي للتحويلات المشروطة وغير المشروطة. من الممكن توفير التحويلات لدعم إنفاق الحكومة دون الوطنية في شكل منح غير مشروطة حيث يتحدد استخدامها النهائي من خلال الحكومات دون الوطنية بواسطة موازنتها أو من خلال المنح المشروطة (المخصصة) للحكومات دون الوطنية لتوفير خدمات أو إنجاز نفقات محددة على سبيل المثال حسب الوظيفة أو البرنامج، وذلك وفقًا لمعيار تنظيمي أو سياسي متفق عليه. سوف يتحدد المستوى الكلي للمنح (أي التخصيص العمودي) حسب المعتاد من خلال قرارات السياسة بناء على تقدير الحكومة المركزية أو

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر مدى شفافية ودقة توقيت التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية التي يوجد معها علاقات مالية مباشرة. يأخذ في الاعتبار أساس التحويلات من الحكومة المركزية وما إذا حصلت الحكومات دون الوطنية على المعلومات المتعلقة بمخصصاتها للتسهيل من عملية التخطيط للموازنة. ويحتوي هذا المؤشر على بُعدين ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.7 نظام تخصيص التحويلات
- البُعد 2.7 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات

الأثر على نتائج الموازنة

من الممكن للتحويلات إلى الحكومات دون الوطنية أن تؤثر على قدرة الحكومة المركزية على تحقيق والحفاظ على انضباط مُجمل المالية العامة لأنها تؤثر على طريقة استخدام الموارد المتاحة. قد تستهدف التحويلات أيضًا أولويات محددة لسياسة الحكومة المركزية وبالتالي تؤثر على تخصيص الموارد. إذا لم تتبع التحويلات للحكومات دون الوطنية أنظمة تتسم بالشفافية والنظام فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى توليد ضغوط محتملة وغير متنبأ بها للحصول على الأموال المطلوبة لتقديم الخدمات التي تعتمد على التحويلات أو التي تتأثر عند تحويل الأموال

البُعد 1.7 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتحدد التخصيص الأفقي لجميع التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية من الحكومة المركزية بموجب أنظمة تتسم بالشفافية وتستند إلى القواعد.
B	يتحدد التخصيص الأفقي لمعظم التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية من الحكومة المركزية بموجب أنظمة تتسم بالشفافية وتستند إلى القواعد.
C	يتحدد التخصيص الأفقي لبعض التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية من الحكومة المركزية بموجب أنظمة تتسم بالشفافية وتستند إلى القواعد.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

4 الرجوع إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، لتفسير للفرق بين الحكومة دون الوطنية ووحدة الحكومة المركزية.

سبيل المثال إذا ما انخفضت المخصصات لجميع الحكومات دون الوطنية نتيجة نقص حصيلة الإيرادات فإن أي انخفاض في التخصيص مقارنة بالموازنة يكون بموجب القواعد المعمول بها ويتم تطبيقه بشفافية. عندما تتم الموافقة على عمليات التحويل في الميزانية ولكن لا يتم صرفها على الإطلاق، سيضطر المقيمون إلى تحديد ما إذا كانت هناك شفافية في القواعد المطبقة لشرح عدم الصرف، والنتيجة وفقاً لذلك. ستكون النتيجة D في حالة عدم وجود شفافية. إذا كانت هناك شفافية، فقد تتراوح الدرجة من A إلى D اعتماداً على الشفافية والقواعد المطبقة في وضع الميزانية.

3:1.7. إن التحويلات من أحد مستويات الحكومة دون الوطنية إلى مستويات أدنى للحكومات دون الوطنية لا تدرج في تقييم هذا المؤشر لتقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية للحكومة المركزية.

كجزء من عمليات التفاوض الدستوري وهذا لا يخضع لتقييم هذا المؤشر. إلا أن المعيار الواضح لتوزيع المنح فيما بين الحكومات دون الوطنية على سبيل المثال صيغة التخصيص الأفقي للأموال هو أمر مطلوب لضمان الشفافية التخصيصية وقابلية التنبؤ متوسط الأجل للأموال المتاحة للتخطيط من أجل برامج الإنفاق ووضع الموازنة لها بواسطة الحكومات دون الوطنية. ينبغي مراعاة كل تحويل مالي من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية. إذا ما تم استخدام صيغة أو معيار مختلف لعناصر التحويل المختلفة قد يجري التقييم الكلي على أساس متوسط مُرجح على أساس القيمة.

2:1.7. إذا ما كانت المبالغ الناتجة المحولة فعلياً مختلفة عن تحويلات الموازنة المعتمدة، ما دام أساس الأموال الفعلية المحددة تستند إلى القواعد وتتسم بالشفافية، بالتالي فإن درجة البُعد يتم تحديدها وفقاً للأهمية النسبية لهذه التحويلات. على

البُعد 1.7. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية والحكومات دون الوطنية في علاقات مالية مباشرة مع الحكومة المركزية.	<ul style="list-style-type: none"> نظام أفقي يستند إلى القواعد أو ترتيبات أخرى لتحديد التخصيص الأفقي للتحويلات للحكومات دون الوطنية لكل نوع من أنواع التحويلات. حساب المبلغ النسبي (المتوسط المرجح بقيم التحويلات) الذي تحدد به المخصصات الأفقية ما بين الحكومات دون الوطنية بموجب قواعد تتسم بالشفافية والنظام المستند إلى القواعد كنسبة من جميع التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومة (الحكومات) دون الوطنية ذات الصلة. 	<ul style="list-style-type: none"> التشريعات أو القواعد الحاكمة للتحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومة دون الوطنية. وثائق الموازنة السنوية. وزارة المالية أو كيان محدد مسؤول عن الأمور دون الوطنية.

البُعد 2.7 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات

إرشادات قياس البُعد

1:2.7. يُقَيَّم هذا البُعد دقة توقيت المعلومات الموثوق بها المتاحة للحكومات دون الوطنية بشأن مخصصاتها من خلال الحكومة المركزية للسنة القادمة. يعتبر أمراً محورياً حصول الحكومات دون الوطنية على المعلومات المتعلقة بالمخصصات السنوية من الحكومة المركزية بشكل مسبق قبل استكمال عمليات إعدادها للموازنة الخاصة بها (ومن المفضل قبل البدء في ذلك). ينبغي تنظيم المعلومات المتعلقة بالتحويلات إلى موازنات الحكومات دون الوطنية بموجب تقويم الموازنة السنوي للحكومة المركزية والذي ينبغي له توفير المعلومات الموثوق بها بشأن المخصصات في وقت مبكر من الدورة ذات الصلة.

2:2.7. يُقصد بالعبارة "ملتزم به بشكل عام" احترام التقويم الزمني لمعظم الإجراءات وتوقيتاتها ذات الصلة. بينما قد يعتبر التأخير لبضعة أيام في تاريخ (تواريخ) محددة أمراً مقبولاً، يحتاج المُقيِّمون إلى تحديد ما إذا كان على الأقل غالبية المراحل (الإجراءات) والفترة الزمنية في التقويم الزمني للموازنة قد تم استيفائها أو شبه استيفائها مع مراعاة مطلب الستة أسابيع على الأقل (الدرجة A) والأربعة أسابيع (الدرجة B) للحكومات دون الوطنية من أجل الإتمام الهادف لتخطيط ميزانيتهم. وعلى نفس القدر من الأهمية يجب تحديد ما إذا كانت الإجراءات

البُعد 2.7. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تجري العملية التي تتلقى بموجبها الحكومات دون الوطنية المعلومات حول تحويلاتها السنوية خلال تقويم الموازنة المعتاد والذي يتم الالتزام به بشكل عام ويوفر معلومات تفصيلية كافية وواضحة للحكومات دون الوطنية للسماح بستة أسابيع على الأقل لاستكمال تخطيطها للموازنة في الوقت المحدد.
B	تجري العملية التي تتلقى بموجبها الحكومات دون الوطنية المعلومات حول تحويلاتها السنوية خلال تقويم الموازنة المعتاد والذي يتم الالتزام به بشكل عام ويوفر معلومات تفصيلية كافية وواضحة للحكومات دون الوطنية للسماح بأربعة أسابيع على الأقل لاستكمال تخطيطها للموازنة في الوقت المحدد.
C	قد يتم التعرض إلى تأخيرات جوهريّة في تنفيذ إجراءات الموازنة. تصدر المعلومات المتعلقة بالتحويلات السنوية للحكومات دون الوطنية قبل بداية السنة المالية للحكومات دون الوطنية وهو ما قد يكون بعد اتخاذ القرار بشأن خطط الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

(المراحل) الرئيسية للعملية والفترة الزمنية المقابلة قد تم اتباعها. قد يكون لدى الحكومات دون الوطنية التقويم الزمني للموازنة الخاصة بها ولكن يخضع المؤشر للتقييم وفقاً للتقويم الزمني لموازنة الحكومة المركزية.

2:3.7 وتعني عبارة "معلومات واضحة ومفصلة بما فيه الكفاية" أنه ينبغي تزويد الحكومات دون الوطنية بالمبلغ الإجمالي للتحويلات السنوية، ومقدار كل تخصيص، وجدول المدفوعات المقرر لكل تخصيص.

2:4.7. قد تتكون التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية من مخصصات عديدة، مثل المخصصات المنفصلة للنفقات الدورية والرأسمالية أو المنح العامة والمخصصة لغرض معين. إذا ما تم نقل المعلومات في وقت مختلف لنوع مختلف من المخصصات ينبغي أن يستخدم المُقيِّمون استخدام التاريخ الذي تم فيه نقل المخصصات النهائية باستثناء إذا ما كانت المخصصات المقابلة ليست هامة (أقل من 10% من إجمالي مبلغ التحويلات).

2:5.7. قد تتلقى الحكومات دون الوطنية العديد من الإخطارات بالتحويلات المخططة في مراحلها مختلفة من عملية الموازنة، مثل حدود التحويل التوضيحية في بداية عملية الموازنة والحدود النهائية لاحقاً بعد نظر رئاسة الوزراء في مسودة الموازنة. سوف يكون تاريخ تحديد درجة التصنيف الترتيبي لهذا البُعد هو التاريخ الذي تم فيه تلقي الإخطار بالمخصصات المُدرجة في الموازنة (زائد أو ناقص 10%)

البُعد 2.7. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية والحكومات دون الوطنية في علاقات مالية مباشرة مع الحكومة المركزية.	<ul style="list-style-type: none"> • محتوى المعلومات التي حصلت عليها الحكومة دون الوطنية بشأن تحويلاتها السنوية (لتحديد ما إذا كانت واضحة ومُفصلة بالشكل الكافي). • التاريخ الذي حصلت فيه الإدارات بالحكومة دون الوطنية على المعلومات الرسمية المتعلقة بالتحويلات من الحكومة المركزية. • التاريخ الذي يجب فيه على إدارات الحكومة دون الوطنية تقديم مقترحات موازاناتها للاعتماد النهائي لها. • حساب الفترة ما بين التاريخين لدرجات التصنيف الترتيبي A و B. 	<ul style="list-style-type: none"> • التشريعات أو القواعد المنظمة للتحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومة دون الوطنية. • وثائق الموازنة السنوية التي سيتم الحصول عليها من وزارة المالية أو الكيان المحدد المسؤول عن الأمور دون الوطنية مثل وزارة الحكومة المحلية أو اللامركزية. • التحديد مع ممثلين من الحكومة دون الوطنية سواء بكيانات مختارة من الحكومة دون الوطنية أو هيئة للحكومة دون الوطنية.

مؤشر الأداء PI-8 معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات

معلومات عن المؤشر

يرصد هذا المؤشر معلومات أداء تقديم الخدمات في مقترح الجهة المنفذة للموازنة أو ما يدعم هذا المقترح مع التوثيق الوارد في تقارير نهاية السنة. ويحدد ما إذا كانت عمليات مراجعة وتقييم الأداء قد تم تنفيذها بالفعل. وهذا المؤشر يقيم أيضاً مدى جمع وتسجيل المعلومات عن الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.8 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات
- البعد 2.8 الأداء المُحقق في تقديم الخدمات
- البعد 3.8 الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات
- البعد 4.8 تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات

الأثر على نتائج الموازنة

يركز هذا المؤشر على توافر وتغطية وانتظام ودقة توقيت معلومات الأداء المتعلقة بتقديم الخدمات الحكومية، ومدى تعزيز هذه المعلومات لإجراء تحسينات في فعالية هذه الخدمات وكفاءتها التشغيلية. من المهم أيضاً بالنسبة للهيئة التشريعية والمسؤولين الحكوميين وعامة الجمهور أن يكونوا على دراية بما إذا كانت موارد الموازنة تصل إلى وحدات تقديم الخدمات كما هو مخطط لها.

ويشكل تعزيز الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات الحكومية هدفاً أساسياً لنظام إدارة المالية العامة. إذ يعتبر إدراج معلومات الأداء في وثائق الموازنة ممارسة دولية جيدة. وذلك يعزز من مساءلة الهيئة التنفيذية عن المخرجات المحققة ونواتج برامج الحكومة وخدماتها. وقد بدأت بشكل متزايد مطالبة الهيئات التشريعية الاطلاع على معلومات الأداء، كجزء من فحص مقترح الهيئة التنفيذية للموازنة، على الرغم من أن الهيئة التشريعية قد لا تكون مطالبة بالموافقة على الأداء المخطط له.

إرشادات قياس المؤشر

1:8. ويشير مصطلح تقديم الخدمات في هذا المؤشر إلى البرامج أو الخدمات التي تقدم إما لعامة الجمهور أو لجهات مستهدفة محددة من المواطنين، سواء بشكل كامل أو جزئي اعتماداً على الموارد الحكومية. وتشمل هذه الخدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والمجتمعي والشرطة وتشبيد الطرق وصيانتها والدعم الزراعي والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. ولا يشمل ذلك الخدمات المقدمة بشكل تجاري من خلال مؤسسات حكومية. ولا يشمل أيضاً الوظائف السياسية، والإدارة الداخلية والوظائف التنظيمية البحثية التي تضطلع بها الحكومة، رغم أن بيانات الأداء لهذه الأنشطة يمكن أن تسجل لأغراض الإدارة الداخلية. ولا يشمل أيضاً الدفاع والأمن الوطني.

2:8. وتُعرف وحدة تقديم الخدمات بأنها الوحدة التي تقدم خدمات الخطوط الأمامية، مثل المدارس وعيادات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات وإدارات الشرطة المحلية ووحدات الإرشاد الزراعي.

3:8. تشير معلومات الأداء إلى مؤشرات النواتج والمخرجات المخطط لها أو المحققة مقابل تلك المؤشرات. المخرجات هي كمية المنتجات أو الخدمات الناتجة أو المقدمة بالخدمة ذات الصلة (البرنامج أو الوظيفة). والنواتج هي الأثر أو النتيجة أو التأثير القابل للقياس للخدمة (أو البرنامج أو الوظيفة) ومخرجاته. والأنشطة هي المهام أو الوظائف المحددة لتقديم الخدمة أو برنامجها.

4:8. مؤشرات الأداء الرئيسية هي سبل قياس المخرجات والنواتج المخطط لها. يمكن استخدام نظم قياس أداء أكثر تقدماً وتسعى إلى تقييم استجابة موارد الموازنة للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات المقسمة حسب النوع الاجتماعي عن المخرجات والنواتج. تقيس مؤشرات المخرجات كمية المخرجات المنتجة أو الخدمات المقدمة أو المخطط لها. وتقيس مؤشرات النواتج تأثيرات وعواقب وأثار الخدمات ومخرجاتها. ويمكن استخدام نظم قياس أداء أكثر تقدماً وتسعى إلى تقييم استجابة موارد الموازنة للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات المقسمة حسب النوع الاجتماعي عن المخرجات والنواتج بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالفقر والتنمية والعرق والأثر الإقليمي وما إلى ذلك.

5:8. تم اختيار الوزارات باعتبارها وحدات الحكومة المسؤولة عن نشر المعلومات الخاصة بالأداء في هذا المؤشر. يشتمل ذلك على الكيانات ذات الصلة التابعة للوزارة مثل الوحدات خارج الموازنة، والوحدات اللامركزية، والخدمات المتعاقد عليها، والبرامج المقدمة من خلال مستويات أخرى في الحكومة باستخدام المنح المُقيدة أو المشروطة المتوفرة من خلال الوزارة. قد تحل وحدات تنظيمية مختلفة محل الوزارات إذا ما خضعت المعلومات الخاصة بالأداء للنشر بشكل منفرد من خلال وحدات أخرى، مثل وحدات الموازنة أو الوحدات المؤسسية الفردية أو مزيج ما بين الوزارات ووحدات أخرى.

6:8. إن الدول التي لم تقرر برنامجاً رسمياً أو نظماً للموازنة تستند على أساس الأداء أو النتائج قد لا تُدرج معلومات خاصة بالأداء في وثائق الموازنة ولكن قد تنشر تقارير أخرى تتضمن هذه المعلومات. ينبغي أن يحدد المُقيّمون ما إذا تم تقديم معلومات حول الأداء الفعلي والمخطط له بشكل منفصل مع الموازنة أو كجزء من دورة الإبلاغ السنوية و/أو إذا ما تقوم الوزارات التي تتحمل مسؤولية تقديم الخدمات بتضمين المعلومات الخاصة بالأداء في تقاريرها السنوية أو أي وثائق عامة أخرى.

7:8. إن الوزارات أو الوحدات الحكومية الأخرى المشار إليها في هذا المؤشر هي تلك التي لديها نفقات مخصصة لتقديم الخدمات بما في ذلك أي نفقات للكيانات ذات الصلة أو خدمات مقدمة بواسطة المنح المقيدة أو المشروطة تحت مسؤولية الوزارة. وعند حساب نسبة الوزارات من أجل متطلبات تحديد درجة التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر ينبغي للمُقيّمين القيام بالحسابات بالاعتماد على تقدير قيمة النفقات المخصصة لتقديم الخدمات في كل وزارة (أي معظمها يساوي 75% أو أكثر من إجمالي إنفاق الوزارات المخصص لبرامج تقديم الخدمات؛ والغالبية أكثر من 50% (وأقل من 75%) من إجمالي إنفاق الوزارات المخصص لبرامج تقديم الخدمات. وقد يكون من المفضل أن يتفق المُقيّمون والحكومة على قائمة بالوزارات وبرنامج تقديم الخدمات التي يغطيها هذا المؤشر قبل البدء في العمل الميداني للتقييم.

8:8. بالنسبة للوزارات مثل التعليم والصحة قد ينظر المُقيّمون في 100% من الموازنة المخصصة لبرامج تقديم الخدمات. علاوة على ذلك في العديد من الدول سوف تتمثل النسبة الكبرى من تقديم الخدمات في وزارتي الصحة والتعليم.

9:8. عندما يكون من غير اليسير الوصول إلى المعلومات من خلال قاعدة بيانات مركزية (مثل وثائق الموازنة) أو إذا ما كانت الوزارة والوحدة التنظيمية الأخرى المختارة مُفصلة للغاية يمكن المُقيّمين النظر في مراعاة استخدام أخذ العينات. و في هذه الحالة ينبغي أن يكون أساس العينة مشروعاً بوضوح ومتفقاً عليه مع الحكومة قبل البدء في العمل الميداني. وبصرف النظر عن خيار أخذ العينات فإنه في العديد من الدول قد تتمثل النسبة الكبرى من تقديم الخدمات في وزارتي الصحة والتعليم. إذا ما استخدم المُقيّمون أخذ العينات فإن العينة نفسها ينبغي تطبيقها على الأبعاد 8.1 و 8.2 و 8.4.

10:8. في حالة عدم الاتفاق إما بشأن قائمة الوزارات والخدمات المختارة أو العينة المقترحة من الوزارات من الممكن مواءمة الآراء المختلفة في ملحق كما هو موضح في الإطار تحت عنوان الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4.

البُعد 1.8 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات

إرشادات قياس البُعد

1.8:1. يُقيّم مدى إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج والمخرجات المقررة للبرامج أو الخدمات الممولة عن طريق الموازنة، وتضمينها في مقترح الهيئة التنفيذية للموازنة أو في الوثائق ذات الصلة، على مستوى الوظيفة أو البرنامج أو مستوى الكيان.

2:1.8. قد تدرج المعلومات الخاصة بالأداء ضمن وثائق الموازنة السنوية والمقدمة كوثيقة أو وثائق تكميلية أو تخضع للنشر بشكل منفصل من خلال كل وزارة معينة. ينبغي تقديم المعلومات الخاصة بالأداء من خلال الوزارة أو الكيان المسؤول وتخضع للتفصيل استناداً إلى نفس أساس تقديرات الموازنة للسنة المالية القادمة أي حسب التصنيف البرامجي أو الوظيفي أو الإداري على النحو الملائم.

3:1.8. لكل وزارة مُدرجة في القائمة وضمن العينة المحددة حسبما انطبق الأمر سوف يفحص المُقيّم ما إذا كانت الأهداف أو المخرجات أو النواتج أو الأنشطة المخطط لها للسياسة أو البرنامج قد تم تحديدها لكل برنامج أو خدمة أو وظيفة. ينبغي أن ترتبط بوضوح مؤشرات المخرجات والنواتج بالخدمات المقدمة و/أو تقيس التقدم المحقق مقابل أهداف البرنامج. ينبغي أن تتحدد المخرجات والنواتج المخطط لها لكل مؤشر وأن تكون قابلة للقياس. حتى تلي الوزارة مطلب هذا البُعد ينبغي توفير المعلومات الخاصة بالأداء لكل برامج تقديم الخدمات الخاصة بها. يلخص الجدول 1.8 أدناه متطلبات كل درجة من الدرجات.

4:1.8. يتم بعد ذلك مقارنة إجمالي الموازنة المخصصة للبرامج أو الخدمات التي تلي المتطلبات أعلاه مع مجمل مخصصات الموازنة لجميع برامج تقديم الخدمة كما هو محدد في قائمة برامج تقديم الخدمات المتفق عليها بين الحكومة وفريق التقييم كما هو موضح في الفقرة 9:8.

5:1.8. تعتبر الأنظمة الخاضعة للتقييم بموجب PI-8.1 أساسية لتزويد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجون إليها لقياس ما إذا كانت إدارة المالية العامة تحقق الأولويات الاستراتيجية والكفاءة التشغيلية الضرورية للوصول إلى نواتج جيدة للموازنة والمالية العامة. ولا يوجد منهج موحد لرفع التقارير حول أداء تقديم

البُعد 1.8. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تُنشر المعلومات سنويا عن أهداف السياسة العامة أو البرامج، وعن مؤشرات الأداء الرئيسية، و الخدمات المقدمة والنتائج المخطط لها لمعظم الوزارات، مقسمة حسب البرنامج أو الوظيفة.
B	تُنشر المعلومات سنويا عن أهداف السياسات أو البرامج ومؤشرات الأداء الرئيسية و الخدمات المقدمة أو النتائج المخطط لها لمعظم الوزارات.
C	تُنشر المعلومات سنويا عن الأنشطة التي سيجري القيام بها وفقاً للسياسات أو البرامج لغالبية الوزارات أو إطار لمؤشرات الأداء يتعلق بالمخرجات أو النتائج التي تتواجد لغالبية الوزارات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الجدول 1.8: متطلبات تحديد درجات التصنيف الترتيبي للبُعد 8.1 (للبرنامج أو الخدمة أو الوظيفة)

الدرجة	أهداف البرنامج	مؤشرات الأداء الرئيسية		المخرجات المخطط لها (الكم)	النواتج المخطط لها (قابلة للقياس)	الأنشطة	الأهمية النسبية (عدد الوزارات)
		مؤشرات المؤشرات	مؤشرات النواتج				
A	Y	Y	Y	Y	Y	لا ينطبق	معظمها (<75%)
B أو B	Y	Y	Y	Y	N	لا ينطبق	معظمها (<75%)
C أو C	N	N	Y	N	N	لا ينطبق	معظمها (<75%)
C أو C	N	Y	N	N	N	N	الغالبية (<50%)
C أو C	N	N	N	N	N	N	الغالبية (<50%)
C	N	N	N	N	N	Y	الغالبية (<50%)

6:1.8. ينبغي أن يتضمن شرح هذا البُعد في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية التعليق على مدى جودة ونطاق مؤشرات الأداء وما إذا كانت متسقة مع المخرجات والنواتج المخطط لها وما إذا تم شرح أساليب الحساب ومصادر البيانات وخصوصًا ما إذا كانت النواتج والمخرجات المخطط لها تتسق مع مستوى موارد الموازنة.

الخدمات، وبدلاً من ذلك تستخدم الدول العديد من الأنظمة وآليات الإبلاغ. قد يجد المقيّمون من المفيد تلخيص المعلومات التي تم الحصول عليها بشأن تقديم الخدمات المخطط لها في شكل جدول كما هو موضح في الجدول 2.8 أدناه. يستخدم الجدول عينة من البيانات لتقييم أداء الدولة مقابل البُعد PI-8.1.

الجدول 2.8: بيانات الأداء الخاصة بتقديم الخدمة المخطط لها (مثال فقط، سوف تختلف الكيانات الفعلية وسوف تتفاوت التفاصيل الأخرى حسب الدولة)

الوزارة	مخصصات الموازنة	بيانات الأداء لبرامج تقديم الخدمات (أي عدد برامج تقديم الخدمات التي توفر البيانات) (نعم: وجود بيانات لجميع برامج تقديم الخدمات الخاصة بالوزارة؛ لا: عدم وجود بيانات أو عدم تغطية البيانات لجميع برامج تقديم الخدمات الخاصة بالوزارة)				
	الإجمالي	برامج تقديم الخدمات	عدد برامج تقديم الخدمات	أهداف برامج تقديم الخدمات	مؤشرات الأداء	الأداء المخطط له
					المخرجات	النواتج
التعليم					نعم	نعم
الصحة	200.0	200.0	4	نعم	نعم	لا
الخدمات المجتمعية	120.0	120.0	4	نعم	نعم	لا
الزراعة	150.0	100.0	2	نعم	نعم	لا
العدل	30.0	20.0	1	نعم	نعم	لا
التخطيط	80.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
الطاقة	50.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
الإدارة	80.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
المالية	20.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
مكتب رئيس الوزراء	50.0	20.0	1	نعم	لا	لا
الإجمالي	1030.0	710.0				
نسبة وزارات تقديم الخدمات حسب القيمة الممثلة				100%	96%	80%
				(710/690)	(710/570)	(710/250)

مصدر البيانات: مثال وثائق الموازنة السنوية، تقارير الوزارة السنوية.

تحديد درجة التصنيف الترتيبي على أساس البيانات أعلاه

الأهمية النسبية	كل وزارات تقديم الخدمات (أي <90% حسب قيمة وزارات تقديم الخدمات)	كل وزارات تقديم الخدمات (أي <90% حسب قيمة وزارات تقديم الخدمات)	معظم (<75%)	بعض (<25%)	غالبية (<50%)
تحديد درجة التصنيف الترتيبي على أساس المثال أعلاه:	البُعد 8:1.8				
الشرح	يجري نشر المعلومات سنويًا حول أهداف البرامج ومؤشرات الأداء الرئيسية والمخرجات التي سوف يتم إنتاجها لمعظم الوزارات.				

البُعد 1.8. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
مؤشرات الأداء والمخرجات والنواتج المخطط لها للسنة المالية القادمة	الحكومة المركزية*	المعلومات المنشورة عن مؤشرات الأداء القابلة للقياس لمخرجات ونواتج تقديم الخدمة لكل وزارة تخصص نفقات لتقديم الخدمات. المعلومات المنشورة عن المخرجات والنواتج المخطط لها للخدمات المقدمة من الوزارات لسنة الموازنة.	<ul style="list-style-type: none"> وثيقة الموازنة السنوية و/أو وثائق الموازنة الداعمة. كشوف موازنة الوزارة و/أو خطط الأداء. وثائق أخرى عن خطط تقديم خدمات الوزارة والتي تحتوي على معلومات حول الأداء.

* ينبغي تضمين الخدمات التي تخضع لإدارة وتمويل مستويات أخرى من الحكومة إذا ما كانت الحكومة المركزية تقوم بتمويل جزء كبير من هذه الخدمات بشكل ملحوظ من خلال المبالغ المردودة من خلال التعويضات أو بواسطة المنح المخصصة لغرض معين أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومات كهيئات للتنفيذ.

البُعد 2.8 الأداء المُحقق في تقديم الخدمات

إرشادات قياس البُعد

2.8:2. لكل وزارة محددة في القائمة وضمن العينة المحددة حسب الاقتضاء سوف يفحص المُقيّم ما إذا قام كل برنامج بتحديد كم المخرجات الفعلية الحاصلة والنواتج المحققة للسنة الكاملة الأحدث عهدًا لكل برنامج أو خدمة أو وظيفة. حتى تلبى الوزارة مطلب هذا البُعد يجب توفير معلومات الأداء ذات الصلة لجميع برامج تقديم الخدمات الخاصة بها. يلخص الجدول 3.8 أدناه متطلبات كل درجة من الدرجات.

3.8:2.3. كما هو الأمر مع البُعد 1.8 قد يجد المُقيّمون من المفيد تلخيص المعلومات التي تم الحصول عليها بشأن الأداء الفعلي المحقق في جدول كما هو محدد في المثال المشار إليه في الجدول 4.8 أدناه.

2.8:1. يبحث هذا البُعد مدى عرض نتائج الأداء للمخرجات والنواتج وتضمينها إما في مقترح الهيئة التنفيذية للموازنة أو في تقرير سنوي أو في أي وثيقة حكومية رسمية أخرى، وذلك في شكل مشابه للخطط السابقة التي اعتمدت سابقا في إطار الموازنة السنوية أو الموازنة متوسطة الأجل وعلى مستوى (البرنامج أو الوحدة). وكما هو الأمر مع البُعد 1.8 قد يجري الإبلاغ عن المخرجات والنواتج الفعلية في وثائق الموازنة السنوية كوثيقة تكميلية أو بشكل منفصل لكل وزارة.

البُعد 2.8. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تُنشر المعلومات سنويا عن كمية الخدمات المقدمة والنتائج المحققة بالنسبة لمعظم الوزارات مقسمة حسب البرنامج أو الوظيفة.
B	تُنشر المعلومات سنويا عن كمية الخدمات المقدمة أو النتائج المحققة بالنسبة لمعظم الوزارات.
C	تُنشر المعلومات سنويا عن الأنشطة التي أدتها غالبية الوزارات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الجدول 3.8: متطلبات تحديد درجات التصنيف الترتيبي للبعد 8.2 (للبرنامج أو الخدمة أو الوظيفة)

الدرجة	المخرجات الناتجة (الكم)	النواتج المحققة (قابلة للقياس)	الأنشطة	الأهمية النسبية (عدد الوزارات)
A	Y	Y	لا ينطبق	معظم (<75%)
B أو	Y	N	لا ينطبق	معظم (<75%)
B	N	Y	لا ينطبق	معظم (<75%)
C	N	N	Y	غالبية (<50%)

الجدول 4.8: بيانات الأداء الخاصة بتقديم الخدمات (مثل فقط، سوف تختلف الكيانات الفعلية وسوف تتفاوت التفاصيل الأخرى حسب الدولة)

الوزارة	مخصصات الموازنة		الأداء الفعلي: عدد برامج تقديم الخدمات التي توفر البيانات حول:		
	الإجمالي	برامج تقديم الخدمات	عدد برامج تقديم الخدمات	المخرجات	النواتج
التعليم	250.0	250.0	6	نعم	نعم
الصحة	200.0	200.0	4	نعم	لا
الخدمة المجتمعية	120.0	120.0	4	نعم	لا
الزراعة	150.0	100.0	2	لا	0
العدل	30.0	20.0	1	نعم	نعم
التخطيط	80.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق
الطاقة	50.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق
الإدارة	80.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق
المالية	20.0	0.0	0	غير منطبق	غير منطبق
مكتب رئيس الوزراء	50.0	20.0	1	لا	لا
الإجمالي	1030.0	710.0			
نسبة وزارات تقديم الخدمات حسب القيمة الممثلة				83%	38%
				(710/590)	(710/270)

مصدر البيانات: مثال وثائق الموازنة السنوية، تقارير الوزارة السنوية.

تحديد درجة التصنيف الترتيبي على أساس البيانات أعلاه

نطاق التغطية	كل وزارات تقديم الخدمات (أي <90%)	معظم (<75%)	بعض (<25%)	غالبية (<50%)
تحديد درجة التصنيف الترتيبي على أساس المثال أعلاه:	البعد 2,8			
الشرح	يجري نشر المعلومات سنويا حول كمية المخرجات الناتجة والمحققة لمعظم الوزارات.			

البُعد 2.8. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
المخرجات والنواتج للسنة الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية*	<ul style="list-style-type: none"> المعلومات المنشورة عن الكمية الفعلية للمخرجات الناتجة أو المقدمة والأدلة على التقدم القابل للقياس المتعلق بالنواتج المرتبطة بالبرامج أو الخدمات المقدمة من خلال كل وزارة للسنة المالية الكاملة الأخيرة. المعلومات المنشورة للأنشطة الجارية فيما يتعلق بتقديم الخدمة التي تقوم بها كل وزارة للسنة المالية الكاملة الأخيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> وثيقة الموازنة السنوية و/أو وثائق الموازنة الداعمة. كشوف موازنة الوزارة و/أو خطط الأداء. وثائق أخرى عن خطط تقديم خدمات الوزارة والتي تحتوي على معلومات حول الأداء.

* ينبغي تضمين الخدمات التي تخضع لإدارة وتمويل مستويات أخرى من الحكومة إذا ما كانت الحكومة المركزية تقوم بتمويل جزء كبير من هذه الخدمات من خلال التعويضات أو المنح المخصصة لغرض معين أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومات كهيئات للتنفيذ.

البُعد 3.8 الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات

إرشادات قياس البُعد

3.8:1. يقيس مدى توافر المعلومات عن مستوى الموارد التي تتلقاها بالفعل وحدات تقديم الخدمات في وزارتين كبيرتين على الأقل (كالمدارس والعيادات الصحية الأولية) ومعلومات عن مصادر تلك الأموال. ينبغي أن تدعم المعلومات التي تحتفظ بها الوزارات بشأن الموارد المقارنة بين أداء الخدمات والموارد الفعلية المتلقاة لهذا الغرض. وينبغي شرح أسباب اختيار وزارات بعينها لهذا البُعد في المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. ولأغراض هذا البُعد، يتحدد "النطاق الكبير" بإجمالي المبلغ الذي تمثله وظائف تقديم الخدمات في هذه الوزارات.

3.8:2. فيما يتعلق بمصادر المعلومات، قد يجد المُقيّمون أن المعلومات المتعلقة بالموارد التي تلقتها وحدات تقديم الخدمات قد تم عرضها ضمن نظام إدارة الموازنة الموحد أو النظام المحاسبي أو ضمن أنظمة مستقلة بديلة تقوم وحدة تقديم الخدمات بإدارتها.

2.8:4. ينبغي أن يتناول المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية ما إذا كانت نتائج الأداء ترتبط بشكل مباشر بأهداف الأداء المنصوص عليها في وثائق الموازنة السنوية. كما ينبغي أن يشير المحتوى السردى إلى ما إذا كانت النتائج الفعلية متسقة مع المخرجات والنواتج المخطط لها وما إذا تم شرح أي انحراف في الأداء الفعلي.

2.8:5. قد يجري التقييم في دولة تقوم بالتخطيط للأداء ورصده. إذا ما جرى التقييم في السنة الأولى حيث تتواجد مؤشرات الأداء للسنوات المالية التالية ولكن مع عدم الإبلاغ بعد عن مخرجات ونواتج السنة الكاملة الأخيرة، قد يُراعى استخدام التصنيف "غير منطبق N/A" للبُعد 2.8-PI من أجل السماح بالتقييم على نفس الأساس (أي الإبلاغ عن المؤشرات المحددة من أجل سنة موازنة معينة في نهاية هذه السنة). إلا أنه إذا ما توفرت هذه البيانات ولكن لم يتم نشرها سوف يتحدد للبُعد درجة التصنيف الترتيبي D.

البُعد 3.8. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تُجمع المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها الوحدات الرئيسية لتقديم الخدمات ويتم تسجيلها لوزارتين على الأقل من الوزارات الكبرى، مقسمة حسب مصدر الأموال. ويتم إعداد تقرير يجمع المعلومات ويصدر مرة كل سنة على الأقل.
B	تُجمع المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها الوحدات الرئيسية لتقديم الخدمات ويتم تسجيلها لوزارة واحدة على الأقل من الوزارات الكبرى، مقسمة حسب مصدر الأموال. ويتم إعداد تقرير يجمع المعلومات ويصدر مرة كل سنة على الأقل.
C	هناك مسح يتم إجراؤه في إحدى السنوات الثلاث الأخيرة ليقدم تقديرات للموارد التي تلقتها وحدات تقديم الخدمات وذلك في وزارة واحدة كبرى على الأقل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

4:3.8. لأسباب تتعلق بالكفاءة التشغيلية، قد تخضع موازنات وعمليات بعض وحدات تقديم الخدمات للإدارة من خلال الوزارات نيابة عن وحدات تقديم الخدمات. وقد تكون هذه هي الحالة في الدول الصغيرة التي يوجد بها عمليات شراء وتعيين مركزية أو حيث تكون الموارد والكفاءات غير كافية لتحويل أموال وحدات تقديم الخدمات. ينبغي للمقيمين تحديد مجالات تواجد مثل هذه الترتيبات وفحص الأسباب المقدمة من خلال الهيئات وما إذا تواجدت وسائل أخرى لتتبع الأموال من خلال نظام معلومات الإدارة المالية مثل رموز المواقع.

5:3.8. من المستحسن أن يحدد المقيّمون ما إذا كان يتم نشر تقرير، أو غيره من البيانات، عن الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات، وأين يُنشر ذلك.

3:3.8. ينبغي أن تسجل التقارير الخاصة بتقديم الخدمات المأخوذة في الاعتبار من أجل هذا البُعد جميع الموارد التي تلقتها وحدات تقديم الخدمات بما في ذلك موارد الموازنة، والإيرادات الخاصة بها (أي الرسوم والنفقات التي تم تحصيلها بشكل مباشر من خلال وحدة تقديم الخدمات سواء تم تحويلها للخزينة أو الاحتفاظ بها) والأموال التي تم الحصول عليها من موارد خارجية (مثل المنظمات الدولية والجهات المانحة). وينبغي أن يحدد المقيّمون مستوى تخصيص الموارد (مثلا برنامج، وحدة فردية). بالنسبة للموارد التي خضعت للتخصيص حسب البرنامج، ينبغي أن يشير التقرير إلى ما إذا كان يتم تحويل المزيد من الموارد إلى وحدة تقديم الخدمات الفردية.

البُعد 3.8. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية*	<ul style="list-style-type: none"> الموارد التي تلقتها وحدات تقديم الخدمات من وزارتين أو أكثر أو وحدات أخرى من الوحدات المُدرجة في الموازنة. التقارير التي تحتوي على معلومات حول الموارد التي تم الحصول عليها من الوزارات المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> وثائق الموازنة السنوية. القوائم المالية السنوية. تقارير تنفيذ الموازنة خلال السنة. التقارير أو القوائم المالية للمنظمات المانحة. نظام إدارة الموازنة أو النظام المحاسبي.

*ينبغي تضمين الخدمات التي تخضع لإدارة وتمويل مستويات أخرى من الحكومة إذا ما كانت الحكومة المركزية تقوم بجزء كبير من هذه الخدمات من خلال مبالغ التعويضات أو المنح المخصصة لغرض معين أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومات كهيئات للتنفيذ.

البُعد 4.8 تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات

إرشادات قياس البُعد

على سبيل المثال، يمكن أن تكون إدارة ذات مسؤوليات محددة متعلقة بالتقييم أو المراجعة المستقلة في الوحدة، بما في ذلك إدارة المراجعة الداخلية. ويمكن أيضا إجراء هذه التقييمات من قبل مراجع خارجي تحت مسمى "مراجعة الأداء". وتدرج عمليات مراجعة الأداء في هذا البُعد ولا يغطيها المؤشر PI-30 المعني بالمراجعة الخارجية.

2:4.8. قد يجد المُقيّمون من المفيد إعداد ملخص من خلال الوزارة وفقاً لما هو محدد في الجدول 5.8 أدناه. من أجل الدرجتين A أو B في المؤشر PI-8.4، ينبغي أن تغطي عمليات التقييم كلا من كفاءة وفعالية تقديم الخدمات. ومن أجل الدرجة C قد تغطي عمليات التقييم الكفاءة أو الفعالية.

1:4.8. يبحث إلى أي مدى يجري تقييم تصميم الخدمات العامة وملاءمتها وكفاءتها وفعاليتها بطريقة منهجية من خلال تقييمات البرامج أو الأداء. ويجري النظر في هذه التقييمات ضمن هذا البعد إذا كانت تغطي **جميع** أشكال تقديم الخدمات أو جزءا ماديا منها، أو إذا كان تقديم الخدمات متعدد الوظائف أو مدمج الوظائف. وتعتبر التقييمات المستقلة في هذا السياق هي تلك التي تجريها هيئة مستقلة عن الهيئة التي تقدم الخدمة، ولا تخضع لها. ويمكن أن تكون جزءاً من نفس الوحدة التي بها خط إبلاغ منفصل يتبع الرئيس التنفيذي، أو لجنة إدارة عليا.

البُعد 4.8. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تجرى تقييمات مستقلة لكفاءة وفعالية تقديم الخدمات، وتُنشر بالنسبة لمعظم الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
B	تجرى تقييمات مستقلة لكفاءة وفعالية تقديم الخدمات، وتُنشر بالنسبة لغالبية الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
C	تجرى تقييمات مستقلة لكفاءة وفعالية تقديم الخدمات، وتُنشر بالنسبة لبعض الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الجدول 5.8: تقارير التقييم المستقلة أو المراجعات التي يتم اعدادها

الوزارة	البرامج أو الخدمات الخاضعة للتقييم	تواريخ تقارير التقييم	تقييم	كاتب التقرير (مثلا مقيّم مستقل، وزارة، وحدة المراجعة الداخلية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة)	نفقات تقديم الخدمة التي يغطيها التقييم (المبلغ أو %)
			الكفاءة (نعم أم لا)	الفاعلية (نعم أم لا)	

البُعد 4.8. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية*	لكل وزارة تخصص نفقات لتقديم الخدمات تتوفر معلومات حول عدد وتغطية كل من: <ul style="list-style-type: none">• تقارير التقييم• تقارير مراجعة الأداء• المراجعات الوظيفية• تقارير المراجعة الداخلية	<ul style="list-style-type: none">• الوزارات والإدارات المباشرة• الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة• إدارة المراجعة الداخلية• وزارة المالية

* ينبغي تضمين الخدمات التي تخضع لإدارة وتمويل مستويات أخرى من الحكومة إذا ما كانت الحكومة المركزية تقوم بتمويل جزء كبير من هذه الخدمات من خلال التعويضات أو المنح المخصصة لغرض معين أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومات كهيئات للتنفيذ.

مؤشر الأداء PI-9 وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة

من فهم وضع المالية العامة وأربعة عناصر إضافية والتي تعتبر من الممارسات الجيدة.

البُعد 1.9 وصول الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر شمولية المعلومات المتعلقة بالمالية العامة المتاحة لعموم الجمهور بالاعتماد على عناصر محددة للمعلومات والتي يعتبر وصول الجمهور إليها أمراً محورياً. يوجد بُعد واحد لهذا المؤشر.

الأثر على نتائج الموازنة

تعتمد شفافية المالية العامة على ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بسياسات المالية العامة وأوضاعها وأدائها بالنسبة للحكومة من السهل على عموم الجمهور الوصول إليها. مثل المؤشر PI-5 المعني بتوثيق الموازنة فإن نطاق وأهمية المعلومات المتاحة للجمهور يؤثر على قدرة الجمهور على المشاركة مع الحكومة وفهم كيفية استخدام الموارد العامة. قد تؤدي هذه المشاركة إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل من خلال تعزيز الحوار بين الحكومة والأطراف المعنية المهمة، ومن الممكن أن تساهم أيضاً في التحسين من مستوى تقديم الخدمة. فإذا ما كان عموم الجمهور على دراية أكثر بالمفاضلات التي تقوم بها الحكومة في تخصيص الموارد العامة المحدودة فإنه سوف يستطيع بذلك الحد من الضغط على الحكومة لإقرار خيارات لسياسة المالية العامة غير مستدامة وغير واقعية.

إرشادات قياس المؤشر

1:9. يُقَيَّم المؤشر وصول الجمهور للمعلومات التي تعتبر ذات أهمية من أجل فعالية فهم الموازنة. ويتم تعريف وصول الجمهور للمعلومات بوصفه إتاحة المعلومات دون قيد، وخلال الوقت المعقول، وبدون الحاجة إلى التسجيل، وبشكل مجاني، ما لم يبرر غير ذلك فيما يخص ظروف دولة محددة. ينبغي الإشارة في التقرير حيثما انطبق ذلك للتبرير المقدم من الحكومة بشأن الحدود المتعلقة بالوصول إلى المعلومات.

2:9. يتضمن التقييم خمسة عناصر رئيسية للمعلومات المتعلقة بالمالية العامة والتي تعتبر الأكثر أهمية لتمكين الجمهور

إرشادات قياس البُعد

1:1.9. العناصر هي:

العناصر الرئيسية

1. **وثائق مقترح الموازنة السنوية للجهة التنفيذية.** تتوفر مجموعة كاملة من وثائق مقترح الموازنة السنوية للجهة التنفيذية (كما هو مقدم من الدولة في المؤشر PI-5) لعموم الجمهور في غضون أسبوع من تقديم الجهة التنفيذية لها إلى الهيئة التشريعية.
2. **الموازنة المقررة.** يُنشر قانون الموازنة السنوية الذي أقرته الهيئة التشريعية في غضون أسبوعين من تمرير القانون.
3. **تقارير تنفيذ الموازنة خلال السنة.** تتوفر التقارير بشكل روتيني لعموم الجمهور في غضون شهر من إصدارها، كما هو خاضع للتقييم في المؤشر PI-28.⁵
4. **تقرير تنفيذ الموازنة السنوي.** يتوفر التقرير لعموم الجمهور في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية.
5. **التقرير المالي السنوي الذي خضع للمراجعة ويضم أو يُلحق به تقرير المراجعة الخارجية.** تتوفر التقارير لعموم الجمهور في غضون اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية.

العناصر الإضافية

6. **بيان ما قبل الموازنة.** تتوفر لعموم الجمهور القياسات العريضة لمقترح موازنة الجهة التنفيذية فيما يتعلق بالإنفاق والإيرادات المخطط لها والدين قبل أربعة شهور على الأقل من بداية السنة المالية.
7. **تقارير المراجعة الخارجية الأخرى.** تتوفر لعموم الجمهور كافة التقارير غير السرية المتعلقة بالعمليات الموحدة للحكومة المركزية⁶ في غضون ستة شهور من تقديمها.

5 يشير إطار 2016 بشكل خاطئ إلى مؤشر الأداء PI-27.

6 تشمل أيضاً عمليات مراجعة الأداء وعمليات مراجعة الامتثال، إلخ.

البُعد 1.9. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	توفر الحكومة لعموم الجمهور ثمانية عناصر بما في ذلك العناصر الرئيسية الخمسة وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
B	توفر الحكومة لعموم الجمهور ستة عناصر بما في ذلك أربعة عناصر رئيسية وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
C	توفر الحكومة لعموم الجمهور أربعة عناصر رئيسية وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

8. **ملخص لمقترح الموازنة.** يتوفر لعموم الجمهور ملخص واضح وبسيط لمقترح موازنة الجهة التنفيذية أو الموازنة التي تم إقرارها التي من الممكن أن يصل إليها الخبراء غير المختصين بالموازنة، والتي غالباً ما يُشار إليها باعتبارها "موازنة المواطن"، وإذا أمكن يجري ترجمتها إلى اللغة الأكثر شيوعاً التي يجري التحدث بها، وذلك في غضون أسبوعين من تقديم مقترح موازنة الجهة التنفيذية إلى الهيئة التشريعية وفي غضون شهر من اعتماد الموازنة.
9. **تنبؤات الاقتصاد الكلي.** تتوفر التنبؤات كما تم تقييمها في المؤشر PI-14.1 في غضون أسبوع من اعتمادها.
- 1.9:2. ينبغي أيضاً أن يعرض المحتوى السردى للتقييم الملاحظات الخاصة بالمعلومات المتوفرة لعموم الجمهور مع التركيز على مجالات مثل مدى سهولة الوصول إلى لغة المعلومات وهيكلها، ومدى ملاءمة التصميم العام، وتوفير الملخصات للوثائق الكبرى، والوسائل المستخدمة لتيسير وصول الجمهور إليها مثل مواقع الإنترنت، والصحافة، ولوحات الإعلانات للمعلومات ذات الصلة على المستوى المحلي.
- 1.9:3. تمثل العناصر التسعة متطلبات تحديد درجات التصنيف الترتيبي. يجب استيفاء التصنيف الكامل للمقياس المعياري للمعلومات حتى يتم احتسابه في الدرجة أي ينبغي استيفاء الإطار الزمني المحدد.
- 1.9:4. من أجل تلبية متطلبات العنصر 4 ينبغي أن تحتوي تقارير تنفيذ الموازنة على تحليل سردي لتنفيذ الموازنة.
- 1.9:5. في الظروف التي لا يتواجد فيها تقرير مالي مُراجع موحد من الممكن استيفاء متطلبات العنصر 5 إذا ما توفرت ضمن الإطار الزمني المحدد القوائم المالية للوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة.
- 1.9:6. لا يعتبر التقديم إلى الهيئة التشريعية في حد ذاته وصول للجمهور. يحتاج الأمر أن يتوفر للجمهور بدون قيد وخلال وقت معقول وبشكل مجاني.
- 1.9:7. يتضمن العنصر 7 أيضاً تدقيق الأداء والامتثال.
- 1.9:8. بالنسبة للعنصر 8، يمكن اعتبار الوثيقتين بمثابة ملخص مقترح الميزانية: (1) ملخص واضح وبسيط لمقترح الميزانية التنفيذية متاح للجمهور في غضون أسبوعين من تقديم اقتراح الميزانية التنفيذية إلى الهيئة التشريعية، أو (2) إن الميزانية التي تم تفهمها من قبل الخبراء غير الممولين، والتي يشار إليها غالباً باسم "موازنة المواطنين"، وترجمتها حيثما كان ذلك مناسباً إلى اللغة (اللغات) المحلية الأكثر استخداماً، متاحة بشكل عام في غضون شهر واحد من موافقة الميزانية.

البُعد 1.9. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	<ul style="list-style-type: none"> عناصر البيانات الرئيسية الخمسة والإضافية الأربعة المحددة في إرشادات قياس البُعد المتاحة للجمهور. الإطار الزمني مقارنة بالمتطلبات المحددة في قائمة العناصر. 	<ul style="list-style-type: none"> قد يمكن الوصول إلى الوثائق المحددة من خلال وزارة المالية، الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وهيئة المشتريات العامة. ينبغي التأكيد على الوصول من خلال التوفر في مكاتب الحكومة، ومواقع الإنترنت، والمكاتب العامة، ولوحات الإعلانات، والمجمعات المعنية بالصلحة العامة مثل المنظمات غير الحكومية المهتمة بالحوكمة، وغرفة التجارة، والمكاتب القطرية للشركاء في التنمية. لا تذكر المواقع الإلكترونية بالضرورة تاريخ نشر المعلومات عليها، وبالتالي قد يتعيّن الحصول على تاريخ النشر من مالك الموقع وتأكيد من جانب المستخدمين.



المحور الثالث: إدارة الأصول والخصوم

تضمن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم تحديد المخاطر ورصدها بالشكل الملائم، و الاستعمال الأمثل للأموال في الاستثمارات العامة، وتوفير الاستثمارات المالية لعوائد مناسبة، والتخطيط الجيد لصيانة الأصول، واتباع التصرف في الأصول لقواعد واضحة. كما تضمن أيضاً خفض تكاليف خدمة الدين والرصد الملائم لمخاطر المالية العامة وذلك حتى يتسنى اتخاذ تدابير التخفيف من حدة الوضع في الوقت المناسب.

يحتوي المحور الثالث على أربعة مؤشرات:

- المؤشر PI-10 رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة
- المؤشر PI-11 إدارة الاستثمار العام
- المؤشر PI-12 إدارة الأصول العامة
- المؤشر PI-13 إدارة الدين

مؤشر الأداء PI-10 رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر مدى رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة للحكومة المركزية. من الممكن أن تظهر مخاطر المالية العامة نتيجة لأوضاع الاقتصاد الكلي السلبية، والمواقف المالية للحكومات دون الوطنية أو المؤسسات العامة، والالتزامات الطارئة من برامج وأنشطة الحكومة المركزية بما في ذلك الوحدات خارج الموازنة. من الممكن أيضاً أن تظهر من المخاطر الضمنية والخارجية الأخرى، مثل فشل الأسواق والكوارث الطبيعية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.10 مراقبة المؤسسات العامة
- البعد 2.10 مراقبة الحكومات دون الوطنية
- البعد 3.10 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى

الأثر على نواتج الموازنة

غالباً ما تتولى الحكومة المركزية دوراً إشرافياً رسمياً على وحدات أخرى من القطاع العام، وينبغي أن تكون على دراية بأي مخاطر مالية قد تطرحها هذه الوحدات وأن تقوم برصدها وإدارتها على المستوى المركزي. علاوة على ذلك قد تكون الحكومة المركزية ملزمة لأسباب سياسية بأن تتولى مسؤولية خلل في الأداء المالي

البعد 1.10. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	نشر القوائم المالية السنوية المراجعة لجميع المؤسسات العامة في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية. نشر تقرير موحد بشأن الأداء المالي لقطاع المؤسسات العامة بواسطة الحكومة المركزية سنوياً.
B	نشر القوائم المالية السنوية المراجعة لمعظم المؤسسات العامة في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية.
C	تتلقى الحكومة التقارير المالية من معظم المؤسسات المالية في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

لكيانات أخرى مثل القطاع المصرفي، حتى مع عدم وجود دور إشرافي رسمي أو التزام قانوني بذلك، لهذا ينبغي أن تتواجد الإجراءات الملائمة لرصد هذه المخاطر على مستوى القطاع العام ككل. من الممكن أن تقوض هذه المخاطر من انضباط المالية العامة

إرشادات قياس المؤشر

1:10. من الممكن لمخاطر المالية العامة المرتبطة بعمليات المؤسسات العامة والحكومات دون الوطنية بالإضافة إلى الالتزامات الطارئة الأخرى للحكومة أن يكون لها أثر ملحوظ على عمليات الحكومة المركزية وإدارة المالية العامة. لذلك تحتاج هذه المخاطر إلى أن تخضع بشكل وثيق إلى الرصد والإبلاغ والإحصاء إذا أمكن.

البعد 1.10 مراقبة المؤسسات العامة

إرشادات قياس البعد

1:1.10. يُقيّم مدى توفر المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسات العامة والمخاطر المالية العامة المرتبطة بها فيما يخص المؤسسات العامة للحكومة المركزية وذلك من خلال القوائم المالية السنوية المراجعة. كذلك يُقيّم مدى نشر الحكومة المركزية لتقرير موحد حول الأداء المالي لقطاع المؤسسات العامة سنوياً.

2:1.10. من الممكن للمخاطر المالية التي تتسبب فيها المؤسسات العامة وغيرها من أدوات التمويل المهيكله الأخرى (مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص) أن تتخذ شكل حالات من التخلف عن خدمة الدين و في صورة ضمان الدين من الدولة، يتعين إدراج هذا التخلف ضمن الالتزامات الطارئة للحكومة

المركزية ورفع التقارير حولها في القوائم المالية السنوية. كذلك يتعين رفع التقارير أيضًا حول مخاطر تخلف المؤسسات العامة عن سداد الدين بدون ضمانات صادرة عن الحكومة المركزية. من الممكن أيضًا للمخاطر المالية أن ترتبط بالخسائر التشغيلية الناتجة عن العمليات شبه المالية غير الممولة مثل عمليات البنك المركزي، ومتأخرات في سداد النفقات الكبرى، والتزامات الخدمة المجتمعية للمؤسسات العامة غير الممولة، والتزامات المعاشات غير الممولة. تتمثل مخاطر المالية العامة الهامة في تلك التي من المحتمل لها أن تكون كبيرة بالقدر الكافي لتسبب في حاجة مُلحة إلى الاستجابة بواسطة الموارد المخصصة لأغراض أخرى، أو التي تتطلب من الحكومات زيادة الاقتراض لتمويل الإجراءات المعنية بمواجهة عواقب الحدث المتعلق بالخطر.

3:1.10 المؤسسات العامة هي مؤسسات مُقيمة تقع تحت سيطرة وحدات الحكومة أو مؤسسات عامة أخرى والتي تعتبر مصادر محتملة للمكاسب والخسائر المالية لوحدات الحكومة التي تمتلكها أو تراقبها. المؤسسات العامة معترف بها قانونًا باعتبارها كيانات قانونية منفصلة عن مالكيها وتم تكوينها لأغراض الإنتاج في السوق. في بعض الحالات تقوم المؤسسة بإصدار أسهم وبالتالي تعود الأرباح أو الخسائر المالية للتخصيص بشكل طبيعي للمساهمين. وفي حالات أخرى لا يتم إصدار أسهم ولكن يكون من الواضح وجود وحدة حكومية محددة تراقب أنشطة المؤسسة وتكون مسؤولة عنها ماليًا (راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، s2.48، s2.31).

4:1.10. قد يتم إنشاء المؤسسات العامة من أجل تحقيق الربح للحكومة العامة، وحماية الموارد الرئيسية، وتوفير المنافسة حيث

تكون الحواجز أمام الدخول للسوق كبيرة، وتوفير الخدمات الرئيسية حيث تكون التكاليف باهظة. غالبًا ما تكون هذه المؤسسات العامة كبيرة و/أو عديدة وقد يكون لها أثر اقتصادي ملحوظ (راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، s2.105).

5:1.10. قد تشارك المؤسسات المالية في عمليات شبه مالية (أي تقوم بإجراء عمليات حكومية بأمر من وحدات الحكومة التي تسيطر عليها). وبالتالي قد تتواجد المؤسسات المالية لتكون أداة للسياسة العامة (أو المالية) للدولة. وبشكل مباشر أكثر، من الممكن للمؤسسة العامة الاشتراك في معاملات محددة للقيام بعملية خاصة بالحكومة، مثل إقراض بعض الأطراف بمعدل فائدة أقل من السوق أو بيع منتجاتهم، مثل الطاقة الكهربائية، لعملاء مختارين بأسعار مخفضة. إلا أنه وبشكل أكثر عمومًا من الممكن للمؤسسة العامة تطبيق سياسة للمالية العامة من خلال توظيف عاملين أكثر من المطلوب، أو شراء مدخلات إضافية، أو دفع أثمان أعلى من أثمان السوق لشراء المدخلات، أو بيع حصة كبيرة من مخرجاتها مقابل أسعار أقل مما قد تكون عليه السوق إذا ما تم فقط تضمين المنتجين من القطاع الخاص (راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة، الفصل 2، s2.104).

6:1.10. من الممكن لبعض الوحدات المؤسسية المكونة قانونًا على اعتبارها مؤسسات ألا يتم تصنيفها كمؤسسات وذلك لأغراض إحصائية ما لم تقم بفرض أسعار ذات دلالة اقتصادية. إن المنشآت المملوكة للحكومة مثل البنك المركزي أو مكاتب البريد أو السكك الحديدية والتي يشار إليها أحيانًا بالمنشآت العامة أو المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات

الجدول 10.1: التقارير المالية للمؤسسات العامة

المؤسسة العامة	تاريخ الكشف المالي الذي خضع للمراجعة	هل روجعت القوائم المالية؟ (نعم أم لا)	تاريخ استلام التقرير	إجمالي الإنفاق	كنسبة % من إجمالي إنفاق المؤسسات العامة	التزامات طارئة للمؤسسة العامة المدرجة في التقرير المالي؟ (نعم/لا)
----------------	--------------------------------------	---------------------------------------	----------------------	----------------	---	---

شبه الحكومية من الناحية القانونية قد تكون جزءًا من الحكومة العامة أو القطاع العام استنادًا إلى طبيعة عملها وملكيته (راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، s2.1، 2.64، 2.65، 2.88).

7:1.10. ينبغي أن تحتوي القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات العامة التي خضعت للمراجعة على معلومات كاملة حول الإيرادات والنفقات والأصول المالية وغير المالية والخصوم والضمانات والالتزامات طويلة الأجل.

8:1.10. قد يكون التقرير الموحد المطلوب لتسجيل الدرجة A بمثابة وثيقة مستقلة تغطي فقط المؤسسات العامة أو قد يكون جزءًا من تقرير مالي "شامل للحكومة" والذي يتضمن المؤسسات العامة إلى جانب منظمات أخرى للقطاع العام.

9:1.10. لتحقيق متطلبات الدرجتين A و B لهذا البعد يتم تناول فقط في التقارير المالية التي خضعت للمراجعة المنشورة. وبالنسبة للدرجة C قد يتم تناول التقارير المالية التي لم تخضع للمراجعة من طرف الحكومة المركزية. إلا أنه في الحالة الأخيرة

ينبغي أن تحتوي على نفس المستوى من المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأصول المالية وغير المالية والخصوم والضمانات طويلة الأجل مثل القوائم المالية التي خضعت للمراجعة. قد يساعد الجدول 1.10 المُقيّمين في مراجعة الامتثال لهذا البُعد.

10:1.10. تبعاً للموعد النهائي لعمليات التقييم، قد يتعذر تحديد بعض الدرجات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الموعد النهائي لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في شهر يوليو/تموز، أي خلال 7 شهور من نهاية آخر سنة مالية مكتملة ولم تُقدّم بعد التقارير المالية للمؤسسات العامة، فإن المُقيّمين سيكون بمقدورهم استبعاد الدرجتين A و B، لكن سيتعذر عليهم تحديد إعطاء أي من الدرجات B أو C أو D. وبالتالي، فتبعاً للموعد النهائي والدرجات التي سيتم تحديدها، يستطيع المُقيّمون تقييم تقرير السنة السابقة وفقاً للجدول التالي:

الموعد النهائي	تحديد الدرجات
خلال 6 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجات A و B و C و D
خلال 9 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجتين C و D

البُعد 1.10. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	المؤسسات العامة الخاضعة لمراقبة الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> تاريخ التقديم إلى الوزارة الحكومية المُشرفة وتاريخ نشر القوائم المالية السنوية لكل مؤسسة من المؤسسات العامة لأحدث سنة مالية كاملة (ويتضمن ذلك معلومات عما إذا كان كل منها قد خضع للمراجعة). تقارير مالية عامة موحدة للمؤسسات العامة أو تقارير مالية عامة موحدة للحكومة ككل. 	<ul style="list-style-type: none"> ينبغي أن تقوم وزارة المالية أو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بتجميع قائمة بالمؤسسات العامة والبيانات المتعلقة بتواريخ التقديم والنشر والمراجعة

البُعد 2.10 مراقبة الحكومات دون الوطنية

إرشادات قياس البُعد

1.2:10. يُقيّم هذا البُعد مدى توفر المعلومات حول الأداء المالي بما في ذلك احتمال تعرض الحكومة المركزية لمخاطر مالية وذلك من خلال القوائم المالية السنوية المُراجعة للحكومات دون الوطنية. كما يُقيّم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد قامت بنشر تقرير موحد حول الأداء المالي لقطاع الحكومة دون الوطنية سنويًا. من الممكن لمخاطر المالية العامة الناتجة عن الحكومات دون الوطنية أن تتخذ شكل حالات من التخلف عن أداء خدمة الدين المضمون من الحكومة المركزية أو غير المضمون، ومتأخرات في سداد النفقات، والتزامات المعاشات غير الممولة. وينبغي أن يخضع للرصد الوضع الصافي لموزنة الحكومات دون الوطنية التي لديها علاقات مالية مباشرة بالحكومة المركزية، وذلك على الأقل بشكل سنوي، مع رفع التقارير بالمعلومات الأساسية حول المخاطر المالية إلى مسؤول الحكومة المركزية المعني بالإشراف على الحكومة دون الوطنية.

2:2.10. تتضمن علاقات المالية العامة المباشرة لأغراض هذا البُعد التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومة دون الوطنية وترتيبات توزيع الإيرادات بين المستويات المركزية ودون الوطنية بما في ذلك الإيرادات المُحصلة من خلال الحكومة المركزية التي تتقاسمها مع الحكومة دون الوطنية والعكس. يتضمن ذلك أيضًا الترتيبات التي تعتمد عليها الحكومة المركزية للتكفل بدعم المالية العامة أو ضمانها بما في ذلك القروض وضمانات القروض والتزامات المعاشات.

3:2.10. قد يكون التقرير الموحد وثيقة مستقلة تغطي الحكومات دون الوطنية فقط أو قد يكون جزءًا من تقرير مالي "للحكومة ككل" يغطي الحكومات دون الوطنية إلى جانب منظمات أخرى للقطاع العام.

4:2.10. تقرر معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (إنتوساي) أنه قد يكون للجهاز الأعلى للرقابة المالية وفروعه المحلية شكل اختصاص قضائي (غالبًا ما تسمى "محكمة الحاسبات"). الرقابة القضائية هي أحد أنواع الرقابة الأربعة الخاضعة للتقييم ضمن إطار قياس الأداء الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. في الكثير من الدول حيث تجري

مراجعة إدارة المالية العامة من خلال محكمة المحاسبات تنطبق الرقابة القضائية على مستوى الحكومة المحلية لأسباب قانونية. في هذه الأنظمة وفي معظم الحالات يكون المحاسب العام مسؤولًا عن نظام رقابة مستقل تمامًا من أجل تنفيذ الموازنة ويكون مسؤولًا مسؤولية شخصية أمام محاكم المراجعة المحاسبية. إن هذا النظام في حالة تطبيقه بشكل جيد يضمن أن الحسابات ومعاملاتها كاملة ودقيقة وتمثل إلى القواعد الوطنية. سوف يأخذ المُقيّمون في الاعتبار هذه السياقات الخاصة عند تقييم البُعد 2.10. وبالتالي في هذه الحالات ينبغي للمُقيّمين التأكد مما يلي:

- توفر حسابات الحكومة المحلية للاطلاع العام في آجال معقولة؛
 - إصدار الحكومة المركزية تقريرًا موحدًا حول هذه الحسابات؛
 - الرقابة القضائية تعمل بشكل فعال.
- 5:2.10. تحتاج وظيفة الرقابة القضائية الفعالة أن يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة القواعد لضمان:

- القيام بالرقابة القضائية على جميع الحسابات تحت سلطة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ضمن فترة زمنية معقولة؛
 - إصدار الحكم بشأن جميع الحسابات تحت سلطة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ضمن فترة زمنية معقولة؛
 - الحفاظ على عدد الحسابات التي تنتظر حكم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو الحد منها؛
 - الحفاظ على قيمة المبالغ المالية لهذه الحسابات التي تنتظر حكم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مع مراعاة التضخم المالي وزيادة الإنفاق العام؛
 - تطبيق فترات التقادم بالشكل الملائم، إذا ما تواجدت.
- 6:2.10. قد لا يتوفر لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الموارد والإمكانات الداخلية للقيام سنويًا بالرقابة القضائية لكل كيان يخضع لسلطته. في هذه الحالة يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة برمجة رقابته القضائية على النحو الذي يجعل جميع الكيانات تخضع للرقابة ضمن فترة زمنية محددة.

7.2.10. إذا أُجري التقييم خلال أقل من 9 شهور من نهاية آخر سنة مالية مكتملة، فقد لا يستطيع المُقيّمون تقييم المتطلبات المختلفة لهذا البعد. وفي هذه الحالة، يمكنهم الاستناد في تقييمهم إلى التقارير دون الوطنية للسنة السابقة.

البُعد 2.10. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	نشر القوائم المالية السنوية المُراجعة لجميع الحكومات دون الوطنية في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية. نشر تقرير موحد بشأن الوضع المالي لجميع الحكومات دون الوطنية على الأقل سنويا.
B	نشر القوائم المالية السنوية المُراجعة لمعظم الحكومات دون الوطنية على الأقل سنويا في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
C	نشر التقارير غير المُراجعة بشأن الوضع والأداء المالي لغالبية الحكومات دون الوطنية على الأقل سنويا في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.10. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة.	كيانات الحكومة دون الوطنية التي لها علاقات مالية عامة مباشرة مع الحكومة المركزية.	<ul style="list-style-type: none"> تاريخ التقديم إلى وزارة الحكومة المركزية المُشفرة وتاريخ نشر القوائم المالية السنوية أو تقارير كل حكومة من الحكومات دون الوطنية، ويتضمن ذلك معلومات عما إذا كان كل منها قد خضع للمراجعة. تقارير مالية عامة موحدة للحكومات دون الوطنية والنشر المنتظم بناء على التقرير الأخير المنشور. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية وزارة الحكومة المحلية أو ما يشبهها التتبع بمعلومات من حكومات دون وطنية مختارة

البُعد 3.10 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى

إرشادات قياس البُعد

1.3.10. يُقيّم هذا البُعد رصد ورفع التقارير بالالتزامات الطارئة الصريحة للحكومة المركزية من برامجها ومشاريعها بما في ذلك الوحدات خارج الموازنة. تتضمن الالتزامات الطارئة الصريحة جملة ضمانات الدولة الجامعة لأنواع متعددة من القروض مثل قروض الرهن، وقروض الطلاب، وقروض الزراعة، وقروض

المشاريع الصغيرة. كذلك تحتوي الالتزامات الطارئة الصريحة على برامج تأمين الدولة مثل تأمين الودائع، وتأمين صندوق المعاشات الخاص، وتأمين المحصول الزراعي. كما ينبغي إدراج الآثار المالية للمقاصة والقضايا الجارية وذلك بالرغم من أنه غالبًا ما يكون من الصعب تقدير هذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك ينبغي رفع التقارير حول ضمانات الدولة للاقتراض غير السيادي بواسطة منشآت القطاع الخاص والضمانات على الاستثمارات الخاصة مختلفة الأنواع بما فيها أدوات التمويل مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص. في الكثير من الدول دخلت الحكومات

الطارئة الصريحة الناتجة عن المؤسسات العامة أو الحكومات دون الوطنية حيث إنها تخضع للتقييم بموجب البُعدين 1.10 و 2.10 على التوالي. لتحديد الالتزامات الطارئة الهامة ينبغي أن يحدد المُقيّمون أولاً الإطار القانوني الذي يغطي الالتزامات الطارئة من برامج الحكومة وأي كيان مسؤول عن الرصد ورفع التقارير حول هذه الالتزامات، إذا ما تواجد. ثم ينبغي لهم اختيار الهام منها (انظر أعلاه من أجل التعريف).

3.3:10. إن الالتزامات الطارئة الضمنية مثل الكفالات، وقصور صناديق المعاشات غير المشمولة بالضمان، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، وغيرها من الأحداث الأخرى المحتملة تفرض مخاطر جوهرية أيضاً. وهي لا تعتبر ملزمة قانوناً ومن الصعب تحديدها، إلا أن أي تقييم نوعي لهذه المخاطر ينبغي رفع تقارير حولها كجزء من المحتوى السردى لهذا البُعد.

في شركات تجمع ما بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الخدمات المقدمة للمجتمعات. وبينما لا تخضع للضمان بشكل واضح فإن هذه الترتيبات غالباً ما ينتج عنها التزام طارئ على الحكومة في حالة عدم استيفاء الشروط التجارية المنصوص عليها في العقد ذي الصلة. على سبيل المثال قد لا يتحقق المستوى المتوقع تحصيله من رسوم المرور بالطرق التي قام القطاع الخاص بتشبيدها وتشغيلها. قد تسبب هذه المصروفات الطارئة في مخاطر مالية ملحوظة ويمكن تحديدها للحكومة والتي ينبغي إدراجها ضمن تقييم هذا المؤشر.

2:3.10. تخضع الالتزامات الطارئة الملحوظة للتعريف باعتبارها تلك التي يكون لها تكلفة محتملة تتعدى 0.5% من إجمالي نفقات الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة والتي سوف تطلب الهيئة التشريعية مخصصات إضافية لها. لا يُقيّم البُعد 3.10 الالتزامات

البُعد 3.10. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	نشر تقرير من خلال الحكومة المركزية سنويا يحدد ودمج المعلومات المتعلقة بجميع الالتزامات الطارئة الهامة ومخاطر المالية العامة الأخرى للحكومة المركزية.
B	تحدد كيانات وهيئات الحكومة المركزية معظم الالتزامات الطارئة الهامة في تقاريرها المالية.
C	تحدد كيانات وهيئات الحكومة المركزية بعض الالتزامات الطارئة الهامة في تقاريرها المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.10. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة.	الحكومة المركزية	• تقارير عن الالتزامات الطارئة من خلال الحكومة المركزية وكيانات فردية للحكومة المركزية.	• وزارة المالية • القوائم المالية السنوية
		• تقرير موحد بشأن الالتزامات الطارئة ومعلومات حول دورية النشر.	• التقارير المالية وغيرها من التقارير للوحدات المُدرجة في الموازنة

مؤشر الأداء PI-11 إدارة الاستثمار العام

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية العامة واختيارها وتكلفتها ومراقبتها من خلال الحكومة مع التركيز على المشاريع الأكبر حجمًا والأكثر أهمية. يتكون هذا المؤشر من أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.11 التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار
- البعد 2.11 اختيار المشاريع الاستثمارية
- البعد 3.11 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية
- البعد 4.11 مراقبة المشاريع الاستثمارية

الأثر على نتائج الموازنة

من الممكن للاستثمارات العامة أن تقوم بدور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. إلا أن فعالية وكفاءة الاستثمار العام هي أيضًا من المحددات الرئيسية في تحسين أثره والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. تتطلب الإدارة ذات الكفاءة موارد الاستثمار العام تحليلًا دقيقًا لتحديد الاستثمارات حسب الأولوية ضمن حدود مستدامة للمالية العامة لضمان تنفيذ المشاريع المعتمدة وفقًا لما هو مخطط له. من الممكن تحقيق ذلك من خلال التحليل الاقتصادي الدقيق والإدارة الفعالة لنفقات الاستثمار ورصد الاستكمال في الوقت المحدد.

إرشادات قياس المؤشر

1:11. هناك العديد من المناهج الوطنية المختلفة تجاه إدارة الاستثمار العام، لكن ثمة سمات مشتركة فيما يتعلق بالوظائف التي تقوم بها. يهدف هذا المؤشر إلى استخلاص الأبعاد الأربعة الأكثر أهمية في هذا الشأن: التقييم والاختيار وتحديد التكلفة والرصد.

2:11. يغطي المؤشر كل نوع من أنواع نظام إدارة المالية العامة بما في ذلك الأنواع التي يكون لديها عمليات ومؤسسات منفصلة لإدارة تكاليف رأس المال والتكاليف الدورية. ويتضمن مسمى

"المشروع الاستثماري الرئيسي" الاستثمارات المنفذة من خلال أدوات تمويل مهيكلية مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص.

3:11. لأغراض هذا المؤشر يجري تعريف "المشاريع الاستثمارية الرئيسية" بوصفها المشاريع التي تلبى المعايير التالية:

- يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع 1% أو أكثر من نفقات الموازنة السنوية الاجمالية؛
- المشروع هو ضمن أكبر 10 مشاريع (بحسب إجمالي التكلفة الاستثمارية) لكل وحدة من الوحدات الحكومية المركزية الخمس، والخاضع للقياس بناء على نفقات المشاريع الاستثمارية للوحدات.

4:11. إن حجم كل من إجمالي إنفاق الموازنة السنوية وإنفاق مشروع الاستثمار التابع للوحدة يشير إلى الإنفاق المُدرج في الموازنة للسنة الحالية، بينما يتم تحديد أكبر 10 مشاريع مُدرجة في موازنة (موازنات) السنة الحالية من خلال إجمالي تكلفة الاستثمار لكل مشروع بغض النظر عن القسط المُدرج في الموازنة من إجمالي الاستثمار في السنة الحالية.

5:11. يتضمن أيضًا مصطلح مشروع الاستثمار الرئيسي الاستثمارات المنفذة من خلال أدوات التمويل النظامية مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص. إذا ما كان لدى الحكومة تعريف مختلف للمشاريع الاستثمارية الرئيسية والتي على الأقل قد تستوفي هذه المعايير وقد تُبسّط من جمع المعلومات، وقد يستخدم المُقيّم تعريف الحكومة لتحديد المشاريع الاستثمارية الرئيسية ولكن ينبغي الاستمرار في تحديد درجة التصنيف الترتيبي باستخدام التعريف الموضح في هذا الدليل.

6:11. ينبغي أن يحدد المُقيمون أولاً المشاريع الاستثمارية الرئيسية المُدرجة في التقييم أي المشاريع الاستثمارية المؤهلة باعتبارها رئيسية وفقًا للتعريف الموضح في هذا المؤشر.

7:11. من أجل تقييم أبعاد هذا المؤشر ينبغي للمُقيمين التحقق مما إذا كانت وظيفة إدارة الاستثمار العام للدولة تتسم بالمركزية أو اللامركزية. ضمن السياق اللامركزي ينبغي للمُقيمين جمع المعلومات من الهيئات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ معظم الاستثمارات (مثلاً أكبر 10 مشاريع أو هيئات).

البُعد 1.11 التحليل الاقتصادي لمشاريع الاستثمار

إرشادات قياس البُعد

1.11:1. يقيّم هذا البُعد مدى استخدام أساليب تقييم فعالة، بناءً على التحليل الاقتصادي، بقصد إجراء دراسات جدوى عامة وتمهيدية للمشاريع الاستثمارية الرئيسية على أساس تحليل لآثارها الاقتصادية والمالية وغيرها من الآثار الأخرى وما إذا كانت النتائج المتعلقة بذلك قد خضعت للنشر ووضعت التحليل للمراجعة من خلال كيان غير الكيان المسؤول عن المشروع.

1.11:2. توجد أنواع مختلفة من التحليل الاقتصادي والتي تتنوع من حيث التغطية ومحاوَر التركيز. وبغض النظر عن منهج التحليل الاقتصادي ينبغي أن يتمثل الهدف في فحص وتحليل المشاريع وضمان أن المشاريع المختارة تتماشى مع مجموعة الموارد المتاحة وتحسن استعمال الموارد وتوفر قيمة مقابل الأموال.

1.11:3. ينبغي أن تشمل عمليات التقييم القائمة على أساس التحليل الاقتصادي على تحليل العوامل الخارجية الاقتصادية، والمشار إليها أحياناً بالتكاليف والمزايا الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العامة، وكذلك تحليل الآثار البيئية والصحية. تشير التكاليف الاقتصادية أو الاجتماعية إلى إجمالي التكاليف التي يتحملها المجتمع للنشاط الاقتصادي وتشير المزايا إلى إجمالي الزيادة في رفاهة المجتمع نتيجة للإجراء الاقتصادي. أما الأثر البيئي فإنه يشير إلى مراعاة أثر مشاريع الاستثمار مثلاً على مستوى

وفي السياق المركزي من الممكن الحصول على معظم البيانات من الجهة المركزية المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار العام مثل هيئة الاستثمار أو وزارة الاقتصاد أو التخطيط أو المالية وبعد ذلك التحقق من خلال هيئة (هيئات) الإنفاق المعنية.

8:11. ينبغي للمقيمين استهداف توفير معلومات حول ما إذا كانت وثائق الموازنة لمشاريع الاستثمار الممولة خارجياً والاستثمارات المنفذة من خلال أدوات التمويل المهيكلة، مدرجة في وثائق الموازنة، مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، وما إذا كان معظم إنفاق الاستثمار قد تم من خلال الموازنة، وما هي الأجزاء غير المدرجة في الموازنة.

9:11. يمكن للمقيمين طلب الحصول على تقارير المراجعة (الخارجية والداخلية) حول الاستثمارات العامة أو حول البرامج التي تحتوي على استثمارات عامة. قد توفر مثل هذه التقارير رؤى وأدلة مفيدة حول عمل نظام إدارة الاستثمار العام.

10:11. توجد بعض المسائل الهامة لإدارة الاستثمار العام والتي لم يجر التعامل معها بشكل واضح من خلال هذا المؤشر ولكن قامت مؤشرات أخرى بتغطيتها: ⁷ (أ) يتناول المؤشر PI-16 مسألة اتساق المشاريع الاستثمارية مع أهداف السياسة الوطنية والقطاعية؛ (ب) يغطي المؤشر PI-24 نوعية عملية المشتريات، على سبيل المثال مدى إعداد خطة مشتريات شاملة موثوق بها؛ (ج) يفحص المؤشر PI-12 مسألة إدارة الأصول بما في ذلك توفير سجل محدد بوضوح يُسجل القيم بشكل دقيق.

البُعد 1.11. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	إجراء التحليل الاقتصادي حسبما هو محدد في الإرشادات الوطنية لأجل تقييم جميع المشاريع الاستثمارية الرئيسية، وتخضع للنشر النتائج المتعلقة بذلك. يتولى مراجعة التحليل كيان غير الكيان القائم بالرعاية.
B	إجراء التحليل الاقتصادي حسبما هو محدد في الإرشادات الوطنية لأجل تقييم معظم المشاريع الاستثمارية الرئيسية، وتخضع للنشر بعض النتائج المتعلقة بذلك. يتولى مراجعة التحليل كيان غير الكيان القائم بالرعاية.
C	إجراء التحليل الاقتصادي لأجل تقييم بعض المشاريع الاستثمارية الرئيسية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

7 يوجد فعلياً عناصر عديدة تتعلق بسياق القطاع العام الأوسع نطاقاً والتي سوف تؤثر على تنفيذ المشروع. تتضمن هذه العناصر القدرة على تنفيذ للمشروع، وإدارة تكلفة المشروع الإجمالية (والتي تقوم على أساس نظام محاسبي باستطاعته حصر تكاليف المشروع واعداد تقرير حولها)، وترتيبات تشغيل المرافق، وقواعد وإجراءات للتقييم اللاحق.

جودة المياه والهواء، بينما تتضمن الاعتبارات الصحية تحليل أثر مشاريع الاستثمار الرئيسية مثلًا على مكان العمل الذي يتصف بأوضاع معيشية متدنية.

4:1.11. غالبًا ما ينطوي التحليل الاقتصادي على تطبيق أساليب محددة مثل تحليل التكلفة والفوائد، وتحليل فعالية التكاليف، وتحليل المعايير المتعددة. إن تحليل التكلفة و الفوائد والمستخدم غالبًا في إجراء التحليل الاقتصادي يسعى إلى تحديد من الناحية النقدية أكبر قدر من التكاليف والمزايا لمقترح المشروع والتي تعتبر ذات جدوى بما في ذلك البنود التي لا توفر السوق لها مقياسا للقيمة الاقتصادية باعثا للرضا. يقارن تحليل فعالية التكاليف المناهج البديلة التي يكون لها آثار مختلفة وتقوم بحساب معدلات فعالية التكاليف.

5:1.11. ينبغي أن يكون التحليل الاقتصادي المستخدم في اتخاذ القرارات حديثًا بما يكفي حتى يكون له مغزى، حيث إن التحليل القديمة جدا مثل تلك الحالات التي تحولت فيها أوضاع السوق بشكل كبير من غير المرجح لها أن تمثل أسسًا مجدية لاتخاذ القرارات.

6:1.11. إن اعتماد مجموعة معتمدة من الإرشادات التوجيهية الوطنية لإجراء التحليل الاقتصادي يساعد على إيجاد منهجية مرجعية لعملية تقييم المشاريع واستخدامها بشكل منظم على مستوى المشاريع الاستثمارية الرئيسية. ينبغي أن تتضمن الإرشادات التوجيهية أيضًا إلزامية النشر لنتائج عملية تقييم المشاريع الاستثمارية الرئيسية من أجل النشر.

7:1.11. وحتى يتسم التحليل بالموضوعية يجب أن يراجعه كيان غير الكيان المسؤول على المشروع. وحسب المعتاد قد تخضع مشاريع الاستثمار الرئيسية لمراجعة وزارة المالية لضمان أن يكون التحليل الإقتصادي قويا و الكلفة المقترحة في المتناول.

8:1.11. من أجل أن تسجل البلدان الدرجة A أو B في هذا البُعد يحتاج الأمر إلى نشر نتائج التحليل الاقتصادي لمشاريع الاستثمار الرئيسية أو على الأقل ملخص بالنتائج الرئيسية. يتضمن تعريف كلمة "النشر" أن يكون المستخدم على دراية بإتاحة الوثائق وكيفية وصوله إليها كما هو موضح في القسم 8.1.2 من الدليل الميداني.

البُعد 1.11. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> قائمة بالمشاريع الاستثمارية المعتمدة/ الجارية والبيانات ذات الصلة لتحديدها باعتبارها "رئيسية". الإرشادات التوجيهية لإجراء التحليل الاقتصادي. توثيق التحليل الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية المعتمدة/الجارية. توثيق عملية مراجعة التحليل الاقتصادي من خلال هيئة غير الهيئة المسؤولة على المشروع. نشر موثق لنتائج التحليل الاقتصادي. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية/التخطيط الوزارات والهيئات المباشرة الهيئة المعنية بالاستثمارات العامة، إن وجدت الإرشادات التوجيهية الوطنية لإجراء التحليل الاقتصادي التحليل الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية الجهاز الأعلى لمراجعة الحسابات شركاء التنمية عند وجود مشاريع استثمارية كبيرة تمويلها جهات خارجية

البُعد 2.11 اختيار المشاريع الاستثمارية

إرشادات قياس البُعد

أو مجموعة من المشاريع المترابطة والتي تتسم بخصائص مشتركة ضمن الوحدات الحكومية المركزية وفي شتى أنحاءها. لأغراض هذا البُعد تحتاج المعايير الموحدة إلى أن تتوفر بشكل عام وينبغي القيام بتحديد المشاريع الاستثمارية الرئيسية حسب الأولوية وفقاً للمعيار المشار إليه سابقاً.

3:2.11. وعادة يقوم بإجراء المراجعة المركزية للمشاريع الاستثمارية الرئيسية موظفو وزارة المالية، بالرغم من أنه في بعض الدول قد يقوم بإجرائها وزارة الاقتصاد أو التخطيط. قد تتم المراجعة ولكن ليس بشكل ضروري بالاستعانة بخبراء آخرين قبل اتخاذ القرارات حول تضمين المشاريع في الموازنة. تجري المراجعة المركزية للمشاريع الاستثمارية الرئيسية لضمان أن المشاريع الاستثمارية الرئيسية قد خضعت للفحص بموجب المعايير المنشورة وأنها تبقى في حدود موارد الموازنة المتاحة.

1:2.11. يقيس مدى قيام عملية اختيار المشاريع بتحديد المشاريع الاستثمارية حسب الأولوية مقابل معايير محددة بوضوح لضمان أن المشاريع المختارة تتماشى مع أولويات الحكومة. تهدف الترتيبات المتصفة بالدقة والشفافية عند اختيار المشاريع الاستثمارية إلى تعزيز مدى كفاءة الاستثمارات العامة وإنتاجيتها. يتطلب هذا البُعد وجود آليات لتوجيه اختيار المشاريع الاستثمارية الرئيسية بما في ذلك عملية تقييم مركزية للمشاريع الرئيسية قبل إدراجها ضمن الموازنة المُقدّمة إلى الهيئة التشريعية. كما يحتاج أيضاً إلى نشر الحكومات المعايير الموحدة لاختيار المشاريع والالتزام بها.

2:2.11. تشير المعايير الموحدة إلى مجموعة من الإجراءات الرسمية التي أقرتها الحكومة والجاري استخدامها لكل مشروع

البُعد 2.11. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	قبل الإدراج ضمن الموازنة تخضع جميع المشاريع الاستثمارية الرئيسية للتحديد حسب الأولوية بواسطة كيان مركزي وذلك على أساس المعايير الموحدة المنشورة والمعنية باختيار المشاريع.
B	قبل الإدراج ضمن الموازنة تخضع معظم المشاريع الاستثمارية الرئيسية للتحديد حسب الأولوية بواسطة كيان مركزي وذلك على أساس المعايير الموحدة المنشورة والمعنية باختيار المشاريع.
C	قبل الإدراج ضمن الموازنة تخضع بعض المشاريع الاستثمارية الرئيسية للتحديد حسب الأولوية بواسطة كيان مركزي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.11. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	قائمة بالمشاريع الاستثمارية المعتمدة/الجارية والبيانات ذات الصلة لتحديد المشاريع "الرئيسية".	وزارة المالية/التخطيط الوزارات والهيئات المباشرة
		وثائق المراجعة المركزية للحكومة الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الرئيسية قبل إدراج المشاريع في الموازنة.	الهيئة المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت
		وثائق عن النشر والالتزام بالمعايير الموحدة لاختيار المشاريع.	الجهاز الأعلى لمراجعة الحسابات.
		تفاصيل حول المعايير الموحدة لاختيار المشاريع.	شركاء التنمية عند وجود مشاريع استثمارية كبيرة تمولها جهات خارجية.

البُعد 3.11 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية

إرشادات قياس البُعد

1.3:11. يُقيّم البُعد ما إذا كانت وثائق الموازنة تتضمن توقعات متوسطة الأجل للمشاريع الاستثمارية على أساس التكلفة الكاملة وما إذا كانت بشكل كامل قد تضمنت عملية الموازنة لإنفاق رأس المال والإنفاق الدوري. تتطلب إدارة الموازنة الصحيحة القيام بإعداد خطط شاملة وتطلّعية لموازنة المشاريع من أجل تكاليف رأس المال والتكاليف الدورية على مدار حياة الاستثمار. يحتاج الأمر إلى تنبؤات بآثار التكلفة الدورية من المشاريع بغرض التخطيط لهذه التكاليف وإدراجها ضمن الموازنات الدورية. إن إدارة الموازنة المحددة والتدفقات النقدية وكذلك تحليل التكلفة والعائد هي أمور تعتمد على تحليل مالي شامل للمشاريع الاستثمارية.

2:3:11. ينبغي أن تتضمن تكاليف دورة حياة المشاريع الاستثمارية الرئيسية أو تكاليفها الاجمالية أو الكاملة تكاليف التصميم والتطوير والتنفيذ والتشغيل والصيانة والتصرف على مستوى دورة الحياة الكاملة للاستثمار مُقسمة بشكل سنوي. لا

البُعد 3.11. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	احتواء وثائق الموازنة على التوقعات المعنوية إجمالي تكلفة دورة حياة المشاريع الرئيسية بما في ذلك تكاليف رأس المال والتكاليف الدورية بالإضافة إلى تقسيم سنوي للتكاليف لفترة الثلاث سنوات التالية على الأقل.
B	احتواء وثائق الموازنة على التوقعات المعنوية إجمالي تكلفة رأس مال المشاريع الرئيسية بالإضافة إلى تقسيم سنوي لتكاليف رأس المال والتكاليف الدورية لفترة الثلاث سنوات التالية.
C	احتواء وثائق الموازنة على التوقعات المعنوية إجمالي تكلفة رأس مال المشاريع الرئيسية بالإضافة إلى تكلفة رأس المال فيما يتعلق بسنة الموازنة القادمة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

يتطلب البُعد حساب صافي القيمة الحالية. تشير تكاليف دورة الحياة إلى إجمالي جميع التكاليف للمشروع الاستثماري الرئيسي بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت والتكاليف العامة وتكاليف الأنشطة المتعلقة بالمشروع ولكن التي تقوم بها هيئات غير الهيئة المسؤولة عن المشروع.

3:3:11. تشير تكاليف رأس المال إلى النفقات التي تم تحملها لحيازة الأراضي وغيرها من الأصول المادية الأخرى، والأصول غير الملموسة، وأرصدة الحكومة، والأصول غير العسكرية وغير المالية بما يتعدى الحد الأدنى للقيمة بفترة زمنية متوقعة تتعدى السنة. ينبغي أن تتضمن تكاليف المشاريع الاستثمارية الرئيسية (1) مشاريع التي يتم تنفيذها و/أو تخضع للموازنة على مدار مراحل عديدة و(2) المشاريع التي تتضمن برنامجاً واحداً على مدار وقت محدد ولكن لديها مجموعات مختلفة من الأنشطة في أوقات مختلفة.

البُعد 3.11. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> قائمة بالمشاريع "الرئيسية" المعتمدة/ الجارية إلى جانب بيانات تدعم أهميتها. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية/التخطيط الوزارات والهيئات المباشرة
		<ul style="list-style-type: none"> توقعات الموازنة للمشاريع الاستثمارية مُدعمة بالتنبؤات بالتدفقات النقدية، وخطة التمويل، وتكاليف الصيانة على مدار الفترة الكاملة للاستثمار. 	<ul style="list-style-type: none"> الهيئة المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت التشريع الخاص بالاستثمار العام وثائق الموازنة السنوية
		<ul style="list-style-type: none"> بيانات للموازنة متوسطة الأجل حول تنفيذ المشروع (التكاليف الدورية، تكاليف الصيانة). 	<ul style="list-style-type: none"> إطار الإنفاق متوسط الأجل، إن وجد الجهاز الأعلى لمراجعة الحسابات. شركاء التنمية عند وجود مشاريع استثمارية كبيرة تمويلها جهات خارجية.

البُعد 4.11 مراقبة المشاريع الاستثمارية

إرشادات قياس الأبعاد

4.11:1. يُقِيم هذا البُعد مدى توفر ترتيبات رشيدة لرقابة المشاريع ورفع التقارير بها لضمان تحقيق قيمة للأموال والنزاهة الاستثمارية. ينبغي أن يحتفظ نظام الرقابة بسجلات عن التقدم المادي والمالي بما في ذلك تقديرات للعمل الجاري والخروج بتقارير دورية لرقابة المشاريع. كما ينبغي أن تغطي عملية الرقابة المشاريع خلال مرحلة الموافقة وعلى مدار عملية التنفيذ. ينبغي أيضًا أن يسمح النظام بربط دُفعات المورد بالدليل على مدى التقدم المادي المُحقق. كذلك، يتعين على هذا النظام تحديد الأمور التي تحيد عن الخطط والسماح بتحديد الإجراءات الملائمة للاستجابة إلى ذلك.

4.11:2. يتم تسجيل الدرجتين B و C لهذا البُعد إذا تم تضمين على الأقل بعض المشاريع الاستثمارية الرئيسية في المعلومات التي خضعت للرصد والإبلاغ أو الإعداد على التوالي. تتطلب الدرجة A أن تخضع معظم المشاريع الاستثمارية الرئيسية للرصد.

4.11:3. تشير الإجراءات والقواعد الموحدة إلى مجموعة من الإرشادات التوجيهية الرسمية التي أقرتها الحكومة والمستخدم

في تنفيذ كل مشروع أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية الرئيسية ذات الصلة والتي تتسم بخصائص مشتركة ضمن وحدات الحكومة المركزية وعلى مستواها.

4.11:4. يشير إجمالي التكلفة إلى التكاليف المحددة في البُعد PI-11.3. ينبغي أن تؤكد تقارير الرصد على أي انحرافات عن تقديرات التكلفة الأصلية وأسباب هذه الانحرافات. ينبغي أن يلقي المُقيّمون الضوء على أي ممارسات نظامية للتقليل من تقدير التكلفة أو المغالاة في التقدير.

4.11:5. يتعلق التقدم المادي بخطوات وإنجازات الإنتاج والتنفيذ في خطة المشروع، على سبيل المثال طول الطريق الممهّد، ومكونات تجميع المنتجات والماكينات، ومرحلة تشييد المباني.

4.11:6. يفترض المستوى العالي من الامتثال في تطبيق الإجراءات المحددة. لهذا فإن الدرجة المرتفعة تتطلب أدلة على اتباع الإجراءات أثناء التنفيذ. ومن الممكن تحديد ذلك من خلال فحص وثائق المراجعة أو وجود عمليات تحقق من ضمان الجودة ونتائج باعثة للرضا بشأنها.

البُعد 4.11. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	رصد إجمالي التكلفة ومستوى التقدم المادي المُحقق للمشاريع الاستثمارية الرئيسية أثناء عملية التنفيذ بواسطة وحدة التنفيذ الحكومية. تُمة مستوى مرتفع من الامتثال إلى الإجراءات والقواعد المُوحدة الخاصة بتنفيذ المشاريع والموضوعة موضع التنفيذ. تخضع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الرئيسية للنشر سنويا ضمن وثائق الموازنة أو تقارير أخرى.
B	رصد إجمالي التكلفة ومستوى التقدم المادي المُحقق للمشاريع الاستثمارية الرئيسية بواسطة وحدة التنفيذ الحكومية. تتواجد موضع التنفيذ الإجراءات والقواعد المُوحدة لتنفيذ المشاريع، وتخضع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الرئيسية للنشر سنويا.
C	رصد إجمالي التكلفة ومستوى التقدم المادي المُحقق للمشاريع الاستثمارية الرئيسية بواسطة وحدة التنفيذ الحكومية. وتخضع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الرئيسية للإعداد سنويا.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.11. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> قائمة بالمشاريع "الرئيسية" المعتمدة/الجارية إلى جانب بيانات تدعم أهميتها. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية/التخطيط الوزارات والهيئات المباشرة
		<ul style="list-style-type: none"> مقارنة التوقعات مع البيانات المتعلقة بالتنفيذ الفعلي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية على مراحل مختلفة (الوقت، المبالغ المصروفة، والتقدم المادي ... إلخ) المنشورة في وثائق الموازنة أو في وثائق أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> الهيئة المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت الإرشادات التوجيهية عن رصد الاستثمارات العامة
		<ul style="list-style-type: none"> أدلة على وجود إجراءات للتنفيذ والامتثال لها في شكل نتائج للمراجعة أو تقرير لضمان الجودة. 	<ul style="list-style-type: none"> قواعد البيانات تقارير رصد المشاريع الجهاز الأعلى لمراجعة الحسابات.

مؤشر الأداء PI-12 إدارة الأصول العامة

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر إدارة ورصد أصول الحكومة وشفافية التصرف في الأصول. يحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.12 مراقبة الأصول المالية
- البُعد 2.12 مراقبة الأصول غير المالية
- البُعد 3.12 شفافية التصرف في الأموال

الأثر على نتائج الموازنة

إن الإدارة الفعالة للأصول تدعم انضباط مُجمل المالية العامة من خلال ضمان استخدام الموارد المملوكة للحكومة والخضعة لسيطرتها بكفاءة وفعالية في تنفيذ أهداف السياسة. إذا ما لم تتوفر لدى الحكومة المعرفة الكافية عن وجود الأصول وتطبيقها فإنه من الممكن ألا يتم استخدام الأصول بفعالية وقد لا يتم تطبيقها بالشكل الملائم. تحتاج الحكومات أيضًا إلى أن تكون على دراية بالأصول التي لا توجد حاجة إليها أو غير المستغلة بالشكل الكامل وذلك حتى تستطيع اتخاذ القرارات في الوقت المناسب حول ما إذا استلزم الأمر تحويل الأصول إلى مستخدمين آخرين أو إحلال أصول أخرى أكثر فائدة في تقديم الخدمات أو في أشكال أخرى من تنفيذ السياسات العامة.

إرشادات قياس المؤشر

1.12: الأصول هي موارد تخضع لرقابة كيان حكومي نتيجة لأحداث ماضية والتي من خلالها يكون من المتوقع أن تتدفق مزايا اقتصادية مستقبلية.

2.12: تم تصنيف الأصول بموجب إحصاءات مالية الحكومة 2014 وغيرها من التصنيفات الأخرى باعتبارها إما مالية أو غير مالية. قد تكون الأصول المالية غاية في التنوع بما فيها النقد، والأوراق المالية، والقروض، والمستحقات الدائنة المملوكة للحكومة. كذلك

من الممكن أن تتضمن الاحتياطات من النقد الأجنبي والأموال طويلة الأجل مثل صناديق الثروات السيادية والمساهمات في رأس المال في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة. من الممكن أيضًا أن تتكون الأصول المالية من مستحقات مالية وسبائك ذهبية تحتفظ بها السلطات النقدية باعتبارها أصولاً احتياطية. المستحقات المالية هي أصل يسمح عادة لمالك الأصل (الدائن) بالحصول على أموال أو موارد أخرى من وحدة أخرى بموجب شروط الالتزامات (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، ص 403). من الضروري أن تتوفر لدى الدولة الأنظمة لإدارة ورقابة ورفع التقارير بالأصول المالية بما فيها أطر إدارة المخاطر الفعالة، عند الاقتضاء، وكذلك الترتيبات الملائمة للحكومة والشفافية.

3.12: يتم تصنيف كل أصل من الأصول الاقتصادية من دون الأصول المالية باعتبارها أصولاً غير مالية (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 - ص 409). يعتبر من المهم احتساب قيم الأصول غير المالية وإمكاناتها الاقتصادية في مختلف عمليات إدارة المالية العامة بما في ذلك تقييم الوضع المالي للحكومة، وتحديد الحاجة إلى الاستثمار المستقبلي لرأس المال، وتعظيم العائد على الاستثمارات، وضمان كفاءة استغلال الموارد.

4.12: قد تتأثر الأصول غير المالية من عملية إنتاج، أو قد تكون في شكل موارد طبيعية أو أشغال عامة. وغالبًا ما توفر الأصول غير المالية المزايا إما من خلال استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو في شكل إيرادات للملكية. تتمثل الأصول غير المالية الأكثر قيمة للعديد من الدول في الموارد المعدنية للتربة التحتية، مثل البترول أو الغاز أو الألماس أو المعادن النفيسة أو الصناعية. تنقسم الأصول غير المالية إلى الأصول المنتجة (الأصول الثابتة، والمخزون والنفائس) و الأصول غير المنتجة (الأراضي، وموارد الطاقة، والأصول الأخرى التي تظهر طبيعيًا، والأصول غير المنتجة غير الملموسة) (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفقرة 50.3).

البُعد 1.12 مراقبة الأصول المالية

إرشادات قياس البُعد

1:1.12. يُقيّم هذا البُعد طبيعة رصد الأصول المالية والتي تعتبر ضرورية لتحديد وفعالية إدارة المخاطر المالية الرئيسية وكذلك المخاطر التي تتعرض لها إدارة المالية العامة ككل. يستخدم معيار التصنيف الترتيبي مصطلح "الأداء" للإشارة إلى العائد على رأس المال المستثمر في شكل المكاسب، والفائدة، وزيادة رأس المال أو خسارته بدلا من أي هدف محدد آخر.

2:1.12. ينبغي فحص المعلومات المتعلقة بالأصول المالية لأغراض هذا المؤشر مقابل التقارير المالية للحكومة وفقاً لما خضع للتقييم في المؤشر PI-29 التقارير المالية السنوية ورفع تقارير المؤسسات العامة في المؤشر PI-10 رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة.

تشمل فئات الأصول المالية ما يلي:⁸

(1) النقد والأوراق المالية والقروض والمبالغ المستحقة القبض المملوكة للحكومة؛

(2) الاحتياطيات الأجنبية والأموال طويلة الأجل، مثل صناديق الثروة السيادية وأسهم رأس المال في المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الخاص؛

(3) المطالبات المالية وسبائك الذهب التي تحتفظ بها السلطات النقدية كأصل احتياطي. تعتبر المطالبة المالية بمثابة أصل يخول عادة لمالك الأصل (الدائن) تلقي أموال أو موارد أخرى من وحدة أخرى، بموجب شروط الالتزام.

البُعد 1.12. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تحتفظ الحكومة بسجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها في جميع فئات الأصول المالية والمعترف بها بقيمتها العادلة أو قيمة السوق بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية. يتم نشر المعلومات عن أداء محفظة الأصول المالية سنويا.
B	تحتفظ الحكومة بسجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها في معظم فئات الأصول المالية والمعترف بها بقيمتها الشرائية أو قيمتها العادلة. يتم نشر المعلومات عن أداء الفئات الرئيسية للأصول المالية سنويا.
C	تحتفظ الحكومة بسجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها في الفئات الرئيسية للأصول المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

8 دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الصفحة 403.

البُعد 1.12. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> قيمة الأصول المالية تحت كل فئة ومعلومات حول طريقة (طرق) التقييم المستخدمة. الوثيقة أو مجموعة الوثائق المنشورة والتي تغطي أداء مجموعة الأصول المالية ومعلومات حول مدى تكرار النشر. 	<ul style="list-style-type: none"> القوائم المالية الموحدة، والتي تتضمن الملاحظات المرتبطة بحيازات الأصول المالية. هيئة إدارة الأصول، إن وجدت. الوحدات المدرجة في الموازنة وخارج الموازنة التي لديها حيازات الأصول المالية. وزارة المالية، الخزانة وحدة المراجعة الداخلية الجهاز الأعلى للرقابة المالية

البُعد 2.12 مراقبة الأصول غير المالية

إرشادات قياس البُعد

2.12:1. يُقِيم هذا البُعد خصائص رصد الأصول غير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة. ينبغي أن يحدد رفع التقارير المتعلقة بالأصول غير المالية الأصول واستخدامها. يعتبر الحفاظ على سجل بالأصول الثابتة مطلباً رئيسياً، حيث تسمح السجلات الحديثة للحكومة باستغلال الأصول بشكل أفضل مثل البنية التحتية والتخطيط لبرامج الاستثمار والصيانة. وتكون سجلات أصول التربة التحتية مطلوبة فقط إذا ما كانت الأصول المملوكة للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة كبيرة بالنسبة لإجمالي أصول الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة. وإذا ما تواجدت أصول مالية هامة تمتلكها المؤسسات العامة ينبغي الإبلاغ بذلك في المحتوى السردى لهذا البُعد. والبُعد لا يتطلب تقديراً للأصول غير المالية.

2.12:2. تتوفر قائمة بالأصول غير المالية في الجدول 2.12 أدناه لتوجيه عملية تقييم البُعد 2.12. ينبغي أن يكون التقييم واضحاً بشأن الفئات المدرجة لأغراض هذا المؤشر وأسباب أي استثناءات. كما ينبغي أن يتضمن تعليقات حول الآليات المستخدمة لتسجيل المعلومات. وينبغي أن يُعلق المحتوى السردى على مدى اكتمال البيانات المدرجة في الجدول وكذلك ينبغي الإشارة إلى الكيانات التي تمتلك الأصول أو تديرها.

2.12:3. يوصى المُقيّمون باستخدام الجدول 2.12 للمساعدة في تحديد درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد المتعلقة بالأصول غير المالية. ينبغي أن توضح خانة "موضع التسجيل" ما إذا كانت فئة الأصل مُسجلة ضمن سجلات ومدى ذلك، أي مدى اكتمال المعلومات. وتهدف خانة "التعليقات" إلى توفير معلومات حول (1) مَنْ يمتلك/يدير الأصول، و(2) كيف يتم تسجيل المعلومات

البُعد 2.12. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تحتفظ الحكومة بسجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها من الأصول الثابتة والأصول من الأراضي والتربة التحتية (إذا ما انطبق ذلك)، بما في ذلك المعلومات عن استخدامها وعمرها والتي يتم نشرها على الأقل سنوياً.
B	تحتفظ الحكومة بسجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها من الأصول الثابتة بما في ذلك معلومات عن استخدامها وعمرها والتي يتم نشرها. يتم الاحتفاظ أيضاً بسجل للأصول من الأراضي (إذا ما انطبق ذلك) وكذلك التربة التحتية.
C	تحتفظ الحكومة بسجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها من الأصول الثابتة وتجمع معلومات جزئية عن استخدامها وعمرها.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

من غير العملي جمع المعلومات الكاملة عن الأصول غير المالية للحكومة. قد ينظر المُقيّمون في استخدام منهج أخذ العينات. إذا ما تم استخدام أخذ العينات ينبغي لهم بالتالي شرح السبب وتبرير منهج أخذ العينات الذي تم إقراره. قد يكون من المفضل للمُقيّمين والحكومة أن يتفقوا على منهج أخذ العينات. في حالة عدم الاتفاق من الممكن المواءمة ما بين الآراء في ملحق كما هو موضح في الإطار تحت القسم 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4.

ومدى تحديثها، و(3) ما إذا تواجد تقييمًا للأصول أمر أنها مُسجلة فقط باعتبارها كميات مادية.

4:2.12. ينبغي أن يحدد المُقيّمون ما إذا كانت السجلات كاملة وحديثة. وينبغي تحديد الدرجات أعلى من D فقط في حالة اعتبار السجلات شاملة وحديثة لكافة الأصول المادية التي تغطيها المتطلبات.

5:2.12. إذا ما تضمنت إدارة الأصول غير المالية عددًا كبيرًا من الكيانات الهامة أو كانت على درجة عالية من اللامركزية قد يكون

الجدول 2.12 فئات الأصول غير المالية

التعليقات	موضع التسجيل	الفئات الفرعية	الفئات
		المباني والهيكل	الأصول الثابتة
		الماكينات والمعدات	
		الأصول الثابتة الأخرى	
		—	المخزون
		—	النفائس
		الأراضي	الأصول غير المُنتجة
		الموارد المعدنية والطاقة	
		الأصول الأخرى المتواجدة طبيعيًا	
		الأصول غير المُنتجة غير الملموسة	

ملحوظة: تستند الفئات الموضحة في الجدول إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، ولكن قد تستخدم الحكومة فئات مختلفة والتي تقوم بتطبيقها.

البُعد 2.12. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• سجل (سجلات) الأصول الثابتة مع إمكانية توفير معلومات حول استخدامها وعمرها. • الوثيقة أو مجموعة الوثائق المنشورة والتي تتعلق بفئة أو أكثر من فئات الأصول غير المالية المشار إليها أعلاه.	• هيئة إدارة الأصول، إن وجدت • الوحدات المُدرجة في الموازنة وخارج الموازنة التي لديها حيازات الأصول غير المالية. • وزارة المالية • الخزانة • وحدات المراجعة الداخلية • الجهاز الأعلى للرقابة المالية

البُعد 3.12 شفافية التصرف في الأصول

إرشادات لقياس البُعد

1:3.12، يُقيّم هذا البُعد ما إذا كانت إجراءات تحويل الأصول والتصرف فيها قد أقرت من خلال تشريع أو لائحة أو إجراء معتمد. ويفحص ما إذا كانت المعلومات قد توفرت للهيئة التشريعية أو عموم الجمهور بشأن عمليات التحويل والتصرف. ويتضمن تحويل الأصول تحويل حقوق الاستخدام حيث تحتفظ الحكومة بالملكية.

2:3.12، تتضمن إجراءات و قواعد تحويل الأصول أو التصرف فيها التوجيهات أو اللوائح الرسمية المتعلقة بالسلطة والمسؤولية عن اتخاذ مثل هذا الإجراء، والطرق المستخدمة في تحويل الأصول أو التصرف فيها و في تسجيل و نشر النتائج. وتعتبر قائمة

ومعمول بها عندما تكون الإجراءات والقواعد مُسجلة رسميًا في القوانين أو اللوائح أو التوجيهات من السلطات المختصة.

3:3.12، من أجل الدرجتين A و B ينبغي تضمين المعلومات الكاملة عن تحويل الأصول والتصرف فيها في وثائق الموازنة أو التقارير المالية أو التقارير الأخرى. تتضمن المعلومات الكاملة تلك المرتبطة بالتكلفة الأصلية وقيمة التصرف وتاريخ الحيازة وتاريخ التصرف. بالنسبة للدرجة C ينبغي أن تتضمن المعلومات الجزئية على الأقل تكلفة الشراء الأصلية وقيمة التصرف.

4:3.12، عندما لا يكون هناك تحويل للأصول أو تصرف فيها، فإن الشرط الثاني للحصول على درجة A و B سوف يتحقق إذا تم الاعتراف بعدم وجود التحويل (أو التصرف). إذا لم يكن هناك اعتراف من هذا القبيل، يمكن أن تكون النتيجة C.

البُعد 3.12. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تتواجد إجراءات وقواعد لتحويل الأصول المالية وغير المالية أو التصرف فيها بما في ذلك معلومات يجري تقديمها للهيئة التشريعية لإبلاغها أو لموافقتها. يتم إدراج المعلومات المتعلقة بالتحويلات والتصرف في وثائق الموازنة، أو التقارير المالية، أو التقارير الأخرى.
B	تتواجد إجراءات وقواعد لتحويل الأصول غير المالية أو التصرف فيها بما في ذلك معلومات يجري تقديمها للهيئة التشريعية لإبلاغها أو لموافقتها. يتم إدراج المعلومات المتعلقة بالتحويلات والتصرف في وثائق الموازنة، أو التقارير المالية، أو التقارير الأخرى.
C	تتواجد إجراءات وقواعد لتحويل الأصول غير المالية أو التصرف فيها بما في ذلك معلومات يجري تقديمها للهيئة التشريعية لإبلاغها أو لموافقتها. يتم إدراج معلومات جزئية عن التحويلات والتصرف في وثائق الموازنة، أو التقارير المالية، أو التقارير الأخرى.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.12. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية من أجل الأصول المالية والحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة من أجل الأصول غير المالية	<ul style="list-style-type: none"> القواعد واللوائح المتعلقة بالتحويل أو التصرف في الأصول المالية وغير المالية. مجموعة الوثائق المقدمة إلى الهيئة التشريعية للإعلام أو الاعتماد. تقارير تحتوي على تفاصيل عن التحويلات والتصرف في الأصول. 	<ul style="list-style-type: none"> هيئة إدارة الأصول، إن وجدت الوحدات المُدرجة في الموازنة وخارج الموازنة التي لديها حيازات الأصول غير المالية. وزارة المالية الخزينة وحدات المراجعة الداخلية الجهاز الأعلى للرقابة المالية

المتعاقد عليه من طرف الحكومة دون الوطنية والمنشآت العامة بموجب المؤشر PI-10: رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة.

البُعد 1.13 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير حولها

إرشادات قياس البُعد

1.13:1. يُقيّم هذا البُعد مدى سلامة وشمولية تسجيل ورفع التقارير بالدين المحلي والأجنبي والمضمون. يعتبر أمراً محورياً وجود نظام لرصد ورفع التقارير بشكل دوري حول السمات الرئيسية لمحافظة الدين لضمان الإدارة الفعالة والسليمة للبيانات مثل وضع موازنة دقيقة لخدمة الدين، والقيام بمدفوعات لخدمة الدين في الوقت المناسب، و التخطيط المحكم لعمليات التصرف في الدين (إعادة التفاوض، إعادة التمويل). يسمح رفع التقارير المنتظمة للحكومة برصد تنفيذ استراتيجية إدارة الدين الخاصة بها ومواجهة أي انحرافات قد تظهر.

2.13:1. يحتاج المُقيّمون إلى تحديد أين تُسجل بيانات الدين، وما هو النظام المتواجد لتسجيل الدين وإدارته (مثل البرمجيات المتخصصة، أي برمجيات مستخدمة لتسجيل كل من الدين المحلي والخارجي وضمانات الحكومة)، وما إذا كان يُسجل جميع معاملات إدارة الدين من أجل الدين المباشر والضمانات، وما هي الفترة الزمنية ما بين عمليات الدفع وتسجيلها في نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالدين. كذلك، يجب عليهم تحديد كيفية عمل نظام سجل الدين، بمعنى إذا ما خضعت السجلات للتسوية ومدى تكرار هذه التسوية.

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر إدارة الدين والمحلي والخارجي والضمانات. يسعى لتحديد ما إذا تواجدت ممارسات وسجلات وضوابط الإدارة الباعثة للرضا لضمان كفاءة وفعالية الترتيبات. يحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.13 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير حولها
- البُعد 2.13 الترخيص في الاقتراض وإسناد الضمانات
- البُعد 3.13 استراتيجية إدارة الدين

الأثر على نتائج الموازنة

من الممكن لحجم وإدارة التزامات الدين والضمان أن يكون له أثر هام على قدرة حفاظ الدولة على انضباط المالية العامة. الإدارة الفعالة أمر ضروري لضمان الحد من تكلفة هذه الالتزامات على الأمد الطويل وتمتع الدولة بالقدرة على تلبية جميع الالتزامات في آجالها. إن الحكومات التي تفشل في رصد التزاماتها المالية، التي تنتج عن الدين المحلي والخارجي والمضمون أو عن متأخرات السداد بما في ذلك الرواتب والأجور، قد تؤدي إلى تكاليف لخدمة الدين عالية وغير ضرورية ومن غير المرجح لها أن تستطيع تقديم الخدمات المخطط لها. ولأغراض هذا المؤشر، يشير الدين إلى دين الحكومة المركزية المحلي والخارجي. تم تناول مراقبة الدين

البُعد 1.13. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	سجلات الدين المحلي والخارجي والدين المضمون كاملة ودقيقة وتخضع للتحديث والمطابقة شهرياً. تنتج التقارير الإحصائية والإدارية الشاملة التي تغطي خدمة الدين، والمخزون، والعمليات كل ثلاثة أشهر على الأقل.
B	سجلات الدين المحلي و الخارجي والدين المضمون كاملة ودقيقة وتخضع للتحديث كل ثلاثة أشهر. تخضع معظم المعلومات للمطابقة كل ثلاثة أشهر. تنتج التقارير الإحصائية والإدارية الشاملة التي تغطي خدمة الدين، والمخزون، والعمليات سنوياً على الأقل.
C	تخضع سجلات الدين المحلي والخارجي والدين المضمون للتحديث سنوياً. تتم عمليات المطابقة سنوياً. المجالات التي تتطلب المطابقة فيها لمعلومات إضافية حتى تكون كاملة يتم الاعتراف بها بوصفها جزءاً من توثيق السجلات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.13. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• تقارير لتحديد مدى اكتمال وتحديث السجلات ودليل على تسوية سجلات الديون إلى جانب معلومات عن مدى التكرار.	• وزارة المالية • الخزانة • مكتب إدارة الدين • كيانات إدارة الدين • البنك المركزي • الوزارات القطاعية عند الضرورة

البُعد 2.13 الترخيص في الاقتراض و إسناد الضمانات

إرشادات قياس البُعد

2.13:1. يُقَيِّم هذا البُعد الترتيبات المتعلقة باعتماد ورقابة الحكومة للتعاقد على القروض وإصدار الضمانات والتي تعتبر أمورا ضرورية من أجل الأداء الملائم لإدارة الدين. يتضمن ذلك اعتماد كل القروض وكل الضمانات مقابل معايير ملائمة وتتسم بالشفافية من خلال كيانات الحكومة وفقاً لما هو محدد في التشريع الأولي. علاوة على ذلك، ينبغي أن توفر السياسات والإجراءات الموثقة التوجيه للقيام بالمعاملات المتعلقة بالدين. وينبغي أن يعرض المحتوى السردى للنقاش المعني بهذا البُعد أي أدلة على الاتساق مع التشريع والإجراءات وما إذا كانت الموافقات الخاصة بالدين وضمانات القرض تتسق مع استراتيجية إدارة الدين التي يغطيها البُعد 3.13. تخضع للتغطية رصد الالتزامات الناتجة عن الضمانات الصادرة بموجب الإشراف على مخاطر المالية العامة في المؤشر PI-10.

2.13:2. يحتاج المُقيِّمون إلى تحديد ما إذا كان التشريع الأولي يرخص بوضوح في الاقتراض وإصدار الضمانات (بما في ذلك صلاحيات التوقيع على القروض) وإلى مَنْ يتم ذلك الترخيص ودرجة الامتثال. كذلك، هم بحاجة إلى تحديد ما إذا كان التشريع الثانوي يوفر إرشادات حول المعاملات المتعلقة بالدين وإصدار ضمانات للقروض، وَمَنْ المسؤول عن أنشطة إدارة الدين، سواء كان كيانا واحدا أم عدة كيانات (بما أنه قد يكون مسموحا للعديد من كيانات الحكومة المركزية بالقيام بأنشطة إدارة الدين)، وكيف تقوم مختلف كيانات إدارة الدين بالإبلاغ إلى

3.13:1. بالنسبة لهذا البعد، من الضروري تحديد أنواع الإدارة والتقارير الإحصائية المنتجة وتكرار إنتاجها. يجب أن تغطي التقارير خدمة الديون وأرصدة الديون والعمليات. يجب أن يذكر المقيمون في السرد ما إذا كانت التقارير الإدارية والإحصائية متاحة للجمهور وما إذا كانت التقارير تحتوي على تفسيرات للجداول الإحصائية وتعطي الأساس المنطقي للعمليات.

4.13:1. يُقصد "بمعظم المعلومات" أن على الأقل 75% من قيمة الدين المُسجل من خلال الحكومة تخضع للتسوية مع سجلات المؤسسات الدائنة بشكل ربع سنوي. ويُقصد "بوقت التقييم" الأشهر الإثني عشر الأخيرة في وقت تقييم هذا البُعد. على سبيل المثال لتحديد الدرجة B ينبغي للمُقيِّمين التحقق من إعداد تقرير إحصائي واحد على الأقل و عن إدارة الدين خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة.

5.13:1. يُقصد بسجلات دين الحكومة الكاملة أن البيانات الخاصة بالدين تغطي جميع الديون المحلية والخارجية و الضمانات المادية لقروض الحكومة المركزية. يجري تسوية سجلات الديون لضمان تسجيل نفس المبالغ في سجلات دين الحكومة وسجلات المؤسسات الدائنة بغض النظر عما إذا جرت عملية التسوية من خلال البنك المركزي أو وزارة المالية أو أي مؤسسة حكومية أخرى والتي تحتفظ بسجلات دين الحكومة.

6.13:1. إذا لم توجد ديون محلية وخارجية وديون مضمونة في وقت إجراء التقييم، فإن هذا البعد لا ينطبق.

4:2.13. من أجل هذا البُعد تعتبر المعاملات المتعلقة بالدين على أنها معاملات في السوق (مثل المقايضات) لتغيير ملامح مخاطر حافطة الدين، وإعادة شراء سندات الديون غير السائلة.

كيان واحد منفرد لإدارة الدين وكيف يقوم هذا الكيان المنفرد برصد أنشطة كيانات إدارة الدين.

3:2.13. ينبغي للمُقيمين الحصول على دليل للترخيص في الاقتراض السنوي إما من خلال الحكومة أو الهيئة التشريعية خلال السنة المالية الأخيرة. ينبغي للمُقيمين تقييم وجود المتطلبات المحددة والامتثال لها.

البُعد 2.13. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يمنح التشريع الأولي التصريح بالاقتراض، وإصدار دين جديد، وإصدار ضمانات القرض نيابة عن الحكومة المركزية لكيان واحد مسؤول عن إدارة الدين. توفر السياسات والإجراءات الموثقة للتوجيه للاقتراض، وإصدار دين جديد والقيام بمعاملات تتعلق بالدين، وإصدار ضمانات القرض، ورصد معاملات إدارة الدين من خلال كيان واحد لإدارة الدين. يجب اعتماد الاقتراض السنوي من الحكومة المركزية أو الهيئة التشريعية.
B	يمنح التشريع الأولي التصريح بالاقتراض، وإصدار دين جديد، وإصدار ضمانات القرض نيابة عن الحكومة المركزية لكيانات مُدرجة بشكل خاص في التشريع. توفر السياسات والإجراءات الموثقة للتوجيه للقيام بالاقتراض والمعاملات الأخرى المتعلقة بالدين وإصدار ضمانات القرض لكيان واحد أو كيانات عديدة. يتم رفع التقارير بهذه المعاملات ومراقبتها من خلال كيان واحد مسؤول. يجب اعتماد الاقتراض السنوي من الحكومة أو الهيئة التشريعية.
C	يمنح التشريع الأولي التصريح بالاقتراض، وإصدار دين جديد، وإصدار ضمانات القرض نيابة عن الحكومة المركزية لكيانات مُدرجة بشكل خاص في التشريع. توفر السياسات والإجراءات الموثقة للتوجيه للقيام بالاقتراض والمعاملات الأخرى المتعلقة بالدين وإصدار ضمانات القرض لكيان واحد أو كيانات عديدة يتم رفع التقارير بهذه المعاملات ومراقبتها من خلال كيان واحد مسؤول.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.13. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> التشريعات الأولية والثانوية لإدارة دين الحكومة، بما في ذلك أحكام الترخيص في الاقتراض؛ وإصدار ضمانات القروض والقيام بالمعاملات المتعلقة بالدين والسياسات الموثقة؛ والإجراءات العملية والمبادئ التوجيهية من أجل اعتماد وإدارة ورصد والإبلاغ عن هذه المعاملات وأحكام الاقتراض السنوية. الإجراءات الموثقة للقيام بمعاملات إدارة الدين. دليل على الترخيص من خلال الحكومة أو الهيئة التشريعية لخطط الاقتراض السنوية. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية مكتب إدارة الدين كيانات إدارة الدين البنك المركزي

البُعد 3.13 استراتيجية إدارة الدين

إرشادات قياس البُعد

- 3.13:3. سوف يحتاج المُقيّمون إلى تحديد إذا ما تواجدت استراتيجية لإدارة الدين متوسطة الأجل مكتوبة ومعتمدة، وكيف تم القيام بها، وما هي الالتزامات التي تضمنتها ومَن قام بالموافقة عليها. كذلك يجب التنصيص على وتيرة إلى تحديث استراتيجية إدارة الدين بشكل متكرر. ومن الضروري التأكيد على ما إذا كان الإبلاغ عن استراتيجية إدارة الدين قد تم بشكل علني ومتى توفرت (في مصادر مطبوعة، إلكترونية ... إلخ). كما أنه من الضروري أيضًا التأكد من القيام برفع التقارير السنوية حول تنفيذ استراتيجية إدارة الدين والمقارنة بأهداف الاستراتيجية مع التأكد من الأطراف التي تقدم إليها. ومن المطلوب أن تتوفر هذه التقارير السنوية للهيئة التشريعية دون الالتزام بالإبلاغ العلني عنها.
- 3.13:4. سوف يحتاج المُقيّمون إلى الحصول على دليل بأن خطة الاقتراض السنوي تتسق مع استراتيجية إدارة الدين المعتمدة، حيث ينبغي أن تكون استراتيجية إدارة الدين جزءًا من عملية إعداد الموازنة وينبغي أن تتماشى مصادر التمويل المشار إليها في وثيقة الموازنة مع التحليل المقدم في استراتيجية إدارة الدين. سوف يتوفر في منهجية تقييم أداء إدارة الدين 2015 المزيد من الإرشادات حول العناصر الرئيسية لاستراتيجية إدارة الدين والمؤشرات التي من المرجح لها أن تخضع للتقييم ومعايير أداء استراتيجية إدارة الدين.
- 3.13:5. لأغراض هذا البُعد، يُقصد بالمصطلحات الإبلاغ العلني والإتاحة لعموم الجمهور نشر استراتيجية إدارة الدين. للحصول على درجة التصنيف A يجري الإبلاغ عن تنفيذ استراتيجية إدارة الدين باعتباره جزءًا من معايير الإبلاغ السنوية.

3.13:1. يُقِيم هذا البُعد ما إذا كانت الحكومة قد قامت بإعداد استراتيجية إدارة الدين بهدف طويل الأجل يتمثل في التعاقد على الدين ضمن مفاضلات المخاطر والتكلفة الوافية. ينبغي أن تغطي استراتيجية إدارة الدين على الأقل المدى المتوسط (من ثلاث إلى خمس سنوات) وينبغي أن تتضمن وصفًا لتركيبية محفظة الدين القائمة وتطورها مع مرور الوقت. كما ينبغي أن تراعي استراتيجية إدارة الدين مخاطر السوق الخاضعة للإدارة، خصوصًا سعر الفائدة، وسعر الصرف، ومخاطر إعادة التمويل/التمديد، وكذلك البيئة المستقبلية لإدارة الدين فيما يتعلق بتوقعات المالية العامة والدين. على سبيل المثال، قد يستند ذلك إلى استراتيجية المالية العامة حسب تقييمها في المؤشر PI-15 والافتراضات التي جرت والقيود المتعلقة باختيار المحفظة. ومن الضروري أن على استراتيجية إدارة الدين أن تشير إلى الأهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بالاتجاه المرجو للمؤشرات الرئيسية للمخاطر أو الأهداف الكمية لها.

3.13:2. ينبغي أن تعكس استراتيجية إدارة الدين وضع الدين الحالي وينبغي أن تخضع للمراجعة بشكل دوري ومن المفضل سنويًا باعتبار ذلك جزءًا من عملية إعداد الموازنة. ينبغي أن تتوفر استراتيجية إدارة الدين بشكل علني.

البُعد 3.13. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الإبلاغ العلني عن استراتيجية حالية متوسطة الأجل لإدارة الدين تغطي دين الحكومة القائم والمتوقع بأفق زمنية على الأقل ثلاث سنوات. تتضمن الاستراتيجية نطاقات أهداف للمؤشرات مثل معدلات الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية. يتم تقديم تقارير سنوية مقابل أهداف إدارة الدين إلى الهيئة التشريعية. تتسق خطة الاقتراض السنوية للحكومة مع الاستراتيجية المعتمدة.
B	الإبلاغ العلني عن استراتيجية حالية متوسطة الأجل لإدارة الدين تغطي دين الحكومة القائم والمتوقع بأفق زمنية على الأقل ثلاث سنوات. تتضمن الاستراتيجية نطاقات أهداف للمؤشرات مثل معدلات الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية.
C	الإبلاغ العلني عن استراتيجية حالية متوسطة الأجل لإدارة الدين تغطي دين الحكومة القائم والمتوقع. تشير الاستراتيجية على الأقل للتطور المفضل لمؤشرات المخاطر مثل معدلات الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.13. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم ، بالإشارة إلى الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية فيما عدا الدول الفيدرالية	<ul style="list-style-type: none">• استراتيجية إدارة الدين الأحدث عهدًا؛ التقرير الأحدث بشأن تنفيذ استراتيجية إدارة الدين.• معلومات عن عملية صياغة استراتيجية إدارة الدين والمصادقة عليها.• المتطلبات القانونية لنشر التقرير السنوي حول إدارة الدين.	<ul style="list-style-type: none">• وزارة المالية• الخزانة• مكتب إدارة الدين• كيانات إدارة الدين• البنك المركزي



المحور الرابع: وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسات

يتناول هذا المحور التأكيد على إعداد استراتيجية المالية العامة والموازنة مع مراعاة سياسات المالية العامة للحكومة والخطط الاستراتيجية والتنبؤات الملائمة للاقتصاد الكلي والمالية العامة.

يحتوي المحور الرابع على خمسة مؤشرات:

- المؤشر PI-14 تنبؤات الاقتصاد الكلي
- المؤشر PI-15 استراتيجية المالية العامة
- المؤشر PI-16 منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق
- المؤشر PI-17 عملية إعداد الموازنة
- المؤشر PI-18 الفحص التشريعي للموازنات

يسمح وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسات للحكومة بالتخطيط لتعبئة الموارد واستخدامها بما يتماشى مع سياسة المالية العامة واستراتيجيتها.

تعتبر التنبؤات بأحوال الاقتصاد الكلي وسياسات المالية العامة من المكونات المحورية لانضباط مُجمل المالية العامة. فإنها توفر الأساس من أجل القرارات المتعلقة بمستوى وتركيبه الإيرادات والنفقات المطلوبة لتحقيق أهداف المالية العامة للحكومة، كما أنها بمثابة الخطوة الأولى نحو القيام بالاختيارات بشأن كيفية الحصول على الإيرادات المطلوبة وإمكانية إدارة أولويات الإنفاق ضمن الحدود التي تفرضها خلال قيود المالية العامة وبطريقة مسؤولة. يوفر التخطيط الاستراتيجي وتنبؤات المالية العامة آلية قيمة لتحديد التركيبة الأكثر فعالية للإيرادات والنفقات وذلك من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من مجموعة معقدة من أهداف السياسة العامة والتي أحياناً ما تتعارض.

مؤشر الأداء PI-14 التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي

البُعد 1.14 تنبؤات الاقتصاد الكلي

إرشادات قياس البعد

- 1.1:1.14. يُقيّم هذا البُعد مدى إعداد تنبؤات الاقتصاد الكلي متوسطة الأجل الشاملة والافتراضات الضمنية من أجل تعزيز عمليات التخطيط للمالية العامة والموازنة وتقديمها إلى الهيئة التشريعية باعتبارها جزءًا من عملية الموازنة السنوية.
- 2.1:1.14. من أجل الاتساق مع العنصر 6 بالمؤشر PI-5 يجب أن تتضمن التنبؤات على الأقل تقديرات لنمو إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، ومعدلات الفائدة، وسعر الصرف. ينبغي أن تقوم التوقعات أيضًا بتحليل مدى مراجعة تنبؤات وافتراضات الاقتصاد الكلي من خلال كيان غير الكيان الذي قام بالإعداد، على سبيل المثال مجلس للمالية العامة. بالنسبة لدرجات التصنيف B و C قد يجري إعداد تنبؤات الاقتصاد الكلي الرسمية بواسطة البنك المركزي. ينبغي للمقيمين أيضًا فحص ما إذا كانت القياسات والافتراضات الاقتصادية الرئيسية في المستخدمة في التوقعات محددة بشكل واضح.
- 3.1:1.14. يمكن تلبية معيار إعداد تنبؤات الاقتصاد الكلي من طرف كيان غير الكيان الذي قام بالإعداد بواسطة لجنة من مؤسسات منفصلة أيضًا لمعايير المراجعة الخاصة إذا ما كانت العملية تتطلب مراجعة معمقة. قد يكون من الصعب على المقيّم تحديد ذلك ولكن من المهم البحث عن معلومات المعلومات حول كيفية إجراء العملية وما الذي يحدث إذا ما تواجدت اختلافات في الرأي بين الجهات المشاركة.

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على تطوير تنبؤات وافية لأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر أمرًا ضروريًا لتطوير استراتيجية مالية عامة مستدامة وضمان قابلية أكبر على التنبؤ بمخصصات الموازنة. كما يُقيّم قدرة الحكومة على تقدير الأثر المالي للتغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي M2 (AV) لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.14 تنبؤات الاقتصاد الكلي
- البُعد 2.14 تنبؤات المالية العامة
- البُعد 3.14 تحليل حساسية المالية العامة الكلية

الأثر على نتائج الموازنة

تعتبر توقعات المالية العامة والاقتصاد الكلي الوافية والقابلة للتحقق ضرورية لدعم تطوير استراتيجية مستدامة وقابلة للتنبؤ من أجل المالية العامة التي تدعم انضباط مُجمل المالية العامة.

إرشادات قياس المؤشر

ينبغي أن تكون عملية إعداد التنبؤات الاقتصادية وتقدير تدفقات الإيرادات المستقبلية عملية تتسم بالشفافية وتتخذ طابعًا رسميًا. كذلك ينبغي أن تخضع الافتراضات الضمنية لشرح واضح وأن تكون قابلة للتحقق.

البُعد 1.14. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والتي تُدرج مع الافتراضات الضمنية في وثائق الموازنة المقدمة إلى الهيئة التشريعية. يجري تحديث هذه التنبؤات على الأقل كل سنة. تغطي التنبؤات سنة الموازنة والسنتين الماليين التاليين. تخضع التوقعات للمراجعة من خلال كيان غير الكيان الذي قام بالإعداد.
B	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والتي تُدرج مع الافتراضات الضمنية في وثائق الموازنة المقدمة إلى الهيئة التشريعية. وتغطي التنبؤات سنة الموازنة والسنتين الماليين التاليين.
C	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي لسنة الموازنة والسنتين الماليين التاليين.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.14. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الاقتصاد ككل	<ul style="list-style-type: none"> • تنبؤات بنمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم ومعدلات الفائدة وسعر الصرف. • شرح واضح للافتراضات المستخدمة لإعداد التنبؤات. • دليل على أن التنبؤات تغطي سنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين وأنها تخضع للتحديث على الأقل سنويا. • دليل على مراجعة التنبؤات والافتراضات من خلال كيان غير الذي قام بالإعداد. • معلومات حول سلطة الكيان القائم بالمراجعة على سبيل المثال الوثائق القانونية أو التنظيمية أو الإجرائية. 	<ul style="list-style-type: none"> • وثائق الموازنة السنوية • تعميم الموازنة السنوية • المشورة السياسية • والتحليلية للحكومة • وثائق عمل وزارة المالية • الكيان القائم بالمراجعة • الوحدة التي تقوم بإعداد التنبؤات الأولية

1.14:4. لهذا البُعد لا يوجد فرق إذا ما كانت المسؤولية موكلة بشكل قانوني لوزارة المالية لأن المسؤولية النهائية عن الموافقة على التنبؤات تقع على عاتق الدولة. إلا أن ذلك يعتبر ضروريا لتحديد المسؤولية والمساءلة عن إعداد التنبؤات والكفاءة الإدارية حتى تتواجد مسؤولية واضحة وصريحة عن الوظيفة.

البُعد 2.14 تنبؤات المالية العامة

إرشادات قياس البُعد

1.14:2.1. إذا أعدت الحكومة تنبؤا للمالية العامة من أجل سنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين استنادا إلى توقعات حديثة للاقتصاد الكلي والتي تعكس سياسات الإيرادات والنفقات المعتمدة من الحكومة، ينبغي عرض توقعات الإيرادات الحديثة حسب نوع الإيراد وينبغي أن تحدد بوضوح الافتراضات الضمنية (بما في ذلك المعدلات والتغطية والنمو المتوقع).

2.14:2.2. ينبغي أن تقوم تقديرات الإنفاق الحديثة على تقديرات السنة التالية للموازنة الماضية المعتمدة والمعدلة لتأخذ في الاعتبار الموازنة والأثر المالي متوسط الأجل لأي قرارات تتعلق بسياسة الإنفاق لما بعد الموازنة (ويشمل ذلك التعديلات المعتمدة للتضخم ورواتب الخدمة العامة). ينبغي شرح التفاوتات ما بين التنبؤ المالي النهائي المعتمد والتوقعات المُدرجة في الموازنة المعتمدة للسنة الماضية ونشرها كجزء من عملية الموازنة السنوية.

2.14:3. يوفر الجدول 2.14 مثلا حول كيفية عرض هذه التفاوتات. يتم هذا البُعد المؤشر PI-5 من خلال فحص بمزيد من التفصيل للمعلومات التي تنتجها الحكومة حول تنبؤات المالية العامة.

البُعد 2.14. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات المالية الرئيسية بما في ذلك الإيرادات (حسب النوع)، ومُجمَل الإنفاق، ورصيد الموازنة، لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. تُدرج ضمن وثائق الموازنة المقدمة للهيئة التشريعية هذه التنبؤات مع الافتراضات الضمنية وشرح للاختلافات الرئيسية عن التنبؤات المحددة لسنة الموازنة الأخيرة.
B	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات المالية الرئيسية بما في ذلك الإيرادات (حسب النوع)، ومُجمَل الإنفاق، ورصيد الموازنة، لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. تُدرج ضمن وثائق الموازنة المقدمة للهيئة التشريعية هذه التنبؤات مع الافتراضات الضمنية.
C	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الجدول 14.1 التفاوتات ما بين تنبؤات المالية العامة المعتمدة والتوقعات المُدرجة في الموازنة المعتمدة للسنة السابقة (مثال)

2020	2019	2018	2017	2016	
		عملية الموازنة 2015			
		90	90	100	تقديرات مُجمَل الإنفاق المعتمدة 2016
		عملية الموازنة 2017			
	2	2	2		+ أثر السنة المُرحَل للتقديرات التكميلية لعام 2016
	3	3	3		+ زيادات الأسعار والرواتب المعتمدة
	7	7	5		+ صافي أثر قرارات سياسة الإنفاق
	102	102	100		تقديرات مُجمَل الإنفاق المعتمدة 2017
		عملية الموازنة 2018			
	0	0	0		+ أثر السنة المُرحَل للتقديرات التكميلية لعام 2017
	2	2	2		+ زيادات الأسعار والرواتب المعتمدة
	4	4	3		+ صافي أثر قرارات سياسة الإنفاق
108	108	107			تقديرات مُجمَل الإنفاق المعتمدة 2018

البُعد 2.14. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• تنبؤات المالية العامة متوسطة الأجل. • الافتراضات الضمنية وأساس حساب تنبؤات المالية العامة. • دليل على أن المعلومات متوفرة باعتبارها جزءاً من وثائق الموازنة المقدمة إلى الهيئة التشريعية	• وثائق الموازنة السنوية • وزارة المالية • سجلات الإجراءات التشريعية

البُعد 3.14 تحليل حساسية المالية العامة الكلية

إرشادات قياس البُعد

العامة المعتمدة. وينبغي أن تقوم السيناريوهات على أساس التغيرات المحتملة في تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل السيناريوهات المتشائمة أو المتفائلة) نتيجة للمخاطر الخارجية أو العوامل الأخرى (مثل أثر التغيرات في النمو العالمي، وأسعار السلع وأسعار الصرف ... إلخ). كما ينبغي إعدادها في نفس الوقت مثل السيناريو الأساسي المستخدم في عمليات وتقارير سياسة الموازنة والمالية العامة.

1:3.14. يُقيّم هذا البُعد قدرة الحكومة على تطوير ونشر سيناريوهات مالية بديلة تقوم على أساس تغييرات مقبولة غير متوقعة في أوضاع الاقتصاد الكلي أو عوامل مخاطر خارجية أخرى والتي لها أثر محتمل على الإيرادات والنفقات والدين. ووفقاً للمعتاد قد تنطوي هذه التحليلات على تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.

3:3.14. إذا ما لم تتواجد تنبؤات للاقتصاد الكلي سوف يحصل PI-14.1 على التصنيف D وكذلك PI-14.3.

2:3.14. ينبغي أن تعرض سيناريوهات تنبؤ المالية العامة توقعات وافتراضات ضمنية للمالية العامة في نفس نموذج تنبؤات المالية

البُعد 3.14. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقوم الحكومة بإعداد مجموعة من سيناريوهات التنبؤ بالمالية العامة تعتمد على الافتراضات البديلة للاقتصاد الكلي، ويجري نشر هذه السيناريوهات إلى جانب التنبؤ الرئيسي الخاص بها.
B	تقوم الحكومة للاستخدام الداخلي بإعداد مجموعة من سيناريوهات التنبؤ بالمالية العامة تعتمد على الافتراضات البديلة للاقتصاد الكلي. تتضمن وثائق الموازنة مناقشة أشكال حساسية التنبؤ.
C	تتضمن تنبؤات المالية العامة التي تم إعدادها تقييماً نوعياً لأثر افتراضات الاقتصاد الكلي البديلة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.14. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• الدليل على سيناريوهات المالية العامة البديلة في نفس نموذج تنبؤات المالية العامة متوسطة الأجل.	• وزارة المالية

مؤشر الأداء PI-15 استراتيجية المالية العامة

البُعد 1.15 الأثر المالي للسياسات المقترحة

إرشادات قياس البُعد

1.1:1. يُقيّم هذا البُعد إمكانية الحكومة لتقدير الأثر المالي لمقترحات سياسة الإيرادات والنفقات التي تطورت أثناء إعداد الموازنة. ويعتبر تقييم الآثار المالية لتغييرات السياسة أمرًا محوريًا لضمان اتصاف السياسات بميسورية التكاليف والاستدامة. قد يؤدي الفشل في التقدير الدقيق للأثر المالي للسياسات إلى قصور في الإيرادات وارتفاع في النفقات مما ينتج عنه عجز غير مقصود وزيادة في الدين مما يحد من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات لمواطنيها.

2.1:1.5. ينبغي توثيق الأثر المالي لمقترحات السياسة وإعداده من خلال وزارة المالية (أو كيان الحكومة المركزية ذي الصلة) أو توحيد من خلال وزارة المالية في الحالات حيث تقوم الوحدات الفردية المُدرجة في الموازنة بإعداد التقديرات لمجالات السياسة ذات الصلة. فيما يتعلق بسياسة الإيرادات، ينبغي للمُقيمين التركيز على المقترحات ذات الأثر الملحوظ والمباشر على الإيرادات ويتضمن ذلك على سبيل المثال التغييرات الطارئة على معدلات وتغطية ضريبة الدخل، والجمارك ورسوم الإنتاج غير المباشرة، والضرائب على الموارد الطبيعية. ينبغي أن تحدد مقترحات سياسة الإيرادات أثر الإيرادات المُقدرة لسنة الموازنة والسنتين التاليتين. كذلك بالنسبة لمقترحات سياسة الإنفاق ينبغي أن يكون التركيز

معلومات عن المؤشر

يوفر هذا المؤشر تحليلًا للقدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية مالية واضحة. كما أنه يقيس أيضًا القدرة على تطوير وتقييم الأثر المالي لمقترحات سياسة النفقات والإيرادات التي تدعم تنفيذ الأهداف المالية للحكومة. ويحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.15 الأثر المالي للسياسات المقترحة
- البُعد 2.15 اعتماد استراتيجية المالية العامة
- البُعد 3.15 رفع التقارير حول نتائج المالية العامة

الأثر على نتائج الموازنة

تسمح الاستراتيجية المالية للحكومة بصياغة أهداف سياستها المالية لوحدة الحكومة المركزية والهيئة التشريعية وعموم الجمهور، بما في ذلك الأهداف والقيود المالية الكمية والنوعية المحددة. كما أنها توفر إطارًا بمقتضاه يمكن تقييم الأثر المالي لمقترحات سياسة الإيرادات والنفقات أثناء عملية إعداد الموازنة السنوية. ويؤكد ذلك على اتساق قرارات سياسة الموازنة مع الأهداف المالية.

البُعد 1.15. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي لجميع التغييرات المقترحة في سياسة النفقات والإيرادات لسنة الموازنة والسنتين التاليتين المقدمتين إلى الهيئة التشريعية.
B	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي لجميع التغييرات المقترحة في سياسة النفقات والإيرادات لسنة الموازنة والسنتين التاليتين.
C	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي لجميع التغييرات المقترحة في سياسة النفقات والإيرادات لسنة الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

عملية الموازنة والمقدمة إلى الهيئة التشريعية والمنشورة. قد يتضمن ذلك قرارات سياسة الإنفاق بعد اعتماد الموازنة. ينبغي أن تتضمن الآثار المالية لهذه القرارات تكاليف (وافترضات) كل من سنة الموازنة الحالية والسنتين الماليين التاليين. كذلك ينبغي الإشارة إلى حجم ومدى تكرار الإجراءات المتخذة خارج عملية الموازنة في هذا البُعد. إن لهذه المعلومات آثاراً أيضاً على المحور الخاص بموثوقية الموازنة والمؤشرات PI-16 وPI-17 وPI-21.

5:1.15. ينبغي أن توضع المعلومات المتعلقة بالأثر المالي لمقترحات السياسة وفقاً لهذا البُعد للفحص من أجل الاتساق مع المعلومات المتعلقة بالعنصر 10 في المؤشر PI-5 (توثيق الموازنة)، أي شرح الانعكاسات المالية لسياسات جديدة وأهم الاستثمارات العامة الجديدة الرئيسية مع تقديرات الأثر المالي لجميع التغييرات الهامة في سياسة الإيرادات الرئيسية و/أو التغييرات الرئيسية لبرامج الإنفاق.

6:1.15. عند وجود تغييرات مصحوبة بتقديرات لأثر على المالية العامة مقدمة إلى الهيئة التشريعية أثناء إعداد الموازنة يمكن أن يعتبرها كأساس لتقييمهم. عندما لا تتواجد تقديرات على الإطلاق مقدمة إلى الهيئة التشريعية سوف يحتاج المقيّمون إلى فحص ما إذا كانت هذه التقديرات قد تم إعدادها أم لا. يعرض الجدول 1.15 أدناه الحالات العديدة التي قد تحدث.

7:1.15. تتمثل العملية المقترحة لتقييم المعلومات المتعلقة بأثر المالية العامة لسياسة الإيرادات والنفقات فيما يلي:

على ضمان تحديد التكلفة بالكامل للمقترحات الهامة لسنة الموازنة والسنتين الماليين التاليين وأنها تتضمن التكاليف الدورية المصاحبة لمشروعات استثمار رأس المال. بالنسبة لمقترحات السياسة التي من المتوقع أن يكون لها أثر محدود فقط على مُجمَل الإيرادات أو النفقات، مثل التغييرات القليلة في الرسوم والمصروفات أو التعديلات القليلة في مخصصات البنود الرئيسية، يكون كافياً لوزارة المالية إعداد تقدير لإجمالي أثر المالية العامة لهذه التعديلات في الإيرادات والنفقات.

3:1.15. ينبغي تضمين تفاصيل تكاليف وافترضات مقترحات السياسة المعتمدة من الحكومة في وثائق الموازنة المقدمة إلى الهيئة التشريعية والمنشورة. وعادة ما يتضمن ذلك تقسيماً للنفقات وفقاً للتصنيف الاقتصادي الرئيسي: النفقات الجارية (بالفئة) والنفقات الرأسمالية، مع شرح أي من عوامل المتغيرات التي تؤثر على تقديرات التكلفة مثل عدد المستفيدين ومتوسط مبلغ المدفوعات أو التبرعات، والمشتريات الرئيسية لمعدات رأس المال... إلخ. وينبغي أيضاً أن تحتوي على الأثر المالي لمقترحات السياسة المرتبطة بأموال الضمان الاجتماعي (مثل الزيادة في مساهمات و/أو مزايا الضمان الاجتماعي)، والوحدات خارج الموازنة وغيرها من جوانب الحكومة المركزية التي قد لا يغطيها قانون الموازنة السنوية.

4:1.15. ينبغي للمقيمين الإشارة في المحتوى السردى إلى ما إذا كان يتم أيضاً تقدير الآثار المالية الهامة للإجراءات المتخذة خارج

الجدول 1.15 التغييرات المقترحة مع التقديرات المقدمة إلى الهيئة التشريعية أثناء إعداد الموازنة

التغييرات المقترحة مع التقديرات غير المقدمة إلى الهيئة التشريعية أثناء إعداد الموازنة		التغييرات المقترحة مع التقديرات المقدمة إلى الهيئة التشريعية أثناء إعداد الموازنة	
تم إعدادها	التقديرات المُعدّة من الحكومة لكن لم يتم تقديمها	ليست جميعها	جميعها
	ليست جميعها	ليست جميعها	جميعها
	إذا ما كانت T و T+1 و T+2 لجميع ماليين فقط	بالنسبة لـ T و T+1 و T+2 لجميع السنوات المالية الثلاث الخاضعة للمراجعة	بالنسبة لـ T و T+1 و T+2 لجميع ماليين فقط السنوات المالية الثلاث الخاضعة للمراجعة
D	D	D	A
	D	B	C

لهذه المقترحات. في حالة إعداد الحكومة للتقديرات مع عدم تحويلها للهيئة التشريعية سوف يستمر المُقيّمون كما هو موضح في البندين (ii) و(iii). ستكون المصادر الرئيسية للمعلومات هي وزارة المالية التي تحلل الأثر المالي لمقترحات السياسة أو تجمعها عندما تقوم وحدات مختلفة مُدرجة في الموازنة بإعداد لتقديراتها فيما يتعلق بمجالات اختصاص كل منها.

8:1.15. قد يرجع المُقيّمون إلى وثائق تعرض تقديرات الموازنة متوسطة الأجل كما هو موضح في المؤشر PI-16 وتوقعات إجمالي تكلفة دورة الحياة للمشاريع الرئيسية كما هو موضح في المؤشر PI-11.

9:1.15. ينبغي استيفاء معيار الأهمية النسبية للتصنيف الخاص بكل من الإيرادات والنفقات لتسجيل الدرجة A أو B أو C. علاوة على ذلك ينبغي أن تتوفر البيانات بالنسبة لـ T و T+1 و T+2 لكل من الإيرادات والنفقات لتسجيل الدرجة A أو B. 10:1.15. إذا ما لم يتم اقتراح أي تغييرات في السياسة (لكل من الإيرادات والنفقات) ففي هذه الحالة ينبغي تصنيف هذا البُعد بعدم الانطباق NA.

11:1.15. قد يرغب المُقيّمون في إعداد قائمة تحقق (انظر الجدول 2.15 كمثال) و/أو مراجعة عينة على أساس أكبر الوزارات.

(i) قد يبدأ المُقيّمون بالوثائق المقدمة للهيئة التشريعية أثناء عملية الموازنة للسنوات الثلاث الكاملة الأخيرة. غالبًا ما تعرض الوثائق المقدمة مبادرات سياسة الإيرادات والنفقات.

(ii) إذا ما تواجد عدد محدود للتغييرات المقترحة قد يأخذها المُقيّمون جميعها في الاعتبار. ثم يقومون بعد ذلك بفحص ما إذا تم إعداد تقديرات لأثر المالية لنسبة 90% بالنسبة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين.

(iii) إذا ما تواجد الكثير من التغييرات المقترحة قد يحدد المُقيّمون عينة، عليهم التركيز على المقترحات التي لها الأثر الأهم والمباشر على الإيرادات أو النفقات. ثم يستمرون كما هو موضح في البند (ii).

(iv) قد تلخص أيضًا الوثائق المقدمة للهيئة التشريعية جميع التغييرات الطارئة على سياسة الإيرادات والنفقات والتي جرت منذ أحر تقديم للموازنة. يجب التنويه إلى أنه من غير المتوقع من المُقيّمين تضمين هذه التغييرات في التقييم حيث عليهم التعليق عليها فقط.

(v) عندما لا تتواجد تقديرات لتغييرات في سياسة الإيرادات أو النفقات مقدمة إلى الهيئة التشريعية سوف يحتاج المُقيّمون إلى فحص ما إذا كانت قد تمت صياغة مقترحات السياسة، وإذا كان كذلك فحص ما إذا تم إعداد تقديرات الأثر المالي

الجدول 2.15 الأثر المالي لمقترحات السياسة المقدمة أثناء إعداد الموازنة

الوزارة	اسم المقترح	الأثر المالي (\$)	معلومات عن الإيرادات/التكلفة
مقترحات سياسة الإيرادات			هل تعرض المقترحات إجمالي الإيرادات التي سيتم تحصيلها لجميع سنوات الموازنة
الإجمالي الفرعي			
مقترحات سياسة النفقات			هل تعرض المقترحات جميع التكاليف (بما في ذلك التكاليف الدورية لمشاريع رأس المال) لجميع سنوات الموازنة
الإجمالي الفرعي			
الإجمالي			

البُعد 1.15. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> مقترحات السياسة المقدمة من الوزارات أثناء عملية إعداد الموازنة السنوية. مقترحات السياسة المقدمة من الوزارات خارج عملية إعداد الموازنة. دليل على أن مقترحات السياسة محددة التكاليف بالكامل وتتضمن التكاليف الدورية لمشاريع استثمار رأس المال لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية

البُعد 2.15 اعتماد استراتيجية المالية العامة

إرشادات قياس البُعد

1:2.15. يُقَيِّم هذا البُعد المدى الذي تقوم الحكومة من خلاله بإعداد استراتيجية مالية تحدد أهدافا مالية لسنة الموازنة على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين. تتضمن الاستراتيجية المالية جيدة الصياغة أهدافا عددية أو مستهدفات أو قياسات للسياسة (مثل مستوى الرصيد المالي)، ومُجمَل نفقات أو إيرادات الحكومة المركزية وتغييرات في رصيد الأصول والخصوم المالية.

2:2.15. قد يجري عرض الموازنة المالية في شكل بيان أو خطة رسمية أو كأهداف محددة ضمن وثائق الموازنة السنوية أو كقواعد مالية محددة من خلال التشريع.

3:2.15. إذا ما تواجَدت قواعد المالية في التشريع فإنها تعتبر جارية بغض النظر عن موعد إدخالها، ما دامت مأخوذة في الاعتبار من جانب الحكومة والهيئة التشريعية. إذا ما تم تجاهل القواعد عند وضع سياسة المالية العامة والموازنات فإنه من غير المعقول اعتبارها تعكس استراتيجية المالية العامة الحالية.

4:2.15. إذا لم يتم الخروج باستراتيجية للمالية العامة أو إذا لم تغط استراتيجية المالية العامة الحكومة المركزية ككل فينبغي أن يحصل هذا البُعد على الدرجة D.

البُعد 2.15. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	اعتمدت الحكومة وقدمت للهيئة التشريعية ونشرت استراتيجية مالية حالية تتضمن أهدافا ومستهدفات مالية كمية واضحة ولها إطار زمني وكذلك أهدافا نوعية لسنة الموازنة على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين.
B	اعتمدت الحكومة وقدمت للهيئة التشريعية استراتيجية مالية حالية تتضمن أهدافا مالية كمية أو نوعية لسنة الموازنة على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين.
C	أعدت الحكومة للاستخدام الداخلي استراتيجية مالية حالية تتضمن أهدافا نوعية لسياسة المالية العامة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.15. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> دليل على وجود استراتيجية للمالية العامة سواء في وثيقة مستقلة أو بيان بقواعد المالية العامة أو أهداف محددة ضمن وثائق الموازنة السنوية. 	<ul style="list-style-type: none"> وزارة المالية مكتب رئيس الوزراء/الرئيس

البُعد 3.15 رفع التقارير حول نتائج المالية العامة

إرشادات قياس البُعد

- 1:3.15. يُقَيَّم هذا البُعد المدى الذي توفر الحكومة من خلاله، كجزء من وثائق الموازنة السنوية المقدمة للهيئة التشريعية، تقيماً لإنجازاتها مقابل أهدافها ومستهدفاتها المالية المحددة. ينبغي أن يتضمن التقييم أيضاً تفسيراً لأي انحرافات عن الأهداف والمستهدفات المعتمدة وكذلك الإجراءات التصحيحية المقترحة. ينبغي أن تشير الإجراءات إلى مبادرات محددة ترتبط بشكل مباشر بتحقيق تحسينات في النتائج المالية
- 2:3.15. إذا لم يتم تطوير استراتيجية للمالية العامة فينبغي أن يحصل هذا البُعد على الدرجة D.

البُعد 3.15 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	قدمت الحكومة للهيئة التشريعية ونشرت مع الموازنة السنوية تقريراً يشرح التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية ويوفر تفسيراً لأسباب أي انحراف عن الأهداف والمستهدفات الموضوعة. كما يحدد التقرير الإجراءات التي خطت لها الحكومة لمواجهة أي انحرافات وفقاً لما هو منصوص عليه في التشريع.
B	قدمت الحكومة للهيئة التشريعية إلى جانب الموازنة السنوية تقريراً يشرح التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية ويوفر تفسيراً لأسباب أي انحراف عن الأهداف والمستهدفات الموضوعة.
C	تقوم الحكومة بإعداد تقريرٍ داخلي حول التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية. تم إعداد هذا التقرير للسنة المالية الكاملة الأخيرة على الأقل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.15 الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• تقرير بالتقدم المحقق مقابل استراتيجية المالية العامة أو القواعد أو الأهداف المحددة في وثيقة الموازنة السنوية.	• وزارة المالية

مؤشر الأداء PI-16 منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق

معلومات عن المؤشر

يفحص هذا المؤشر مدى تطوير موازنات الإنفاق متوسط الأجل ضمن السقوف الواضحة للإنفاق بالموازنة متوسطة الأجل. كما يفحص مدى استخلاص الموازنات السنوية من التقديرات متوسطة الأجل ودرجة المواءمة ما بين تقديرات الموازنة متوسطة الأجل والخطط الاستراتيجية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

• البعد 1.16 تقديرات للإنفاق متوسط الأجل

• البعد 2.16 سقوف الإنفاق متوسط الأجل

• البعد 3.16 مواءمة الخطط الاستراتيجية والموازنات متوسطة الأجل

• البعد 4.16 اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية

الأثر على نتائج الموازنة

إن المنظور متوسط الأجل لتحديد الموازنة يدعم انضباط مُجمل المالية العامة من خلال تحديد تقديرات سنوية لاحقة والتي توفر خط الأساس من أجل مخصصات الموازنة المستقبلية. يعزز ذلك من قابلية أكبر على التنبؤ في التخطيط لمخصصات الموازنة والإنفاق وتحديدتها حسب الأولوية كما يسمح للحكومة والبرلمان وعموم الجمهور بتتبع قرارات سياسة الإنفاق. أحياناً ما تتعدى آثار السياسة سنة الموازنة الحالية وعليه يسمح المنظور متوسط الأجل لآثار السنوات المستقبلية أن تكون أكثر وضوحاً. من الممكن أيضاً للمنظور متوسط الأجل أن يوفر إطاراً أكثر منفعة لإدارة التغييرات التراكمية في تخصيص الموارد.

إرشادات قياس المؤشر

1:16. يكون لقرارات سياسة الإنفاق آثار متعددة السنوات وينبغي أن تتواءم مع وفرة الموارد على المدى متوسط الأجل. كذلك ينبغي أن تتسق تقديرات الإنفاق الناتجة مع الإجماليات المالية المحددة من خلال الاستراتيجية المالية (المشار إليها في المؤشر

PI-15: استراتيجية المالية العامة). كما تحتاج إلى أن تتسق مع توقعات الإيرادات ومتطلبات سياسة الإنفاق المتوازنة المدرجة في الموازنة (المشار إليها في المؤشر PI-14: التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي).

2:16. ينبغي أن توفر التقديرات للسنوات التالية لسنة الموازنة في الموازنة متوسطة الأجل قيماً على المالية العامة وفقاً لاستراتيجية المالية العامة وتوفر كذلك الأساس لمخصصات موازنة السنوات المستقبلية على مستوى المُجمل والوزارة. وينبغي أن تخضع تقديرات الموازنة متوسطة الأجل للتحديث سنوياً وتبني على موازنة وتقديرات السنة الماضية من خلال عملية تتسم بالشفافية والقدرة على التنبؤ. كما ينبغي أن تتواءم مقترحات سياسة الإنفاق المقدمة للحكومة مع أهداف السياسة المشار إليها في الخطط الاستراتيجية المعتمدة ومحددة التكلفة.

البعد 1.16 تقديرات للإنفاق متوسط الأجل

إرشادات قياس البُعد

1:1.16. يُقَيَّم هذا البُعد مدى إعداد وتحديث تقديرات الموازنة متوسطة الأجل كجزء من عملية الموازنة السنوية. يستهدف إعداد التقديرات متوسطة الأجل تعزيز الانضباط المالي وتحسين قابلية التنبؤ بمخصصات الموازنة. ينبغي تقسيم التقديرات متوسطة الأجل حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي أو الوظيفي رفيع المستوى. وينبغي أن يحدد التصنيف الإداري الجهة المسؤولة عن تخصيص الموازنة ذات الصلة على سبيل المثال الوزارة أو الإدارة المعنية. ومن أجل تزويد الوزارات ومديري البرامج بالمرونة لإدارة ضغوطات الموازنة والاستجابة معها ضمن سقوف الإنفاق الخاصة بها قد يكون تقسيم التصنيف حسب النوع فقط عند التصنيف (المقابل) للرقمين الخاص بإحصاءات مالية الحكومة (كما هو منطبق بموجب البُعد PI-2.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقاً للنوع الاقتصادي).

2:1.16. يكفي للحصول على الدرجة A تقديم تقديرات النفقات لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين في المستوى الأول من التصنيف الوظيفي (مع استيفاء المتطلبات الأخرى).

البُعد 1.16. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تعرض الموازنة السنوية تقديرات للإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المخصصة حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي (أو الوظيفي).
B	تعرض الموازنة السنوية تقديرات للإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المخصصة حسب التصنيف الإداري والاقتصادي.
C	تعرض الموازنة السنوية تقديرات للإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المخصصة حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.16. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الموازنة الأخيرة المقدمة إلى الهيئة التشريعية	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المقسمة حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو البرامجي أو الوظيفي.	• تقديرات الموازنة السنوية

البُعد 2.16. سقفوف الإنفاق متوسط الأجل

إرشادات قياس البُعد

1:2.16 يُقيّم هذا البُعد ما إذا كانت سقفوف الإنفاق متوسطة الأجل قد انطبقت على التقديرات التي أنتجتها الوزارات لضمان أن الإنفاق فيما يتعدى سنة الموازنة يتسق مع سياسة مالية الحكومة

وأهداف الموازنة. وينبغي إصدار هذه السقفوف للوزارات قبل أو عند توزيع التعميم الأول مع بداية دورة إعداد الموازنة السنوية. يختلف هذا البُعد عن البُعد 2.17 (إرشادات بشأن إعداد الموازنة) لأنه يراعي فقط سقفوف الموازنة متوسطة الأجل بينما يسمح 2.17 لسقفوف موازنة الإنفاق متوسطة الأجل أو السنوية.

البُعد 2.16. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	اعتمدت الحكومة مُجمل سقفوف الإنفاق وعلى مستوى الوزارة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين قبل إصدار أول تعميم للموازنة.
B	اعتمدت الحكومة مُجمل سقفوف الإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين وكذلك السقفوف على مستوى الوزارة لسنة الموازنة قبل إصدار أول تعميم للموازنة.
C	اعتمدت الحكومة مُجمل سقفوف الإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين قبل إصدار أول تعميم للموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.16. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الموازنة الأخيرة	الحكومة	• تاريخ اعتماد سقوف الموازنة المعتمدة.	• التوجيهات والتعليمات
المقدمة إلى الهيئة التشريعية	المركزية	• تفاصيل حول نطاق التغطية والإطار الزمني لسقوف الموازنة.	• الرسمية المعنية بالسقوف إلى الوزارات.
	المُدرجة في الموازنة	• تاريخ إصدار تعميم الموازنة الأول للوزارات والإدارات والهيئات.	• تعميم الموازنة

البُعد 3.16 مواءمة الخطط الاستراتيجية والموازنات

متوسطة الأجل

إرشادات قياس البُعد

1.3:16. يقيس هذا البُعد مدى مواءمة مقترحات سياسة الإنفاق المعتمدة للخطط الاستراتيجية أو القطاعية محددة التكلفة للوزارة. ينبغي أن تحدد الخطط الاستراتيجية الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف متوسطة إلى طويلة الأجل والمخرجات والنتائج المخططة. يتناول المؤشر PI-8 (معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات) رفع التقارير المتعلقة بالمخرجات والنتائج. وينبغي أن تحدد الخطط آثار تكلفة التزامات السياسة الحالية ويتضمن ذلك أي فجوات في التمويل وكذلك تحديد مقترحات سياسة الإنفاق الجديدة حسب الأولوية بما يتسق مع أهداف سياسة الحكومة. كذلك ينبغي أن تتضمن المعلومات المتعلقة بالتكلفة النفقات

المتكررة، وتكاليف رأس المال، وآثار التكلفة المتكررة للالتزامات الاستثمار، فضلاً عن أي مصدر من مصادر التمويل. وبينما تميل الخطط القطاعية إلى أن تتسم بالطموح فإن آثار التكلفة ينبغي أن تكون واقعية، حيث ينبغي لها مراعاة أهداف السياسة المالية للحكومة والقيود المالية التي تفرضها هذه الأهداف على عملية اتخاذ القرار المتعلق بالإنفاق. سوف تحدث المواءمة ما بين الخطط الاستراتيجية وتقديرات الموازنة عندما يغطي كل منهما نفس أهداف السياسة، أو المبادرات، أو الأنشطة، أو البرامج. 2:3:16. قد تستخدم البلدان التي أدخلت البرامج متعددة السنوات أو الموازنة التي تستند إلى الأداء مصطلحات وأساليب مختلفة لتطوير الخطط متوسطة الأجل وتحديد تكلفتها وتنفيذها. لهذا ينبغي للمقيمين إحلال الإشارة إلى البرامج متوسطة الأجل أو أي فئات أخرى للموازنة المستندة إلى الأداء محل الخطط الاستراتيجية والقطاعية في هذا المؤشر، كلما أمكن.

البُعد 3.16. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تخضع الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل للإعداد وتحديد التكلفة بالنسبة لمعظم الوزارات. تتواءم معظم مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
B	تخضع الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل للإعداد بالنسبة لغالبية الوزارات وتتضمن معلومات حول التكلفة. تتواءم غالبية مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
C	تخضع الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل للإعداد بالنسبة لبعض الوزارات. تتواءم بعض مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.16. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الموازنة الأخيرة المقدمة إلى الهيئة التشريعية	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• الخطط الاستراتيجية أو الاستراتيجيات القطاعية. • مقترحات الموازنة.	• وزارة المالية/ التخطيط (أو كيان مقابل) • الوزارات القطاعية الكبرى

البُعد 4.16 اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية

إرشادات قياس البعد

1:4.16. يُقَيَّم هذا البُعد مدى اتخاذ تقديرات الإنفاق في الموازنة متوسطة الأجل الماضية كأساس للموازنة متوسطة الأجل الحالية. وستكون هذه هي الحالة إذا ما تسنى الشرح والتحديد الكامل لكل تفاوت في الإنفاق ما بين السنوات المقابلة في كل موازنة متوسطة الأجل. إذا أمكن تسوية الاختلافات وشرحها فإن هذا يوضح أن الموازنة متوسطة الأجل تجري كعملية ديناميكية مع قيام كل موازنة لاحقة بالبناء على السابقة لها. وهذا يشير إلى أن كل تخطيط متوسط الأجل يدخل في إعداد الموازنات ويوفر وسيلة لتعزيز الانضباط المالي فيما يتعدى سنة واحدة. قد يتضمن تفسير التغييرات عن الموازنة متوسطة الأجل للسنة الماضية إشارات لتغييرات في أوضاع الاقتصاد الكلي ومراجعة للمتغيرات

والمُعَامَلات الهامة والتغييرات الطارئة على سياسة الحكومة وأولويات الإنفاق.

2:4.16. فيما يتعلق بنموذج عرض التغييرات، من الممكن عرض هذه المعلومات في شكل جدول يوضح ويشرح التغييرات العديدة بين السنوات اللاحقة المعروضة في الموازنة السابقة والموازنة النهائية المقدمة للهيئة التشريعية المتضمنة لأي تغييرات في الافتراضات والقياسات الاقتصادية والتغييرات والتعديلات الرئيسية في السياسة. قد يشبه ذلك الجدول 1.14.

3:4.16. تتم تغطية القضايا الأخرى المتعلقة بالإفصاح عن الإطار المتوسط الأجل والموافقة عليه بمؤشرات أخرى مثل محتوى وثائق الميزانية، المغطاة في PI-5، والتأثير المالي لتغييرات السياسة في PI-15.1، وموافقة الهيئة التشريعية في PI-18، ومعلومات عامة عن الميزانية في PI-9.

البُعد 4.16. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	توفر وثائق الموازنة شرحاً لجميع التغييرات في تقديرات الإنفاق بين الموازنة متوسطة الأجل الماضية والموازنة متوسطة الأجل الحالية على مستوى الوزارة.
B	توفر وثائق الموازنة شرحاً لمعظم التغييرات في تقديرات الإنفاق بين السنة الثانية للموازنة متوسطة الأجل الماضية والسنة الأولى للموازنة متوسطة الأجل الحالية على مستوى الوزارة.
C	توفر وثائق الموازنة شرحاً لبعض التغييرات في تقديرات الإنفاق بين السنة الثانية للموازنة متوسطة الأجل الماضية والسنة الأولى للموازنة متوسطة الأجل الحالية على المستوى المُجمل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.16. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
"الموازنة متوسطة الأجل" الأخيرة و"الموازنة متوسطة الأجل" الحالية	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• مقترحات الموازنة • شرح للتفاوتات ما بين الموازنة متوسطة الأجل الأخيرة والموازنة متوسطة الأجل الحالية	• وزارة المالية • وثائق الموازنة السنوية • الوزارات القطاعية الكبرى

بالنسبة للبُعد 4.16 ترتبط "الموازنة متوسطة الأجل الأخيرة" بالموازنة المعتمدة من الهيئة التشريعية للسنة المالية الكاملة الأخيرة وترتبط "الموازنة متوسطة الأجل الحالية" بالموازنة المعتمدة من الهيئة التشريعية للسنة المالية الحالية.

مؤشر الأداء PI-17 عملية إعداد الموازنة

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر فاعلية مشاركة الأطراف المعنية في عملية إعداد الموازنة و خاصة القيادات السياسية، وما إذا اتسمت هذه المشاركة بالنظام ودقة التوقيت. ويحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.17 التقييم الزمني للموازنة
- البعد 2.17 إرشادات بشأن إعداد الموازنة
- البعد 3.17 تقديم الموازنة للهيئة التشريعية

الأثر على نتائج الموازنة

تضمن العملية المنتظمة للموازنة توفير الوقت والمعلومات المناسبة بشأن الإجراءات والافتراضات للسماح بوضع مقترحات الموازنة مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل الهامة. يزيد ذلك من احتمالية دعم العملية لانضباط المالية العامة وكفاءة تخصيص الموارد وفعالية تقديم الخدمات. فإذا لم تتوفر المعلومات الكافية بشكل مسبق قبل إعداد مقترحات الموازنة أو إذا لم يتوفر الوقت اللازم للخروج بطلبات خضعت للدراسة بشكل كامل يزيد بذلك من فرص المقترحات الضعيفة وغير المدروسة وبالتالي تقويض النتائج المحتملة لنواتج الموازنة.

إرشادات قياس المؤشر

1:17. بينما تكون وزارة المالية (أو ما يقابلها من كيان للحكومة المركزية) غالبًا هي المسؤولة عن عملية إعداد الموازنة فإن المشاركة الفعالة من الوزارات الأخرى أو الوحدات المُدرجة في الموازنة وكذلك القيادة السياسية مثل رئاسة الوزراء (أو أي جهة مقابلة) تؤثر على مدى انعكاس الموازنة لأولويات الاقتصاد الكلي

والمالية العامة وسياسة النفقات والإيرادات. تتطلب المشاركة الفعالة عملية موازنة متكاملة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى وتنطوي على إشراك كل الأطراف على نحو يتسم بالانتظام ودقة التوقيت ووفقًا لتقويم زمني لإعداد الموازنة محدد مسبقًا. لم يغط هذا الجزء النطاق الأوسع لمشاركة الهيئة التشريعية والمواطنين في عملية الموازنة ولكن مشاركة الهيئة التشريعية في عملية الموازنة باعتبارها تمثل المواطنين تخضع للتقييم في المؤشر PI-18.

2:17. لأغراض هذا المؤشر تعتبر الوحدات المُدرجة في الموازنة هي تلك المعنية مباشرة بمسؤولية تنفيذ الموازنة بما يتوافق مع سياسات الإنفاق والتي تتلقى مباشرة الأموال أو الترخيص في الإنفاق من الهيئة التشريعية. ينبغي مراعاة ألا يشمل التقييم وحدات الحكومة الملحقة بوزارة أو تتلقى منها الأموال المُدرجة في الموازنة.

3:17. يغطي هذا المؤشر كل جزء من أجزاء الموازنة السنوية للحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة، وذلك سواء كانت مُدرجة أو تستخدم عمليات منفصلة. ومن الناحية المثالية يتم ضمان ذلك من خلال عملية موازنة فردية أو موحدة والتعميم (التعميمات) ذات الصلة والتي تغطي إجمالي إيرادات الحكومة، والنفقات المتكررة، ونفقات رأس المال، والتحويلات، والتمويل المحدد وما إلى ذلك من أمور. في حالة تقسيم العملية إلى أجزاء مختلفة وكما يحدث مع موازنات رأس المال والموازنات المتكررة ينبغي استيفاء متطلبات درجات التصنيف الترتيبي لكل عملية منفصلة.

4:17. يُقصد بـ"بانتظام ودقة توقيت المشاركة" أن مشاركة الطرف المعني في عملية إعداد الموازنة تتسم بالتخطيط والنظامية وتم تنفيذها بإخطار مسبق كاف من أجل القيام بالإجراءات المطلوبة ضمن إطار زمني واقعي، أي بدون تأخيرات قد تؤثر على إعداد التقديرات التفصيلية للوحدات المُدرجة في الموازنة.

البُعد 1.17 التقييم الزمني للموازنة

إرشادات قياس البُعد

يحتاج المُقيّمون إلى تحديد ما إذا كانت على الأقل غالبية القياسات المنصوص عليها في التقييم الزمني للموازنة للسنة ذات الصلة قد تم احترامها. من أجل الدرجة A يجب على الوحدات المُدرجة في الموازنة أن تحصل على ستة أسابيع على الأقل لاستكمال تقديراتها التفصيلية، بينما للدرجة B تحصل على أربعة أسابيع. هذا لضمان أن للتقديرات قيمة فعلية وأنها تحظى بالأولوية. في سياق هذا البُعد، لا ينبغي التعامل مع عبارة "الالتزام إلى حد كبير وبشكل عام" بشكل منفصل.

1.17:4. تنطوي عبارة "تقييم زمني واضح للموازنة السنوية" على أن القياسات الرئيسية للعملية والتوقيت المقابل لها قد تم تحديدهما و احترامهما بدون أي شك.

1.17:5. في حالة وجود أكثر من تعميم للموازنة (مثال، أحدها يطالب باعتماد الإنفاق والادخار وآخر يطالب بالتقديرات بمجرد اعتماد سقف الإنفاق/الادخار) ينبغي أن يعتمد الوقت المخصص لإعداد تقديرات الموازنة التفصيلية على ذلك الذي تتيحه جميع التعميمات المعنية.

1.17:6. تُعطى الدرجة A لهذا البعد إذا استطاعت جميع الوحدات المدرجة في الموازنة إكمال تقديراتها بشكل مفصل في الموعد المحدد.

1.17:1. يُقيّم هذا البُعد ما إذا تواجد تقييم زمني ثابت للموازنة ومدى الالتزام به. قد تبدأ الوحدات المُدرجة في الموازنة عملياً في العمل على إعداد تقديرات الموازنة بشكل مبكر أكثر قبل بداية التقييم الزمني للموازنة ولكن من المهم إعطاءها الوقت الكافي لإعداد مقترحات الموازنة التفصيلية الخاصة بها بما يتوافق مع الإرشادات ويتضمن ذلك سقوف إنفاق الموازنة لتعميم (تعميمات) الموازنة إذا ما صدرت. قد يؤدي التأخير في العملية وتميرير الموازنة إلى التشكك في النفقات المعتمدة وينتج عن ذلك تأخير في بعض أنشطة الحكومة والتي من المرجح أن تتضمن عقوداً رئيسية.

1.17:2. يحتاج المُقيّمون إلى تحديد ما إذا تواجد قانون (حديث) للموازنة (أو لوائح للموازنة) والتي تضع المبادئ الأساسية لعملية الموازنة بما في ذلك الإجراءات الرئيسية والأطر الزمنية والتقييم الزمني للموازنة. في بعض البلدان يتم إصدار التقييم الزمني للموازنة سنوياً كجزء من التعميم الأولي.

1.17:3. يُقصد بالعبارة "الالتزام إلى حد كبير وبشكل عام" أن غالبية الإجراءات يتم اتخاذها ضمن الأطر الزمنية الموصى بها. بينما قد يعتبر التأخير لبضعة أيام عن تاريخ محدد أمراً مقبولاً

البُعد 1.17. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتواجد تقييم زمني واضح للموازنة السنوية ويتم الالتزام به من الجميع ويسمح للوحدات المُدرجة في الموازنة بمدة لا تقل عن ستة أسابيع من استلام تعميم الموازنة لاستكمال تقديراتها التفصيلية في الموعد المحدد على نحو ذي مغزى.
B	يتواجد تقييم زمني واضح للموازنة السنوية ويتم الالتزام به إلى حد كبير. يسمح التقييم الزمني للوحدات المُدرجة في الموازنة بأربعة أسابيع من استلام تعميم الموازنة. تكون معظم الوحدات المُدرجة في الموازنة قادرة على استكمال تقديراتها التفصيلية في الموعد المحدد.
C	يتواجد تقييم زمني للموازنة السنوية وتلتزم بعض الوحدات المُدرجة في الموازنة به وتفي بالتوقيتات المحددة لاستكمال التقديرات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.17. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الموازنة الأخيرة المقدمة للهيئة التشريعية	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• التقييم الزمني للموازنة. • عدد الأسابيع المخصصة للوحدات المُدرجة في الموازنة للاتهاء من تقديراتها التفصيلية. • التواريخ (التوقيتات) الفعلية للمراحل (الإجراءات) في عملية إعداد الموازنة مقارنة بالتواريخ الأصلية في التقييم الزمني للموازنة. • محتوى التعميمات المتعلقة بإعداد التقديرات التفصيلية.	• وزارة المالية (إدارة الموازنة) بالتعاون مع مسؤولي المالية من الوحدات المُدرجة في الموازنة مرتفعة الإنفاق

البُعد 2.17 إرشادات بشأن إعداد الموازنة

إرشادات قياس البُعد

2.17:1. يُقِيم هذا البُعد وضوح وشمولية الإرشادات من أعلى إلى أسفل بشأن الإعداد لتقديمات الموازنة. يفحص تعميم (تعميمات) الموازنة أو ما يقابلها لتحديد ما إذا توفرت الإرشادات الواضحة حول عملية الموازنة بما في ذلك سقف الإنفاق أو ما إذا تم وضع حدود التخصيص الأخرى للوزارات أو الوحدات المُدرجة في الموازنة أو المجالات الوظيفية الأخرى. ينبغي تغطية الموازنة للسنة المالية القادمة بالكامل (والسنوات ذات الصلة اللاحقة لأنظمة الموازنة متوسطة الأجل) في الإرشادات المتوفرة من خلال التعميم (التعميمات).

2.17:2. ومن أجل تجنب تغييرات آخر لحظة الطارئة على مقترحات الموازنة من المهم المشاركة الفعالة للقيادة السياسية في وضع مُجمل المخصصات المعنية بأولويات الإنفاق من مرحلة مبكرة من عملية إعداد الموازنة. ينبغي أن يجري ذلك من خلال مراجعة واعتماد السقف في تعميم الموازنة إما باعتماد تعميم الموازنة أو باعتماد اقتراح مسبق لمُجمل السقف، على سبيل المثال نظرة عامة للموازنة أو نظرة عامة أو إطار مالي معتمد متوسط الأجل. يختلف هذا البُعد عن 2.16 والذي يراعي فقط ما إذا كانت سقف الإنفاق متوسط الأجل قد وضعتها الحكومة. لا يتطلب هذا البُعد سقف إنفاق متوسط الأجل للموازنات متوسطة الأجل

ولكن يُقِيم فقط ما إذا تم وضع سقف إنفاق متوسطة الأجل أو سنوية.

4:2.17. تشير السقف إلى الحد الأقصى التوضيحي لمخصصات الموازنة المسندة للوحدات المُدرجة في الموازنة في بداية من عملية إعداد الموازنة لتكون الأساس لإعداد مقترحات الموازنة التفصيلية الخاصة بها. قد تخضع مخصصات الموازنة النهائية للوحدات الفردية المُدرجة في الموازنة لاحقًا للتعديل على أساس مستوى جودة وتبرير مقترحاتها التفصيلية. تمثل السقف عنصرًا رئيسيًا في عملية إعداد الموازنة المتصفة بالانضباط. يحتاج المُقيّمون إلى تحديد ما إذا تضمن تعميم الموازنة سقفًا معتمدة مسبقًا من رئاسة الوزراء. وإذا ما لم يكن ذلك فمن الضروري تحديد ما تم إخطار الوحدات المُدرجة في الموازنة بالسقف في الوقت المناسب من أجل تعديل تقديراتها الخاصة بالموازنة.

5:2.17. تشير السقف إلى إجمالي موازنات الوزارة بما في ذلك موازنات رأس المال والموازنات الدورية. قد تتغير المبالغ الأقل من السقف أثناء عملية الموازنة إلا أن الخاصية الهامة التي يفحصها هذا المؤشر تتمثل في تطبيق السقف المعتمدة قبل إصدار تعميم الموازنة.

البُعد 2.17. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	إصدار تعميم أو تعميمات واضحة وشاملة للموازنة من أجل الوحدات المُدرجة في الموازنة تغطي إجمالي نفقات الموازنة عن السنة المالية بالكامل. تعكس الموازنة سقف الوزارة المعتمدة من رئاسة الوزراء (أو ما يقابلها) قبل توزيع التعميم على الوحدات المُدرجة في الموازنة.
B	إصدار تعميم أو تعميمات واضحة وشاملة للموازنة من أجل الوحدات المُدرجة في الموازنة تغطي إجمالي نفقات الموازنة عن السنة المالية بالكامل. تعكس الموازنة سقف الوزارة المقدمة إلى رئاسة الوزراء (أو ما يقابلها). قد يتم اعتماد السقف من رئاسة الوزراء بعد توزيع التعميم على الوحدات المُدرجة في الموازنة ولكن قبل استكمال الوحدات المُدرجة في الموازنة لتقديمها.
C	إصدار تعميم أو تعميمات الموازنة للوحدات المُدرجة في الموازنة ويتضمن ذلك السقف للمجالات الإدارية أو الوظيفية. يتم تغطية إجمالي نفقات الموازنة للسنة المالية بالكامل. تخضع تقديرات الموازنة للمراجعة والاعتماد بواسطة رئاسة الوزراء بعد استكمالها بكل تفاصيلها من خلال الوحدات المُدرجة في الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.17. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الموازنة الأخيرة	الحكومة المركزية	• تعميم الموازنة.	• وزارة المالية (إدارة
المقدمة للهيئة التشريعية	المُدرجة في الموازنة	• تاريخ موافقة رئاسة الوزراء على تعميم الموازنة مقارنة بتاريخ إصدار وزارة المالية لتعميم الموازنة من أجل الوحدات المُدرجة في الموازنة.	الموازنة) بالتعاون مع رئاسة الوزراء (مثال
		• تاريخ موافقة رئاسة الوزراء على السقف عند عدم اعتمادها مع تعميم الموازنة.	المذكرة) والوحدات المُدرجة في الموازنة
		• تاريخ إعلام وزارة المالية للسقف إلى الوحدات المُدرجة في الموازنة بالسقف من طرف وزارة المالية عند عدم اعتمادها مع تعميم الموازنة.	مرتفعة الإنفاق

البُعد 3.17 تقديم الموازنة للهيئة التشريعية

إرشادات قياس البُعد

1.3.17. يُقيّم دقة توقيت تقديم اقتراح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية أو الجهة ذات الاختصاص المماثل وذلك حتى يتوفر للهيئة التشريعية الوقت الملائم لمراجعة الموازنة بما يمكن من اعتماد الموازنة قبل بداية السنة المالية.

البُعد 3.17. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	قدمت الجهة التنفيذية مقترح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	قدمت الجهة التنفيذية مقترح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة وقدمته قبل بداية السنة المالية في السنة الثالثة.
C	قدمت الجهة التنفيذية مقترح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية قبل شهر على الأقل من بداية السنة المالية في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.17. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	عدد الشهور قبل بداية السنة المالية التي تم تقديم مقترحات الموازنة السنوية فيها للهيئة التشريعية في الثلاث سنوات الأخيرة؛ تواريخ محددة للتقديم.	وزارة المالية (إدارة الموازنة) بالتعاون مع الهيئة التشريعية (لجنة الموازنة/ المالية)

مؤشر الأداء PI-18 الفحص التشريعي للموازنة

سوف تتقوض مساءلة الحكومة أمام الناخبين. يدعم عملية تقييم الفحص التشريعي ومناقشته قانون الموازنة السنوي مع مراعاة عوامل عديدة بما فيها نطاق الفحص، والإجراءات الداخلية للفحص والمناقشة، والوقت المسموح به من أجل هذه العملية.

البُعد 1.18 نطاق فحص الموازنة

إرشادات قياس البُعد

1.1:1.18. يُقيّم نطاق الفحص التشريعي. ينبغي أن يغطي هذا الفحص مراجعة السياسات المالية، والتنبؤات المالية متوسطة الأجل، والأولويات متوسطة الأجل فضلاً عن التفاصيل المحددة بشأن التقديرات الخاصة بالنفقات والإيرادات. في بعض نُظم الاختصاص يجوز إجراء المراجعة في مرحلتين أو أكثر والتي من المحتمل أن تنطوي على وجود فجوة ما بين مراجعة الجوانب متوسطة الأجل ومراجعة تفاصيل التقديرات المعنية بالسنة المالية القادمة. ومع غياب الهيئة التشريعية التي تؤدي وظائف الفحص التشريعي قد يحصل هذا البُعد على الدرجة D ويرجع ذلك إلى عدم تلبية متطلبات الدرجة C.

2.1:1.18. ينبغي أن يتضمن المحتوى السري لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية معلومات حول تواجد هيئة تشريعية فاعلة مع توفير نظرة سريعة على دورها في عملية الموازنة بما في ذلك الوثائق التي تقوم بمراجعتها. ينبغي أن يلقي التقرير أيضاً بالضوء على نطاق مراجعة الهيئة التشريعية، بمعنى ما إذا كانت الوثائق قد خضعت للفحص والمناقشة والتعليق بفاعلية أو مجرد التنويه بشكل مبسط. للحصول على شرح لتنبؤات المالية العامة متوسطة الأجل. راجع البُعد PI-14.2.

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر طبيعة الفحص التشريعي ومداه بالنسبة للموازنة السنوية. يتناول هذا المؤشر المدى الذي تقوم من خلاله الهيئة التشريعية بفحص الموازنة السنوية ومناقشتها والموافقة عليها، ويتضمن ذلك مدى رسوخ إجراءات الهيئة التشريعية الخاصة بالفحص والالتزام بها. يُقيّم المؤشر أيضاً وجود قواعد إدخال تعديلات على الموازنة خلال السنة بدون موافقة مسبقة من الهيئة التشريعية. يحتوي هذا المؤشر على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد.

- البُعد 1.18 نطاق فحص الموازنة
- البُعد 2.18 الإجراءات التشريعية لفحص الموازنة
- البُعد 3.18 توقيت الموافقة على الموازنة
- البُعد 4.18 قواعد إدخال تعديلات على الموازنة من خلال الجهة التنفيذية

الأثر على نتائج الموازنة

في معظم الدول تحصل الحكومة على سلطة الإنفاق بواسطة الهيئة التشريعية وذلك من خلال تمريرها قانون الموازنة السنوية. وإذا لم تقم الهيئة التشريعية بفحص القانون ومناقشته على نحو دقيق فإنها بذلك لا تكون مارست سلطتها بفاعلية وعليه

البُعد 1.18. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تغطية مراجعة الهيئة التشريعية للسياسات المالية، والتنبؤات المالية متوسطة الأجل، والأولويات متوسطة الأجل فضلاً عن تفاصيل حول النفقات والإيرادات.
B	تغطية مراجعة الهيئة التشريعية للسياسات والإجماليات المالية للسنة القادمة فضلاً عن تفاصيل حول النفقات والإيرادات.
C	تغطية مراجعة الهيئة التشريعية تفاصيل حول النفقات والإيرادات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.18. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• وثائق الموازنة التي خضعت لمراجعة الهيئة التشريعية. • تفاصيل الأمور التي غطتها مراجعة الهيئة التشريعية، مثل سجلات الاجتماعات، والنتائج وتقارير اللجنة.	• مدير الموازنة أو سكرتير أو رئيس لجنة (لجان) الموازنة التابعة للهيئة التشريعية بالتعاون مع مجموعات الضغط والمجتمع المدني و مجموعات المصالح.

البُعد 2.18 الإجراءات التشريعية لفحص الموازنة

إرشادات قياس البُعد

2:2.18 ينبغي أن يركز القسم ذو الصلة في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية على الالتزام بإجراءات من أجل المراجعة التشريعية لمقترحات الموازنة وينبغي الإشارة إلى ما إذا كانت هذه الإجراءات قد تم وضعها وتأسيسها من خلال التشريع. ينبغي للمُقيمين أيضًا توفير معلومات عن مدى دقة توقيت المراجعة التشريعية وشموليتها. وبينما يتفاوت الإطار القانوني الذي يحدد دور الهيئة التشريعية وسلطاتها في عملية الموازنة من دولة إلى أخرى فإن الكثير من الدول تحدد السلطات ذات الصلة للسلطة التشريعية فيما يتعلق بالمالية العامة في الدستور و/أو القانون الأساسي و/أو اللوائح المالية التي لا تتطلب التجديد السنوي.

1:2.18 يُقيّم هذا البُعد مدى ثبات إجراءات المراجعة والالتزام بها. يتضمن ذلك ترتيبات للمشورة العامة، والترتيبات التنظيمية الداخلية والمتعلقة باللجان، والدعم الفني، وإجراءات التفاوض. ينبغي أن يكون تواجد الإجراءات ذات الصلة وتوقيتها أمراً قابلاً للتحقق منه بالرجوع إلى سجلات الجلسات والقرارات التشريعية. وقد يجري اعتماد الإجراءات لكل موازنة أو قد تقوم على أساس الترتيبات القائمة والتي تنطبق على كل فترة للهيئة التشريعية ما لم يتم تغيير ذلك بشكل واضح. يعتبر أي من المنهجين مقبولاً لتحديد درجة التصنيف الترتيبي لهذا البُعد. يغطي المؤشر PI-5 مدى ملاءمة وثائق الموازنة المتوفرة للهيئة التشريعية.

البُعد 2.18. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	إقرار الهيئة التشريعية للإجراءات التي تتبعها الهيئة التشريعية في مراجعة مقترحات الموازنة قبل جلسات استماع الموازنة والالتزام بهذه الإجراءات. تتضمن الإجراءات ترتيبات للاستشارة العامة. وتتضمن أيضًا الترتيبات التنظيمية الداخلية مثل لجان المراجعة المتخصصة، والدعم الفني وإجراءات التفاوض.
B	إقرار الهيئة التشريعية للإجراءات التي تتبعها الهيئة التشريعية في مراجعة مقترحات الموازنة قبل جلسات استماع الموازنة والالتزام بهذه الإجراءات. وتتضمن الترتيبات التنظيمية الداخلية مثل لجان المراجعة المتخصصة، والدعم الفني وإجراءات التفاوض.
C	إقرار الهيئة التشريعية للإجراءات التي تتبعها الهيئة التشريعية في مراجعة مقترحات الموازنة قبل جلسات استماع الموازنة والالتزام بهذه الإجراءات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.18. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	<ul style="list-style-type: none"> • سجلات الجلسات والقرارات التشريعية. • محتوى الإجراءات التشريعية لمراجعة مقترحات الموازنة. • كيف ومتى تم اعتماد/إصدار الإجراءات. • التأكيد على الالتزام بالإجراءات أو معلومات على عدم الالتزام. 	<ul style="list-style-type: none"> • لجان الهيئة التشريعية بالتعاون مع مجموعات الضغط والمجتمع المدني و مجموعات المصالح.

البُعد 3.18 توقيت الموافقة على الموازنة

إرشادات قياس البُعد

3:3.18 إذا وافقت الهيئة التشريعية في بداية السنة على موازنة مؤقتة تغطي فترة أقل من سنة (بسبب على سبيل المثال أزمة سياسية أو جمود في مفاوضات الموازنة ما بين الجهة التنفيذية والهيئة التشريعية) فإن عملية الاعتماد لأغراض هذا البُعد سوف تعتبر متأخرة حتى يتم الموافقة بشكل خاص على الموازنة للسنة المالية الجديدة بأكملها.

4:3.18 سوف تعتبر أيضًا عملية الموافقة متأخرة عندما ينص القانون على أنه في حالة غياب الموافقة التشريعية على الموازنة مع نهاية السنة السابقة الماضية فإن موازنة السنة السابقة تدخل حيز التنفيذ. لن يعتبر التمديد التلقائي لموازنة السنة الماضية أمرًا "منتظمًا" وهو ما سوف ينعكس في درجة هذا البُعد.

5:3.18 إذا كان هناك تخصيص على استثناء خاص لشخصية سياسية رفيعة، إذا ما كان من المسموح قانونًا للرئيس (أو ما يقابله من شخصية سياسية رفيعة للغاية مثلما هو مشار إليه في الدستور أو التشريع المتعلق بإدارة المالية العامة) بتقديم استثناء خاص (مثل الإذن الخاص) للسماح بتنفيذ مسودة الموازنة من أجل البدء مع بداية السنة المالية الجديدة في حالة عدم موافقة الهيئة

1:3.18 يُقيّم هذا البُعد دقة توقيت عملية الفحص فيما يتعلق بقدرة الهيئة التشريعية على إقرار الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة. يعتبر الموعد المحدد من الأمور الهامة حتى تكون الوحدات المُدرجة في الموازنة في بداية السنة المالية على دراية بالموارد التي سوف تتوفر لها من أجل تقديم الخدمة. إن الوقت المتاح للفحص يتحدد بشكل كبير حسب وقت تقديم مقترحات الموازنة التنفيذية إلى الهيئة التشريعية، وذلك حسب التقييم الموضح في المؤشر PI-17.

2:3.18 ينبغي أن يحدد المحتوى السردى الوارد في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية بالنسبة لهذا البُعد الوقت الفعلي الذي استغرقته الهيئة التشريعية في مراجعة مقترح الموازنة، وكذلك الوقت الفعلي لاعتماد الموازنة كل سنة. ينبغي أن يركز التقرير على الثلاث سنوات المالية الأخيرة للتأكد مما إذا كان قد تم اعتماد الموازنة قبل بداية السنة المالية وقد يشرح سبب التأخير، إذا ما انطبق ذلك.

البُعد 3.18. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة السنوية قبل بداية السنة في كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
B	موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة السنوية قبل بداية السنة في سنتين من السنوات المالية الثلاث الأخيرة، مع تأخير يصل إلى شهر في السنة الثالثة.
C	موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة السنوية خلال شهر من بداية السنة في سنتين أو أكثر من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.18. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• تاريخ الموافقة على الموازنة من خلال الهيئة التشريعية في كل سنة من الثلاث سنوات المالية الأخيرة.	• وزارة المالية (إدارة الموازنة) بالتعاون مع الهيئة التشريعية (لجان الموازنة/المالية).

قد تكون القواعد جزءًا من تشريع الموازنة السنوية أو جزءًا من نصوص تشريعية جارية مثل قانون تنظيمي للموازنة أو جزءًا من السلطات المحددة في الدستور.

2:4.18 يحتاج الجزء السردي من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البُعد إلى توفير نظرة عامة على القواعد القانونية والإجرائية التي تحكم التعديلات الجارية أثناء السنة من خلال الجهة التنفيذية وقد يُعَلق على مدى وضوح هذه القواعد. كما ينبغي أن يعلّق التقرير على ما إذا كانت القواعد تسمح بعمليات إعادة تخصيص إدارية مكثفة والزيادة في إجمالي النفقات أو تضع حدودًا صارمة بشأن نطاق التعديلات وطبيعتها.

3:4.18 بالنسبة لوضوح القواعد الخاصة بالتعديلات الجارية أثناء السنة وحتى لا يتم تقويض أهمية الموازنة الأصلية يجب أن يكون التفويض بالتعديلات التي من الممكن للجهة التنفيذية القيام بها محددًا بوضوح ويتبع القواعد التي ينبغي لها تعريف النطاق والإجراءات من أجل (1) تعديلات سقف الموازنة للوحدات المُدرجة في الموازنة والتي لا تتطلب موافقة مسبقة من وزارة المالية؛ (2) تعديلات تتطلب موافقة مسبقة من وزارة المالية وبدون موافقة تشريعية أو من رئاسة الوزراء؛ (3) تعديلات تتطلب موافقة رئاسة الوزراء وبدون موافقة تشريعية؛ (4) تعديلات تتطلب موافقة تشريعية مسبقة. ينبغي أيضًا أن تتواجد قواعد محددة بشكل واضح والتي تحصر تقدير الجهة التنفيذية في التعديلات الحالية لمخصصات الموازنة من أجل موافقة الهيئة التشريعية بأثر رجعي (راجع أيضًا البُعد 4.PI-21). يجب أيضًا أن تتوفر الأدلة على الالتزام بالقواعد.

4:4.18 ينبغي اعتبار الحالات التي تفشل فيها الجهة التنفيذية في تنفيذ الموازنة على نحو متسق مع الموازنة المعتمدة كما تم التصويت عليها من طرف الهيئة التشريعية بمثابة تعديلات جارية أثناء السنة للموازنة المعتمدة وسوف تتطلب التصنيف D لهذا البُعد.

التشريعية بعد على مسودة الموازنة، فإن ذلك لا يمثل اعتمادًا لمسودة الموازنة. غالبًا ما تتم الموافقة الرسمية على مسودة الموازنة من خلال موافقة الهيئة التشريعية على مشروع قانون (والمعروف أحيانًا بمشروع قانون الموازنة؛ في الدول المتحدثة بالإنجليزية). يسمح التصويت على مشروع القانون بتمويل الموازنة الجديدة من خلال عمليات سحب من أموال الصندوق المركزي للدولة (المعروف بشكل عام بالصندوق الموحد؛ في الدول المتحدثة بالإنجليزية). قد يحتوي التشريع المعني بإدارة المالية العامة (وربما أيضًا الدستور) على نص يشير إلى أنه يجوز للهيئة التشريعية وحدها الموافقة على عمليات سحب الأموال العامة من صندوق الحكومة المركزية. إن الاستثناء الخاص المسند للرئيس بموجب القانون للموافقة على مواصلة تمويل الخدمات العامة شريطة الموافقة التشريعية يختلف عن الموافقة التشريعية وبشكل عام سوف يسمح الإعفاء فقط بمواصلة التمويل في نفس مستوى السنة السابقة.

6:3.18 في بعض أنظمة الدول قد يحق للهيئة التشريعية اقتراح تعديلات على مسودة الموازنة المقدمة لها من جانب الجهة التنفيذية وقد يكون للجهة التنفيذية (أو ربما الرئيس) حق النقض على التعديل. قد يحق للهيئة التشريعية مواجهة الاعتراض. ومهما كانت الحالة، تؤدي الاعتراضات فقط إلى تأخير الموافقة وهو ما سوف ينعكس على درجة هذا البُعد.

البُعد 4.18 قواعد إدخال تعديلات على الموازنة من خلال الجهة التنفيذية

إرشادات قياس البُعد

1:4.18 يُقيّم هذا البُعد الترتيبات الجارية للنظر في التعديلات الطارئة على الموازنة خلال السنة والتي لا تتطلب موافقة تشريعية. تمثل هذه التعديلات سمة مشتركة في عمليات الموازنة السنوية. وتجنبًا لتقويض مصداقية الموازنة الأصلية يجب أن يلتزم أي تصريح تنفيذي بإجراء التعديلات بقواعد محددة بوضوح.

4.18:5 بالنسبة إلى الدرجة (A)، فإن " قواعد واضحة لإدخال التعديلات " هي قواعد أو لوائح تسمح إما بأنواع معينة من إعادة التخصيص (مثل التحويلات داخل نفس البرنامج، أو التحويلات إلى الاستثمارات الرأسمالية، إلخ) أو حظر أنواع معينة من إعادة التخصيص (على سبيل المثال، التحويلات من الاستثمار الرأسمالي، التحويلات إلى نفقات المرتبات، التحويلات بين وحدات الميزانية أو برامج إعادة التخصيص المحظورة، إلخ). ويجب أن تحد القواعد لمدى التعديلات من حجم عمليات وإعادة التخصيص. يتم تقييم أهمية إعادة التخصيص هذه بالنسبة للنسب المحددة في معايير تصنيف PI-2. لا يكفي حظر توسيع إجمالي النفقات للامتثال لهذا المطلب.

البُعد 4.18. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	وجود قواعد واضحة لإدخال التعديلات على الموازنة خلال السنة بواسطة الجهة التنفيذية. تضع القواعد حدوداً صارمة حول مدى وطبيعة التعديلات ويتم الالتزام بها في جميع الحالات.
B	وجود قواعد واضحة لإدخال التعديلات على الموازنة خلال السنة بواسطة الجهة التنفيذية، ويتم الالتزام بها في معظم الحالات. يجوز السماح بعمليات إعادة تخصيص إدارية مكثفة.
C	وجود قواعد واضحة والتي يجوز الالتزام بها في بعض الحالات أو يجوز لها السماح بإعادة التخصيص الإداري المكثف وكذلك الاتساع بنطاق إجمالي النفقات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.18. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	<ul style="list-style-type: none"> الإجراءات والقواعد لتعديلات الموازنة أثناء السنة من جانب الجهة التنفيذية. تأكيد على الالتزام بالإجراءات أو معلومات عن عدم الالتزام. 	<ul style="list-style-type: none"> اللجان التشريعية بالتعاون مع مجموعات الضغط والمجتمع المدني و مجموعات المصالح. تقارير المراجعة الداخلية و/أو الخارجية.



المحور الخامس: القدرة على التنبؤ ومراقبة تنفيذ الموازنة

يُقيم هذا المحور مدى تنفيذ الموازنة ضمن نظام من المعايير والعمليات والضوابط الداخلية الفعالة مع ضمان الحصول على الموارد واستخدامها حسب المستهدف منها.

يحتوي المحور الخامس على ثمانية مؤشرات:

- المؤشر PI-19 إدارة الإيرادات
- المؤشر PI-20 المحاسبة المتعلقة بالإيرادات
- المؤشر PI-21 قابلية التنبؤ بتوفر الأموال للالتزام بالإنفاق
- المؤشر PI-22 متأخرات الإنفاق
- المؤشر PI-23 مراقبة كشوف الرواتب والأجور
- المؤشر PI-24 إدارة المشتريات
- المؤشر PI-25 الرقابة الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور
- المؤشر PI-26 المراجعة الداخلية

يشكل تنفيذ الموازنة القابل للتنبؤ والخاضع للرقابة أمراً ضرورياً لضمان تحصيل الإيرادات وتخصيص الموارد واستخدامها كما هو مستهدف من الحكومة ومعتمد من الهيئة التشريعية. تتطلب فعالية إدارة السياسة وتنفيذ البرنامج قابلية للتنبؤ بتوفر الموارد عند الحاجة إليها كما تضمن الرقابة الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين خلال عملية تنفيذ الموازنة.

1:19. يغطي المؤشر إدارة جميع أنواع الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية من جانب الحكومة المركزية. يوجد ملخص بأنواع الإيرادات في وصف المؤشر PI-3. في حالة الدولة الغنية بالموارد ينبغي الإشارة إلى مستوى الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية. ينبغي للمقيمين الرجوع إلى المؤشرين PI-3 و PI-20.

2:19. ينبغي أيضاً أن يحدد المحتوى السردى بتقرير تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية الكيانات التي تقوم بإدارة معظم أو غالبية إيرادات الحكومة المركزية، وفي حالة الدول الغنية بالموارد تحديد الهيئات التي تقوم بإدارة إيرادات الموارد الطبيعية. بالنسبة للدول التي تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية ينبغي على المحتوى السردى بتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية أن يصف الإطار الحالي لإدارة الموارد الطبيعية، على مستوى الهيئات وكيانات الدولة بما في ذلك أدوارها ووظائفها ومسؤولياتها، وذلك مع تركيز خاص على الجوانب التي سوف يقيسها هذا المؤشر. وفي هذا الشأن تتضمن عادة أنظمة الضرائب الخاصة بالموارد الطبيعية خيار قواعد ضريبية متعددة عبر مزيج من الأدوات الضريبية وغير الضريبية سعياً لمراعاة الخصائص الرئيسية لقطاع الموارد الطبيعية وأثرها على إدارة الإيرادات.

3:19. و تختلف أنظمة المالية العامة الخاصة بالموارد الطبيعية على مستوى الدول وكذلك كيفية تنظيم الدول لإدارة الموارد الطبيعية على مستوى الهيئات المختلفة وبالتالي سيكون هناك (1) إدارة إيرادات الموارد الطبيعية من خلال مصلحة الضرائب، والذي يكون أقل شيوغاً للبتروول عن التعدين، وأكثر شيوغاً في الدول التي تتمتع بإمكانية إدارية أعلى وهياكل حوكمة أكثر مركزية؛ (2) تجزئة إدارة إيرادات الموارد الطبيعية فيما بين الهيئات المختلفة والذي يعتبر أمراً شائعاً في الدول الأقل إمكانية لاسيما بالنسبة للبتروول؛ (3) إدارة إيرادات الموارد الطبيعية من خلال إدارة مخصصة للموارد الطبيعية وهو ما قد يكون أمراً نادراً ولكن قد ينطبق في حالة أنظمة تقاسم في إنتاج البتروول. في حالة الإطار التنظيمي المجزأ ينبغي للمقيمين التعليق في تقرير تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية على مدى تواصل الهيئات وكيانات الدولة المشتركة وتبادلها للمعلومات لضمان كفاءة وفعالية إدارة الموارد الطبيعية.

معلومات عن المؤشر

يرتبط هذا المؤشر بالكيانات التي تقوم بإدارة إيرادات الحكومة المركزية والتي قد تتضمن إدارة الضرائب وإدارة الجمارك وإدارة مساهمات الضمان الاجتماعي. كما يغطي الهيئات التي تقوم بإدارة الإيرادات من مصادر هامة أخرى مثل استخراج الموارد الطبيعية. بما في ذلك المؤسسات العامة العاملة كجهات تنظيمية والشركات القابضة المعنية بمصالح الحكومة. في هذه الحالات سوف يتطلب التقييم جمع المعلومات من كيانات خارج القطاع الحكومي. يُقيّم المؤشر الإجراءات المستخدمة لجمع ورصد إيرادات الحكومة المركزية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد.

- البُعد 1.19 الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات
- البُعد 2.19 إدارة مخاطر الإيرادات
- البُعد 3.19 استقصاء ومراجعة الإيرادات
- البُعد 4.19 رصد المتأخرات من الإيرادات

الأثر على نتائج الموازنة

تعتبر قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات من المكونات الضرورية لأي نظام لإدارة المالية العامة. وهي أيضاً مجال حيث يوجد تفاعل مباشر ما بين الأفراد والمنشآت من جانب والدولة من جانب آخر. يجب على الحكومة تزويد المسؤولين عن توفير الإيرادات بفهم واضح بحقوقهم والتزاماتهم وكذلك الإجراءات التي يتم اتباعها في حالة الطعن مع ضمان وجود الآليات لتحقيق الامتثال.

توفر تدابير الضرائب والإيرادات الأخرى الأموال من أجل السماح للحكومة بتحقيق أهداف سياسة الإنفاق وإعادة التخصيص. فإنها تحقق مساهمتها القصوى في نواتج أفضل للموازنة عند كفاءة تحصيلها وإلى الحد الذي تُصرح به القوانين واللوائح. يحتاج دافعوا الإيرادات إلى معرفة التزاماتهم حتى يستطيعوا الامتثال للقوانين واللوائح ويتجنبوا التهرب أو تأخير دفع مساهمات الإيرادات التي تنطبق عليهم. إذا ما لم تتم إدارة تدابير الإيرادات بالشكل الجيد من الممكن أن تأتي التحصيلات أقل مما هو مستهدف ليؤدي ذلك إلى نقص في الموارد التي يمكن إعادة تخصيصها وإمكانية أقل لتقديم الخدمات.

الجدول 1.19: الإيرادات المجمعة حسب الكيان وفئة الإيرادات (مثل فقط؛ تختلف الكيانات الفعلية والتفاصيل الأخرى حسب البلد)

الإيرادات التي تم تحصيلها		فئة الإيرادات	الكيانات المحصلة
% من الإجمالي	المبلغ		
49%	1170		مكتب الضرائب الوطني
23%	540	ضريبة الدخل	
16%	390	ضريبة القيمة المضافة	
8%	200	الضريبة على الشركات	
2%	40	ضرائب أخرى	
21%	500		الجمارك
15%	350	رسوم الاستيراد	
6%	150	ضرائب التصدير	
23%	540		وكالة الطاقة والمناجم
16%	380	عائدات النفط	
7%	160	رسوم استخراج	
7%	170		وزارة الأراضي والشؤون الداخلية
5%	120	الجزء الوطني للضريبة العقارية	
2%	50	دخل الملكية	
100%	2380		المجموع

1.19:2 ينبغي أن يوفر المحتوى السري لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية معلومات حول سياسات كل هيئة من الهيئات المعنية بالإيرادات فيما يتعلق بعملية نشر المعلومات. في هذا الشأن ينبغي للمقيمين التركيز على الكيانات التي تقوم بإدارة معظم أو غالبية إيرادات الحكومة المركزية. كذلك ينبغي أن يشرح التقرير أيضًا سبل حصول دافعي الضرائب على المعلومات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم والمشورة من الهيئات المعنية بالإيرادات وما إذا كانت المعلومات متاحة لعموم الجمهور وفي أي شكل يتم ذلك (عبر شبكة الإنترنت أو أدلة مطبوعة أو كتيبات أو نشرات أو ملاحظات عن الممارسات أو الأسئلة المتكررة ... إلخ). ينبغي أن تحتوي هذه المعلومات على مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية (أي التسجيل، وتقديم الإقرارات في الوقت المناسب، وسداد الالتزامات في الوقت المحدد، ورفع التقارير الكاملة والدقيقة بالمعلومات المتعلقة بالإقرار بالإضافة إلى إجراءات الطعن التي تمكن الخاضعين للضرائب من أجل التظلم من قرارات المسؤولين عن إدارة الإيرادات). لا يستهدف هذا البعد تقييم مدى فعالية نظام التعويضات ولكن فقط يتناول نطاق معرفة الخاضعين للضرائب بالحد الأدنى من عمليات وإجراءات التعويض.

1.19:4، الإثباتات المادية المستخدمة لتقييم الأبعاد 1.19، 2.19، 3.19، وجميع أبعاد PI-20، يتم تشجيع المراقبين على إعداد جدول يحتوي على معلومات عن الإيرادات المجمعة مقسمة حسب الكيانات و فئات الإيرادات.

البعد 1.19 الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات

إرشادات قياس البعد

1.19:1 يُقَيِّم هذا البعد مدى وصول الأفراد والمنشآت إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم وكذلك للإجراءات والعمليات الإدارية التي تسمح بالتعويض، مثل وجود جهة مستقلة خارج النظام القانوني العام (ومن الناحية المثالية "محكمة للضرائب") والتي تكون قادرة على النظر في التظلمات.

البُعد 1.19 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تستخدم الكيانات التي تجمع معظم الإيرادات قنوات عديدة لتزويد الدافعين بفرص وصول سهلة إلى معلومات شاملة وحديثة حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية وكذلك الحقوق بما في ذلك كحد أدنى عمليات وإجراءات الطعن.
B	تستخدم الكيانات التي تجمع غالبية الإيرادات قنوات عديدة لتزويد الدافعين بفرص وصول سهلة إلى معلومات شاملة وحديثة حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية وكذلك الحقوق بما في ذلك كحد أدنى عمليات وإجراءات الطعن.
C	تستخدم الكيانات التي تجمع غالبية الإيرادات قنوات عديدة لتزويد الدافعين بفرص وصول إلى المعلومات حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية وكذلك الحقوق بما في ذلك كحد أدنى عمليات وإجراءات الطعن.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

المعلومات. بالنسبة للدول التي يتسع فيها نطاق الاستخدام العام للإنترنت سوف تخضع "سهولة" الحصول على المعلومات للتقييم بشكل كبير من خلال الرجوع إلى مدى توفر معلومات المساعدة الذاتية على شبكة الإنترنت، ومدى سهولة تصفح الأفراد والمنشآت (الخاضعين للضرائب) مواقع الكيان المعني بتحصيل إيرادات الحكومة (مصلحة الضرائب، الجمارك، هيئات مساهمات الضمان الاجتماعي، الوزارات/الهيئات المباشرة التي تتعامل مع الموارد الطبيعية، الخصخصة ... إلخ) من أجل الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها. على الجانب الآخر في حالة الدول التي لديها نسبة قليلة للغاية من استخدام سكانها للكمبيوتر والإنترنت سوف تخضع "سهولة" للتقييم بالرجوع إلى مدى الوصول إلى القنوات الأخرى لتقديم الخدمة مثل مراكز تقديم المساعدة المباشرة والاستفسارات الهاتفية.

المعلومات "الحديثة" هي مدى حداثة المعلومات بالنسبة للقوانين والإجراءات الإدارية.

3:1.19 في حالة إتاحة المعلومات لعموم الجمهور ينبغي أن يشير التقييم إلى مدى تهيئتها وتكيفها لتلبية الاحتياجات المحددة لشرائح الخاضعين للضرائب الرئيسيين وما إذا تضمنت هذه المعلومات إعلانات للحكومة تتعلق بالتغييرات المنتظرة للقوانين الضريبية والقطاعية وقوانين التعدين والبتروك ... إلخ. ينبغي أيضاً الإشارة إلى الإجراءات المنطبقة عملياً وبشكل متسق من خلال على سبيل المثال التنسيق مع هيئات دافعي الضرائب أو الغرف التجارية أو غيرها من هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني الهامة.

4:1.19 لأغراض هذا البُعد:

تشير كلمة "شامل" إلى نطاق المعلومات المتاحة للخاضعين للضرائب من أجل شرح التزاماتهم وحقوقهم بشكل واضح بالنسبة لمجالات التزامات الإيرادات الرئيسية. تتمثل مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية الأربعة فيما يلي:

1. التسجيل؛
 2. تقديم القرارات في الوقت المناسب؛
 3. سداد الالتزامات في الوقت المحدد؛
 4. ورفع التقارير الكاملة والدقيقة بالمعلومات المتعلقة بالإقرارات.
- تشير كلمة "حقوق" إلى نطاق معرفة للخاضعين للضرائب بحقوقهم القانونية وكذلك عمليات وإجراءات المراجعة المتاحة لهم لمعارضة التقييم الناتج عن المراجعة المحاسبية.
- تشير كلمة "طعن" إلى كل وسيلة تمكن من التعويض عن المعاملة الخاطئة وقد تتضمن الاعتراف و/أو الاعتذار و/أو التعويض المالي و/أو رد الاعتبار و/أو تصحيح الأخطاء.
- يقصد "بسهولة الوصول" مدى سهولة حصول الأفراد والخاضعين للضرائب على المعلومات والمشورة من إدارة الإيرادات بما في ذلك اعتبارات مثل دقة التوقيت والتكلفة والوقت المستغرق في إيجاد

البُعد 1.19 الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> المعلومات المقدمة للخاضعين للضرائب حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية والحقوق بما في ذلك بحد أدنى عمليات وإجراءات الطعن. ملاحظات حول ما إذا كانت المعلومات المتوفرة للخاضعين للضرائب شاملة وحديثة ومن السهل الوصول إليها. وسائل توفير المعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> قانون الضرائب والتشريعات الأخرى الخاصة بالإيرادات. في الدول الغنية بالموارد قد تتضمن التشريعات الإضافية المعلومات ذات الصلة باعتبارها جزءاً من ترتيبات إدارة الموارد الطبيعية. مواقع هيئات الإيرادات ونشراتها بالإضافة إلى معلومات حول الالتزامات والحقوق الرئيسية. نتائج لمعلومات محددة مهيئة حسب احتياجات شرائح الخاضعين للضرائب الرئيسية. الإجراءات الموثقة (للكيانات المعنية بتحصيل معظم أو غالبية إيرادات الحكومة المركزية). أفضل مصادر للمعلومات هي الهيئات المعنية بالإيرادات وهيئات الترويج والاستثمار. ينبغي أيضاً تنسيق المعلومات مع دافعي الضرائب وهيئات الأعمال وغرف التجارة ... إلخ) يوجد لدى بعض الدول نوافذ واحدة أو مراكز لخدمات الحكومة أو بوابات الحكومة الإلكترونية التي تقوم ببعض أو كل خدمات العملاء المشاركين في إدارة الإيرادات.

البُعد 2.19 إدارة مخاطر الإيرادات

إرشادات قياس البُعد

2.19:1 يُقيّم هذا البُعد مدى استخدام منهج شامل وهيكلية ومنتظم ضمن كيانات الإيرادات لتقييم مخاطر عدم الامتثال وتحديد الأولويات الخاصة بها. تعتمد إدارة الإيرادات الحديثة بشكل متزايد على التقييم الذاتي وتستخدم الطرق القائمة على أساس المخاطر لضمان الامتثال. من المرجح للقيود المتعلقة بالموارد أن تتطلب تركيز عمليات إدارة الإيرادات على تحديد الدافعين والمعاملات التي تتسم بأكثر احتمالية للمخاطرة بعدم الامتثال. تساهم عملية الإدارة الفعالة للمخاطر في الحد من التهرب وأوجه عدم الانتظام في إدارة الإيرادات وكذلك خفض تكلفة التحصيل للهيئات التي تقوم بتحصيل الإيرادات وتكلفة الامتثال للدافعين. ينبغي للمقيمين مراعاة استخدام عملية إدارة المخاطر في التسجيل مدفوعات الضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي ووضع الملفات الخاصة بها وسدادها واستردادها. كذلك ينبغي لهم التعليق على كفاءة هذه العمليات، كما ينبغي

أن يتناول التقييم تدابير التخفيف الموضوعة مثل المراجعات والاستقصاءات وضوابط أسعار التحويل وأنشطة رفع الوعي/الاتصال.

2.19:2 ينبغي أن يعلق المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية على ما إذا كان المنهج المستخدم يغطي جميع فئات الإيرادات، والشرائح الرئيسية للخاضعين للضرائب (مثل بحد أدنى كبار ومتوسطي دافعي الإيرادات)، ومجالات التزامات الإيرادات الرئيسية الأربعة. ينبغي أيضاً أن يشير إلى أي اختلافات في مناهج الهيئات المعنية بالإيرادات لتقييم مخاطر الامتثال وتدابير التخفيف من حدتها وتحديدها حسب الأولوية. ويقع التركيز على تلك الكيانات التي تقوم بإدارة معظم أو غالبية إيرادات الحكومة المركزية. علاوة على ذلك ينبغي الإشارة إلى وجود سجل لمخاطر الامتثال في المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية فيما يتعلق بهذا البُعد.

4:2.19 من أجل هذا البُعد تشير كلمة "شاملة" إلى تغطية جميع فئات الإيرادات. ويُقصد "بالمناهج الهيكلية والمنتظمة" منهج لديه إجراءات وخطوات موثقة بشكل واضح وقابل للتكرار على نحو منهجي ودوري. ترتبط "مخاطر الامتثال" بالإيرادات التي من الممكن خسارتها إذا ما فشل الخاضعون للضرائب في تلبية مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية الأربعة (1) التسجيل، و(2) تقديم الإقرارات في الوقت المناسب، و(3) سداد الالتزامات في الوقت المحدد، و(4) الإبلاغ الكامل والدقيق بالمعلومات المتعلقة بالإقرارات.

3:2.19 من ضمن الأمثلة على مخاطر الامتثال التي تمت ملاحظتها فيما بين كبار الخاضعين للضرائب تلك المرتبطة بتسعير التحويل وغيرها من ترتيبات تحويل الأرباح الأخرى للمنشآت متعددة الجنسيات العاملة في دولة ما بينما تقوم بمعاملات كثيفة عابرة للحدود. في الدول الغنية بالموارد تنتمي الشركات المشتركة في قطاع الصناعات الاستخراجية مع مراعاة حجمها ووظائفها حسب المعتاد لشريحة كبار الخاضعين للضرائب. يمثل تحويل الأرباح من خلال تسعير التحويل خطرًا رئيسيًا يرتبط بضرائب إيرادات الموارد الطبيعية. ينبغي أن يحدد التقرير أيضًا أي تدابير للتخفيف من حدة المخاطر والتي قامت بتطبيقها الهيئات المعنية بالإيرادات، مثل المراجعات المحاسبية، والتحقيقات، وضوابط تسعير التحويل، وأنشطة رفع الوعي والاتصال/التواصل.

البُعد 2.19 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تستخدم البيانات التي تجمع معظم الإيرادات منها شاملًا وهيكلية ومنتظمة لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدًا حسب الأولوية لجميع فئات الإيرادات وكحد أدنى لكبار ومتوسطي دافعي الإيرادات الخاصة بها.
B	تستخدم البيانات التي تجمع غالبية الإيرادات منها هيكلية ومنتظمة لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدًا حسب الأولوية لبعض فئات الإيرادات وكحد أدنى لكبار دافعي الإيرادات الخاصة بها.
C	تستخدم البيانات التي تجمع غالبية الإيرادات منها هيكلية ومنتظمة بشكل جزئي لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدًا حسب الأولوية لبعض مسارات الإيرادات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.19 الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• معلومات حول الإجراءات والمنهج المستخدم من خلال البيانات المعنية بتحصيل إيرادات الحكومة المركزية لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدًا حسب الأولوية، وما إذا قامت بتغطية (1) جميع فئات الإيرادات، و(2) شرائح الخاضعين للضرائب الرئيسية (بحد أدنى كبار ومتوسطي دافعي الإيرادات) و(3) دافعي الالتزامات الرئيسية الأربعة.	• منهج موثق لإدارة المخاطر المستخدم من الهيئات المعنية بالإيرادات لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدًا حسب الأولوية. • سجل بمخاطر الامتثال المحددة لكل شريحة من شرائح الخاضعين للضرائب (وبحد أدنى للدافعين كبار ومتوسطي الحجم). (أفضل مصادر للمعلومات هي البيانات التي تقوم بتحصيل معظم أو غالبية إيرادات الحكومة المركزية)

البُعد 3.19 استقصاء ومراجعة الإيرادات

إرشادات قياس البُعد

إليها تدابير مخطط لها من أجل التخفيف من حدة المخاطر فيما يتعلق (1) بمعظم أو غالبية الإيرادات، و(2) الشرائح الرئيسية للخاضعين للضرائب، و(3) المخاطر المتعلقة بمجالات الالتزامات الرئيسية الأربعة.

3:3.19 ينبغي أن يحدد المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية مدى تنفيذ خطة تحسين الامتثال للسنة المالية الكاملة الأحدث عهدًا حسب المخطط له. ينبغي أيضًا أن يشرح ما إذا كان من السهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ المراجعات والاستقصاءات المخطط لها من طرف الحكومة أو عموم الجمهور (بما في ذلك نسب التنفيذ أي ما تم تنفيذه مقابل ما هو مخطط له) وما إذا توفرت نتائج الاستقصاء والمقاضاة والقرارات المتعلقة بالعقوبات.

4:3.19 خطة تحسين الامتثال هي خطة رفيعة المستوى تصف في وثيقة واحدة مخاطر الامتثال الأكثر أهمية المسجلة ضمن نظام الإيرادات والإجراءات التي تتخذها إدارة الإيرادات للحد من هذه المخاطر. غالبًا ما تتمحور خطط تحسين الامتثال (والمعروفة أيضًا بخطط أو برامج الامتثال وإدارة الامتثال) حول المصادر الرئيسية للإيرادات وشرائح الخاضعين للضرائب.

1:3.19 يُقيّم هذا البُعد ما إذا كانت هناك ضوابط كافية لردع التهرب وضمان الكشف عن حالات عدم الامتثال. يجب أن تتواجد أنظمة صحيحة للمراجعة والاستقصاء والتي تخضع للإدارة والإبلاغ وفقًا لخطة تحسين موثقة للامتثال لضمان أنه بمجرد تحديد المخاطر تجري عملية للمتابعة للحد من تسرب الإيرادات. تتضمن المسائل الأكثر خطورة لعدم الامتثال محاولات مقصودة للتهرب من السداد والاحتيايل. وقد يحتوي ذلك على تواطؤ مع ممثلين ضمن الإدارة المعنية بالإيرادات. وإن قدرة الإدارة المعنية بالإيرادات على التحديد والاستقصاء والمقاضاة الناجحة وفرض العقوبات في الحالات الكبرى للتهرب والاحتيايل بشكل منتظم هي من الأمور الضرورية لضمان امتثال الخاضعين للضرائب لالتزاماتهم. يُقيّم هذا البُعد استخدام المراجعات واستقصاءات الاحتيايل التي تخضع للإدارة والإبلاغ عنها وفقًا لخطة التحسين الموثقة للامتثال. ويُقيّم البُعد 2.19 مدى استخدام المنهج الشامل والهيكل والمنتظم ضمن كيانات الإيرادات لتقييم المخاطر وتحديدها حسب الأولوية.

2:3.19 ينبغي على المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية الإشارة إلى ما إذا يتوفر لدى الهيئات المعنية بالإيرادات خطة لتحسين الامتثال من أجل التخفيف من حدة مخاطر الامتثال المحددة. إذا ما تواجدت الخطة ينبغي أن يشير المحتوى السردى إلى ما إذا تضمنت خطة تحسين الامتثال المشار

البُعد 3.19 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقوم الكيانات التي تجمع معظم الإيرادات بإجراء مراجعات واستقصاءات الاحتيايل التي تخضع للإدارة والإبلاغ بموجب خطة موثقة لتحسين الالتزام وتستكمل جميع المراجعات والاستقصاءات المخططة.
B	تقوم الكيانات التي تجمع غالبية الإيرادات بإجراء مراجعات واستقصاءات الاحتيايل التي تخضع للإدارة والإبلاغ بموجب خطة موثقة لتحسين الالتزام وتستكمل جميع المراجعات والاستقصاءات المخططة.
C	تقوم الكيانات التي تجمع غالبية إيرادات الحكومة بإجراء مراجعات واستقصاءات الاحتيايل باستخدام خطة لتحسين الالتزام وتستكمل غالبية المراجعات والاستقصاءات المخططة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.19 الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> وجود خطة تحسين الامتثال لكل هيئة تحصيل للإيرادات أو تدير لإيرادات رئيسية. البيانات المتعلقة بمدى إدارة استقصاءات التهرب والمراجعة ورفع التقارير حولها وفقاً لخطة موثقة لتحسين الامتثال. معدل إتمام استقصاءات التهرب والمراجعة (أي مقارنة ما هو مخطط بما هو منفذ). 	<ul style="list-style-type: none"> خطة موثقة لتحسين الامتثال تقارير حول مدى التقدم المحقق في تنفيذ أنشطة التخفيف من المخاطر المخطط لها واستقصاءات التهرب والمراجعة. (أفضل مصادر للمعلومات هي الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم أو غالبية إيرادات الحكومة المركزية)

البُعد 4.19 رصد المتأخرات من الإيرادات

إرشادات قياس البُعد

ينبغي أن يتضح في أي مرحلة من التقييم تنطبق المدفوعات. كذلك ينبغي أن يحدد التقرير ما إذا كانت هناك وثيقة شاملة تحدد القواعد والإجراءات لإدارة متأخرات الإيرادات وكذلك وجود أي تقرير حول نتائج إدارة متأخرات الإيرادات.

3:4.19 لا يتضمن قياس هذا البُعد متأخرات دفع المبالغ المُستردة أو إعداد معاوضات الإيرادات لأجل دافعي الضرائب من خلال الهيئات المعنية بالضرائب. غير أنه في حالة وجود تراكمات ملحوظة أو التزامات قائمة لدفع المبالغ المُستردة أو إعداد المعاوضات ينبغي للمقيمين الإشارة إلى ذلك في المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وإذا أمكن ينبغي على المقيمين أيضاً التنويه إلى الحجم التقريبي لهذه الالتزامات فيما يتعلق بقيمة أو حصة إجمالي الإيرادات.

1:4.19 يُقِيم هذا البُعد جودة إدارة المتأخرات من طرف ضمن كيانات الإيرادات بالتركيز على مستوى متأخرات الإيرادات وعمرها. تحتاج الإدارات المعنية بالإيرادات إلى التركيز الرئيسي على إدارة المتأخرات لضمان أن الديون التي تمتلكها الحكومة يتم إدارتها بفعالية وأن العمليات الملائمة قد تم إقرارها مع التركيز على الإسراع بسداد الديون القابلة للتحويل. إن هذا الأمر سوف يضمن تعظيم الإدارات المعنية بالإيرادات من تحصيل المتأخرات قبل أن تصبح غير قابلة للتحويل. ومن أجل اعتبار عملية إدارة المتأخرات شاملة فينبغي لها السماح باستخلاص المعلومات المتعلقة بمتأخرات الإيرادات وتسهيل تحصيل هذه المتأخرات في العام الذي تحدث فيه.

19:4.2 ينبغي أن يشير المحتوى السردى للتقييم إلى ما إذا تواجد تعريف واضح لمتأخرات الإيرادات وما إذا تم تجزئة ذلك حسب مصادر الإيرادات الرئيسية. كما ينبغي أن يشير أيضاً إلى ما إذا كانت المعلومات المتوفرة موثوقة بما معنى أن الرصيد النهائي مستحق التحصيل بعد مراعاة التقييمات الجديدة أو المدفوعات محل خلاف أو قيد الاسترداد من الممكن تصنيفه إلى جارٍ أو متأخرات ومدى التقادم في حالة المتأخرات. قد يعني ذلك أنه

البُعد 4.19 طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الماضية أقل من 10 % من إجمالي تحصيل الإيرادات للسنة ومتأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهراً أقل من 25 % من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة.
B	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الماضية أقل من 20 % من إجمالي تحصيل الإيرادات للسنة ومتأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهراً أقل من 50 % من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة.
C	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الماضية أقل من 40 % من إجمالي تحصيل الإيرادات للسنة ومتأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهراً أقل من 75 % من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.19 الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الأخيرة. إجمالي تحصيل الإيرادات عن نفس السنة. متأخرات الإيرادات أقدم من 12 شهراً في نهاية السنة المالية الكاملة الأخيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> سجلات هيئة تحصيل الإيرادات مثل التقارير الموثقة بشأن (1) رصيد متأخرات الإيرادات، و(2) متأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهراً

4.19:4 من أجل هذا البُعد فإن متأخرات الإيرادات هي المبلغ الإجمالي ويشمل الفائدة والمدفوعات المستحقة من الخاضعين للضرائب أي التي لم يتم سدادها إلى الكيان المعني بتحصيل الإيرادات أو أي جهة أخرى مفوضة للقيام بذلك في التاريخ الإلزامي الذي يستحق فيه السداد. لا يشتمل إجمالي مبلغ المتأخرات على المدفوعات المتأخرة من الضرائب المستقطعة من المنبع أو الضرائب الجزافية التي يتم سدادها قبل التقدير الضريبي النهائي.

4.19:5 ينبغي أن يشير المقيمون في المحتوى السردى إلى مدى تضمين المتأخرات لمبالغ تعتبرها الحكومة "غير قابلة للتحصيل" ولكن لم يتم شطبها بعد وكذلك متأخرات التحصيلات التي تنتظر البت فيها (التظلم من التقديرات الضريبية).

مؤشر الأداء PI-20 المحاسبة المتعلقة بالإيرادات

إرشادات قياس المؤشر

1:20 يُتمر هذا المؤشر المعلومات المتوفرة في المؤشرات PI-3 وPI-14 وPI-15 وPI-16 وPI-19 وبشكل خاص يوفر انطباعاً عاماً حول طريقة إدارة الإيرادات في الدولة.

2:20. لإثبات الأهمية النسبية لتقييم جميع أبعاد مؤشر الأداء PI-20، قد يرى المُقيّمون أنه من المفيد إعداد جدول يحتوي على معلومات عن الإيرادات المُحصّلة مع تصنيفها حسب جهات التحصيل وفئات الإيرادات كما هو مقترح في الجدول 1-19. 20:3. لا يغطي المؤشر PI-20 المنح المقدّمة من شركاء التنمية.

البُعد 1.20 معلومات عن تحصيل الإيرادات

إرشادات قياس البُعد

1:1:20 يُقيّم هذا البُعد مدى قيام وزارة مركزية، على سبيل المثال وزارة المالية، أو الجهة التي تتمتع بنفس المسؤوليات، لأنشطة إدارة الإيرادات وقيامها بالتحصيل والتسجيل ورفع التقارير بالمعلومات دقيقة التوقيت المتعلقة بالإيرادات المُحصّلة بشكل منتظم.

2:1:20 ينبغي أن يشير التقرير إلى (1) ما إذا خضعت جميع أنواع الإيرادات للتغطية واكتمال البيانات، و(2) مدى تقسيم البيانات حسب نوع الإيرادات ومدة التحصيل، و(3) ما إذا تم تضمين البيانات المتعلقة بالإيرادات المُحصّلة في تقرير موحد.

3:1:20 قد تلبى المعلومات المتعلقة بالإيرادات التي تم الحصول عليها من خلال حساب الخزينة الموحد أو ما يماثلها من نظام مركزي للإبلاغ (رفع التقارير) متطلبات الدرجتين A وB في هذا البُعد إذا ما تبين أن المعلومات قابلة للتحديد بحسب المصدر ونوع الإيرادات.

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر إجراءات تسجيل والإبلاغ عن عمليات تحصيل الإيرادات وتوحيد الإيرادات المُحصّلة وتسوية حسابات الإيرادات الضريبية. يغطي كلا من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي حصلت عليها الحكومة المركزية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 20.1 معلومات عن تحصيل الإيرادات
- البُعد 20.2 تحويل الإيرادات المُحصّلة
- البُعد 20.3 تسوية حسابات الإيرادات

الأثر على نتائج الموازنة

دقة تسجيل والإبلاغ عن تحصيلات الإيرادات الضريبية وغير الضريبية هي من الأمور الهامة وذلك لضمان تحصيل جميع الإيرادات وفقاً للقوانين ذات الصلة. يعزز الامتثال لقوانين الضرائب من انضباط مُجمل المالية العامة والإمكانية الإدارية لتخصيص موارد الموازنة حسب الأولويات الاستراتيجية. تساعد المعلومات الدقيقة والمتوفرة في الوقت المناسب الحكومة في رصد تنفيذ الموازنة وإدارة النقدية والدين والاستثمارات. ويساعد ذلك أيضاً في خفض تكاليف المعاملات ويضمن استخدام الأموال على نحو أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المعنية بالتخصيص وتقديم الخدمة.

البُعد 1.20. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تحصل الهيئة المركزية على بيانات حول الإيرادات على الأقل شهرياً من الكيانات التي تقوم بتحصيل جميع إيرادات الحكومة المركزية. تنقسم هذه المعلومات حسب نوع الإيرادات ويتم توحيدها في تقرير.
B	تحصل الهيئة المركزية على بيانات حول الإيرادات على الأقل شهرياً من الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية. تنقسم هذه المعلومات حسب نوع الإيرادات ويتم توحيدها في تقرير.
C	تحصل الهيئة المركزية على بيانات حول الإيرادات على الأقل شهرياً من الكيانات التي تقوم بتحصيل غالبية إيرادات الحكومة المركزية وتقوم بتوحيد البيانات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.20. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• دليل على تلقي المعلومات بشأن جميع الإيرادات من خلال هيئة مركزية عبر أنظمة أو تقارير منفصلة. • تنظيم التقارير المتعلقة بالإيرادات حسب الوكالة المركزية التي تتلقى المعلومات من الكيانات المُحصلة.	• الكيانات/هيئات الإيرادات المعنية بتحصيل إيرادات الحكومة المركزية. • الخزانة أو غيرها من متلقي الإيرادات المحددين • البنك المركزي

البُعد 2.20 تحويل الإيرادات المُحصلة

إرشادات قياس البُعد

1:2.20 يُقيّم هذا البُعد مدى سرعة التحويلات إلى الخزينة أو الهيئات المحددة الأخرى المعنية بالإيرادات المُحصلة. ومن المتوقع للخزينة أن تحدد ما إذا كانت هي أو أي جهة قانونية متلقية أخرى هي موضع التركيز الملائم لهذا المؤشر. ومن الضروري ضمان توفر الأموال في أقرب وقت ممكن لدعم إدارة النقدية ومن ثم الإنفاق. وقد ينطوي ذلك على وجود نظام يُلزم بتوفير المدفوعات مباشرة إلى الحسابات التي تخضع لرقابة الخزينة (والتي من الممكن أن تخضع لإدارة أحد البنوك). ومن ناحية أخرى حيث تحتفظ الهيئة المسؤولة بحساباتها الخاصة بالتحصيل من خلال التحويلات المتكررة والكاملة من هذه الحسابات إلى الحسابات التي تخضع لرقابة الخزينة. (لا تتضمن الفترات الزمنية المشار إليها تأخيرات في النظام البنكي). وينبغي أن تتسم تحويلات الإيرادات المُحصلة إلى الخزينة بالفعالية وينبغي لها ضمان الحد من أي إيرادات غير محددة الفترة الزمنية. ومن الناحية المثالية ينبغي تحويل كل مبلغ من مبالغ الإيرادات إلى

البُعد 2.20. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تحول الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية الإيرادات المُحصلة مباشرة إلى حسابات تخضع لرقابة الخزانة أو تحول الإيرادات المُحصلة يوميا إلى الخزينة وهيئات أخرى محددة.
B	تحول الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية الإيرادات المُحصلة إلى الخزانة وهيئات أخرى محددة على الأقل أسبوعيا.
C	تحول الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية الإيرادات المُحصلة إلى الخزانة وهيئات أخرى محددة على الأقل كل أسبوعين.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.20. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• معلومات عن المنهج (المناهج) الخاصة بتحويل الإيرادات المُحصلة إلى الخزنة والهيئات الموكلة الأخرى. • مدى سرعة التحويلات إلى الخزنة أو الهيئات الموكلة الأخرى.	• الكيانات/هيئات الإيرادات التي تقوم بتحصيل إيرادات الحكومة المركزية، أو الخزنة أو الهيئات الموكلة الأخرى المتلقية للإيرادات والبنك المركزي

البُعد 3.20 تسوية حسابات الإيرادات

إرشادات قياس البُعد

20:3:1 يُقيّم هذا البُعد المدى الذي تجري به عملية تجميع وتسوية مُجمَل المبالغ المتعلقة بتقدير الإيرادات، والتحويلات، والمتأخرات والتحويلات إلى الخزنة أو الهيئات المحددة الأخرى (وما تتلقاه) بشكل منتظم وتساويتها على نحو سريع. سوف يضمن ذلك عمل نظام التحويل والتحويل كما هو مرجو منه وأن مستوى المتأخرات والإيرادات غير محددة الوقت تخضع للرقابة ويتم الحد منها، من المهم أيضاً أن يمكن شرح أي اختلاف ما بين المبالغ الخاضعة للتقييم أو التحصيل من خلال الكيانات المسؤولة والمبالغ التي تلقتها الخزنة أو الهيئات المحددة الأخرى. (ملحوظة: لا يفترض ذلك أو ينطوي على مستحقات قائمة على النظام المحاسبي: تستند البيانات والتقارير المستخدمة لتقييم هذا المؤشر إلى المحاسبة على أساس نقدي). ووفقاً للمعتاد ينبغي أن يحتفظ الكيان المسؤول بسجلات في نظام محاسبته تتعلق بمُجمَل المبالغ المفروضة والتحويلات إلى الخزنة. كما ينبغي أن يحتفظ الكيان المسؤول أيضاً بسجلات تعكس المبالغ المفروضة والمسددة من خلال كل دافع، ولكن قد يجري ذلك في أنظمة بيانات أخرى. وينبغي أن يكون الكيان المسؤول قادراً على تجميع هذه المعلومات حتى يستطيع الإبلاغ عن كمر المبالغ المفروضة التي (أ) لم تستحق بعد، (ب) تقع ضمن المتأخرات (الفرق ما بين ما يستحق وما تم سداه)، (ج) تم تحصيلها من خلال الكيان المسؤول ولكن لم يتم تحويلها بعد إلى الخزنة. بالنسبة للإيرادات من الصناعات الاستخراجية قامت مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية بوضع معايير للإفصاح والتسوية لما تسدده الشركات وما تتلقاه الحكومات.⁹

2:3:20 ينبغي أن يشير المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى ما إذا جرت تسوية تقييم الإيرادات والتحويلات والمتأخرات والتحويلات إلى الخزنة أو غيرها من الهيئات الموكلة من خلال كيانات تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية وإن كان الأمر كذلك فما مدى تكراره وما هي المدة التي تستغرقها لإتمام التسوية بعد الفترة محل الاعتبار. 3:3:20 تحدد معايير التصنيف الترتيبي لهذا البُعد أن تسوية التقييمات والتحويلات والمتأخرات والتحويلات إلى حسابات الخزنة يجب القيام بها فيما بين الكيان القائم بتحصيل الإيرادات والخزنة. وإنه لمن الضروري أن تتم التسويات ما بين كيانات تحصيل الإيرادات والخزنة وذلك لأنه من الممكن أن تظهر اختلافات ما بين متحصلات الخزنة وكيانات تحصيل الإيرادات. من الممكن أن يمثل ذلك مشكلة إذا ما كانت رموز حسابات الخزينة غير متماثلة مع رموز كيان تحصيل الإيرادات (غالباً تقوم بتسجيل المتحصلات على مستوى أعلى) وحيث تكون التحويلات إلى الخزنة من حسابات كيان تحصيل الإيرادات ليست أوتوماتيكية عند إيداع الأموال، على سبيل المثال إذا ما كانت تخضع للتحويل يوميا أو أسبوعيا. من الممكن أن تعني هذه الاختلافات أن الأموال لم تخضع للمحاسبة بالشكل الملائم في نظام الخزنة مما يؤدي إلى انحرافات في الإبلاغ (رفع التقارير). من الممكن لحالات التذبذب الكبيرة في الإيداعات والانحرافات اللاحقة عند تسجيل المعاملات أن تؤثر بشكل مادي على عملية الإبلاغ.

9 للمزيد من المعلومات من الممكن الرجوع إلى <https://eiti.org/>

البُعد 3.20. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تجري الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية تسوية كاملة للتقييمات، والتحصيلات، والمتأخرات، وتقوم بالتحويل إلى الخزنة والهيئات الأخرى المحددة على الأقل بشكل ربع سنوي في غضون أربعة أسابيع من نهاية الفترة الربع سنوية.
B	تجري الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية تسوية كاملة للتقييمات، والتحصيلات، والمتأخرات، وتقوم بالتحويل إلى الخزنة والهيئات الأخرى المحددة على الأقل بشكل نصف سنوي في غضون ثمانية أسابيع من نهاية الفترة النصف سنوية.
C	تجري الكيانات التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المركزية تسوية كاملة للتقييمات، والتحصيلات، والمتأخرات، وتقوم بالتحويل إلى الخزنة والهيئات الأخرى المحددة على الأقل بشكل سنوي في غضون شهرين من نهاية اليوم.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.20. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> مدى شمولية وتكرار ودقة توقيت التسوية الجارية من خلال كل كيان رئيسي من كيانات تحصيل الإيرادات وتتضمن مبالغ إجمالية للتقييمات/الرسوم، والتحصيلات، والمتأخرات، والتحويلات إلى الخزينة (ومتحصلاتها) أو غيرها من الهيئات الموكلة الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> الكيانات/هيئات الإيرادات التي تقوم بتحصيل إيرادات الحكومة المركزية الخزنة أو الهيئات الموكلة الأخرى المتلقية للإيرادات البنك المركزي

مؤشر الأداء PI-21 قابلية التنبؤ بتوفر الموارد للالتزام بالإنفاق

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر مدى قدرة وزارة المالية المركزية على التنبؤ بالالتزامات والمتطلبات النقدية وتوفير معلومات موثوق بها حول وفرة الأموال للوحدات المُدرجة في الموازنة من أجل تقديم الخدمة. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 21.1 توحيد الأرصدة النقدية
- البُعد 21.2 رصد التدفقات النقدية وقابلية التنبؤ بها
- البُعد 21.3 معلومات عن سقف الالتزامات
- البُعد 21.4 أهمية تعديلات الموازنة خلال السنة المالية

الأثر على نتائج الموازنة

تتطلب فعالية تقديم الخدمة وتنفيذ الموازنة بموجب خطط العمل أن تحصل الوحدات المُدرجة في الموازنة على معلومات موثوق بها حول توفر الأموال حتى تستطيع رقابة الالتزامات والقيام بالسداد للأصول والسلع والخدمات غير المالية.

يتطلب انضباط المالية العامة استخدام الموارد المملوكة للحكومة بفعالية من أجل تحقيق أهداف المالية العامة. ينبغي أن تتوفر النقدية لتلبية الالتزامات عند استحقاقها، وعندما لا تكون مطلوبة لأولويات أخرى، كما ينبغي استخدامها للحد من تكاليف إدارة الدين أو لزيادة عوائد الاستثمار. يتطلب ذلك نظام إدارة نقدية فعالاً ومعلومات تفصيلية حول مبالغ وتوقيت جميع المتحصلات والمدفوعات. تحتاج الوحدات المُدرجة في الموازنة أن تتأكد من توفر الموازنة المعتمدة عند الحاجة إليها ولهذا يجب أن يتواجد تواصل جيد ما بين الوحدات المُدرجة في الموازنة و القائمين بإدارة الموارد حول المتطلبات النقدية وحدود الالتزامات. إذا ما حدثت تعديلات في الموازنة خلال السنة يكون من المرجح لها

البُعد 1.21. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتم توحيد جميع الأرصدة البنكية والنقدية بشكل يومي.
B	يتم توحيد جميع الأرصدة البنكية والنقدية بشكل أسبوعي.
C	يتم توحيد معظم الأرصدة البنكية والنقدية بشكل شهري.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

أن تخلف أثراً أقل حدة على كفاءة تقديم الخدمة وذلك إذا ما كان حجم التعديلات وتوقيتها معروفاً مسبقاً بوقت كافٍ للسماح بإجراء التعديلات من جانب مقدمي الخدمة عبر الزيادة أو التخفيض في الموارد عن تلك المتوقعة في الأصل.

البُعد 1.21. توحيد الأرصدة النقدية

إرشادات قياس البُعد

1:1.21 يُقيّم هذا البُعد مدى استطاعة وزارة المالية تحديد وتوحيد الأرصدة النقدية كأساس لمساندة إصدار الأموال. إن استخدام حساب الخزانة الموحد أو الحسابات المركزية في بنك واحد، والذي غالباً ما يكون البنك المركزي، يسهل من توحيد الحسابات البنكية. وحساب الخزانة الموحد هو حساب بنكي أو مجموعة من الحسابات المرتبطة والتي تتعامل الحكومة من خلاله على جميع مقبوضاتها ومدفوعاتها. وينبغي القيام بالرقابة والإبلاغ عن كل المعاملات الفردية من خلال النظام المحاسبي والذي يسمح للخزانة بفصل إدارة النقدية عن رقابة المعاملات الفردية. سوف يتطلب بشكل عام تحقيق التوحيد المعتاد للحسابات البنكية المتعددة غير المحتفظ بها مركزياً اتخاذ ترتيبات تصفية وسداد إلكترونية جيدة الفترة الزمنية مع المصرفيين بالحكومة. ينبغي أن يتضمن المحتوى السري للمؤشر في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية نقاشاً حول الترتيبات المستخدمة في نطاق الاختصاص الخاص للتقييم.

البُعد 1.21. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• عدد الحسابات البنكية التي تديرها الخزنة والوحدات الأخرى المُدرجة في الموازنة. • عدد الحسابات المُدرجة في حساب الخزنة الموحد التي تخضع الأرصدة للحساب من أجلها والتوحيد من خلال الخزنة. • مدى تكرار توحيد أرصدة الحسابات البنكية.	• الخزنة. • الوحدات المُدرجة في الموازنة. • البنك المركزي.

البُعد 2.21. رصد الموقف النقدي وقابلية التنبؤ به

إرشادات قياس البُعد

2.21:1 يُقِيم هذا البُعد مدى تنبؤ وزارة المالية ومراقبتها للالتزامات الوحدات المُدرجة في الموازنة وتدفعاتها النقدية. تسهل فعالية التخطيط للتدفق النقدي ومراقبته وإدارته من خلال الخزنة قابلية التنبؤ بتوفر الأموال للوحدات المُدرجة في الموازنة. سوف يتطلب ذلك تنبؤات موثوقة بها للتدفقات النقدية إلى الداخل والخارج، الروتينية وغير الروتينية، والتي ترتبط بتنفيذ الموازنة وخطط الالتزام لمختلف الوحدات المُدرجة في الموازنة الفردية. التدفقات إلى الخارج غير الروتينية هي نفقات لا تجري بشكل شهري أو سنوي منتظم على سبيل المثال تكلفة إقامة الانتخابات أو استثمارات رأس المال المنفصلة.

2.21:2 يرتبط التنبؤ بالتدفقات النقدية المشار إليه في هذا البُعد بالتنبؤ الموحد الذي قام الكيان المركزي المعني بإعداده مثل إدارة الخزنة. يجب عادة أن يعتمد التنبؤ على المعلومات المقدمة من الوحدات المُدرجة في الموازنة على الأقل مرة واحدة في السنة وذلك بالإضافة إلى التحليل الذي تجريه الخزنة المركزية. ينبغي أن يرفع المُقيّمون التقارير حول ما إذا جرى إعداد تنبؤات التدفقات النقدية في بداية السنة المالية ومدى تكرار تحديث تنبؤات التدفقات النقدية خلال السنة (مثل شهريا، ربع سنوي، نصف سنوي).

2.21:3 تحديث تنبؤات التدفقات النقدية هو تحديث ينتج عنه إعادة تقدير/إعادة جدولة التدفقات النقدية المستقبلية.

2.21:1 ينبغي للمُقيّمين الإشارة إلى ما إذا كان هناك حساب خزنة موحد وما إذا كانت جميع حسابات الحكومة قد خضعت للنظام المركزي و/أو التوحيد. كما ينبغي لهم أيضًا تحديد طبيعة وعدد الحسابات البنكية التي لا تخضع للرقابة المباشرة للخزنة. وبالنسبة لهذه الحسابات ينبغي لهم الإشارة إلى (1) ما إذا كانت سجلات الأرصدة قد خضعت للحساب ومدى تكرار ذلك، و(2) ما إذا "اندرجت" الأرصدة من الحسابات ضمن حساب مركزي أو موحد ومدى تكرار ذلك (مثل يوميا، أسبوعيا، شهريا).

2.21:3 يتواجد توحيد الأرصدة النقدية عندما تتوفر معلومات للحكومة حول إجمالي النقدية والأرصدة البنكية الخاصة بها وتستطيع تحويل الأرصدة غير المستخدمة لاستيفاء الأرصدة المسحوبة على المكشوف والحد من تكاليف الاقتراض الخاصة بها. يتطلب ذلك الاحتفاظ بجميع الأرصدة بشكل مركزي مثلا من خلال البنك المركزي (والذي قد يتعامل مع جميع حسابات الحكومة باعتبارها حسابات فرعية لحساب موحد أوحد ويقوم فقط بتطبيق رسوم الفائدة وحدود السحب على المكشوف لرصيد الحساب الموحد) أو أن تخضع الأرصدة في البنوك المحيطة مثل البنوك التجارية لترتيبات التسوية والسداد الإلكترونية.

البُعد 2.21. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تم إعداد تنبؤ بالتدفق النقدي للسنة المالية ويتم تحديده شهريا على أساس التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج.
B	تم إعداد تنبؤ بالتدفق النقدي للسنة المالية ويتم تحديده بشكل ربع سنوي على أساس التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج.
C	تم إعداد التدفق النقدي للسنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.21. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية	الحكومة المركزية	الدليل على إعداد تنبؤات التدفقات النقدية من	وزارة المالية و/أو الخزانة.
الكاملة الأخيرة	المدرجة في الموازنة	جانب الكيان المركزي ومدى تكرار عمليات التحديث.	الوحدات المُدرجة في الموازنة.

البُعد 3.21. معلومات عن سقف الالتزامات

إرشادات قياس البُعد

1:3.21 يُقيّم هذا البُعد مدى موثوقية المعلومات المتوفرة خلال السنة للوحدات المُدرجة في الموازنة بشأن سقف التزامات الإنفاق لفترة محددة. تعتبر قابلية التنبؤ للوحدات المُدرجة في الموازنة فيما يتعلق بتوافر الأموال للالتزامات من الأمور الضرورية لتسهيل التخطيط للأنشطة وشراء المدخلات من أجل فعالية تقديم الخدمة وتجنب مقاطعة تنفيذ هذه الخطط بمجرد البدء فيها. في بعض الأنظمة تقوم وزارة المالية بإصدار الأموال للوحدات المُدرجة في الموازنة على مراحل خلال سنة الموازنة. بينما في أنظمة أخرى يمنح تمرير قانون الموازنة السنوية السلطة الكاملة من أجل الالتزام والانفاق منذ بداية السنة. إلا أنه قد تقوم وزارة المالية أو الخزانة أو أي هيئة مركزية أخرى من الناحية العملية بفرض قيود على الوحدات المُدرجة في الموازنة في تحمل التزامات جديدة والقيام بمدفوعات ذات صلة عندما تظهر مشكلات في التدفقات النقدية. وحتى يتم اعتبار الالتزامات موثوقا بها ينبغي عدم خفض الأموال المخصصة للالتزام أو الإنفاق المتوفرة لكيان ما لفترة محددة وذلك خلال هذه الفترة. إن التزام الوحدات المُدرجة في الموازنة بسقف مدفوعات والتزامات الإنفاق لا تخضع للتقييم هنا ولكن يغطيها المؤشر PI-25 المعني بالضوابط الداخلية. كذلك يعتبر من المؤشرات ذات الصلة المؤشر PI-22 المتعلق بإدارة متأخرات الإنفاق.

2:3.21 ينبغي أن يشير تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى ما إذا كانت الوحدات المُدرجة في الموازنة حصلت على معلومات موثوق بها حول الموارد الفعلية المتاحة من أجل الالتزامات ومدى توفر هذه المعلومات بشكل مُسبق (مثلا شهر، أو شهرين، أو 3 شهور، أو 4 شهور، أو 12 شهرا). كذلك ينبغي أن يوضح التقييم ما إذا كانت الوحدات المُدرجة في الموازنة باستطاعتها التخطيط للنفقات وتحديدها وفقاً لمخصصات الموازنة وما إذا كانت الخزانة تستخدم آليات رقابة تتسم بعدم الشفافية عند مواجهة مشكلات في التدفقات النقدية (مثلا تأخير طباعة الشيكات أو تحويلات الأموال الإلكترونية للموردين، أو تأخير تحويل الأموال لحسابات كيان الموازنة الذي صدرت بحقه بالفعل الشيكات من طرف كيان الموازنة).

البُعد 3.21. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تستطيع الوحدات المُدرجة في الموازنة التخطيط والالتزام بالإنفاق قبل ستة أشهر على الأقل وفقاً لمخصصات الموازنة وإصدارات النقد/الالتزامات.
B	توفر للوحدات المُدرجة في الموازنة معلومات موثوق بها حول سقف الالتزامات قبل ثلاثة أشهر على الأقل.
C	تتوفر للوحدات المُدرجة في الموازنة معلومات موثوق بها حول سقف الالتزامات قبل شهر على الأقل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.21. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• دليل على وجود سقف للالتزامات للوحدات المدرجة في الموازنة ومدى تكرار هذا الأمر من أجل الوحدات المُدرجة في الموازنة.	• الخزنة. • الوحدات المُدرجة في الموازنة.

البُعد 4.21. أهمية تعديلات الموازنة خلال السنة

إرشادات قياس البُعد

1:4.21 يُقيّم هذا البُعد مدى تكرار وشفافية التعديلات في مخصصات الموازنة. قد تحتاج الحكومات إلى إجراء تعديلات خلال السنة للمخصصات في ضوء الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على الإيرادات أو النفقات. إن التحديد المسبق لآلية تربط هذه التعديلات بأولويات الموازنة على نحو منتظم ويتسم بالشفافية يقلل من أثر التعديلات على قابلية التنبؤ ونزاهة مخصصات الموازنة الأصلية. فعلى سبيل المثال، من الممكن تحديد أبواب معينة أو خطوط بالموازنة التي قد تم الإعلان عنها بوصفها ذات أولوية قصوى أو تتعلق بالفقر باعتبارها تخضع للحماية من التعديل. وفي المقابل وفي بعض الأنظمة قد تجري التعديلات بدون قواعد أو إرشادات واضحة أو قد تجري بشكل غير رسمي مثلاً من خلال فرض تأخيرات على الالتزامات الجديدة. وبينما قد تحدث بعض التعديلات بالموازنة بشكل إداري مع أثر ضئيل على نتائج تركيبة الإنفاق على مستويات أعلى من المُجمل في التصنيفات الإدارية والوظيفية والاقتصادية للموازنة، قد تؤدي تعديلات أكثر أهمية أخرى إلى تغيير التركيبة الفعلية على مستويات التصنيف المُجمعة المشار إليها. تخضع أهمية هذه التعديلات إلى التقييم فيما يتعلق بالنسب المئوية المحددة في معيار درجات التصنيف الترتيبي للمؤشر PI-2. وإن القواعد المتعلقة بمتى ينبغي للهيئة التشريعية الاشتراك في مثل هذه التعديلات بالموازنة خلال السنة تخضع للتقييم في المؤشر PI-18 ولم يتم تغطيتها هنا.

2:4.21 ينبغي أن يرجع المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البُعد إلى القواعد الإجرائية والتشريعية للقيام بالتعديلات على اعتمادات الموازنة الأصلية كما هو موضح في البُعد PI-18.4 (مثل التقديرات التكميلية، وتحويلات الاعتمادات بين بنود الموازنة)، ويشمل ذلك الحدود المفروضة على الجهة التنفيذية، والتي يتطلب الأمر لها موافقة تشريعية، وما إذا كانت هذه القواعد ملتزماً بها. وينبغي أن يشير التقرير إلى حجم تعديلات الموازنة في السنة المالية الأخيرة ومدى تكرار هذه التعديلات.

3:4.21 تتمثل التعديلات التي يجري النظر فيها من أجل هذا البُعد فقط في تلك المثارة من وزارة المالية أو الهيئة المركزية التي لها نطاق اختصاص مقابل مثل وزارة التخطيط لاستثمارات رأس المال، ولا تتمثل في تحويلات الاعتمادات بين بنود الموازنة ضمن الحدود المقبولة (وفقاً للترتيبات المحددة في المؤشر P-18) ما بين بنود الموازنة لكيان واحد للموازنة (المثارة من خلال الكيان نفسه وغالباً ما لا يكون لها قيمة هامة).

4.21:4 لكي يتم اعتبار "الشفافية"، يجب إجراء تعديلات الميزانية الهامة في السنة على مخصصات الميزانية وفقاً للإجراءات الموثقة (والتي يجب أن تكون مطبقة تحكم الطلبات الخاصة بالإعفاءات وإعادة التخصيص والتغييرات في الحدود القصوى لإنفاق MDA). تعني "شفافية نوعاً ما" أن التسويات يجب أن تكون متسقة مع أولويات الحكومة المعلنة. ويمكن أن يستند التقييم على تقييم المقيمين لمدى إبلاغ وحدات الميزانية بالتعديل على مخصصات الميزانية والمشاركة في العملية. "طريقة يمكن التنبؤ بها" تعني وجود قواعد وأدلة واضحة المعالم تم الالتزام بها.

البُعد 4.21. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تتم تعديلات هامة لمخصصات الموازنة خلال السنة المالية بما لا يتعدى مرتين في السنة وتتم بشكل يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ.
B	تتم تعديلات هامة لمخصصات الموازنة خلال السنة المالية بما لا يتعدى مرتين في السنة وتتم بشكل يتسم بالشفافية نوعاً ما.
C	تتكرر التعديلات الهامة لمخصصات الموازنة خلال السنة المالية وتتسم جزئياً بالشفافية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.21. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• طلبات وموافقات على تعديلات هامة للموازنة (مثلاً) التقديرات التكميلية وتحويلات الاعتمادات بين بنود الموازنة).	• وزارة المالية. • الوحدات المدرجة في الموازنة.
		• التوقيت والتواصل بشأن التعديلات من الوحدات المركزية إلى الوحدات الأخرى المدرجة في الموازنة.	
		• الأثر المالي لتعديلات الموازنة.	

معلومات عن المؤشر

- يقيس هذا المؤشر المدى الذي يوجد فيه رصيد من المتأخرات والمدى الذي تتم فيه معالجة مشكلة منهجية من هذا القبيل والسيطرة عليها. ويحتوي على بُعدين ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد.
- البُعد 1.22 رصيد متأخرات الإنفاق
 - البُعد 2.22 رصد متأخرات الإنفاق

الأثر على نتائج الموازنة

من الممكن للمتأخرات أن تتسبب في تكاليف زائدة للحكومة، حيث قد يُعدل الدائنون الأسعار للتعويض عن التأخر في السداد أو قد يؤثّر التأخر في الإمداد بالمدخلات على تقديم الخدمة. قد يشير حجم المتأخرات الكبير إلى عدد من المشكلات المختلفة مثل ضوابط الالتزام غير الملائمة، وتقييد النقدية، والموازنة غير الملائمة للعقود، وقصور الموازنة لبنود محددة، وغياب المعلومات.

من الممكن للمتأخرات أن تؤثر بشكل ملحوظ على انضباط المالية العامة لأنها تمثل فشلاً في السيطرة على الالتزامات وسداد المدفوعات عند استحقاق الالتزامات. إذا ما ظهرت المتأخرات وتراكمت من الممكن لها أن تكون عبئاً على الموازنات المستقبلية حتى يتم استيفاء الالتزامات الماضية غير المصرح بها أو المغالى فيها. من الممكن أيضاً للمتأخرات أن تكون علامة على الاتساع غير المقصود في النفقات والذي قد يؤدي إلى اضطراب تخصيص الموارد. كذلك من الممكن أن تكون علامة على الحاجة للمزيد من الموارد لتحقيق مستويات الخدمة المتوقعة، وهي المستويات التي لا يمكن الحصول عليها بدون تحمل نفقات إضافية غير مصرح بها. من الممكن أيضاً للمتأخرات أن تكون إشارة إلى عدم توفر النقدية للوفاء بالالتزامات عند الحاجة مما قد يدل على أن ترتيبات تخصيص النقدية ليست فعالة بشكل كامل.

إرشادات قياس المؤشر

1:22 المتأخرات هي ديون أو خصوم أو التزامات مستحقة. وهي تمثل شكلاً من أشكال التمويل الذي لا يتصف بالشفافية. متأخرات مدفوعات الإنفاق هي التزامات الإنفاق التي تحملتها الحكومة، ويكون موعد استحقاق سدادها إلى العاملين، أو المتقاعدين، أو الموردين، أو المقاولين، أو الدائنين قد حلّ.

2:22 تتحدد المواعيد النهائية لسداد الحكومة غالباً في الالتزامات التعاقدية مثل اتفاقيات المشتريات أو المنح التعاقدية أو في خدمة الدين أو الالتزامات القانونية الأخرى مثل الرواتب والأجور، أو المعاشات والمزايا الاجتماعية أو المنح غير التعاقدية. تصير المطالبة أو الالتزام غير المدفوع من ضمن المتأخرات عندما لا يجري سداده في التاريخ المنصوص عليه في العقد أو القانون المعني أو اللائحة المالية. حتى مطالبات السداد غير الكاملة أو غير المقبولة من الممكن أن تصبح من المتأخرات إذا لم يتم إخطار المستفيدين بحالة القصور قبل استيفاء الموعد النهائي للسداد.

3:22 ينبغي للمقيمين التأكد من أن نظام تسجيل البيانات والإبلاغ عنها الخاص بالحكومة يحلل المدفوعات، والمواعيد النهائية للمدفوعات التعاقدية والقانونية والفواتير بما في ذلك حالات الإيقاف والرفض حتى يمكن ويجري حساب المتأخرات. 4:22 لا يغطي هذا المؤشر حالات التأخير في المدفوعات أو التحويلات ما بين كيانات الحكومة.

البُعد 1.22. رصيد متأخرات الإنفاق

إرشادات قياس البُعد

1:1.22 يُقَيّم هذا البُعد مدى وجود رصيد من المتأخرات. من المفضل تحديد الرصيد مع نهاية السنة المالية ومقارنته بإجمالي الإنفاق عن السنة المالية ذات الصلة. ينبغي للمقيمين التعليق على أي تغيير حديث في الرصيد خلال الفترة محل النظر. وينبغي أن يشير المحتوى السردى لهذا البُعد إلى أي أرصدة هامة للمتأخرات ضمن وحدات الحكومة المركزية خارج الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة وأي أرصدة هامة لمبالغ سداد ضريبة القيمة المضافة غير المعالجة أو التأخيرات الممتدة في سداد هذه الالتزامات، بالرغم من عدم تضمين أي منها في الرصيد حتى يخضع للتقييم من أجل تحديد درجة التصنيف الترتيبي.

2:1.22 ينبغي أن يشرح المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية كيفية تعريف متأخرات الإنفاق والأساس القانوني لهذا التعريف (التشريع، وثائق المناقصات، العقود، قرارات المحكمة).

البُعد 1.22. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 2% من إجمالي الإنفاق في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة.
B	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 6% من إجمالي الإنفاق في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة.
C	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 10% من إجمالي الإنفاق في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

6:1.22 وتحديث المتأخرات أيضا عندما يحتفظ البنك المركزي أو المصارف التجارية بالشيكات أو التحويلات المقابلة لطلبات الدفع من الحكومة المركزية في الميزانية، بسبب نقص النقدية المتاحة في الحسابات المصرفية، مما يؤدي إلى تعويم الشيكات غير المدفوعة.¹⁰

3:1.22 إذا لم تتواجد لوائح محلية أو ممارسات مقبولة على نطاق واسع محليا قد يعتبر التخلف عن التقييم من ممارسات العمل المقبولة دوليا والذي بموجبه يتم النظر في دعوى للمتأخرات، أي أنه إذا لم يتم السداد خلال 30 يوما من تلقي الحكومة فاتورة/ طلب المزود (عن السلع، أو الأشغال أو الخدمات المقدمة) ما لم يتم إخطار المزود خلال نفس الفترة بأن الفاتورة غير صحيحة أو غير مقبولة لأي أمر آخر. إذا تعدى الموعد النهائي المحدد المستخدم في الدولة 30 يوما ينبغي الإشارة إلى هذا الأمر في المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية بالإضافة إلى تعليق على أن الممارسات الدولية الجيدة تنص على مواعيد نهائية محددة تبلغ 30 يوما أو أقل.

4:1.22 إذا لم يكن طلب السداد مقبولا نتيجة لعدم استيفائه شروط التعاقد أو القانون فينبغي رفضه وإبلاغ المستفيد بأسباب الرفض. وتبدأ فترة السداد مع تلقي مطالبة سداد سارية. وإذا كان طلب السداد مقبولا ولكن غير كامل أو يتطلب بعض التصحيحات أو الإيضاحات يجب تسجيل طلب السداد وتعليق الموعد النهائي المحدد للسداد من تاريخ إبلاغ المستفيد وحتى تلقي هذه التصحيحات أو الإيضاحات. ينبغي أن يلقي المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية الضوء على أي محاولات نظامية من جانب الوحدات المدرجة في الموازنة للتسبب في هذه التأخيرات في السداد في حالة وجود أدلة على حدوث ذلك.

5:1.22 إن الفشل في سداد أجور ورواتب الموظفين أو المعاشات أو التحويل أو استيفاء الموعد النهائي المحدد لسداد فائدة على الدين يؤدي على الفور إلى اعتبار المبالغ ضمن المتأخرات. قد يجري رفع التقارير بمتأخرات السلع/الخدمات والرواتب والمعاشات وخدمة الدين من خلال استخدام أنظمة عديدة. يخضع المؤشر للتقييم على أساس المتوسط المرجح لكل هذه الأنظمة وينبغي أن يشير إلى ما إذا تم تغطية جميع أنواع الإنفاق من خلال الأنظمة الملائمة لرصد المتأخرات.

البُعد 1.22. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المُدججة في الموازنة	• مستوى متأخرات الإنفاق (مع نهاية كل سنة مالية). • إجمالي إنفاق الحكومة المركزية المُدججة في الموازنة (لكل سنة مالية).	• الخزانة. • دائرة الموازنة. • مكتب محاسبة الحكومة. • الوحدات المُدججة في الموازنة. • مكتب إدارة الدين. • غرفة التجارة/الصناعة وغيرها من ممثلي القطاع الخاص من أجل التنسيق.

البُعد 2.22. رصد متأخرات الإنفاق

إرشادات قياس البُعد

1:2.22 يُقيّم هذا البُعد مدى تحديد ورصد أي من متأخرات الإنفاق. يركز على جوانب المتأخرات التي تخضع للرصد ومدى تكرار وسرعة استخلاص المعلومات.

2:2.22 يشير رصيد المتأخرات إلى إجمالي قيمة المتأخرات. ويشير عمر المتأخرات إلى الفترة الزمنية ما بين متى تم تحمل المتأخرات وتاريخ قيدها. كما تشير تركيبة المتأخرات إلى الفصل بين المتأخرات حسب الكيان المسؤول وحسب نوع المتأخرات، مثل المتأخرات المتعلقة بالسلع والخدمات، ومدفوعات المرتبات،

ومدفوعات المعاشات التقاعدية، والتحويلات القانونية، والأحكام الصادرة عن المحاكم وما إلى ذلك.

2.22:3 إذا لم تتواجد متأخرات تكون بذلك الدرجة A مبررة ما دام من الممكن بشكل معقول إثبات أن أنظمة رقابة الالتزامات والمدفوعات كاملة وفاعلة وأن المعلومات الموثوق بها والتامة متاحة لتشير إلى انعدام وجود مبالغ المتأخرات.

البُعد 2.22. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تنتج البيانات المتعلقة برصيد وعمر وتركيبية متأخرات الإنفاق بشكل ربع سنوي في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
B	تنتج البيانات المتعلقة برصيد وعمر وتركيبية متأخرات الإنفاق بشكل ربع سنوي في غضون ثمانية أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
C	تنتج البيانات المتعلقة برصيد وتركيبية متأخرات الإنفاق بشكل سنوي في نهاية كل سنة مالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.22. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة	• معلومات حول كيفية تعريف متأخرات الإنفاق وسُبل ذلك (التشريع، وثائق المناقصات، العقود، قرارات المحكمة). • تقرير (تقارير) حديثة بالبيانات عن متأخرات الإنفاق والتي تشير إلى توصيفات رصيد المتأخرات وتشكيلتها وعمرها. • مدى تكرار والتأخير في الخروج بهذه التقارير خلال الاثنى عشر شهر الماضية.	• الخزانة. • دائرة الموازنة. • الوحدات المُدرجة في الموازنة. • مكتب محاسبة الحكومة. • مكتب إدارة الدين.

مؤشر الأداء PI-23 مراقبة كشوف الرواتب والأجور

الأجور

معلومات عن المؤشر

يتناول هذا المؤشر كشوف رواتب وأجور الموظفين الحكوميين فقط، كيف تتم إدارتها، وكيف يتم التعامل مع التغييرات، وكيف يتحقق الاتساق مع إدارة سجلات الموظفين. وتدرج أجور العمالة غير الرسمية والعلاوات التقديرية التي لا تمثل جزءًا من نظام الرواتب والأجور في تقييم الضوابط الداخلية غير المتعلقة بالرواتب، المؤشر PI-25. ويحتوي هذا المؤشر على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.23 تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين
- البُعد 2.23 إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور
- البُعد 3.23 الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور
- البُعد 4.23 المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور

الأثر على نتائج الموازنة

عادة ما تكون فاتورة الرواتب والأجور هي من أكبر بنود إنفاق الحكومة، وقد تقع عُرضة للمراقبة الضعيفة وبالتالي للفساد. تؤثر ضوابط كشوف الرواتب والأجور على انضباط المالية العامة من خلال ضمان أن نفقات كشوف الرواتب والأجور تدرج بناء على القوانين والمخصصات المصرح بها التي تحددها الدولة. من الممكن للمراقبة الضعيفة لكشوف الرواتب والأجور أن تؤدي إلى اتساع غير مقصود في تكاليف كشوف الرواتب والأجور أو عدم الوفاء بالالتزامات الخاصة بالموظفين. يؤدي ذلك بدوره إلى تدني الكفاءة التخصيصية وإحباط العاملين بالإضافة إلى عواقب أكبر على جودة

البُعد 1.23. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	ترتبط بشكل مباشر كل من قائمة الموظفين المعتمدة وقاعد بيانات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور لضمان رقابة الموازنة، واتساق البيانات، والتسوية الشهرية.
B	يتم دعم كشوف الرواتب والأجور بالوثائق الكاملة لجميع التغييرات الجارية على سجلات الموظفين شهريا وتخضع للفحص مقابل بيانات كشوف الرواتب والأجور عن الشهر السابق. يخضع تعيين الموظفين وترقيتهم للرقابة من خلال قائمة بمناصب الوظائف المعتمدة.
C	تجري تسوية كشوف الرواتب والأجور بسجلات الموظفين على الأقل كل ستة شهور. يخضع تعيين الموظفين وترقيتهم للفحص مقابل الموازنة المعتمدة قبل إعطاء التصريح بذلك.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

الخدمات كما يشجع الموظفين على اعتماد ممارسات غير مصرح بها من أجل التعويض عن الضعف في نظام الرواتب والأجور.

إرشادات قياس المؤشر

1:23 لأغراض هذا المؤشر، تغطي كشوف الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين كلا من الموظفين الدائمين وغير الدائمين. ينبغي أن يلاحظ المُقيّمون أن الشرائح المختلفة للخدمة العامة قد تخضع للتغطية بكشوف مختلفة للرواتب والأجور. ينبغي الإشارة إلى كل كشف من الكشوف الهامة للرواتب والأجور في المحتوى السردى لهذا المؤشر وأن يخضع للتقييم ضمن درجات التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر.

2:23 إذا تضمنت إدارة كشوف الرواتب والأجور عددًا كبيرًا من الكيانات الهامة أو كانت على درجة عالية من اللامركزية قد يكون من غير العملي جمع المعلومات الكاملة عن مراقبة كشوف الرواتب والأجور الخاصة بالحكومة. قد ينظر المُقيّمون في استخدام منهج أخذ العينات. إذا ما تم استخدام أخذ العينات ينبغي لهم بالتالي شرح السبب وتبرير منهج أخذ العينات الذي تم إقراره. قد يكون من المفضل للمُقيّمين والحكومة أن يتفقوا على منهج أخذ العينات. في حالة عدم الاتفاق من الممكن الموازنة ما بين الآراء في ملحق كما هو موضح في الإطار تحت القسم 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4.

البُعد 1.23. تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين

إرشادات قياس البُعد

1:1:23 يُقيّم هذا البُعد درجة التكامل فيما بين البيانات المتعلقة بالموظفين وكشوف الرواتب والأجور والموازنة. وينبغي دعم كشف الرواتب والأجور بقاعدة بيانات للموظفين والتي توفر قائمة بالموظفين الذين يتلقون راتبًا كل فترة صرف للرواتب. ينبغي

البُعد 1.23. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> • وثائق التغييرات في كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين المقابلة. • وثائق الإجراءات المنطبقة وعرض للعملية الجارية للتعامل مع التغييرات في سجلات الموظفين وتسوية كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين. • معلومات عن توقيت التسويات. 	<ul style="list-style-type: none"> • ديوان الخدمة المدنية. • الإدارة المعنية بإدارة الموظفين. • المحاسب العام. • موظفو المالية بالوحدات المُدرجة في الموازنة والهيئات. • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات.

البُعد 2.23. إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور

إرشادات قياس البُعد

1:2.23 يُقِيم هذا البُعد دقة توقيت التغييرات في بيانات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور. ينبغي معالجة أي من التعديلات المطلوبة بقاعدة بيانات الموظفين في التوقيت المناسب من خلال تقرير للتغيير وينبغي أن يؤدي ذلك إلى مسار عملية المراجعة.

2:2.23 تشير التعديلات بأثر رجعي إلى تغييرات في كشوف الرواتب والأجور بعد التغييرات ذات الصلة في وضع الموظفين أو نتيجة لأخطاء والتي تتطلب تعويضا تكميليا أو استرداد المبالغ التي لا يحق للموظف الحصول عليها. إن عدم الدقة في توقيت التغييرات بكشوف الرواتب والأجور سوف تؤدي إلى متأخرات في مستحقات الموظفين، راجع المؤشر PI-22.

التحقق من هذه القائمة مقابل قائمة الهيئة المعتمدة أو أي قائمة أخرى معتمدة للموظفين والتي تستند إليها مخصصات الموازنة، وكذلك مقابل سجلات الموظفين الفردية أو ملفات الموظفين. ينبغي أيضًا أن تضمن الضوابط القيام بتوظيف الموظفين وترقيتهم ضمن مخصصات الموازنة المعتمدة للموظفين.

2:1.23 لأغراض هذا البُعد، يُقصد بالارتباط المباشر أن أي تغيير في قاعدة بيانات الموظفين من شأنه التأثير على وضع أحد الموظفين في كشوف الرواتب والأجور يجري تلقائيا تغيير مقابل له في كشوف الرواتب والأجور، دون تدخل بشري.

البُعد 2.23. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تخضع التغييرات المطلوبة لسجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور للتحديث على الأقل شهريا وبوجه عام في وقت مدفوعات الشهر التالي. تعتبر التعديلات بأثر رجعي أمرا نادرا. إذا ما تواجدت البيانات الموثوق بها فإنها توضح التصحيحات في 3% من مدفوعات الرواتب بحد أقصى.
B	تخضع سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور للتحديث على الأقل بشكل ربع سنوي وتتطلب القليل من التعديلات بأثر رجعي.
C	تخضع سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور للتحديث على الأقل بشكل ربع سنوي وتتطلب بعض التعديلات بأثر رجعي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.23. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• مدى تكرار وتوقيت تحديث سجلات الموظفين وبيانات كشوف الرواتب والأجور. • معلومات عن عدد وحجم التعديلات بأثر رجعي. • التأخير في عدد الأيام من التغيير في وضع الموظفين إلى تحديث سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور.	• ديوان الخدمة المدنية. • الإدارة المعنية بإدارة الموظفين. • المحاسب العام. • موظفو المالية بالوحدات المُدرجة في الموازنة والهيئات. • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات. • نقابة العاملين لتنسيق المعلومات.

البُعد 3.23. الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور

إرشادات قياس البُعد

1:3.23 يُقيّم هذا البُعد الضوابط المنطبقة على القيام بالتغييرات في بيانات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور. ينبغي للضوابط الداخلية الفعالة أن تُقيّد سلطة تغيير السجلات وكشوف

الرواتب والأجور، وتتطلب عملية تحقق منفصلة، وتحتاج إلى الخروج بعملية مراجعة والتي تتلاءم مع الحفاظ على تاريخ دائم من المعاملات فضلا عن تفاصيل حول المسؤولين المفوضين. 2:3.23 ينبغي أن يتضمن المحتوى السردى لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية ملاحظات حول ما إذا كانت الضوابط الداخلية قد انضبطت، مع إلقاء الضوء على أي جوانب للضعف في التطبيق. يُقصد بالنزاهة الكاملة للبيانات أن العمليات الجارية تضمن أن

البُعد 3.23. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقييد سلطة التغيير في السجلات وكشوف الرواتب والأجور والنتائج في عملية المراجعة وهو ما يعتبر ملائماً لضمان النزاهة الكاملة للبيانات.
B	سلطة وأساس التغييرات في سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور واضحة وملائمة لضمان المستوى العالي لنزاهة البيانات.
C	تتواجد الضوابط الكافية لضمان الأهمية القصوى لنزاهة بيانات كشوف الرواتب والأجور.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.23. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• الإجراءات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات. • الدليل على تطبيق الإجراءات. • استفسارات سجل دائرة إدارة الموارد البشرية.	• ديوان الخدمة المدنية. • الإدارة المعنية بإدارة الموظفين. • المحاسب العام. • موظفو المالية بالوحدات المُدرجة في الموازنة والهيئات. • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات. • وحدات المراجعة المحاسبية لتنسيق المعلومات

2:4:23 ينبغي أن تتضمن المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور كلا من فحص الملفات، لضمان أن كل شخص في كشوف الرواتب والأجور مسجل بالشكل الملائم ومصرح له بالحصول على مبلغ محدد من المال، وكذلك التحقق المادي من أن المدفوع لهم متواجدون بالفعل وتم تحديدهم قبل الدفع.

3:4:23 ينبغي أن يشير المحتوى السري لتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى المراجعين الذين قاموا بعملية المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور ومجال التغطية (فيما يتعلق بالمؤسسات والموظفين) ونطاق هذه المراجعات (على سبيل المثال ما إذا تضمنت عمليات تحقق مادية في مكان العمل، أو استندت على أنظمة تحديد هوية المواطنين الوطنية، أو كان لها مجال أكثر محدودية).

4:4:23 ينطوي نظام المراجعة المحاسبية "القوي" كما يتطلب التصنيف A على أن تجري المراجعات المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور بشكل دوري واتخاذ البيانات الخاضعة للمراجعة الإجراء الملائم لمواجهة أشكال الضعف التي حددها المراجعون.

جميع البيانات تعتبر دقيقة. ويُقصد بالمستوى العالي من النزاهة أن العمليات الجارية تضمن أن معظم البيانات تعتبر دقيقة.

3:3:23 يسمح مسار عملية المراجعة بالقيام بأعمال الفحص بشأن المسألة الفردية، واكتشاف حالات التسلل وتحليل المشكلات. تستهدف مسارات تسلسل المراجعة الجيدة توفير المعلومات حول من وصل إلى البيانات، ومن بدأ في المعاملة، وتوقيت ويوم الإدخال، ونوع الإدخال، وما هي مجالات المعلومات التي تحتوي عليها، وما هي الملفات التي قامت بتحديثها.

البُعد 4.23. المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور

إرشادات قياس البُعد

1:4:23 يُقيم هذا البُعد درجة نزاهة كشوف الرواتب والأجور. ينبغي إجراء المراجعة لكشوف الرواتب والأجور بشكل منظم لتحديد الموظفين الوهميين، وسد الفجوات في البيانات، وتحديد أوجه الضعف في الرقابة.

البُعد 4.23. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتواجد نظام فعال لمراجعات كشوف الرواتب والأجور السنوية للكشف عن أوجه الضعف في الرقابة وتحديد الموظفين الوهميين.
B	تجري مراجعة لكشوف الرواتب والأجور تغطي جميع كيانات الحكومة المركزية على الأقل مرة واحدة في السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة (سواء على مراحل أو في شكل تمرين أحادي).
C	تجري مراجعات جزئية لكشوف الرواتب والأجور أو مسوح للموظفين خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.23. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• تواريخ أحداث المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور خلال الثلاث سنوات المالية الأخيرة.	• ديوان الخدمة المدنية. • الإدارة المعنية بإدارة الموظفين. • المحاسب العام.
		• تغطية ونطاق ومراجعو كل حدث من الأحداث.	• موظفو المالية بالوحدات المُدرجة في الموازنة والهيئات.
		• الإجراء المتخذ بشأن نتائج المراجعة.	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات.
			• وحدات المراجعة المحاسبية لتنسيق المعلومات.

مؤشر الأداء PI-24 إدارة المشتريات

معلومات عن المؤشر

يفحص هذا المؤشر الجوانب الرئيسية لإدارة المشتريات. يركز المؤشر على شفافية الترتيبات، والإجراءات المفتوحة والتنافسية، ورصد النتائج الخاصة بالمشتريات والوصول إلى الترتيبات المتعلقة بالتظلم والانتصاف. يحتوي هذا المؤشر على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.24 رصد المشتريات
- البُعد 2.24 أساليب المشتريات
- البُعد 3.24 وصول الجمهور إلى معلومات حول المشتريات
- البُعد 4.24 إدارة شكاوى المشتريات

الأثر على نتائج الموازنة

يجري الإنفاق العام الرئيسي من خلال نظام المشتريات العامة. يضمن نظام المشتريات جيد الأداء استخدام الأموال بفعالية للحصول على مدخلات لأجل تقديم البرامج والخدمات بواسطة الحكومة مع تحقيق قيمة للأموال. يجب تحديد مبادئ النظام جيد الأداء ضمن إطار قانوني محدد بشكل جيد ويتصف بالشفافية والذي يضع بشكل واضح ما يتواءم من سياسة وإجراءات ومساءلة وضوابط. يحتوي تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية على وصف الإطار القانوني لإدارة المالية العامة في القسم 3.2. تتضمن مبادئ المشتريات الأساسية استخدام الشفافية والمنافسة باعتبارهما من وسائل الحصول على أسعار عادلة ومعقولة وقيمة إجمالية للأموال.

إرشادات قياس المؤشر

1:24 يغطي نطاق المؤشر كل حالة مشتريات للسلع والخدمات والأعمال المدنية واستثمارات المعدات الرئيسية سواء تحت تصنيف نفقات استثمار رأس المال أو نفقات دورية. لا يتضمن ذلك قطاع الدفاع حيث تُصنف المعلومات الخاصة به وتعتبر سرية بموجب القانون.

2:24 في أنظمة المشتريات اللامركزية من الممكن تقييم هذا المؤشر باستخدام الوحدات الخمس للحكومة المركزية لأعلى قيمة مشتريات بدأت في السنة المالية الكاملة الماضية. إذا كانت البيانات المعنية بتحديد وحدات الحكومة المركزية ذات

القيمة الأعلى للمشتريات ليس من السهل على المُقيّم تحديدها في هذه الحالة على المُقيّم اختيار وحدات الحكومة المركزية ذات النفقات الإجمالية السنوية الأكبر المؤدية لقيمة محورية للمشتريات. يجوز للحكومة توجيه المُقيّم في تعريف وحدات الحكومة المركزية الأكثر صلة ولكن سوف يتخذ المُقيّم القرار النهائي بشأن وحدات الحكومة المركزية التي سيتم إدراجها في التقييم. ينبغي تحديد أساس اختيار وحدات الحكومة المركزية التي تحتوي عليها التقييم في مناقشات شرح هذا المؤشر. ويتعبّر آخر، ينبغي تحديد منهج جمع البيانات على مستوى البلد، وينبغي للمُقيّمين مراعاة مسائل مثل حجم أخذ العينة، والبيانات الكمية مقابل النوعية، وفعالية التكاليف. وينبغي الإفصاح عن تفاصيل حول هذا المنهج في تقرير التقييم.

البُعد 1.24. رصد المشتريات

إرشادات قياس البُعد

1:1.24 يُقيّم هذا البُعد مدى توفر أنظمة رشيدة للرصد ورفع التقارير لدى الحكومة لضمان تحقيق قيمة للأموال والنزاهة الاستثنائية. ويشير الاستيفاء إلى المعلومات المتعلقة بالعقود الممنوحة. من الممكن تقييم دقة المعلومات واستيفائها بالرجوع إلى تقارير المراجعة.

2:1.24 لأغراض هذا البُعد، يُقصد بعبارة "البيانات دقيقة وكاملة" معنى "تم التأكد منها" من خلال ضمان مقدم من طرف ثالث، مثل المراجعين، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وإدارة المشتريات، والمؤسسات ... إلخ.

3:1.24 إذا كان هناك نقص في التقارير الخارجية لإثبات دقة واكتمال قواعد البيانات، فقد يعتمد المُقيّمون على عينة كما هو متبع في الفقرة 2:24.

البُعد 1.24. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الاحتفاظ بقواعد بيانات أو سجلات تتضمن بيانات حول ما قد تم شراؤه، وقيمة المشتريات والأطراف التي تم منحها العقود. البيانات دقيقة وكاملة لجميع أساليب شراء السلع والخدمات والأعمال.
B	الاحتفاظ بقواعد بيانات أو سجلات تتضمن بيانات حول ما قد تم شراؤه، وقيمة المشتريات والأطراف التي تم منحها العقود. البيانات دقيقة وكاملة لمعظم أساليب شراء السلع والخدمات والأعمال.
C	الاحتفاظ بقواعد بيانات أو سجلات تتضمن بيانات حول ما قد تم شراؤه، وقيمة المشتريات والأطراف التي تم منحها العقود. البيانات دقيقة وكاملة لغالبية أساليب شراء السلع والخدمات والأعمال.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.24. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عما تم شراؤه وقيمة المشتريات والطرف الممنوحة له العقود.	• وزارة المالية أو الكيانات حيث يتسم رصد المشتريات بالمركزية. في الأنظمة اللامركزية، راجع وحدات الحكومة المركزية الخمس التي لديها أعلى قيمة من المشتريات.
		• معلومات عن دقة واكتمال البيانات.	

البُعد 2.24. أساليب المشتريات

إرشادات قياس البُعد

2.24:1 يحلل هذا البُعد النسبة المئوية لإجمالي قيمة العقود الممنوحة من خلال المنافسة وبدونها. يضمن نظام المشتريات الجيد استخدام المشتريات لأساليب تنافسية، فيما عدا المشتريات منخفضة القيمة حسب المستوى المحدد والملائم. يتضمن ذلك أوضاعاً تتقيد فيها بشكل مؤثر الأساليب الأخرى من خلال اللوائح أو حيث يجري استخدام نصوص تطبيق الأساليب الأخرى بشكل حذر.

2.24:2 وبالنسبة لهذا البُعد، يكمن محور التركيز في تقييم الاستخدام الفعلي للأساليب التنافسية (الأساليب الأخرى التي تشجع المنافسة المفتوحة لمقدمي الخدمة المحتملين). يحتاج المقيّمون إلى تحديد (1) مدى استخدام الأساليب التنافسية،

و(2) ما إذا تواجد حد أقصى، وإذا ما كان كذلك (3) الحد الأقصى الذي عند تعديده تعتبر المنافسة المفتوحة هي الأسلوب النموذجي. كذلك يحتاج المقيّمون إلى تحديد أوجه القلق إن وجدت وذلك فيما يتعلق بموثوقية البيانات المتعلقة بأساليب المشتريات وقيمة العقود (مثلاً كشف حول اكتمال البيانات ودقتها من خلال المراجعين الداخليين أو الخارجيين) وذلك كما خضع للتقييم في البُعد 1.24. يُشجع المقيمون على الإشارة في المحتوى السردى إلى النسبة المئوية لإجمالي قيمة العقود الجارية بموجب الحد الأقصى المحدد.

البُعد 2.24. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	80% أو أكثر من إجمالي قيمة العقود.
B	70% أو أكثر من إجمالي قيمة العقود.
C	60% أو أكثر من إجمالي قيمة العقود.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.24. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عن العقود الممنوحة من خلال الأساليب والقيم التنافسية وغير التنافسية.	• وزارة المالية أو الكيانات حيث يتسم رصد المشتريات بالمركزية. في الأنظمة اللامركزية، راجع وحدات الحكومة المركزية الخمس التي لديها أعلى قيمة من المشتريات.

الوقت المناسب" أن المعلومات المتعلقة بالمشتريات قد توفرت (وتنظر متوفرة) ضمن إطار زمني مفيد للأشخاص الأكثر ترجيحًا لاستخدامها وبموجب ممارسات العمل المحددة في الدول محل المراجعة.

3:3.24 يحتاج المُقيّمون إلى تحديد أوجه القلق إن وجدت بشأن تفاصيل وموثوقية المعلومات المتاحة عن المشتريات حسب تغطيتها في هذا البُعد (مثلًا على مستوى المراجعة الداخلية والخارجية). علاوة على ذلك يحتاج المُقيّمون إلى تحديد ما إذا كانت الوسائل المستخدمة لتوفير المعلومات تتسم بالفعالية (موقع على الإنترنت يعمل بفعالية، وثائق ورقية من الممكن الوصول إليها ... إلخ) وما إذا كانت المعلومات متوفرة في مكان واحد (موقع إلكتروني واحد، وثيقة موحدة) أو مصادر عديدة وإذا ما كان الوصول إليها بالمجان. وأخيرًا ينبغي للمُقيّمين التأكد من توفر إحصائيات المشتريات وفي أي نموذج تتوفر ومدى تكرار ذلك (الحد الأدنى يكون سنويًا).

البُعد 3.24. وصول الجمهور لمعلومات حول المشتريات

إرشادات قياس البُعد

1:3.24 يراجع هذا البُعد مستوى وصول الجمهور إلى المعلومات الكاملة والموثوق بها والعاجلة الخاصة بالمشتريات. يعتبر نشر المعلومات على الجمهور بشأن عمليات المشتريات ونتائجها من العناصر الرئيسية للشفافية. لأغراض الخروج بالبيانات العاجلة والموثوق فيها سوف يقوم نظام المعلومات الجيد باستخلاص البيانات المتعلقة بمعاملات المشتريات وستكون آمنة. ينبغي الوصول إلى المعلومات بدون تقييد، والحاجة إلى تسجيل، ورسوم. يتمثل تعريف وصول الجمهور لمعلومات المشتريات بوصفه النشر على المواقع الرسمية ما لم يبرر خلاف ذلك بشكل محدد فيما يتعلق بظروف الدولة.

2:3.24 من أجل هذا البُعد يُقصد بعبارة "اكتمال وموثوقية" معنى "تم التأكد منها" من خلال ضمان مقدم من طرف ثالث، مثل المراجعين بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وإدارة المشتريات، والمؤسسات ... إلخ. ويُقصد بالتعبير "في

البُعد 3.24. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي

تضم معلومات المشتريات الرئيسية التي تتوفر للجمهور:

(1) الإطار التنظيمي والقانوني للمشتريات

(2) خطط مشتريات الحكومة

(3) فرص تقديم العروض

(4) العقود الممنوحة (الغرض والطرف المتعاقد والقيمة)

(5) بيانات حول شكاوى المشتريات

(6) إحصائيات المشتريات السنوية

A	اكتمال وموثوقية كل عنصر من عناصر معلومات المشتريات الرئيسية بالنسبة لوحدات الحكومة التي تمثل جميع عمليات المشتريات مع توفرها للجمهور في الوقت المناسب.
B	استيفاء وموثوقية أربعة من عناصر معلومات المشتريات الرئيسية بالنسبة لوحدات الحكومة التي تمثل معظم عمليات المشتريات مع توفرها للجمهور في الوقت المناسب
C	استيفاء وموثوقية ثلاثة من عناصر معلومات المشتريات الرئيسية بالنسبة لوحدات الحكومة التي تمثل غالبية عمليات المشتريات مع توفرها للجمهور في الوقت المناسب.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.24. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	<ul style="list-style-type: none"> الإطار القانوني والتنظيمي للمشتريات. معلومات حول خطط مشتريات الحكومة، وفرص تقديم العروض، و العقود الممنوحة، وتسوية شكاوى المشتريات وإحصائيات المشتريات السنوية. 	<ul style="list-style-type: none"> كما هو في البُعد 1.24 بالإضافة إلى بيانات المشتريات المتاحة بشكل علني في المواقع الإلكترونية الرسمية. التعاون من المجتمع المدني أو هيئات الأعمال (مثلا غرفة التجارة)

البُعد 4.24. إدارة شكاوى المشتريات

إرشادات قياس البُعد

1:4.24 تقييم وجود وفعالية آلية إدارية مستقلة لحل الشكاوى. يزود نظام المشتريات الجيد الأطراف المعنية بالوصول لمثل هذه الآلية باعتبار هذا الأمر جزءاً من نظام الرقابة وذلك غالباً ما يكون بالإضافة إلى نظام المحكمة العام. وحتى يتسم الوضع بالفعالية يجب أن يتم التعامل مع تقديم الشكاوى وحلها على نحو يتسم بالعدل والشفافية والاستقلالية والسرعة. يعتبر الحل العاجل

للشكاوى ضروريا للسماح بإلغاء قرارات منح العقود عند الاقتضاء. وهي تضع حدوداً بشأن سبل الانتصاف المرتبطة بالربح/الخسارة والتكاليف المتعلقة بإعداد العروض أو المقترحات بعد توقيع العقود. تتضمن العملية الجيدة أيضاً قابلية إحالة تسوية الشكاوى لسلطة خارجية أعلى من أجل التظلم. ينبغي أن تتضمن مناقشات شرح هذا المؤشر الدليل المطلوب لوضع درجة للبُعد و تحليلاً يتعلق بالجوانب النوعية لأداء النظام مثل استقلالية آلية الشكاوى والحماية المكفولة للأطراف الشاكية.

4.24:2 تحتاح الجهة المراجعة المسؤولة عن تسوية الشكاوى أن تكون منفصلة عن هيئة المشتريات ويجب أن تعمل بشكل مستقل عن عمليات المشتريات وألا تخضع لتأثير مديري المشتريات. ينبغي للمقيمين فحص الترتيبات القانونية والتنظيمية والمتعلقة بالحوكمة للجهة المعنية للتأكد من أن لديها سلطة مستقلة مناسبة وذلك لتوفير الثقة في أن قراراتها لا تتأثر بدون مبرر بكيانات المشتريات. قد تفرض الجهة المراجعة رسوماً والتي تخص كل بلد على حدة وينبغي التعامل معها على هذا الأساس.

البُعد 4.24. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي

تتولى مراجعة الشكاوى جهةً تكون:

- (1) غير مشتركة بأي صفة في معاملات للمشتريات أو عملية تؤدي إلى قرارات بمنح للعقود
- (2) لا تفرض رسوماً تحظر وصول الأطراف ذات الصلة
- (3) تتبع عمليات محددة بوضوح ومتوفرة لعموم الجمهور لأجل تقديم الشكاوى وحلها
- (4) تمارس سلطة إيقاف عملية المشتريات
- (5) تصدر قرارات ضمن الإطار الزمني المحدد في القواعد/اللوائح
- (6) تصدر قرارات مُلزِمة للجميع (بدون استبعاد الوصول اللاحق لسلطة أعلى خارجية)

A	استيفاء نظام شكاوى المشتريات كل معيار من المعايير.
B	استيفاء نظام شكاوى المشتريات للمعيار رقم (1) وثلاثة من المعايير الأخرى.
C	استيفاء نظام شكاوى المشتريات للمعيار رقم (1) ومعيار من المعايير الأخرى.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.24. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	الإطار القانوني والتنظيم لجهة الشكاوى التي تتناول المتطلبات الموضحة في البُعد 4.24.	<ul style="list-style-type: none"> • جهة شكاوى المشتريات أو المجتمع المدني أو هيئات الأعمال (مثل غرفة التجارة). • تقارير المراجعة الداخلية والخارجية.
		<ul style="list-style-type: none"> • البيانات بعدد الشكاوى التي تم تلقيها وتسويتها (التي خضعت للتسوية لصالح الشاكي وكيانات المشتريات على التوالي). • الرسوم المفروضة، إن وجدت (راجع المعيار 2). 	<ul style="list-style-type: none"> • اجتماعات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

مؤشر الأداء PI-25 الرقابة الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور

معلومات عن المؤشر

يقيس هذا المؤشر مدى فعالية الضوابط الداخلية العامة على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور. يتناول المؤشر PI-23 الضوابط المحددة للنفقات المتعلقة برواتب وأجور الموظفين. ويحتوي المؤشر الحالي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف التريبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.25 الفصل بين المهام
- البُعد 2.25 فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق
- البُعد 3.25 الامتثال إلى قواعد وإجراءات المدفوعات

الأثر على نتائج الموازنة

توفر ضوابط الرقابة الداخلية الضمان على أن المعاملات تجري كما هو مستهدف وأن استخدام الموارد لا يخضع إلا للسلطات المختصة. تضمن هذه العملية المحافظة على انضباط المالية العامة على المستويات الجزئية والكلية. كما أنها تضمن تخصيص الموارد حسب المستهدف وتبرخيص واضح من السلطة المختصة وأن الموارد متاحة ومستخدمة بموجب السلطة القانونية والتنظيمية لتقديم الخدمة العامة على النحو المناسب.

إرشادات قياس المؤشر

1:25. يركز هذا المؤشر على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور ويغطي التزامات ومدفوعات الإنفاق للسلع والخدمات، وأجور العمالة غير الرسمية، وعلوات الموظفين التقديرية. ويتضمن مجموعة كبرى من العمليات وأنواع المدفوعات على مستوى الحكومة المركزية بما في ذلك الفصل بين المهام والضوابط الخاصة بالالتزامات والمدفوعات. إن هذه المجموعة الكبرى من العمليات، مع الأنواع الكثيرة من المدفوعات وأعداد الأشخاص المختلفين المشاركين في هذا الشأن، تزيد من خطر التطبيق غير الصحيح و/أو غير المتسق أو التحايل على أي من الإجراءات والضوابط التي قد تكون متواجدة. إن هذا الأمر يجعل لهذا المؤشر أهمية خاصة للمقيمين لتحديد ما إذا كانت الضوابط الفعالة موجودة أم لا.

2:25. من الممكن استخلاص الدليل على فعالية نظام الرقابة الداخلية من المناقشات الجارية مع المراقبين الماليين للحكومة وغيرهم من المديرين الكبار أو من التقارير التي أعدها المراجعة الداخلية والخارجية أو محاضر اجتماعات لجنة المراجعة (إذا ما تواجدت هذه اللجنة). قد تكون أيضًا محاضر اجتماعات الإدارة والتقارير المالية المنتظمة التي يجري إعدادها من أجل الإدارة ذات فائدة في تحديد مدى رقابة النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور. وفي حالة إعداد المراجعات والمسوح الخاصة المتعلقة بأنظمة المشتريات والأنظمة المحاسبية بناء على طلب من الإدارة، فإنه من الممكن لها أيضًا أن توفر مصدرًا نافعًا للمعلومات.

3:25. ينبغي أيضًا التحقق حيثما أمكن من وجود أدلة للإجراءات والتعليمات... إلخ. وقد تساعد أيضًا تقارير المحاسبة الروتينية وغير المتكررة، مثل تقارير الفواتير المُسددة والمُعلقة وتقارير معدلات الخطأ والرفض للإجراءات المالية، مثل مدفوعات الفواتير وفحوصات المخزون... إلخ، في تصنيف هذا المؤشر وكذلك نفس الشيء بالنسبة للاجتماعات المنعقدة مع المديرين والموظفين لعرض مستوى الوعي والفهم بالرقابة الداخلية. إن الهيئات التي يتواجد بها الموظفون الذين يفهمون الضوابط المتواجدة وسبب الحاجة إليها هي الأكثر ترجيحًا لأن يتوفر لديها أنظمة أفضل وأكثر فعالية للرقابة الداخلية.

4:25. قد تشير الاستثناءات أو التجاوزات المتكررة للسياسة وجود نشاط احتيالي محتمل أو الحاجة إلى إعادة تقييم السياسات والإجراءات الحالية. ينبغي أن يخضع أي موقف غير اعتيادي للتحقيق من خلال الطرف الملائم لذلك وينبغي أن يتضمن إجراء تصحيحيا عند الضرورة.

البُعد 1.25. الفصل بين المهام

إرشادات قياس البُعد

1:1.25 يُقيّم هذا البُعد وجود فصل بين المهام والذي يعتبر عنصرًا رئيسيًا للرقابة الداخلية لمنع أي موظف أو مجموعة موظفين من أن يكونوا في وضع يجعلهم يرتكبون أخطاء أو حالات احتيال أو يخفونها أثناء المسار الطبيعي لمهامهم. والمسؤوليات الرئيسية غير المتوافقة التي تخضع للفصل هي (أ) التصريح، و(ب) التسجيل، و(ج) حفظ الأصول، و(د) التسوية أو المراجعة. على سبيل المثال:

- ينبغي ألا يكون فريق العمل المعني بإعداد عروض المشتريات هو نفسه الذي يجري تقييم المناقصات.
- ينبغي ألا يكون الشخص الذي يوقع على العقد هو نفسه الذي يقوم بتسجيله في النظام.

البُعد 1.25. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتحدد الفصل الملائم بين المهام على مدار عملية الإنفاق. المسؤوليات منصوص عليها بوضوح.
B	يتحدد الفصل الملائم بين المهام على مدار عملية الإنفاق. المسؤوليات منصوص عليها بوضوح لمعظم الخطوات الرئيسية بينما قد يتطلب الأمر المزيد من التفاصيل في القليل من المجالات.
C	يتحدد الفصل الملائم بين المهام على مدار عملية الإنفاق. قد يحتاج الأمر إلى تعريف أكثر دقة للمسؤوليات الهامة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.25. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• القواعد واللوائح والإجراءات المنصوص عليها التي تحدد الفصل بين المهام. • الدليل على الامتثال للقواعد.	• دائرة الموازنة. • دائرة المحاسبة. • الخزنة. • جهة الإشراف. • المراجعة الداخلية. • اللوائح والإرشادات المعنية بالمحاسبة وتجهيز المدفوعات.

- ينبغي ألا يكون الشخص الذي يصرح بالدفع هو نفسه الذي يقوم بالدفع.

2:1.25 للدول التي استخلصت أنظمتها من التراث النابوليوني لا يعتبر وجود فصل بين مهام الموظف المسؤول عن التصريح والمحاسب العام كما هو غالبًا محدد في اللوائح الوطنية (في الدول المتحدثة بالفرنسية) أمرًا كافيًا للحصول على التصنيف الترتيبي A. إن هذا النوع من اللوائح يحدد المبادئ العامة التي تعتبر جزءًا من نطاق التقييم ولكن على سبيل المثال لا تتناول الفصل بين المهام داخل إدارة الموظف المسؤول عن التصريح (مثلًا ماذا عن الفصل بين الالتزام القانوني والتزام الموازنة؟).

البُعد 2.25 فعالية ضوابط الالتزام بالإفناق

إرشادات قياس البُعد

2.25:1. يُقيّم هذا البُعد فعالية ضوابط الالتزام بالإفناق. تتحدد هذه العملية باعتبارها بُعداً منفصلاً من هذا المؤشر نتيجة لأهمية هذه الضوابط لضمان بقاء التزامات سداد الحكومة ضمن حدود مخصصات الموازنة السنوية (حسب مراجعتها) وكذلك ضمن ما يتوفر من نقدية متوقعة وعليه تجنب المتأخرات في الإفناق (راجع المؤشر PI-13). قد لا تواجه الحكومات التي يوجد لديها قواعد مالية شاملة وتصل إلى أسواق للسندات مطورة جيداً أي قيود في تمويل التقلبات في التدفقات النقدية وبالتالي قد تحصر الالتزامات فقط فيما يتعلق بمخصصات الموازنة السنوية، بينما قد تحتاج الحكومات التي تعمل في بيئات مختلفة إلى إصدار حدود للالتزام لهيئات الإفناق لفترات أقصر اعتماداً على النقدية الفعلية المتوفرة والتنبؤات قصيرة الأجل الوافية، راجع البُعدين PI-21.2 و PI-21.3.

2.25:2. يحتاج المُقيّمون إلى تحديد ما إذا كان لدى كيانات الحكومة أنظمة مختلفة لرقابة الالتزام (مثلاً عندما تتسم الحكومة بنطاق واسع من اللامركزية) وأنواع مختلفة من الإفناق (مثلاً العقود التي تُطبق لمرة واحدة، والعقود غير محددة المدة مثل الإيجار والمرافق، وتعويضات/بدلات الموظفين المخصصين... إلخ) وتحتاج إلى تقييم الأداء فيما يتعلق بهذا المؤشر على أساس مستوى تغطية هذه الأنظمة للتغطية ومدى فعاليتها (المتوسط المرجح). يجب أن يحدد المقيمون مدى تغطية النفقات من خلال ضوابط الالتزامات التي تحد بشكل فعال من الالتزام بالتوفر النقدي المتوقع ومخصصات الميزانية المعتمدة.

2.25:3. تتواجد ضوابط الالتزام الشاملة عند منع جميع كيانات الحكومة المركزية من تحمل التزامات غير مرخص فيها من خلال ضوابط النظام ولوائحه وإجراءاته وترتيبات الفحص السابقة للالتزام وترتيبات المراجعة المحاسبية والفحص لضمان تحقيق الامتثال.

البُعد 2.25. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تتواجد ضوابط شاملة للالتزام بالإفناق وتحصر بشكل فعال الالتزامات في توفير النقدية المتوقعة ومخصصات الموازنة المعتمدة.
B	تتواجد ضوابط شاملة للالتزام بالإفناق وتحصر بشكل فعال الالتزامات في توفير النقدية المتوقعة ومخصصات الموازنة المعتمدة لمعظم أنواع النفقات.
C	توجد إجراءات رقابة الالتزام بالإفناق والتي توفر تغطية جزئية وتتسم بفعالية جزئية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.25. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	معلومات حول ضوابط الالتزام وما يصاحبها من ترتيبات الضمان والامتثال.	وزارة المالية (المراجعة الداخلية) الخزانة
		معدلات الخطأ أو الرفض في المعاملات المالية الروتينية كما تم الإبلاغ عنها من خلال المراقبين الماليين الحكوميين وأو جهات المراجعة الداخلية أو الخارجية.	المحاسب العام رؤساء وموظفو المالية للوحدات الرئيسية المُدرجة في الموازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

البُعد 3.25 الامتثال لقواعد واجراءات المدفوعات

إرشادات قياس البُعد

1:3.25. يُقيّم مدى الامتثال لإجراءات وقواعد رقابة المدفوعات على أساس الدليل المتوفر على ذلك. ومن أجل تقييم هذا المؤشر ينبغي للمقيمين الرجوع إلى نظام إدارة المعلومات، أو سجلات إدارة الخزانة، أو أي سجلات أخرى لوزارة المالية أو الوزارات المعنية. من الممكن تطبيق منهج لأخذ العينات باستخدام الوحدات المُدرجة في الموازنة الرئيسية الخمس والتي خضعت للقياس بموجب إجمالي الإنفاق في السنة المالية

البُعد 3.25. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تمثل كل المدفوعات لإجراءات السداد المعتادة. تخضع كل الاستثناءات للتصريح بشكل مسبق والتبرير الملائم.
B	تمثل معظم المدفوعات لإجراءات السداد المعتادة. تخضع غالبية الاستثناءات للتصريح بشكل مسبق والتبرير الملائم.
C	تمثل غالبية المدفوعات لإجراءات السداد المعتادة. تخضع غالبية الاستثناءات للتصريح بشكل مسبق والتبرير الملائم.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.25. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	القواعد واللوائح والإجراءات المنصوص عليها التي تحدد الفصل بين المهام. الدليل على الامتثال للقواعد.	• دائرة الموازنة • دائرة المحاسبة • الخزانة • جهة الإشراف • المراجعة الداخلية • اللوائح والإرشادات المعنية بالمحاسبة وتجهيز المدفوعات • نظام المعلومات

مؤشر الأداء PI-26 المراجعة الداخلية

معلومات حول المؤشر

يُقيم هذا المؤشر المعايير والإجراءات المُطبقة في المراجعة الداخلية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.26 تغطية المراجعة الداخلية
- البعد 2.26 طبيعة المراجعات والمعايير المُطبقة
- البعد 3.26 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير
- البعد 4.26 الاستجابة للمراجعات الداخلية

الأثر على نتائج الموازنة

مطلوب تقديم الآراء والانطباعات الملائمة والمنتظمة إلى الإدارة حول أداء أنظمة الرقابة الداخلية من خلال وظيفة المراجعة الداخلية (أو وظيفة الرصد للأنظمة المقابلة). ينبغي أن تستخدم هذه الوظيفة منهجا منضبطا ومنتظما لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وفي القطاع العام تركز الوظيفة بشكل أولي على ضمان دقة وفعالية الضوابط الداخلية، ألا وهي موثوقية ونزاهة المعلومات التشغيلية والمالية، وفعالية وكفاءة العمليات والبرامج، وحماية الأصول، والامتثال للقوانين واللوائح والعقود. ينبغي أن تخضع فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة للتقييم من خلال اتباع المعايير المهنية، مثل المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. ويتضمن ذلك (أ) الهيكل المناسب خصوصًا فيما يتعلق بالاستقلالية التنظيمية، و(ب) النطاق الكافي من الصلاحيات والوصول إلى المعلومات وسلطة رفع التقارير والإبلاغ، و(ج) استخدام أساليب المراجعة المهنية بما في ذلك أساليب تقييم المخاطر.

توفر المراجعة الداخلية الضمان على أن الأنظمة تعمل من أجل تحقيق أهداف الحكومة بكفاءة وفعالية. كما أنها تساهم في نواتج الموازنة من خلال توفير الإشراف والضمان وتقديم التوصيات في الوقت المناسب إلى الإدارة فيما يتعلق بالإجراءات التصحيحية الضرورية عند تحديد أوجه الضعف.

إرشادات قياس المؤشر

1:26. قد يُجري وظيفة المراجعة الداخلية هيئة تتمتع بصلاحيات على مستوى كيانات الحكومة المركزية أو من خلال هيكل منفصلة للمراجعة الداخلية لكيانات حكومية فردية. تعتبر الفعالية الشاملة لهذه الهيئات الخاصة بالمراجعة هي الأساس لتصنيف درجات هذا المؤشر.

2:26. من الضروري التمييز ما بين المراجعة والرقابة، فإن هذا المؤشر يهتم بالمراجعة الداخلية وليس كما يجري الأمر غالبًا (خصوصًا في الدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية) مع أنشطة الرقابة، والتي يُشار إليها أحيانًا بالمراجعة المُسبقة. وتخضع للتقييم في المؤشر PI-25 وظائف المراجعة الداخلية المعنية فقط بالمراجعة المُسبقة للمعاملات والتي تعتبر هنا جزءًا من نظام الرقابة الداخلية.

3:26. في الأنظمة اللامركزية أو حيث لا تتوفر المعلومات الكاملة ينبغي تطبيق منهج أخذ العينات باستخدام الوحدات المُدرجة في الموازنة الخمس أو الوحدات المؤسسية كما خضعت للقياس بإجمالي الإنفاق في السنة المالية الكاملة الماضية. بالنسبة للدرجة A تحتاج كل وحدة من الوحدات الخمس لاستيفاء المتطلبات. أما بالنسبة للدرجات B و C فتحتاج أربعة وثلاثة كيانات على التوالي لاستيفاء المتطلبات. قد يكون من المفضل أن يتفق المُقيّمون والحكومة على نهج أخذ العينات. في حالة عدم الاتفاق من الممكن الموازنة ما بين الاختلافات في الآراء في شكل ملحوظ كما هو موضح في وثيقة الإطار تحت الجزء 3: تقرير الإنفاق والمساءلة المالية، الفقرة 4 (أنظر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية).

4:26. إذا لم تتواجد وظيفة المراجعة الداخلية ستكون درجة التصنيف الترتيبي D للبعد 1.26. يحدد تصنيف عدم الانطباق NA للأبعاد 2.26 و 3.26 و 4.26. وسيكون إجمالي درجة المؤشر في هذه الحالة D.

5:26. إذا أفادت معلومات متوفرة فقط للتدقيق الداخلي ضمن BCG، فيجب علي المقيمين تحديد وزن BCG عندما يكون التصنيف بوصفهما جوهر ل BCG ربما يستوفيان متطلبات درجة A أو B أو C. إذا كان لا يمكن التأكد من الوزن، فإن النتيجة ستكون D*.

البُعد 1.26 تغطية المراجعة الداخلية

إرشادات قياس البُعد

- 2.1:26. بالنسبة لهذا البعد، يتم تقييم الأهمية النسبية بالوزن النسبي (النفقات والإيرادات) للكيانات الحكومية المركزية حيث تعمل وظيفة المراجعة الداخلية
- 3.1:26. غالبًا ما تشير تقارير التقييم في الدول المتحدثة بالفرنسية إلى وحدات التفتيش التي تقوم مقام وحدات المراجعة الداخلية وذلك عندما لا تتواجد وظيفة محددة للمراجعة داخل الوزارة. وبالإضافة إلى القوانين واللوائح الوطنية يحتاج التقرير إلى توفير دليل واضح على أن وحدات التفتيش تستوفي جميع الخصائص الأخرى حتى تعتبر قائمة بوظيفة تنفيذ المراجعة، أي وجود برامج عمل للمراجعة، ووثائق للمراجعة، وأنشطة لرفع التقارير والإبلاغ والمتابعة مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المراجعة الداخلية كما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.
- 4.1:26. إذا لم تكن هناك وظيفة تدقيق داخلي، يحصل البعد 1.26 على الدرجة D.

1.1:26. يُقَيِّم هذا البُعد خضوع كيانات الحكومة للمراجعة الداخلية. يخضع ذلك للقياس كنسبة من إجمالي الإنفاق المخطط أو تحصيل إيرادات الكيانات التي تغطيها أنشطة المراجعة السنوية سواء تم إجراء جوهري للمراجعة أم لا (بما في ذلك تقارير المراجعة). وتتمثل الخصائص المعتادة لوظيفة المراجعة التشغيلية في وجود القوانين و/أو اللوائح و/أو الإجراءات وكذلك وجود برامج عمل للمراجعة، ووثائق للمراجعة، وأنشطة لرفع التقارير والإبلاغ والمتابعة مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المراجعة الداخلية كما هو منصوص عليه في المعايير الدولية. وقد تتباين الطبيعة الخاصة بالمراجعة من دولة إلى أخرى. سوف يحتاج المُقيِّم إلى الخروج بحكم حول ما إذا كانت الترتيبات والأنشطة الجارية قد شكلت دليلاً كافياً على تنفيذ المراجعة.

البُعد 1.26. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	المراجعة الداخلية مُنفذة في جميع كيانات الحكومة المركزية.
B	المراجعة الداخلية مُنفذة في كيانات الحكومة المركزية التي تمثل معظم إجمالي النفقات المُدرجة في الموازنة ولكيانات الحكومة المركزية التي تقوم بتحصيل معظم إيرادات الحكومة المُدرجة في الموازنة.
C	المراجعة الداخلية مُنفذة في كيانات الحكومة المركزية التي تمثل غالبية إجمالي النفقات المُدرجة في الموازنة ولكيانات الحكومة المركزية التي تقوم بتحصيل غالبية إيرادات الحكومة المُدرجة في الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 1.26. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• اللوائح والقوانين والإجراءات المتعلقة بالمراجعة الداخلية.	• وزارة المالية (المراجعة الداخلية) • المحاسب العام
		• تقارير المراجعة الداخلية للوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة.	• رؤساء وموظفو المالية للوحدات الرئيسية المُدرجة في الموازنة
			• الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات

البُعد 2.26 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير

إرشادات قياس البُعد

1:2.26. يُقيّم هذا البُعد طبيعة المراجعات الجارية ومدى الالتزام بالمعايير المهنية. عندما تركز أنشطة المراجعة فقط على الامتثال المالي (موثوقية ونزاهة المعلومات التشغيلية والمالية والامتثال للقواعد والإجراءات) توفر وظيفة المراجعة الداخلية ضمان محدود لمدى ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية. يتطلب الأمر منهجاً أوسع نطاقاً وكذلك دليلاً على عملية ضمان الجودة لعرض الالتزام بالمعايير المهنية.

البُعد 2.26. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تتركز أنشطة المراجعة الداخلية على عمليات تقييم مدى ملاءمة وفعالية عمليات الرقابة الداخلية. تدرج عملية ضمان للجودة ضمن وظيفة المراجعة الداخلية وتستوفي أنشطة المراجعة المعايير المهنية بما في ذلك التركيز على المجالات عالية الخطورة.
B	تتركز أنشطة المراجعة الداخلية على عمليات تقييم مدى ملاءمة وفعالية عمليات الرقابة الداخلية.
C	تتركز بشكل أولي أنشطة المراجعة الداخلية على الامتثال المالي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.26. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	القواعد واللوائح والإجراءات الموثقة عن المراجعة الداخلية.	وزارة المالية (المراجعة الداخلية) المحاسب العام
		دليل على تركيز المراجعات الداخلية على تقييم مدى الملاءمة والفعالية.	رؤساء وموظفو المالية للوحدات الرئيسية المُدرجة في الموازنة
		دليل على تطبيق معايير المراجعة الداخلية.	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات
		إجراءات ضمان الجودة من أجل المراجعة الداخلية.	
		مقارنة وظائف المراجعة الفعلية وأنشطتها مقابل المعايير المهنية.	

البُعد 3.26 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير

إرشادات قياس البُعد

1.3:26. يُقيّم هذا البُعد الدليل المحدد لوظيفة المراجعة الداخلية الفعالة (أو رصد الأنظمة) كما هو موضح في إعداد برامج المراجعة السنوية وتنفيذها الفعلي بما في ذلك توفر تقارير المراجعة الداخلية.

2.3:26. يتضمن تعبير "الأطراف الملائمة" الكيان الخاضع للمراجعة وأي أطراف أخرى مطلوب من المراجعين الداخليين تقديم التقارير إليهم كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح ... إلخ. قد تتضمن هذه الأطراف وزارة المالية والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

26.3:3. لا ينطبق البعد 26.3 في حال غياب وظيفة المراجعة الداخلية أو عدم نضجها بما يكفي لتقييم هذا البعد.

البُعد 3.26. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تتواجد برامج المراجعة السنوية. جميع المراجعات البرمجية كاملة كما هو مبرهن عليه بموجب توزيع تقاريرها على الأطراف الملائمة.
B	تتواجد برامج المراجعة السنوية. معظم المراجعات البرمجية كاملة كما هو مبرهن عليه بموجب توزيع تقاريرها على الأطراف الملائمة
C	تتواجد برامج المراجعة السنوية. غالبية المراجعات البرمجية كاملة كما هو مبرهن عليه بموجب توزيع تقاريرها على الأطراف الملائمة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.26. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية	الحكومة	• دليل موثق لبرنامج مراجعة داخلية سنوية	• وزارة المالية (المراجعة الداخلية)
الكاملة الأخيرة	المركزية	(مثلا خطة) والمراجعات الداخلية الكاملة.	• المحاسب العام
			• رؤساء وموظفو المالية للوحدات الرئيسية المُدْرَجَة في الموازنة
			• الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات

البُعد 4.26 الاستجابة للمراجعات الداخلية

إرشادات قياس البُعد

- 1:4.26. يُقيّم هذا البُعد مدى اتخاذ الإدارة للإجراءات المتعلقة بنتائج المراجعة الداخلية. يعتبر ذلك ذا أهمية محورية حيث إن غياب الإجراءات المتعلقة بالنتائج يحد من الأساس المنطقي لوظيفة المراجعة الداخلية. يُقصد بالرد قيام الإدارة بتوفير التعليقات على توصيات المراجعين واتخاذ الإجراء الملائم لتنفيذها عند الضرورة، وتتحقق المراجعة الداخلية مما إذا كان الرد المتوفر ملائمًا أي "كاملاً".
- 2:4.26 لا ينطبق البعد 26.4 في حال غياب وظيفة المراجعة الداخلية أو عدم نضجها بما يكفي لتقييم هذا البعد.

البُعد 4.26. طريقة حساب درجات التصنيف الداخلية

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	توفر الإدارة ردًا كاملاً على توصيات المراجعة لجميع الكيانات التي خضعت للمراجعة في غضون اثني عشر شهرًا من الخروج بالتقرير.
B	توفر الإدارة ردًا كاملاً على توصيات المراجعة معظم الكيانات التي خضعت للمراجعة في غضون اثني عشر شهرًا من الخروج بالتقرير.
C	توفر الإدارة ردًا كاملاً على توصيات المراجعة لغالبية الكيانات التي خضعت للمراجعة في غضون اثني عشر شهرًا من الخروج بالتقرير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.26. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
ينبغي أن تكون تقارير المراجعة المستخدمة في التقييم صادرة في الثلاث سنوات المالية الأخيرة	الحكومة المركزية	• دليل موثق على استجابة الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية والمعلومات المتعلقة بتوقيت الاستجابة	• وزارة المالية (المراجعة الداخلية) • المحاسب العام • رؤساء وموظفو المالية للوحدات الرئيسية المدرجة في الموازنة • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنسيق المعلومات



المحور السادس: المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

يقيم هذا المحور مدى الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوقة، وإنتاج المعلومات وتعميمها في الأوقات المناسبة لتلبية احتياجات عمليات صناعة القرارات والإدارة ورفع تقارير الإبلاغ.

المعلومات المالية الموثوقة والحديثة وذات الصلة ضرورية لدعم الإدارة المالية وإدارة الموازنة وعمليات صنع القرار.

يحتوي المحور السادس على ثلاثة مؤشرات:

- المؤشر PI-27 سلامة البيانات المالية
- المؤشر PI-28 تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة
- المؤشر PI-29 التقارير المالية السنوية

مؤشر الأداء PI-27. سلامة البيانات المالية

البُعد 1.27 تسوية الحسابات المصرفية

إرشادات قياس البُعد

1.1:1.27. يُقيّم هذا البعد انتظام التسوية المصرفية. ينبغي أن تُعقد مقارنات منتظمة وفي الوقت المناسب بين بيانات المعاملات المصرفية الحكومية (المركزية أو التجارية) والدفاتر النقدية الحكومية والإبلاغ عن نتائج تلك المقارنات واتخاذ إجراءات لتسوية أي اختلافات. وتُعد هذه التسوية أمرًا أساسيًا لسلامة السجلات المحاسبية والقوائم المالية.

2.1:1.27. بالنسبة لهذا البُعد، "الحسابات المصرفية للحكومية المركزية" تعني الحسابات المصرفية لوحدة الموازنة والوحدات خارج الموازنة. وفي هذا الصدد، قد يكون لدى بعض الوحدات الخارجة عن الموازنة "إيرادات من مصادر خاصة" كبيرة والتي هي بالفعل موارد حكومية يمكن لها استخدامها في أغراضها الخاصة. ينبغي لهذه الهيئات إجراء عمليات تسوية مصرفية منتظمة. وبالمثل، على الرغم من أن وزارة المالية قد لا تملك القدرة على إجراء عمليات التسوية على الصناديق الاجتماعية، ينبغي أن يُطلب منها إجراء عمليات تسوية ومطابقة منتظمة بنفسها، والتي يُمكن أن يدقق فيها مراجع الحسابات و/ أو وزارة المالية / الوزارة المختصة المعنية.

3.1:1.27. 'تشمل' التسوية" تحديد جميع حالات عدم التطابق ومقدارها (وطبيعتها) بين سجلات الحكومة للبيانات المحاسبية الموجودة في دفاتها وبيانات الحسابات المصرفية الحكومية التي تحتفظ بها البنوك. وقد تكون عملية التصفية اللاحقة عملية طويلة، تقع خارج نطاق معايير الوقت المشار إليها تحت هذا

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر مدى انتظام التسوية بين الحسابات المصرفية التي تديرها الخزينة والحسابات المعلقة وحسابات السلف وكيف تدعم العمليات القائمة سلامة البيانات المالية. ويحتوي المؤشر على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (AV) M2 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.27 تسوية الحسابات المصرفية
- البُعد 2.27 الحسابات المعلقة
- البُعد 3.27 حسابات السلف
- البُعد 4.27 العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية

الأثر على نتائج الموازنة

يتطلب الإبلاغ الموثوق عن المعلومات المالية المراجعة والتحقق المستمر من ممارسات التسجيل التي يعتمدها المحاسبون. وهذا يُمثل جزءًا مهمًا من الرقابة الداخلية وأساسًا للمعلومات الجيدة للإدارة وللتقارير الخارجية التي تدعم الانضباط المُجمل للمالية العامة والتخصيص الاستراتيجي للموارد وكفاءة تقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر

1.27:1. يغطي المؤشر ثلاثة أنواع بالغة الأهمية من التسويات: الحسابات المصرفية، والحسابات المعلقة، وحسابات السلف. كما يتضمن تقييمًا لوظيفة رقابية هامة لضمان دقة السجلات والتحقق منها بشكل ملائم.

البُعد 1.27. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تسوية البنوك لجميع الحسابات المصرفية النشطة للحكومة المركزية تتم على الأقل أسبوعيًا على المستويين الإجمالي والتفصيلي، وعادةً في غضون أسبوع واحد من نهاية كل أسبوع.
B	تسوية البنوك لجميع الحسابات المصرفية النشطة للحكومة المركزية تتم على الأقل شهريًا، وعادةً في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل شهر.
C	تسوية البنوك لجميع الحسابات المصرفية النشطة للحكومة المركزية تتم على الأقل في غضون ثمانية أسابيع من نهاية ربيع السنة المعني.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 1.27. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم، وتغطي السنة المالية الأخيرة	الحكومة المركزية	• تكرار عملية التسوية بين الحسابات المصرفية التي تديرها الخزنة • عدد الأيام من نهاية فترة التسوية حتى تاريخ استكمال التسوية للحسابات المصرفية التي تديرها الخزنة	• الخزنة • المحاسب العام • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة • البنك المركزي
		• تكرار إجراء عملية تسوية الحسابات المصرفية الحكومية التي لا تديرها الخزنة • عدد الأيام من نهاية فترة التسوية حتى تاريخ استكمال التسوية للحسابات المصرفية الحكومية التي لا تديرها الخزنة.	

*ملحوظة، ينبغي أن يكون نطاق تغطية هذا البُعد في وثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 هو الحكومة المركزية.

البُعد 2.27 الحسابات المُعلقة

إرشادات قياس البُعد

- 1:2.27. يُقيّم هذا البعد مدى تسوية الحسابات المُعلقة، بما في ذلك الودائع / الخصوم المتنوعة، على أساس منتظم وتصفيتهما في الوقت المناسب. يُمكن أن يؤدي الإخفاق في تصفية الحسابات المُعلقة إلى إحداث خلل في التقارير المالية ويوفر فرصة للاحتيال والفساد.
- 2:2.27. عندما لا توجد حسابات مُعلقة، يكون هذا البعد غير منطبق NA.

البعد في الوثيقة الإطارية، يُطلب إجراء التسويات على الحسابات النشطة فقط، بشرط أن يكون قد تم تسوية الحسابات غير النشطة أثناء فترة نشاطها.

4:1.27. التسوية "على المستوى الإجمالي" تعني أن المركز النقدي الإجمالي للحكومة عبر جميع حساباتها يتطابق مع السجلات المقابلة للبنك المركزي.

5:1.27. في حين يسهل إجراء عملية التسوية في حالة حساب الخزنة الموحد، فإن حساب الخزنة الموحد غير مطلوب من أجل الحصول على الدرجة A في هذا المؤشر.

6:1.27. نطاق التغطية لهذا البعد هو الحكومة المركزية. وفي النسخة الأولى من وثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016، يُذكر بشكل خاطئ أن نطاق التغطية هو الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة.

البُعد 2.27. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى لمتطلبات تقدير الدرجات
A	تسوية الحسابات المُعلقة تتم شهرياً على الأقل، في غضون شهر من نهاية كل شهر. تتم تصفية الحسابات المُعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن ذلك مبرراً على النحو الواجب.
B	تسوية الحسابات المُعلقة تتم بشكل ربع سنوي على الأقل في غضون شهرين من نهاية كل ربع. تتم تصفية الحسابات المُعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن ذلك مبرراً على النحو الواجب.
C	تسوية الحسابات المُعلقة تتم سنوياً، في غضون شهرين من نهاية السنة. تتم تصفية الحسابات المُعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن ذلك مبرراً على النحو الواجب.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 2.27. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم، وتغطي السنة المالية الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• تكرار عملية تسوية الحسابات المُعلّقة • عدد الأيام من نهاية فترة التسوية حتى تاريخ استكمال تسوية الحسابات المُعلّقة	• الخزانة • المحاسب العام • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة • البنك المركزي

البُعد 3.27 حسابات السُلف

إرشادات قياس البُعد

المدرجة في الموازنة ولكنها لا تشمل المنح الإجمالية/ الإعانات.
3.27:3. لا يغطي هذا البُعد التحويلات ما بين الحكومات رغم أن
هذه قد تسمى "سلفاً". يتم التعامل مع التحويلات إلى الحكومات
دون الوطنية بموجب المؤشر PI-7.

1.3.27. يُقيّم هذا البُعد مدى تسوية حسابات السُلف وتصنيفاتها.
وتغطي حسابات السُلف المبالغ المدفوعة للمزودين بموجب
عقود المشتريات العامة وكذلك سُلف السفر والسُلف المستديمة
التشغيلية. في حالة عقود المشتريات العامة، تكون مواعيد تصفية
تلك الحسابات متوافقة مع الترتيبات التعاقدية. وتتبع عمليات
تصفية الحسابات الأخرى اللوائح الوطنية.

4.3.27. تعد المعلومات الكاملة والدقيقة والموثوقة والحديثة
أمرًا ضروريًا لدعم نظام الرقابة الداخلية. يتم استخلاص
المعلومات ذات الصلة بتقييم هذا البُعد بواسطة العديد من
أنظمة المعلومات، بما في ذلك الأشخاص والعمليات والبيانات
وتكنولوجيا المعلومات. ويجري تناول هذه العناصر في إطار
المؤشر PI-23 لكشوف الرواتب والأجور والمؤشر PI-25 الخاص
بالالتزامات والمدفوعات غير المتعلقة بنفقات الرواتب والأجور.
5.3.27. عند عدم وجود حسابات مقدمة، يكون هذا البُعد غير
منطبق NA.

2.3.27. تشمل السُلف التشغيلية التحويلات الخاصة بالعمليات
المنقولة إلى الهيئات اللامركزية والوحدات الخارجة عن الموازنة
والحكومات دون الوطنية مقابل النفقات التي يتم الاضطلاع
بها نيابة عن الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة والخاضعة
لعمليات محاسبية تفصيلية وتقديم التقارير إلى الحكومة المركزية

البُعد 3.27. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى لمتطلبات تقدير الدرجات
A	تسوية حسابات السُلف تتم شهريًا على الأقل، في غضون شهر من نهاية كل شهر. تتم تصفية جميع حسابات السُلف في الوقت المناسب.
B	تسوية حسابات السُلف تتم بشكل ربع سنوي على الأقل في غضون شهرين من نهاية كل ربع. تتم تصفية معظم حسابات السُلف في الوقت المناسب.
C	تسوية حسابات السُلف تتم سنويًا، في غضون شهرين من نهاية السنة. قد تتم تصفية حسابات السُلف بشكل متكرر مع التأخير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 3.27. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم، وتغطي السنة المالية الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• طبيعة حسابات السُلف • تكرار ودقة توقيت عملية تصفية تسويات حسابات السُلف • دقة توقيت عملية تصفية حسابات السُلف	• الخزانة • المحاسب العام • الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة • البنك المركزي

البُعد 4.27 العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية

إرشادات قياس البُعد

1.4:27. يُقيّم هذا البُعد مدى دعم العمليات لتقديم المعلومات المالية ويركز على سلامة البيانات المُحددة بوصفها دقيقة ومكتملة (المواصفة الدولية القياسية IEC / ISO، 2014). ومع إدراك أن العمليات الأخرى ضرورية أيضاً لضمان سلامة البيانات، فإن هذا البُعد يقيّم جانبين رئيسيين وهما: الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك المتاح للقراءة فقط، وإجراء التغييرات على السجلات عن طريق الإنشاء والتعديل؛ ووجود هيئة أو وحدة أو فريق مسؤول عن التحقق من سلامة البيانات. وتشكل مسارات عملية المراجعة جانباً مهماً من سلامة البيانات لأنها تمكّن من المساءلة الفردية والكشف عن حالات التسلسل وتحليل المشكلات.

2.4:27. تتيح مسارات عملية المراجعة المساءلة الفردية وكشف حالات التسلسل وتحليل المشكلات. تهدف مسارات عملية المراجعة

البُعد 4.27. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى لمتطلبات تقدير الدرجات
A	إمكانية الوصول إلى السجلات وتغييرها مُقيدة ويتم تسجيلها، وتؤدي إلى تسلسل عملية المراجعة. وهناك هيئة تنفيذية أو وحدة أو فريق مسؤول عن التحقق من سلامة البيانات المالية.
B	إمكانية الوصول إلى السجلات وتغييرها مُقيدة ويتم تسجيلها، وينتج عنها تسلسل عملية المراجعة.
C	إمكانية الوصول إلى السجلات وتغييرها مُقيدة ويتم تسجيلها.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 4.27. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم، وتغطي السنة المالية الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• أدلة موثقة على القواعد أو اللوائح أو الإجراءات الخاصة بالوصول إلى السجلات وإجراء التغييرات عليها • دليل على وجود وحدة مسؤولة عن التحقق من سلامة البيانات المالية	• دائرة الموازنة • دائرة الحسابات • الخزنة • الهيئة الإشرافية • المراجعة الداخلية

مؤشر الأداء PI-28. تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة

معلومات عن المؤشر

يُقَيِّم هذا المؤشر مدى شمولية ودقة توقيت المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة. يجب أن تكون تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة مُتسقة مع نطاق تغطية الموازنة وتصنيفاتها للسماح برصد أداء الموازنة، وإذا لزم الأمر، استخدام التدابير التصحيحية في الوقت المناسب. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.28 تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة
- البعد 2.28 توقيتات تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية
- البعد 3.28 دقة تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية

الأثر على نتائج الموازنة

من الضروري الحصول على معلومات عن تنفيذ الموازنة على أن تشمل بيانات الإيرادات والنفقات لتسهيل رصد الأداء، وعند الاقتضاء، للمساعدة في تحديد الإجراءات اللازمة للحفاظ على النتائج المخططة لتنفيذ الموازنة أو تعديلها. يعتبر الإبلاغ المنتظم جزءًا من أي نظام فعال للرصد والمراقبة لضمان تنفيذ الموازنات على النحو المنشود، وإبراز الانحرافات عن الخطط، إن وجدت، لينظر فيها صناع القرار الذين يقومون بتعديل تنفيذ الموازنة لتحقيق الأهداف بشكل أفضل وتحقيق النتائج المرجوة.

إرشادات قياس المؤشر

1:28. يركز هذا المؤشر على إعداد تقارير شاملة لتنفيذ الموازنة للاستخدام الداخلي للحكومة، أي أنها تقدم نظرة عامة على التنفيذ وتدعم قرارات الإدارة المستنيرة. المعلومات التي يتم توفيرها في تقارير منفصلة من الكيانات المعنية بالموازنة سوف تستوفي متطلبات هذا المؤشر فقط إلى الحد الذي تكتمل فيه هذه المعلومات ويمكن توحيدها لتقديم نظرة عامة كاملة.

2:28. لأغراض حساب درجات التصنيف الترتيبي لهذا البعد (المؤشر)، يجب فحص نفس أنواع التقارير في كل بُعد من أبعاد هذا المؤشر. وبالتالي سيتم تقييم التوقيت والدقة والتغطية وقابلية المقارنة لنفس المجموعة من التقارير.

3:28. فيما يتعلق بمقارنة هذا البعد بالأبعاد الأخرى، تجدر الملاحظة أن المؤشر PI-28 يطالب بالحصول على معلومات حول الالتزامات والمدفوعات. لا يتطلب البعد معلومات عن المتأخرات (المؤشر PI-22) - حيث تتطلب المعلومات المتعلقة بالتأخرات، على وجه الخصوص، تسجيل الفواتير غير المدفوعة التي تستحق السداد، وهي خطوة لا تغطيها المعلومات الخاصة بالالتزامات ولا سجلات المدفوعات - ولا يتناول البعد كذلك نشر تقارير الموازنة خلال السنة، المؤشر PI-9.

البعد 1.28 تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة

إرشادات قياس البعد

1:1.28. يُقَيِّم هذا البعد تقديم المعلومات في التقارير خلال السنة وفي شكل يمكن مقارنته بسهولة بالموازنة الأصلية (أي مع نفس نطاق التغطية، وأساس المحاسبة، والعرض). سيعتمد تقسيم المسؤولية بين وزارة المالية والوزارات المختصة في إعداد التقارير على نوع نظام المحاسبة والدفع قيد التشغيل (مركزي أو غير مركزي أو مَفوَّض). في كل حالة، يختلف دور وزارة المالية بين:

- التسجيل المركزي وتجهيز معاملات الوحدات المُدرجة في الموازنة إلى جانب إنتاج وتوزيع مختلف أنواع تقارير الموازنة الخاصة بالوحدة والمُجمعة/ المُوحدّة؛
- إصدار ونشر تقارير الموازنة الخاصة بالوحدة المُدرجة في الموازنة والمُجمعة/ المُوحدّة على أساس تسجيل الوحدة وتجهيزها للمعاملات؛
- توحيد/ تجميع التقارير المقدمة من الوحدات المدرجة في الموازنة (وحيثما ينطبق ذلك، من الوحدات غير المركزية) من السجلات المحاسبية.

2:1.28. تتم الإشارة إلى الوحدات غير المركزية للحكومة المركزية لأن بعض الحكومات تنفذ حصصًا كبيرة من خدماتها والنفقات ذات الصلة من خلال إدارات محلية غير مركزية أو وحدات خارج الموازنة. إذا كانت التحويلات إلى الكيانات فقط وليس النفقات الفعلية لهذه الكيانات مدرجة في تقارير تنفيذ الموازنة، فلن تقدم هذه التقارير صورة حقيقية ومفيدة للتقدم المحرز ووضع تنفيذ الموازنة.

3:1.28. يجب أن تتضمن المعلومات جميع عناصر الموازنة الأصلية. ويعني ذلك أنه يجب تقديم تقارير السنة على نفس مستوى التفصيل الذي تم اتباعه في الموازنة. يمكن عرض بعض البنود بمستوى أكثر شمولاً من الموازنة، شريطة أن يمثل مبلغها أقل من 10% من إجمالي الإنفاق.

4:1.28. "التجميع الجزئي" يعني أي حالة تقع بين متطلب من متطلبات درجة الترتيب التصنيفي A وعرض يقتصر على البنود الإدارية الرئيسية.

البُعد 1.28. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	نطاق تغطية البيانات وتصنيفها يسمح بعقد مقارنة مباشرة بالموازنة الأصلية. تتضمن المعلومات جميع بنود تقديرات الموازنة. وترد في التقارير المصروفات التي تمت من التحويلات إلى الوحدات غير المركزية داخل الحكومة المركزية.
B	نطاق تغطية البيانات وتصنيفها يسمح بعقد المقارنة المباشرة بالموازنة الأصلية مع التجميع الجزئي. وترد في التقارير المصروفات التي تمت من التحويلات إلى الوحدات غير المركزية داخل الحكومة المركزية.
C	نطاق تغطية البيانات وتصنيفها يسمح بعقد المقارنة المباشرة بالموازنة الأصلية بالنسبة للبنود الإدارية الرئيسية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 1.28. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• تقارير تنفيذ الموازنة مقارنة بالموازنات المرخص فيها، بما في ذلك التحويلات وأنشطة الوحدات غير المركزية	• محاسب عام معتمد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو المراجعة الداخلية • خزانة وزارة المالية

البُعد 2.28 توقيتات تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية

إرشادات قياس البُعد

2.28:1. يُقيّم هذا البُعد ما إذا كانت هذه المعلومات تقدم في الوقت المحدد ويصاحبها تحليل وتعليق على تنفيذ الموازنة. 2.28:2. تعتمد الدرجات التصنيفية A و B و C على التقارير التي يتم إعدادها وتوزيعها بالفعل على المسؤولين عن تنفيذ الموازنة، وليس مجرد إمكانية وجودها من خلال نظام معلومات محوسب.

البُعد 2.28. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتم إعداد تقارير تنفيذ الموازنة شهريًا، ويتم إصدارها في غضون أسبوعين من نهاية كل شهر.
B	يتم إعداد تقارير تنفيذ الموازنة بشكل ربع سنوي، ويتم إصدارها في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
C	يتم إعداد تقارير تنفيذ الموازنة بشكل ربع سنوي (ربما باستثناء الربع الأول)، ويتم إصدارها في غضون 8 أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 2.28. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• تكرار إصدار تقارير تنفيذ الموازنة خلال العام • عدد الأيام التالية لنهاية الفترة التي يتم فيها نشر تقرير الموازنة داخل الحكومة	• محاسب عام معتمد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو المراجعة الداخلية
		• توافر التقارير أو القدرة على إصدار التقارير	• خزانة وزارة المالية

البُعد 3.28 دقة تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية

إرشادات قياس البُعد

1:3.28. يُقيّم هذا البُعد دقة المعلومات المُقدمة، بما في ذلك ما إذا كان يتم توفير بيانات عن الإنفاق لكل من مرحلتي الالتزامات والسداد. هذا مهم لرصد تنفيذ الموازنة واستخدام الأموال

المصروفة. وينبغي أيضًا إبراز المعلومات حول نفقات التحويلات إلى وحدات غير مركزية داخل الحكومة المركزية.

2:3.28. يجب أن يصف المُقيّمون طبيعة وشمولية التحليل المقدم في تقارير التنفيذ، وكذلك القضايا المُثارة بشأن دقة البيانات مقارنةً بالمؤشر PI-27.

البُعد 3.28. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	لا توجد مخاوف ملموسة بخصوص دقة البيانات. يتم توفير تحليل لتنفيذ الموازنة من خلال أي تصنيفات للموازنة قيد الاستخدام. تتم تغطية المعلومات المتعلقة بالإنفاق في كل من مرحلتي الالتزام والسداد.
B	قد يكون هناك مخاوف بشأن دقة البيانات. يتم إلقاء الضوء على المشكلات المتعلقة بالبيانات في التقرير وتكون البيانات متسقة ومفيدة لتحليل عملية تنفيذ الموازنة. يتم تقديم تحليل لتنفيذ الموازنة على أساس نصف سنوي على الأقل. يتم تسجيل النفقات على الأقل في مرحلة السداد.
C	قد يكون ثمة مخاوف بشأن دقة البيانات. البيانات مفيدة لتحليل عملية تنفيذ الموازنة. يتم تسجيل النفقات على الأقل في مرحلة السداد.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 3.28. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• تقارير تنفيذ الموازنة تشمل تفاصيل كيفية تجميع التقارير • تحديد المعلومات عن المدفوعات والالتزامات في التقارير • معلومات عن عمليات المراجعة والتعديلات التي أُجريت بعد الانتهاء من إعداد التقارير	• محاسب عام معتمد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو المراجعة الداخلية

مؤشر الأداء PI-29. التقارير المالية السنوية

مدخلات جوهرية في تقييم كفاءة تقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر

1:29. في حين أن بعض البلدان لديها معاييرها الخاصة لإعداد التقارير المالية للقطاع العام، والتي وضعتها الحكومة أو هيئة أخرى مفوض لها بذلك، ففي العديد من الحالات، يتم تطبيق المعايير المحاسبية الوطنية للقطاع الخاص أو المعايير الإقليمية أو المعايير الدولية مثل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وعلى أي حال، يجب أن تكون النتيجة عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تكون كاملة ومتسقة مع مبادئ ومعايير المحاسبة المقبولة بشكل عام. ولأغراض هذا المؤشر، قد يتم التعامل مع القوائم المالية السنوية أو تقارير تنفيذ الموازنة الصادرة عن الحكومة على أنها تقارير مالية وتستخدم لحساب درجة التصنيف الترتيبي.

البُعد 1.29 اكتمال التقارير المالية السنوية

إرشادات قياس البُعد

1:1:29. يُقيّم هذا البعد مدى اكتمال التقارير المالية. يجب أن تتضمن التقارير المالية السنوية تحليلاً يوفر مقارنة بين النتائج والموازنة الحكومية الأولية. كما يجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول¹¹ والالتزامات والضمانات والمسؤوليات طويلة الأجل. ويمكن إدراج هذه المعلومات في التقارير المالية في نظام معدّل قائم على الأساس

معلومات عن المؤشر

يُقيّم هذا المؤشر إلى أي مدى تكون القوائم المالية السنوية مكتملة و يتم إعدادها في الأجال المحددة ومتسقة مع مبادئ ومعايير المحاسبة المقبولة بشكل عام، وهو ما يعتبر أمراً مهماً وجوهرياً للمساءلة والشفافية في نظام إدارة المالية العامة. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1 لتجميع درجات كل بُعد:

- البُعد 1.29 اكتمال التقارير المالية السنوية
- البُعد 2.29 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية
- البُعد 3.29 المعايير المحاسبية

الأثر على نواتج الموازنة

تُعد التقارير المالية السنوية للحكومة المركزية المتعلقة بالموازنة عنصراً أساسياً للمساءلة والشفافية في نظام إدارة المالية العامة. تدعم هذه التقارير الحكومات في تحقيق الانضباط المالي المُجمل وضمان تخصيص الموارد للأولويات الاستراتيجية. كما أنها تعتبر هذه التقارير سجلاً عن كيفية الحصول على الموارد واستخدامها، كأساس للمقارنة مع الخطط والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد. كما توفر البيانات من التقارير المالية السنوية

البُعد 1.29. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يتم إعداد التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة سنوياً ويمكن مقارنتها بالموازنة المعتمدة. وهي تحتوي على معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول المالية والمادية والمسؤوليات والضمانات والالتزامات طويلة الأجل، ويدعمها بيان التدفقات النقدية التي تمت تسويتها.
B	يتم إعداد التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة سنوياً ويمكن مقارنتها بالموازنة المعتمدة. وهي تحتوي على معلومات على الأقل عن الإيرادات والنفقات والأصول المالية والمسؤوليات المالية والضمانات والالتزامات طويلة الأجل.
C	يتم إعداد التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة سنوياً، ويمكن مقارنتها بالموازنة المعتمدة. وتشمل معلومات عن الإيرادات والنفقات والأرصدة النقدية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

11 تتطلب الدرجة A معلومات كاملة عن الأصول المالية والمادية، فيما تتطلب الدرجة B معلومات عن الأصول المالية فقط. وتدرج قائمة بالأصول المادية في الجدول 2-12 أسفل مؤشر الأداء PI 12-2 أعلاه.

النقدي أو نظام قائم على أساس الاستحقاق، أو يتم تقديمه عن طريق الملاحظات أو التقارير المخصصة لهذا الأمر، كما يحدث عادة في نظام المحاسبة القائم على الأساس النقدي. تعتمد فائدة التقارير على ما إذا تم تجميعها بعد تصفية أي حسابات معلقة وتسوية أي حسابات مصرفية أو حسابات سُلف كما جرى تقييمها في مؤشر الأداء PI-27.

2:1.29. يمكن النظر في تقارير "الوحدات المدرجة في الموازنة" لهذا البُعد شريطة أن تكون المقارنة مع الموازنة المعتمدة ممكنة (أي بالتفاصيل ونسبة 90% على الأقل من نفقات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة) وأنها تحتوي على المعلومات المطلوبة.

3:1.29. في بعض البلدان، تتعدى عملية توحيد الموازنة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ولكن هذا لن يُنقص من تصنيف الأداء حتى لو لم يكن هناك تقرير منفصل لموازنة الحكومة

المركزية المدرجة في الموازنة فقط. السؤال المهم هو قابلية التقرير للمقارنة مع الموازنة المعتمدة. إذا كانت المعلومات الواردة في تقرير الحكومة المركزية لا تسمح بالقيام بمثل هذه المقارنة، فهي لا تفي إداً بمتطلبات الدرجة C.

4:1.29. "البيانات المالية الموحدة" تعتمد أسماء وأشكال التقارير المالية على ما تستخدمه الدول. ولكي يتم اعتبارها تقارير مالية لهذا البُعد، يجب أن تفي هذه التقارير بمتطلبات المقارنة وتغطية مجموعة البيانات المطلوبة لكل درجة.

5:1.29. في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، قد يرغب المُقيّمون في إعداد جدول يوفر تفاصيل التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة (انظر الجدول 1.29 أدناه) للمساعدة في حساب درجات البُعينين 1.29 و 2.29.

الجدول 1.29 التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة

التقرير المالي*	تاريخ تقديم التقرير السنوي للمراجعة الخارجية	الضمانات والمسؤوليات طويلة الأجل	محتوى التقرير المالي السنوي (نعم/ لا)	بيان التدفق النقدي الذي خضع للتسوية (نعم/ لا)
			الأصول والالتزامات المالية وغير المالية حسب التصنيف الاقتصادي	النقدي الذي خضع للتسوية (نعم/ لا)

*قد يكون هذا تقريراً مالياً موحداً أو قائمةً بالتقارير المالية الصادرة بشكل فردي من جميع وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة.

البُعد 1.29. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
السنة المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	التقارير المالية السنوية مُقارنتاً بالموازنة المعتمدة.	محاسب عام معتمد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو المراجعة الداخلية.

البُعد 2.29 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية

إرشادات قياس البُعد

1.2:29. يُقِيم هذا البُعد توقيت تقديم التقارير المالية في نهاية السنة للمراجعة الخارجية بوصفه مؤشراً رئيسياً على فعالية النظام المحاسبي ونظام إعداد التقارير المالية. وفي بعض الأنظمة، تقوم مختلف الوزارات الفردية والإدارات والوحدات غير المركزية والكيانات العامة الأخرى ضمن الحكومة المركزية بإصدار تقارير تقوم وزارة المالية بتوحيدها لاحقاً. وفي الأنظمة الأكثر مركزية، فإن وزارة المالية هي التي تحتفظ بكل التفاصيل أو جزء من المعلومات المطلوبة للتقارير. ويعتبر التاريخ الحقيقي لتقديم التقارير هو التاريخ الذي يعتبر فيه المراجع الخارجي أن التقرير مكتمل ومتاح للمراجعة.

2.2:29. وفقاً لقوانين أو قواعد محددة، يتم إجراء عملية المراجعة الخارجية بواسطة مراجع خارجي مستقل عن الكيان الذي يخضع للمراجعة. يعتمد مستخدمو المعلومات المالية للكيان الخاضع للمراجعة الخارجية-مثل البرلمانات والهيئات الحكومية والجمهور العام-على المراجع الخارجي لتقديم تقرير مستقل ومحيد ولتأكيد أن التقارير دقيقة وخالية من الأخطاء المادية.

3.2:29. إذا تم الانتهاء من التقرير المالي للحكومة ولكن لم يتم تقديمه إلى مدقق خارجي، فإن درجة هذا البعد هي D. عندما لا تكون هناك مراجعة خارجية، يجب تقديم البيانات المالية السنوية للحكومة مباشرة إلى الهيئة التشريعية (التي قد تختار بعد ذلك البحث عن مراجعة خارجية، انظر المؤشر PI-31). تطبق نفس معايير الوقت، كما هو موضح في وثيقة الإطار. إذا لم تقدم الحكومة بياناتها إلى الهيئة التشريعية، فإن الدرجة لهذا البعد

البُعد 2.29. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى لمتطلبات تقدير الدرجات
A	يتم تقديم التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة للمراجعة الخارجية في غضون 3 شهور من نهاية السنة المالية.
B	يتم تقديم التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة للمراجعة الخارجية في غضون 6 شهور من نهاية السنة المالية.
C	يتم تقديم التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة للمراجعة الخارجية في غضون 9 شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

هي D. والدرجة للمؤشر PI-30 هي أيضاً D.

4.2:29. لكي يتم اعتبار التقرير تقريراً مالياً، يجب أن يتضمن على الأقل معلومات عن النفقات والإيرادات والأرصدة النقدية وأن يكون قابلاً للمقارنة بالموازنة.

5.2:29. إن تقديم تقارير وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة يمكن أن يفي بالمعايير إذا امتثل محتواها مع المتطلبات (راجع البُعد 4.2:29) وإذا كانت تغطي جميع أنشطة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة (أي ما لا يقل عن 90% من الإنفاق).

6.2:29. ينبغي قياس أي تأخير في تقديم التقارير المالية للمراجعة باستخدام آخر تقرير مالي سنوي مُقدّم للمراجعة. ومع ذلك، إذا دُكر في وقت التقييم، أنه قد انقضى أكثر من تسعة أشهر منذ آخر سنة مالية، ولم يتم بعد تقديم التقرير المالي لتلك السنة للمراجعة، ستكون الدرجة أيضاً D. إذا رفض المراجع النسخة الأولية من التقرير، أو إذا طلب المراجع معلومات إضافية قبل قبول التقرير، فسوف يعمل ذلك على تمديد الإطار الزمني (بما يتوافق مع المؤشر PI-30). يجب قياس الوقت من نهاية السنة المالية إلى التاريخ الذي يُقدم فيه تقرير مقبول للمراجع.

7.2:29. ليس بالضرورة أن يكون المراجع الخارجي لهذا البُعد هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية. وتتم تغطية موضوع المراجعة الخارجية في المؤشر PI-30.

8.2:29. في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، قد يرغب المُقيّمون في إعداد جدول يوفر تفاصيل التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة (انظر الجدول 2.29 أدناه) للمساعدة في حساب درجات البُعدين 1.29 و 2.29.

سيكون بمقدورهم استبعاد الدرجة A، لكن سيتعذر عليهم تحديد إعطاء أي من الدرجات B أو C أو D. وبالتالي، فتبعاً للموعد النهائي والدرجات التي سيتم تحديدها، يستطيع المُقيّمون تقييم تقرير السنة السابقة وفقاً للجدول التالي:

9:2.29. تبعاً للموعد النهائي لعمليات التقييم، قد يتعذر تحديد بعض الدرجات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الموعد النهائي لعمليات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في شهر أبريل/نيسان، أي خلال 4 شهور من نهاية آخر سنة مالية مكتملة ولم تُقدّم بعد التقارير المالية السنوية لخضوعها للمراجعة الخارجية، فإن المُقيّمين

الموعد النهائي	تحديد الدرجات
خلال 3 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجات A و B و C و D
خلال 6 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجات B و C و D
خلال 9 شهور من نهاية السنة المالية	تحديد الدرجتين C و D

البُعد 2.29. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
التقرير المالي السنوي الأخير الذي قُدم للمراجعة الخارجية	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	عدد الأيام التي تلت نهاية السنة المالية التي تم فيها تقديم التقرير المالي للمراجعة الخارجية خلال السنة الماضية	محاسب عام معتمد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو المراجعة الداخلية

البُعد 3.29 المعايير المحاسبية

إرشادات قياس البُعد

1:3:29. يُقيّم هذا البُعد إلى أي مدى يفهم المستخدمون المستهدفون التقارير المالية السنوية ومساهمتها في المساءلة والشفافية. وهذا يتطلب أن يتسم بالشفافية أساس تسجيل عمليات الحكومة والمبادئ المحاسبية والمعايير الوطنية المستخدمة. تتطلب الدرجات الأعلى أن تكون المعايير المستخدمة للمحاسبة متسقة مع المعايير الدولية المعترف بها مثل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. بالنسبة إلى

الدرجتين A و B، يجب أن يشرح تقرير التقييم منهجية المعايير الدولية التي تم استخدامها وأين يتم الكشف عن المعلومات المتعلقة بالامتثال لتلك المعايير. 29:3:2. جميع التقارير المالية يُقصد بها أن التقارير المالية يجب أن تغطي 90% على الأقل من نفقات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة. ولتقييم "معظم المعايير الدولية" و "أغلبية المعايير الدولية"، ينبغي للمقيمين مقارنة عدد المعايير التي تم دمجها في المعايير الوطنية مع العدد الإجمالي لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

البُعد 3.29. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى لمتطلبات تقدير الدرجات
A	تتوافق المعايير المحاسبية المطبقة على جميع التقارير المالية مع المعايير الدولية. تم دمج معظم المعايير الدولية في المعايير الوطنية. يتم الكشف عن الاختلافات بين المعايير الدولية والوطنية ويتم شرح أي ثغرات. يتم الكشف عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية في الملاحظات على التقارير.
B	تتوافق المعايير المحاسبية المطبقة على جميع التقارير المالية مع الإطار القانوني للدولة. تم دمج غالبية المعايير الدولية في المعايير الوطنية. يتم الكشف عن الاختلافات بين المعايير الدولية والوطنية ويتم شرح أي ثغرات. يتم الكشف عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية.
C	تتوافق المعايير المحاسبية المطبقة على جميع التقارير المالية مع الإطار القانوني للدولة وتضمن اتساق تقديم التقارير بمرور الوقت. يتم الكشف عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 3.29. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/الحسابات	مصادر البيانات
التقرير المالي للسنوات الثلاث الأخيرة	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	• دليل على المعايير المحاسبية المستخدمة والمُطبقة؛ يتم شرح أي فجوات بين المعايير والمعايير المحاسبية الدولية • ملاحظات حول التقارير المالية فيما يتعلق بالمعايير المُطبقة	• محاسب عام معتمد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو المراجعة الداخلية



المحور السابع: الفحص والمراجعة الخارجية

يقيم هذا المحور ما إذا كانت المالية العامة تخضع للمراجعة بشكل مستقل وما إذا كان ثمة متابعة خارجية لتنفيذ التوصيات من أجل التحسين من جانب السلطة التنفيذية.

تعتبر عملية الفحص والمراجعة الخارجية الفعالة من قبل السلطة التشريعية من العوامل التي تُمكن من مساءلة السلطة التنفيذية عن سياسات المالية العامة والنفقات ومدى تنفيذها.

يتضمن المحور السابع مؤشرين:

- مؤشر الأداء PI-30 المراجعة الخارجية
- مؤشر الأداء PI-31 الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

مؤشر الأداء PI-30. المراجعة الخارجية

إرشادات قياس المؤشر

1:30. تركز الأبعاد الثلاثة الأولى لهذا المؤشر على مراجعة التقارير المالية السنوية للحكومة. ولا ينظر المؤشر في تقارير أو تحليلات أو تقييمات أخرى ربما قد قام بها المراجع الخارجي. ومن المتوقع أيضاً تضمين بعض جوانب مراجعة الأداء من خلال وظيفة المراجعة، ولكن يغطي هذا الجزء بالفعل البعد 4.8.

2:30. وكما ذكر في 3.2.29، عندما لا تكون هناك مراجعة خارجية، يجب تقديم البيانات المالية السنوية للحكومة مباشرة إلى السلطة التشريعية (والتي قد تختار بعد ذلك البحث عن تدقيق خارجي، انظر المؤشر PI-31). إذا لم تقدم الحكومة بياناتها إلى الهيئة التشريعية، فإن درجة PI-29.2 هي D. في هذه الحالة، تكون الدرجة للمؤشر PI-30 هي أيضاً D.

البعد 1.30 تغطية ومعايير المراجعة

إرشادات قياس البعد

1:1.30. يُقَيَّم هذا البعد العناصر الرئيسية للمراجعة الخارجية فيما يتعلق بنطاق وتغطية المراجعة وكذلك الالتزام بمعايير المراجعة. يشير نطاق المراجعة إلى الكيانات ومصادر الأموال الخاضعة للمراجعة¹² في أي سنة معينة وينبغي أن تتضمن الأموال من خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي، أي التقارير المالية

معلومات عن المؤشر

يفحص هذا المؤشر خصائص عملية المراجعة الخارجية. ويحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي M1 (WL) لتجميع نقاط البعد:

- البعد 1.30 تغطية ومعايير المراجعة
- البعد 2.30 تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية
- البعد 3.30 متابعة المراجعة الخارجية
- البعد 4.30 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية

الأثر على نتائج الموازنة

المراجعة الخارجية الموثوق بها والشاملة هي مطلب رئيسي لضمان تحقيق المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. وتوفر هذه العملية تأكيداً على أن المعلومات المذكورة في التقارير المالية دقيقة ولا تحتوي على أخطاء جوهرية قد تؤثر على تفسير التقارير. وهذا يساعد على ضمان نتائج الموازنة عن طريق إعطاء أصحاب المصلحة صورة دقيقة للنتائج المالية.

البعد 1.30. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	خضعت للمراجعة التقارير المالية وتتضمن الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم لجميع كيانات الحكومة المركزية باستخدام المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية أو معايير المراجعة الوطنية المتسقة خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة. أوضحت المراجعات كل المسائل الهامة و المخاطر النظامية و المخاطر المتعلقة بالرقابة.
B	خضعت للمراجعة التقارير المالية لكيانات الحكومة المركزية وتمثل معظم إجمالي النفقات والإيرادات باستخدام المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية أو معايير المراجعة الوطنية المتسقة خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة. أوضحت المراجعات كل المسائل الهامة و المخاطر النظامية و المخاطر المتعلقة بالرقابة.
C	خضعت للمراجعة التقارير المالية لكيانات الحكومة المركزية وتمثل غالبية إجمالي النفقات والإيرادات باستخدام المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية أو معايير المراجعة الوطنية المتسقة خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة. كل المسائل الهامة و المخاطر النظامية و المخاطر المتعلقة بالرقابة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

12 بمعنى أنه يندرج ضمن تنفيذ خطة المراجعة الكلية القائمة على أساس المخاطر الخاصة بالمراجع الخارجي للسنة المعنية بغض النظر عما إذا تطلبت الخطة إجراء عمل مراجعة محوري على هذا الكيان/الأموال.

التي يُعطيها المؤشر PI-6.3. قد لا تخضع الأخيرة دائمًا للمراجعة من خلال الجهاز الأعلى للرقابة المالية حيث يكون من المتوقع استخدام مؤسسات أخرى للمراجعة. إذا كانت قدرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية محدودة، من الممكن تخطيط برنامج المراجعة من خلال الجهاز الأعلى للرقابة المالية بما يتماشى مع التزامات المراجعة القانونية على أساس متعدد السنوات من أجل ضمان التغطية المنتظمة للكيانات والوظائف ذات الأولوية القصوى أو التي تقع عرضة للمخاطر، بينما قد تخضع كيانات ووظائف أخرى للتغطية بشكل أقل تكرارًا. ينبغي أن يغطي عمل المراجعة إجمالي الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم بغض النظر عما إذا كانت تلك الأمور تنعكس في التقارير المالية (انظر المؤشر PI-29).¹³

2:1.30. ينبغي أن يضمن الالتزام بمعايير المراجعة، مثل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات¹⁴ للاتحاد الدولي للمحاسبين/ الهيئة الدولية لمعايير المراجعة والتدقيق، التركيز على مسائل إدارة المالية العامة النظامية والهامة في التقارير، وكذلك إجراء أنشطة المراجعة المالية والخاصة بمدى الامتثال، مثل إعطاء الرأي بشأن القوائم المالية، ومدى انتظام وملاءمة المعاملات، وعمل أنظمة الرقابة الداخلية والمشتريات. كما ينبغي أن يطبق الجهاز الأعلى للرقابة المالية نظاما لضمان الجودة لتقييم ما إذا التزمت عمليات المراجعة الخاصة بها بمعايير المراجعة المعتمدة. إن هذه العمليات تعتبر بشكل عام داخلية بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة المالية، بالرغم من استقلاليتها عن تلك التي تقوم بإجراء مراجعات الحسابات، ولكن قد تلعب الجهات الخارجية أيضًا

دورًا في هذه العملية على سبيل المثال من خلال استعراض زملاء العمل أو عبر جهة تنظيمية مهنية. ينبغي أن تكون التقارير المستقلة لمراجعة ضمان الجودة هي المصدر الرئيسي لتقييم ما إذا تم الالتزام بمعايير مراجعة الحسابات بشكل عام.

3:1.30. ينطبق هذا البُعد في حالة مراجعة التقارير المالية من خلال نموذج الهيئات القضائية الذي يُعتبر أحد نماذج الأجهزة العليا للرقابة المالية (أنظمة المحاكم). وفي الحالة الراهنة لتطوير بيئات الموازنة والمحاسبة في البلدان التي جرى تقييمها، غالبًا ما تُشير تقارير الإنفاق العام والمساءلة القانونية إلى (الحساب العام للإدارة المالية) كتقرير مالي كما تُشير إلى (تقرير حول تنفيذ الموازنة) و / أو إعلان المطابقة العام للمصاحب لقانون التنفيذ كتقرير للمراجعة. يُقِيم هذا البُعد إلى أي مدى مراجعة التقارير المالية المقدمة من الجهاز الأعلى للمراقبة المالية:

- تضمن تغطية بعض الجوانب، سواء من حيث المحتوى (على الأقل الإيرادات و النفقات بالنسبة إلى درجات التصنيف الترتيبي C و B، والإيرادات والنفقات) أو الأهمية النسبية (النسبة المئوية لإيرادات و نفقات الحكومة المركزية)؛
- تُطبّق معايير المراجعة التي قد تكون المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية أو تلك المُحددة على الصعيد الوطني لدرجتي التصنيف الترتيبي C و B، أو المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية أو تلك التي تتسق معها لدرجة التصنيف الترتيبي A؛
- تُسلط الضوء على المشاكل الهامة.

البُعد 1.30. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• النسبة المئوية لجميع كيانات الحكومة المركزية، بما في ذلك الوحدات الخارجة عن الموازنة و صناديق الضمان الاجتماعي (حسب قيمة الإنفاق) التي خضعت للمراجعة خلال الفترة	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية، مدعومًا من اللجنة البرلمانية للحسابات العامة والمجموعات المدنية ذات المصلحة

13 يشير إطار عام 2016 بشكل غير صحيح إلى مؤشر الأداء PI-28.

14 تعتمد المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ذات الصلة والتي توجه إجراء مراجعة القوائم المالية بما في ذلك الامتثال المعني بمتطلبات المراجعة مثل مراعاة القوانين واللوائح في مراجعة القوائم المالية.

البُعد 2.30 تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية

إرشادات قياس البُعد

1:2.30. يُقيّم هذا البُعد التوقيت الجيد لتقديم تقرير (تقارير) المراجعة المتعلقة بتنفيذ الموازنة إلى الهيئة التشريعية أو للمسؤولين عن حوكمة الكيان الخاضع للمراجعة، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً لضمان تحقيق مساءلة الجهة التنفيذية في الوقت المناسب أمام الهيئة التشريعية وعموم الجمهور. يتطلب هذا البُعد قياس التأخير في تقديم تقارير المراجعة ابتداءً من نهاية الفترة التي تمت تغطيتها عند عدم توفر مراجعة مالية للتقرير أو من تاريخ حصول المراجع الخارجي على التقارير المالية الخاضعة للمراجعة المعنية وذلك عند قيام المراجعة المالية. وحيث يتم وضع تقرير المراجعة بشكل منفصل فيما يتعلق بالوحدات المختلفة في الحكومة المركزية فإن التأخير الكلي قد يخضع للتقييم باعتباره متوسطاً مرجحاً للتأخيرات المتعلقة بالوحدات المعنية، والتي تخضع للترجيح حسب النسبة الأعلى من دخلها أو نفقاتها.

2:2.30. إذا لم يتم قبول التقارير المالية المقدمة إلى المراجع الخارجي ولكن رجعت لاستكمالها أو تصحيحها يعتبر التاريخ الفعلي للتقديم هو الذي يعتبر المراجع الخارجي فيه التقارير المالية كاملة ومتاحة للمراجعة.

3:2.30. يقيس إطار الإنفاق العامة والمساءلة المالية التأخيرات في تقديم تقارير المراجعة من تاريخ استلام مكتب المراجعة للتقارير

المالية ذات الصلة. ويتم النظر في التأخير فقط في تقرير تنفيذ الموازنة السنوية، لا يأخذ في الاعتبار أي عمليات مراجعة أخرى يُجريها ويقدمها الجهاز الأعلى للمراقبة المالية للهيئة التشريعية.

4:2.30. يقوم هذا البعد بتقييم نشاط الجهاز الأعلى للرقابة

المالية خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة، أي الإطار الزمني بين استلام جميع التقارير المالية التي تمت تغطيتها خلال الفترة وتقديم تقارير التدقيق إلى السلطة التشريعية. لا تغطي التقارير المالية بالضرورة السنوات المالية الثلاث الأخيرة.

5:2.30. تُصدر الأجهزة العليا للرقابة المالية أنواعاً مختلفة من

التقارير والتي تشمل عادة تقرير نشاط سنوي وتقرير مراجعة تنفيذ الموازنة. في البلدان التي يتم فيها الجمع بين تقرير النشاط السنوي وتقرير مراجعة تنفيذ الموازنة، ينبغي النظر في تقرير المراجعة المجمع في البُعد 2.30. أما في البلدان التي لديها نموذج المحكمة، يقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية عادة تقريراً عن حساب الدولة إلى الهيئة التشريعية على أساس النتائج التي توصل إليها من مراجعة مختلف الحسابات العامة الفردية بالإضافة إلى إجراءات مراجعة تحليلية أوسع نطاقاً.

6:2.30. هذا البُعد يكمل البُعد 2.29-PI في تحديد مصدر التأخير في تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية. في بعض الأحيان يتم الانتهاء من تقارير المراجعة ولكن لا يتم تقديمها إلى الهيئة التشريعية (على سبيل المثال، يتم تعليقها من جانب وزير المالية أو الرئيس، الذي قد لا تُعجبه النتائج). في هذه الحالات، يبقى التأخير المطلوب لتحديد درجة الترتيب التصنيفي هو نفسه، ولكن في المحتوى السردى، يجب على المُقيّم شرح الأسباب الخاصة.

البُعد 2.30. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تم تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية* في غضون ثلاثة شهور من تلقي مكتب المراجعة التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
B	تم تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون ستة شهور من تلقي مكتب المراجعة التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
C	تم تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون تسعة شهور من تلقي مكتب المراجعة التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

* أو أي جهة أخرى مسؤولة عن حوكمة المالية العامة.

الجدول 3.30 الجداول الزمنية لتقديمات القوائم المالية التي خضعت للمراجعة

السنة	السنة المالية التي يغطيها التقرير	تاريخ استلام الجهاز الأعلى للرقابة المالية للقوائم المالية التي خضعت للمراجعة إلى الهيئة التشريعية	تاريخ تقديم القوائم المالية السنوية التي خضعت للمراجعة إلى الهيئة التشريعية
T-1			
T-2			
T-3			

البُعد 2.30. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	تاريخ (تواريخ) استلام التقرير المالي (التقارير المالية) من المراجع الخارجي.	<ul style="list-style-type: none"> الجهاز الأعلى للرقابة المالية، مدعومًا من اللجنة البرلمانية
		تاريخ (تواريخ) تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية	<ul style="list-style-type: none"> الحسابات العامة والمجموعات المدنية ذات المصلحة
		حساب الفترة بين استلام المُراجع وتقديمها إلى الهيئة التشريعية	<ul style="list-style-type: none"> كما يمكن تأكيد المعلومات المتعلقة بتقديم التقارير للمراجعة مع وزارة المالية أو وزارة الخزانة.
		معلومات عن أسباب أي تأخير في تقديم التقرير المالي الذي خضع للمراجعة إلى الهيئة التشريعية	

البُعد 3.30 متابعة المراجعة الخارجية

إرشادات قياس البُعد

1:3.30. يُقيّم هذا البُعد مدى قيام الجهة التنفيذية أو الكيان الخاضع للمراقبة بتنفيذ توصيات أو ملاحظات المراجعة الخارجية والقيام بالمتابعة الفعالة وفي الوقت المناسب. تتضمن أدلة المتابعة الفعالة لنتائج المراجعة إصدار الجهة التنفيذية أو الكيان الخاضع للمراجعة ردًا رسميًا على نتائج المراجعة مشيرًا إلى كيف تم بالفعل أو سيتم تناولها، على سبيل المثال تقديم خطاب من الإدارة. قد توفر التقارير المعنية بالمتابعة أدلة على التنفيذ من خلال إيجاز مدى استجابة الكيانات الخاضعة للمراجعة للاستفسارات المتعلقة بالمراجعة وتنفيذها لتوصيات أو ملاحظات المراجعة. يجب التنويه إلى أن متابعة التوصيات الصادرة عن الهيئة التشريعية تخضع للتقييم بشكل منفصل وفقًا لمؤشر الأداء PI-31.

2:3.30. لا يتعلق هذا البُعد إلا بالرد على تقرير المراجعة (على سبيل المثال، خطاب إدارة أو التقرير النهائي للجهة الخاضعة

للمراجعة). يظل الرد صالحًا لتحديد درجة التصنيف الترتيبي للبعد بغض النظر عما إذا كان الرد قد تم قبل مراجعة البرلمان أو بعدها.

3:3.30. إن المصطلحين "الرسمي" و "الشامل" ينطويان على رد مكتوب يتعامل بشكل منهجي مع نتائج وتوصيات المراجعة؛ وهذا لا يعني بالضرورة أن التوصيات قد تم تنفيذها.

4:3.30. يعتمد تقييم الوقت المناسب على طبيعة التوصية، ولكنه يشير إلى أنه، على الأقل لن تتكرر المشكلة في تقرير المراجعة للسنة التالية.

5:3.30. يُركز هذا البُعد، كما في البُعدين 1.30 و 2.30، فقط على مراجعة التقارير المالية. ومع ذلك، إذا كان الجهاز الأعلى للمراقبة المالية يتناول تقارير أخرى مثل تقارير مراجعة الأداء أو تقارير مراجعة الامتثال المقدمة إلى الجهة التنفيذية ويحصل على ردود من المتوقع أن تتم متابعتها، يجب على المقيمين أن يُشيروا إلى ذلك في المحتوى السردية.

البُعد 3.30. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يوجد دليل واضح على المتابعة الفعالة وفي الوقت المناسب من خلال الجهة التنفيذية أو الكيان الخاضع للمراجعة فيما يتعلق بالمراجعات المتوقع القيام بمتابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
B	توفر ردا رسميا وشاملا في الوقت المناسب من خلال الجهة التنفيذية أو الكيان الخاضع للمراجعة بشأن المراجعات المتوقع القيام بمتابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
C	توفر ردا رسميا من خلال الجهة التنفيذية أو الكيان الخاضع للمراجعة بشأن المراجعات المتوقع القيام بمتابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 3.30. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	المعلومات حول التوصيات التي قدمها المراجع والردود من الجهة التنفيذية أو الكيان الخاضع للمراجعة خلال الفترة	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمراجعون الداخليون للوحدات المدرجة في الموازنة مدعومين من اللجنة البرلمانية للحسابات العامة، والوزراء الحكوميين، ووزارة المالية، والكيانات الخاضعة للمراجعة، والمجموعات المدنية ذات المصلحة

البُعد 4.30 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية

إرشادات قياس البُعد

1:4.30، يُقيّم هذا البُعد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية عن الجهة التنفيذية. تعتبر الاستقلالية أمرا أساسيا من أجل نظام للمساءلة المالية يتمتع بالفعالية والمصدقية، وهو ما يجب التنصيص عليه في الدستور أو إطار قانوني قابل للمقارنة. ومن الناحية العملية تتضح الاستقلالية من خلال ترتيبات تعيين (واقالة) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية واعضاء المؤسسات الجماعية ذات الصلة، وعدم التدخل في تخطيط وتنفيذ أعمال مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة المالية وإجراءات اعتماد وصرف موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية. ينبغي أن يغطي نطاق اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة المالية كل نشاط للحكومة المركزية ويسمح له بتغطية كافة أنشطة الحكومة المركزية، خصوصا المراجعة المالية ومراجعة الامتثال والأداء. كذلك ينبغي أن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية بوصول غير مُقيد للوثائق والسجلات والمعلومات. كما ينبغي الإشارة إلى أن مراجعات الأداء يغطيها

المؤشر PI-8 بينما يركز المؤشر PI-30 على مراجعة التقارير المالية السنوية للحكومة.

2:4.30. الجهاز الأعلى للرقابة المالية هو هيئة عامة - أيًا كان طريقة تحديدها أو تشكيلها أو تنظيمها-تضطلع بموجب القانون، بأعلى وظيفة لمراجعة المالية العامة للدولة. وفي بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية ثمة مراجع حكومي واحد مُعيّن يلعب مقابلا لدور "الشريك المسؤول عن عملية المراجعة" وهو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن عمليات المراجعة في القطاع العام. وقد تُنظّم الأجهزة العليا للرقابة المالية الأخرى في صورة محكمة الحسابات (ديوان المحاسبة) أو تتبنى نظام المسؤولية الجماعية أو مجلس الإدارة. ووفقاً للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنتوساي)، لا يمكن ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية إلا إذا تم تعيين رؤسائها أو إعادة تعيينهم لفترة طويلة و محددة بالقدر الكافي ولا يمكن إقالتهم إلا من خلال إجراءات تتم بشكل مستقل عن الجهة التنفيذية وغيرها من الجهات.

3:4.30. يُقيّم هذا البُعد فقط الاستقلال عن الجهة التنفيذية. غير أن عدم الاستقلالية عن الكيانات الأخرى، بما في ذلك

يكفلها القانون من أجل الحصول على درجة التصنيف الترتيبي A. 6:4.30. يجب تقييم إجراءات التعيين وكذلك إعادة التعيينات لأنها ضرورية لتحقيق الاستقلالية. 7:4.30. لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار الممارسات الجيدة الأخرى المتعلقة بالاستقلالية (وضع قاضي المراجعين، والقرارات الجماعية، ووجود مدع عام مالي) لإعطاء درجة تصنيف ترتيبي لهذا البُعد. ومع ذلك، ينبغي أن يذكرها المقيمون في المحتوى السردى.

الهيئة التشريعية قد يكون صعبًا. ويجب أن يذكرها المقيمون في المحتوى السردى. 4:4.30. إذا تم استيفاء متطلبات الأبعاد 1.30 و 2.30 و 3.30 بشكل رئيسي من خلال مراجع خارجي غير الجهاز الأعلى للرقابة المالية، فإن درجة التصنيف الترتيبي للبعد 4.30 عدم الانطباق NA، إلا إذا كانت المسؤولية الأساسية لا تزال تقع على عاتق الجهاز. 5:4.30. بالنسبة لدرجات التصنيف الترتيبي A و B و C، يجب استيفاء معايير الاستقلالية فعليًا. بالإضافة إلى ذلك يجب أن

البُعد 4.30. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منفصل عن الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتخطيط لوظائف المراجعة، وترتيبات لنشر التقارير بشكل عام، واعتماد وتنفيذ موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. يدعم القانون هذه الاستقلالية. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد وفي الوقت المناسب إلى السجلات والوثائق والمعلومات.
B	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منفصل عن الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتخطيط لوظائف المراجعة، وترتيبات لنشر التقارير بشكل عام، واعتماد وتنفيذ موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد وفي الوقت المناسب إلى معظم السجلات والوثائق والمعلومات.
C	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منفصل عن الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتخطيط لوظائف المراجعة، وترتيبات لنشر التقارير بشكل عام، واعتماد وتنفيذ موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد وفي الوقت المناسب إلى غالبية السجلات والوثائق والمعلومات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

البُعد 4.30. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
في وقت التقييم	الحكومة المركزية	• الدستور و / أو القانون الذي يحكم عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية • الهيئة التشريعية
			• التقارير الخارجية حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والحوكمة المالية

مؤشر الأداء PI-31 الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

معلومات عن المؤشر

يركز هذا المؤشر على الفحص التشريعي للتقارير المالية التي خضعت للمراجعة الخاصة بالحكومة المركزية، بما في ذلك الوحدات المؤسسية، وذلك إلى الحد الذي (أ) تكون مطالبة قانوناً بتقديم تقارير المراجعة للهيئة التشريعية أو (ب) يجب على وحدتها الرئيسية أو الرقابية الإجابة عن الأسئلة واتخاذ الإجراءات نيابة عنها. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم الأسلوب **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد:

- البعد 1.31 توقيت فحص تقرير المراجعة
- البعد 2.31 عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة
- البعد 3.31 توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة
- البعد 4.31 شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

الأثر على نتائج الموازنة

تقوم الهيئة التشريعية بدور رئيسي في ممارسة الفحص فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة التي أقرتها. من السبل الشائعة للقيام بذلك هو عبر لجنة (لجان) أو هيئة (هيئات) تشريعية والتي تفحص تقارير المراجعة الخارجية وتستجوب الأطراف المسؤولة عن نتائج التقارير. ينبغي تقديم تقارير حول نتائج مراجعة تقرير (تقارير) المراجعة الخارجية من خلال أي لجنة ذات اختصاص للنظر في

البعد 1.31. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	استيفاء الهيئة التشريعية فحص تقارير المراجعة المعنية بالتقارير المالية السنوية في غضون ثلاثة شهور من تلقي التقارير.
B	استيفاء الهيئة التشريعية فحص تقارير المراجعة المعنية بالتقارير المالية السنوية في غضون ستة شهور من تلقي التقارير.
C	استيفاء الهيئة التشريعية فحص تقارير المراجعة المعنية بالتقارير المالية السنوية في غضون اثني عشر شهراً من تلقي التقارير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

شأنها (وبشكل مثالي مناقشتها) في مجلس الهيئة التشريعية بأكمله حتى يمثل ذلك عملية فحص مستوفاة. يكون ذلك ضرورياً في الأغلب قبل أن يستطيع الجانب المُنْفِذ الرد بشكل رسمي بالرغم من أنه يجوز اتخاذ الإجراءات التصحيحية في أي وقت. سوف يرتبط عمل اللجنة (اللجان) بمدى توفر الموارد الفنية والمالية الملائمة وبتخصيص فترة زمنية كافية لمواكبة التقارير الخاصة بالمراجعة.

إرشادات قياس المؤشر

1.31: وكما ذكر في 3.2.29 و 2:30، عندما لا تكون هناك مراجعة خارجية، يجب تقديم البيانات المالية السنوية للحكومة مباشرة إلى الهيئة التشريعية. إذا لم يتطلب المشرع إجراء مراجعة خارجية للتقارير المالية التي تقدمها الحكومة، فإن الهيئة التشريعية لا تقوم بدورها في ضمان مساءلة السلطة التنفيذية التي تؤدي إلى تحقيق درجة D في كل بعد من أبعاد هذا المؤشر. إذا لم تقدم الحكومة بياناتها إلى الهيئة التشريعية، فإن درجة المؤشر PI-29.2 هي D. وتكون الدرجة للمؤشر PI-30 هي أيضاً D.

2:31: إذا لم يكن هناك أي هيئة تشريعية عاملة خلال السنوات الثلاث الماضية، ينبغي إعطاء المؤشر تصنيف عدم الانطباق NA.

البعد 1.31 توقيت فحص تقارير المراقبة

إرشادات قياس البعد

1.31:1. يُقَيَّم هذا البعد التوقيت المناسب لفحص الهيئة التشريعية ويعتبر ذلك من العوامل الرئيسية المتعلقة بمدى فعالية المساءلة. من الممكن أن يتأثر عامل التوقيت المناسب بالزيادة الملحوظة في عمليات تقديم تقارير المراجعة حيث

البُعد 1.31. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• عدد الشهور التي استغرقتها الهيئة التشريعية لإجراء عملية الفحص الكامل لتقرير المراجعة الخارجية بعد تلقي التقرير.	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية، وزارة المالية، الهيئة التشريعية، ولجنة الموازنة في البرلمان مدعومة بالمجموعات المدنية ذات المصلحة.

البُعد 2.31 عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة

إرشادات قياس البُعد

- 1:2.31. يُقَيِّم هذا البُعد مدى انعقاد جلسات استماع حول النتائج الرئيسية المستخلصة من هيئة المراجعة العليا. لا يمكن اعتبار جلسات الاستماع الجارية بشأن النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية "مستفيضة" إلا إذا تضمنت ممثلين من هيئة المراجعة العليا لشرح الملاحظات والنتائج، وكذلك من الهيئة الخاضعة للمراجعة لتوضيح وتوفير خطة العمل لتصحيح الوضع.
- 2:2.31. تعني كلمة "أحياناً" في سياق درجة التصنيف الترتيبي C أن جلسات الاستماع قد يتم إجراؤها لعدد صغير من الكيانات (ربما في مجموعات)، قد لا تتبع جدولاً محدداً مسبقاً، وقد لا تتبع نمطاً ثابتاً من سنة إلى أخرى.

يقوم المراجعون الخارجيون بتدارك التأخير في مراجعة الملفات. وفي هذه الحالة قد تقرر للجنة (اللجان) أن تقرر إعطاء الأولوية لتقارير المراجعة التي تغطي فترات رفع التقارير المستوفاة الأخيرة والكيانات الخاضعة للمراجعة التي ثبت لديها تاريخ من المستوى المتدني في الامتثال. ينبغي أن ينظر التقييم بشكل إيجابي في هذا النهج الذي يتماشى مع الممارسة الجيدة وألا يأخذ بعين الاعتبار التأخير الناتج عند فحص التقارير التي تغطي الفترات الأبعد.

1:2.31. لكي يعد اعتبار عملية المراجعة التي تقوم بها لجنة الحسابات العامة أو أي لجنة أخرى مفوضة كاملة يجب عرضه على الهيئة التشريعية في جلسة عامة. إذا قدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية العديد من تقارير المراجعة المالية للهيئة التشريعية، يُستخدم استخدام تاريخ استلام التقرير الأخير لحساب التأخير.

البُعد 2.31. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	عقد جلسات استماع مستفيضة حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة بشكل منتظم مع الموظفين المسؤولين من جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة والتي تضمنت تحفظات أو آراء سلبية أو رفض إبداء الرأي.
B	عقد جلسات استماع مستفيضة حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة مع الموظفين المسؤولين من معظم الكيانات الخاضعة للمراجعة والتي تضمنت تحفظات أو آراء سلبية أو رفض إبداء الرأي.
C	عقد جلسات استماع مستفيضة حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة والتي أحياناً ما تغطي القليل من الكيانات الخاضعة للمراجعة أو قد تجري مع مسؤولين من وزارة المالية فقط.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 2.31. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• سجلات جلسات الاستماع وتقارير المراجعة لآخر ثلاث سنوات مالية مكتملة.	• اللجان التشريعية المختصة، اللجنة الموازنة التابعة للبرلمان، الجهاز الأعلى للرقابة المالية، وزارة المالية، تدعمها المجموعات المدنية ذات المصلحة.
		• سجلات الحضور في الجلسات، لا سيما فيما يتعلق بالكيانات الخاضعة للمراجعة والجهاز الأعلى للرقابة المالية.	

البُعد 3.31 توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة

إرشادات قياس البُعد

3.31:1. يُقيّم هذا البُعد المدى الذي من خلاله تصدر الهيئة التشريعية التوصيات وتقوم بمتابعة تنفيذها. يجوز للجنة المسؤولة أن توصي بإجراءات وعقوبات يقوم الجانب المُنفذ بتطبيقها بالإضافة إلى اقرار التوصيات المقدمة من المراجعين الخارجيين، راجع المؤشر 30. وسيكون من المتوقع وجود نظام متابعة لضمان أن تلك التوصيات يتناولها الجانب المُنفذ على النحو الملائم.

البُعد 3.31. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	تقوم الهيئة التشريعية بإصدار توصيات حول الإجراءات التي بصدد التنفيذ من قبل الجانب المُنفذ وتتابع بشكل منتظم عملية تنفيذها.
B	تقوم الهيئة التشريعية بإصدار توصيات حول الإجراءات التي بصدد التنفيذ من قبل الجانب المُنفذ وتتابع عملية تنفيذها.
C	تقوم الهيئة التشريعية بإصدار توصيات حول الإجراءات التي بصدد التنفيذ من قبل الجانب المُنفذ.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 3.31. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• سجلات التوصيات من السلطة التشريعية لتحديد الإجراءات التي يتعين على السلطة التنفيذية اتخاذها. • سجلات الإجراءات لمتابعة التوصيات.	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية • الهيئة التشريعية
		• معلومات حول ما إذا كانت الإجراءات متبعة.	

2:3.31. عند وجود نظام لتتبع التوصيات واستخدامه لتسجيلها ومتابعة التوصيات و الإجراءات التي تم اتخاذها و الإجراءات التي لم يتم اتخاذها لمعالجتها، وفي شأن أي توصية، يتم إخطار الجهاز التنفيذي والهيئة التشريعية خلال جلسات استماع لاحقة ما إذا تم تنفيذ التوصيات أم لا.

3:3.31. يمكن اعتبار موافقة الهيئة التشريعية على توصيات الجهاز الأعلى لمراجعة الحسابات بمثابة إصدار الهيئة لهذه التوصيات.

البُعد 4.31 شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

إرشادات قياس البُعد

1:4.31. يُقيّم هذا البُعد شفافية وظيفة الفحص فيما يتعلق بوصول الجمهور لها. إن فتح جلسات استماع اللجنة للجمهور يسهل فحص الجمهور للإجراءات كما أنها تعتبر فرصة جيدة للجنة التشريعية حتى تخبر الجمهور بشأن عملها. من الممكن لجلسات الاستماع أن تكون "مفتوحة" بسبل عديدة والتي تتراوح

ما بين السماح بوصول استثنائي للجمهور إلى غرفة اللجنة إلى دعوة أعضاء من الجمهور للحديث عن موضوع ما. من الممكن أيضاً تحقيق فحص الجمهور من خلال نقل الإجراءات عبر وسائل الاعلام، أي الراديو أو التلفاز، مما يسمح للمواطنين بمتابعة ما يحدث حالياً في اللجان. يتمحور البُعد 4.31 حول وجود نوع من الوصول العام للجمهور ولا يُقيّم بشكل خاص ما إذا قد تم دعوة أعضاء من الجمهور للحديث في جلسات الاستماع.

البُعد 4.31. طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	انعقاد كافة جلسات الاستماع بشكل علني باستثناء ظروف محدودة للغاية مثل المناقشات المرتبطة بالأمن الوطني أو مناقشات مماثلة من حيث حساسية الموضوع. يجري مناقشة تقارير اللجنة في مجلس الهيئة التشريعية بأكمله ويتم نشرها على موقع رسمي أو بواسطة أي وسيلة رسمية أخرى من السهل للجمهور الوصول إليها.
B	انعقاد كافة جلسات الاستماع بشكل علني مع بعض الاستثناءات أضف إلى ذلك موضوعات الأمن الوطني أو مناقشات مماثلة من حيث حساسية الموضوع. تتوفر تقارير اللجنة لمجلس الهيئة التشريعية بأكمله ويتم نشرها على موقع رسمي أو بواسطة أي وسيلة رسمية أخرى من السهل للجمهور الوصول إليها.
C	نشر تقارير اللجان على موقع رسمي أو بواسطة أي وسيلة رسمية أخرى من السهل للجمهور الوصول إليها.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

البُعد 4.31. الفترة الزمنية ونطاق التغطية ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	نطاق التغطية	متطلبات البيانات/ الحسابات	مصادر البيانات
الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة	الحكومة المركزية	• عدد جلسات الاستماع حول تقارير المراجعة • عدد جلسات الاستماع التي أُجريت علناً • الدليل على أن تقارير اللجنة التشريعية حول عمليات المراجعة تجري مناقشتها في الجهة التشريعية في جلسة عامة ويتم نشرها في شكل يمكن للجمهور الوصول إليه.	• الجهاز الأعلى للرقابة المالية والهيئة التشريعية

مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
القيمة الشرائية	المبلغ المدفوع للأصول في وقت شرائها.
الأنشطة	مهام أو وظائف محددة لتقديم الخدمة أو البرنامج.
التصنيف الإداري	التصنيف الذي يحدد الكيان المسؤول عن إدارة الأموال العامة المعنية - أبواب الموازنة الرئيسية لوحدة الموازنة المدرجة في الموازنة المعتمدة.
وحدة إدارية	انظر التصنيف الإداري
الحسابات المقدمة	الحسابات التي تغطي المبالغ المدفوعة للمزودين بموجب عقود المشتريات العامة وكذلك سلف السفر والسلف التشغيلية.
عمر المتأخرات	المدة الزمنية بين تاريخ تولد المتأخرات وتاريخ التسجيل.
مُجمل الإنفاق	إجمالي جميع النفقات بما في ذلك:
	(i) تلك المُحملة نتيجة أحداث استثنائية (أي النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، التي يمكن تليبيتها من أبواب المخصصات الطارئة)؛
	(ii) النفقات الممولة من الإيرادات غير المتوقعة بما في ذلك الخصخصة. ينبغي أن تدرج ويُشار إليها في الجداول الداعمة والمحتوى السري؛
	(iii) النفقات الممولة من الخارج (عن طريق القروض أو المنح) - إذا تم الإبلاغ عنها في الموازنة، ومن باب (أبواب) المخصصات الطارئة ونفقات فائدة الدين.
	ملاحظة: لا يتم تضمين النفقات التي حُصصت للحسابات المُعلقة في مجمل الإنفاق. ومع ذلك، إذا تم الاحتفاظ بالمبالغ في حسابات مُعلقة في نهاية أي عام بشكل قد يؤثر على درجات التصنيف الترتيبي إذا تم تضمينها في الحسابات، فيمكن تضمينها. في مثل هذه الحالات، يجب ذكر سبب (أسباب) التضمين بوضوح في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.
الحصيلة الإجمالية للإنفاق	إجمالي النفقات الفعلية للحكومة المركزية في الموازنة للسنة المالية الكاملة المقابلة للنفقات السنوية المُدرجة في الموازنة المعتمدة.
انضباط مُجمل المالية العامة	الرقابة الفعّالة على الموازنة الإجمالية وإدارة المخاطر المالية.
تجميع الدرجات	جمع الدرجات الخاصة بالأبعاد للوصول إلى درجة كُلية لكل مؤشر باستخدام طريقة مناسبة تعتمد على درجة الترابط بين الأبعاد الفردية (انظر M2 / M1).
الأطراف المناسبة	الكيان الخاضع للمراجعة وأي أطراف أخرى يطلب من المراجعين الداخليين تقديم التقارير لهم، على النحو المبين في القوانين أو اللوائح أو ما شابه ذلك. وقد تشمل هذه الأطراف وزارة المالية والجهاز الأعلى للرقابة المالية.
الموازنة المعتمدة	الموازنة المصادق عليها من الهيئة التشريعية (الأصلية أو المُعدلة لاحقًا) التي تعتمد عليها الوحدات المُدرجة في الموازنة في إعداد خطط الإنفاق السنوية الخاصة بها.
مُجمل الإنفاق المعتمد المُدرج في الموازنة	إجمالي الإنفاق من قبل الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة كما صادقت عليها في الأصل الهيئة التشريعية في بداية سنة الموازنة. ولا يعكس التعديلات المعتمدة في الموازنة التي قدمتها الجهة التنفيذية أو الهيئة التشريعية بعد الموافقة على الموازنة الأصلية.
جميع	90 % أو أكثر (حسب القيمة).

المصطلح	التعريف
الأصول	الموارد التي يتحكم فيها كيان حكومي نتيجة لأحداث سابقة التي يتوقع أن تتدفق من خلالها المزايا الاقتصادية المستقبلية.
مسار عملية المراجعة	يسمح بالقيام بأعمال الفحص بشأن المساءلة الفردية، واكتشاف حالات التسلل وتحليل المشكلات. تستهدف مسارات تسلسل المراجعة الجيدة توفير المعلومات حول مَن وصل إلى البيانات، ومَن بدأ في المعاملة، وتوقيت ويوم الإدخال، ونوع الإدخال، وما هي مجالات المعلومات التي تحتوي عليها، وما هي الملفات التي قامت بتحديثها.
الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة (BCG)	استناداً إلى هيكل التصنيف الخاص بإحصاءات مالية الحكومة. وحدة واحدة من الحكومة المركزية التي تتضمن الأنشطة الأساسية للجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية. وعادة ما تقوم وزارة المالية أو ما يعادلها وظيفياً بتنظيم إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية والرقابة عليها، وذلك من خلال موازنة مصادق عليها من الهيئة التشريعية.
الوحدات المُدرجة في الموازنة	في إطار مؤشر الأداء PI-17، هي الوحدات التي تتحمل المسؤولية مباشرة عن تنفيذ الموازنة تماشياً مع سياسات القطاع وهي التي تتلقى الأموال أو التفويض مباشرة للإنفاق من وزارة المالية. ولا ينبغي الوضع في الاعتبار في التقييم الوحدات المُدرجة في الموازنة التي تقدم تقارير وتتلقى الأموال موازنة وزارة رئيسية.
السقوف	مخصصات الموازنة القصوى الإرشادية الصادرة للوحدات المُدرجة بالموازنة في مرحلة مبكرة من عملية إعداد الموازنة كأساس لإعداد مقترحات مفصلة لها. ويمكن بعد ذلك تعديل مخصصات الموازنة النهائية للوحدات المُدرجة بها على أساس نوعية ومبررات المقترحات التفصيلية. تشكل السقوف عنصراً أساسياً في عملية إعداد موازنة منضبطة.
الحكومة المركزية	استناداً إلى هيكل التصنيف الذي تم تطويره في إحصاءات مالية الحكومة. الوحدات المؤسسية للحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الربحية التي تخضع للحكومة المركزية. وتمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كامل تراب البلاد. (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفقرة 2.85 و صفحة 398)
تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)	تصنيف تفصيلي للوظائف أو الأهداف الاجتماعية الاقتصادية التي تهدف الوحدات الحكومية العامة إلى تحقيقها من خلال أنواع مختلفة من النفقات. ويقدم تصنيفاً للنفقات الحكومية حسب الوظيفة التي أظهرت التجارب أنها ذات أهمية عامة. ووفقاً لتصنيف وظائف الحكومة، تُصنّف الوظائف باستخدام نظام من ثلاثة مستويات. في المستوى الأول هناك عشر فئات وظيفية أو فئات ثنائية الأرقام، ويشار إليها كأقسام، في كل قسم توجد عدة مجموعات، أو فئات ثلاثية الأرقام، وكل مجموعة تضم مجموعة فرعية واحدة أو أكثر، أو فئات رباعية الأرقام.
سجلات الديون الكاملة	وضعت هذا التصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونشرته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. التصنيف الوظيفي للنفقات الذي تعتمد عليه إحصاءات مالية الحكومة GFS. عندما تغطي بيانات الديون جميع الديون المحلية والخارجية والضمانات الائتمانية للحكومة المركزية.

المصطلح	التعريف
خطة تحسين الامتثال	هي خطة رفيعة المستوى تصف في وثيقة منفردة مخاطر الامتثال الأكثر أهمية المحددة ضمن نظام الإيرادات والإجراءات التي تستهدفها إدارة الإيرادات للحد من هذه المخاطر. غالبًا ما تتمحور خطط تحسين الامتثال (والمعروفة أيضًا بخطط أو برامج الامتثال وإدارة الامتثال) حول المصادر الرئيسية للإيرادات وشرائح الخاضعين للضرائب.
مخاطر الامتثال	ترتبط بالإيرادات التي من الممكن خسارتها إذا ما فشل الخاضعون للضرائب في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية الرئيسية الأربعة (1) التسجيل، و(2) تقديم الإقرارات في الوقت المناسب، و(3) سداد الالتزامات في الوقت المحدد، و(4) رفع التقارير الكاملة والدقيقة بالمعلومات المتعلقة بالإقرارات.
تركيبية المتأخرات	الفصل بين المتأخرات حسب الكيان المسؤول و المتأخرات حسب نوع هذه المتأخرات، مثل المتأخرات المتعلقة بالسلع والخدمات، ومدفوعات المرتبات، ومدفوعات المعاشات التقاعدية، والتحويلات القانونية، والأحكام الصادرة عن المحاكم وما إلى ذلك.
البنود الطارئة	البنود المحددة بوضوح وغير المخصصة في وقت إعداد الموازنة ولكنها تستخدم لتغطية العجز في الإنفاق في أي وحدة موازنة أثناء التنفيذ. عادة ما يتم تحديدها إما كباب منفصل في الموازنة، أو كباب فرعي تحت وزارة المالية، مع عنوان واضح لها مثل "الاحتياطيات الطارئة" أو "النفقات غير المتوقعة/ المتنوعة" أو "الاعتمادات غير المخصصة".
التزامات طارئة	انظر الالتزامات الطارئة الصريحة.
أبواب المخصصات الطارئة	انظر البنود الطارئة
السنة المالية الحالية (T)	السنة المالية التي يتم فيها إعداد مقترحات الموازنة وعادة ما يتم تقديمها خلالها.
المعاملات المتعلقة بالدين	المعاملات في السوق مثل المقايضات لتغيير بيان مخاطر حافطة الدين، وإعادة شراء الديون لسندات الديون غير السائلة.
عمليات غير مركزة	العمليات التي تُديرها المكاتب المحلية لهيئات الحكومة المركزية على مستوى الأقاليم والمناطق والعمليات التي تُديرها كيانات مُنفصلة من الناحية القانونية تراقبها الحكومة المركزية وتمولها بشكل رئيسي.
الوحدات غير المركزة	انظر العمليات غير المركزة
قواعد البيانات المرتبطة بشكل مباشر	مقابل أي تغيير في قاعدة بيانات الموظفين من شأنه التأثير على وضع أحد الموظفين في كشوف الرواتب والأجور يجري تلقائيًا تغيير مقابل له في كشوف الرواتب والأجور.
سهولة الوصول إلى المعلومات عن الإيرادات	مدى سهولة حصول الأفراد والشركات الخاضعين للضرائب على المعلومات والمشورة من إدارة الإيرادات بما في ذلك اعتبارات مثل دقة التوقيت والتكلفة والوقت المستغرق في إيجاد المعلومات.
الفئة الاقتصادية	انظر التصنيف الاقتصادي
التصنيف الاقتصادي	التصنيف الذي يحدد نوع النفقات المُتحملة، على سبيل المثال، الرواتب والسلع والخدمات والتحويلات ومدفوعات الفائدة أو الإنفاق الرأسمالي.
الكفاءة والفعالية	وفقًا لمعيار 300: 11 ISSAI، فإن مبدأ الكفاءة يعني تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. يهتم بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات المقدمة من حيث الكمية والنوعية والتوقيت. مبدأ الفعالية يتعلق بالوفاء بالأهداف المحددة وتحقيق النتائج المرجوة.

المصطلح	التعريف
الإجراءات والقواعد المعمول بها	التوجيهات أو اللوائح الرسمية المتعلقة بالسلطة والمسؤولية عن اتخاذ مثل هذا الإجراء، والطرق المستخدمة في نقل النتائج أو التخلص منها أو تسجيلها أو نشرها. وتعتبر قائمة ومعومول بها عندما تكون الإجراءات والقواعد مسجلة رسمياً في القوانين أو اللوائح أو التوجيهات من السلطات المختصة.
متأخرات مدفوعات الإنفاق	التزامات الإنفاق التي تحملتها الحكومة، ويكون أجل استحقاق سدادها إلى العاملين، أو المتقاعدين، أو المزودين، أو المقاولين، أو الدائنين قد انتهى، ويسمح إطار الإنفاق العام المساءلة المالية بالتعريفات والممارسات المحلية في حساب متأخرات المدفوعات. ينبغي تحديد هذه التعريفات والممارسات في التقرير.
التزامات طارئة صريحة	الالتزامات التي تشمل: <p>(1) ضمانات الدولة الجامعة لأنواع متعددة من القروض مثل قروض الرهن، وقروض الطلاب، وقروض الزراعة، وقروض المشاريع الصغيرة؛</p> <p>(2) برامج تأمين الدولة مثل تأمين الإيداع، وتأمين صندوق المعاشات الخاص، وتأمين المحصول؛</p> <p>(3) الآثار المالية للمقاضاة والقضايا الجارية وذلك بالرغم من أنه غالباً ما يكون من الصعب تقدير هذا الأمر؛</p> <p>(4) ضمانات الدولة للاقتراض غير السيادي بواسطة منشآت القطاع الخاص والضمانات على الاستثمارات الخاصة مختلفة الأنواع بما فيها أدوات التمويل مثل الشركات ما بين القطاعين العام والخاص.</p>
خارج الموازنة	انظر الوحدات خارج الموازنة
وحدات خارج الموازنة	وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي تعتبر الكيانات التي لديها موازنات فردية لا تغطيها بالكامل الموازنة الرئيسية خارج الموازنة. هذه الكيانات هي وحدات منفصلة والتي تعمل تحت سلطة أو رقابة الحكومة المركزية (أو في حالة تقييم الحكومة دون الوطنية تكون حكومة الولاية أو الحكومة المحلية). قد يكون لديها موارد الإيرادات الخاصة بها والتي قد يكملها المنح (التحويلات) من الموازنة العامة أو من مصادر أخرى. وبالرغم من أن موازنتها قد تخضع لمصادقة الهيئة التشريعية فإن الوحدات خارج الموازنة يكون لها حرية تقدير حجم وتركيبه إنفاقها. قد تكون هذه الكيانات تأسست للقيام بوظائف حكومية محددة مثل إقامة الطرق أو الإنتاج غير السوقي للخدمات الصحية أو التعليمية. وتتفاوت ترتيبات الموازنة بشكل كبير ما بين الدول وهناك العديد من المصلحات المستخدمة لوصف هذه الكيانات ولكن غالباً ما يشار إليها "بالأموال خارج الموازنة" أو "الهيئات اللامركزية" (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، القسم 2.82).
القيمة العادلة (القيمة السوقية)	المبلغ الذي يمكن به تبادل أحد الأصول بين الأطراف الراغبة في تاريخ تقييمه.

المصطلح	التعريف
الأصول المالية	الأصول بما في ذلك: (1) النقد، والأوراق المالية، والقروض، والمستحقات الدائنة المملوكة للحكومة. (2) الاحتياطيات من النقد الأجنبي والأموال طويلة الأجل مثل صناديق الثروات السيادية والأسهم في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة. (3) مستحقات مالية وسبائك ذهبية تحتفظ بها الهيئات النقدية باعتبارها أصولاً احتياطية.
المخاطر المالية	مخاطر المالية العامة نتيجة لأوضاع الاقتصاد الكلي السلبية، والوضع المالي للحكومات دون الوطنية أو المؤسسات العامة، والالتزامات الطارئة من برامج وأنشطة الحكومة المركزية بما في ذلك الوحدات خارج الموازنة. من الممكن أيضاً أن تنتج عن المخاطر الضمنية والخارجية الأخرى مثل خلل الأسواق والكوارث الطبيعية.
السنة المالية	انظر: السنة الحالية، التالية، القادمة، اللاحقة، السابقة.
الأصول الثابتة	الأصول المنتجة التي يتم استخدامها بشكل متكرر أو مستمر في عمليات الإنتاج لأكثر من عام واحد. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، ص 404).
السنوات المالية التالية (T+2، T+3، وما إلى ذلك)	انظر السنوات الخارجية
الوظيفة/ الوظيفة الفرعية	انظر تصنيف وظائف الحكومة
تصنيف الوظائف	انظر تصنيف وظائف الحكومة
الحكومة المركزية (GG)	الوحدات المؤسسية المقيمة التي تفي بمهام الحكومة كمنشأها الأساسي (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، 1.2، 2.58، 2.76، وصفحة 404)
إحصاءات مالية الحكومة	يحدد دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFS) لعام 2014 والصادر عن صندوق النقد الدولي مفهوم ووصف الطريقة التي تصنف بها الإيرادات والنفقات في الفصل الخامس (صفحة 84) والفصل 6 (صفحة 114). ويوفر الملحق 8 (صفحة 385) جميع رموز التصنيف المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة.
المنح	التحويلات التي تتلقاها الوحدات الحكومية من الوحدات الحكومية الأخرى المقيمة أو غير المقيمة أو المنظمات الدولية و التي لا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية. عندما يتم إعداد الإحصاءات للقطاع الحكومي العام، سيتم إلغاء المنح من الوحدات الحكومية المحلية الأخرى في عملية التجميع، بحيث تظل المنح المقدمة من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية فقط في حسابات الحكومة العامة. يمكن تصنيف المنح على أنها رأسمالية أو دورية ويمكن أن تُسند نقدًا أو عينياً.
الضمانات	انظر الالتزامات الطارئة الصريحة
الالتزامات طارئة ضمنية	لا تنشأ من مصدر قانوني أو تعاقدية ولكن يتم التعرف عليها بعد تحقق الشرط أو الحدث. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الفقرة 7.252 والصفحة 405)
الأصول غير المنتجة غير الملموسة	تتكون من تلك المثبتة اجتماعياً سواء بواسطة الإجراءات القانونية أو المحاسبية. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، صفحة 405). يتم التمييز بين نوعين من الأصول غير المنتجة غير الملموسة: العقود والإيجارات والتراخيص، والأصول حسن السمعة (الاسم التجاري) وكذلك الأموال والأصول التجارية. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الفقرة 7.104)

المصطلح	التعريف
المخزون	الأصول المُنتجة التي تتكون من السلع والخدمات، والتي ظهرت في الفترة الحالية أو في فترة سابقة، والتي يتم الاحتفاظ بها للبيع أو استخدامها في الإنتاج أو أي استخدام آخر في تاريخ لاحق. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، صفحة 406)
كبار دافعي الإيرادات الكبيرة	هؤلاء الذين يُقدمون مدفوعات كبيرة ويمثلون، في المجموع، نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات (في كثير من الأحيان أكثر من 50% من مجموع المبالغ الإجمالية). تميل الدول إلى تحديد كبار دافعيها بالرجوع إلى: (i) حجم المبيعات السنوية/ معدل الدوران، (ii) مقدار الدخل السنوي، (iii) قيمة الأصول، (iv) مستوى الواردات و/أو الصادرات، (v) نوع النشاط الاقتصادي (على سبيل المثال، الخدمات المالية). من بين هذه المعايير، يكون مقدار المبيعات السنوية / معدل الدوران هو المعيار الأساسي.
مشاريع استثمارية رئيسية	المشاريع التي تلي كلاً من المعايير التالية: <ul style="list-style-type: none"> • يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع 1% أو أكثر من نفقات الموازنة السنوية الإجمالية؛ • المشروع هو ضمن أكبر 10 مشاريع (بحسب إجمالي التكلفة الاستثمارية) لكل وحدة من الوحدات الحكومية المركزية الخمس، والخاضع للقياس بناءً على نفقات المشاريع الاستثمارية للوحدات.
M1 (WL)	طريقة الحلقة الأضعف (WL) ، يُستخدم هذا الأسلوب للمؤشرات متعددة الأبعاد حيثما يكون المرجح لسوء الأداء فيما يتعلق بأحد الأبعاد أن يقوّض أثر حُسن الأداء فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى للمؤشر ذاته. تكون خطوات تحديد مُجمل درجة المؤشر كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • يتم أولاً تقييم كل بُعد على جِدة وإعطاؤه درجة تصنيف حسب الترتيب المعياري للنقاط الأربع. • مُجمل درجات تصنيف المؤشر هو أدنى درجة تصنيف حصل عليها أي من الأبعاد. • إضافة "+" حيثما كان لأي من الأبعاد الأخرى درجة تصنيف أعلى. ملحوظة: من غير المقبول اختيار درجة التصنيف لأحد الأبعاد التي حصلت على درجات تصنيف أعلى وإضافة "-" بالنسبة لأي من الأبعاد التي حصلت على تصنيف أدنى.
M2 (AV)	طريقة متوسط الأبعاد: M2 (AV) . يوصى باستخدام هذا الأسلوب لمؤشرات مختارة متعددة الأبعاد حيث درجة التصنيف المنخفضة في أحد الأبعاد لا تؤدي بالضرورة إلى تقويض أثر درجة التصنيف العالية على بُعد آخر للمؤشر ذاته. وخطوات تحديد مُجمل درجة المؤشر هي كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • تخضع كل الأبعاد للتقييم بشكل منفصل وتحصل على درجة تصنيف حسب نطاق الترتيب المعياري المكون من أربع نقاط. • ارجع إلى جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط (الجدول 1) وإيجاد القسم المناسب من الجدول (أي المؤشرات ذات البُعدين أو ثلاثة أو أربعة أبعاد) • تحديد السطر من الجدول الذي يتوافق درجات تصنيف أبعاد المؤشر؛ لا توجد قيمة جوهريّة لترتيبي درجات الأبعاد. • إدخال درجة التصنيف الشاملة بالنسبة للمؤشر المعني.
القيمة السوقية أو (القيمة العادلة)	المبلغ الذي يمكن به تبادل أحد الأصول بين الأطراف الراغبة في وقت التقييم.

المصطلح	التعريف
دافعو الإيرادات المتوسطون	هؤلاء بين كبار وصغار دافعي الإيرادات ممن كان وضعهم أكثر تعقيداً من صغار دافعي الإيرادات الصغيرة (أصحاب الإيرادات الصغيرة) ولكن أقل أهمية من كبار دافعي الإيرادات الكبيرة كحصة من إجمالي الإيرادات في كل فئة.
السنة المالية القادمة (T+1)	سنة الموازنة أو السنة المالية التي يتم تقديم مقترحات الموازنة السنوية بشأنها.
الأصول غير المالية	كل أصل اقتصادي غير الأصول المالية.
إيرادات غير ضريبية	تقسم الأصول غير المالية إلى أصول مُنتجة (الأصول الثابتة، المخزون والنفائس) و أصول غير مُنتجة (الأراضي، والموارد المعدنية والطاقة، والأصول الأخرى التي تظهر طبيعياً، والأصول غير المُنتجة غير الملموسة).
السلف التشغيلية	إيرادات غير الضرائب، يتم تحديدها وتصنيفها بشكل منفصل كمنح ومساهمات اجتماعية وعائدات أخرى.
الموازنة الأصلية المعتمدة	تشمل التحويلات لعمليات غير مركزة إلى الوكالات اللامركزية والوحدات الخارجة عن الموازنة والحكومات دون الوطنية للإنفاق الذي يتم القيام به نيابة عن الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة وتخضع للمحاسبة التفصيلية والإبلاغ للحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة ولكن لا تشمل المنح / الإعانات.
إيرادات أخرى	الموازنة المعتمدة من الهيئة التشريعية والتي تبني عليها الوحدات المُدرجة في الموازنة خطط إنفاقها السنوية في بداية السنة المالية.
نتائج (حصيلة)	جميع الإيرادات المستحقة باستثناء الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح: (1) دخل الممتلكات، (2) مبيعات السلع والخدمات، (3) الغرامات والجزاءات والمصادرات، (4) التحويلات غير المصنفة في مكان آخر، (5) الأقساط والرسوم والمستحقات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة وأنظمة الضمان الموحد.
سنوات مالية لاحقة (T+2، T+3، وما إلى ذلك)	التأثير القابل للقياس أو النتيجة أو تأثير الخدمة (أو البرنامج أو الوظيفة) ومخرجاتها. مؤشرات النتائج تقوم بقياس آثار وعواقب وتأثير الخدمات ومخرجاتها.
المُخرج	سنوات مالية تتجاوز السنة التي يتم فيها تقديم مقترحات الموازنة السنوية. وتكون السنوات اللاحقة ذات صلة بمنظور الموازنة المتوسطة الأجل في مؤشرات الأداء PI-14 و PI-15 و PI-16.
مراجعة كشوف الرواتب والأجور	الكمية الفعلية من المنتجات أو الخدمات التي تنتجها أو تقدمها الخدمة ذات الصلة (البرنامج أو الوظيفة). مؤشرات المخرجات تقوم بقياس كمية المخرجات المُنتجة أو الخدمات المُقدمة أو المُخطط لها.
مؤشرات الأداء أو المعلومات	المراجعة التي يجب أن تشمل: (1) التحقق من الوثائق، للتأكد من أن جميع الأشخاص المدرجين في كشوف الرواتب موثقون بشكل مناسب ومرخص لهم بتلقي مبلغ معين من الأجر، (2) التحقق المادي من وجود المدفوع لهم وتحديد هم قبل الدفع.
	مؤشرات المخرجات والنتائج والنواتج المُخطط لها أو المُحققة مقابل تلك المؤشرات.

المصطلح	التعريف
السنة المالية السابقة (T-1)	السنة المالية الكاملة الأخيرة
البرنامج	انظر "تصنيف البرنامج"
التصنيف البرامجي	التصنيف الذي يعني تخصيص الموارد لكل برنامج من البرامج. إذا تم استخدام التصنيف البرامجي للموازات المعتمدة، فيجب إعطاء درجات للفئات القائمة على البرامج استناداً إلى نفس مستوى البرنامج الذي صادقت عليه الهيئة التشريعية.
وصول الجمهور	عندما تكون الوثيقة متاحة دون قيود، في غضون فترة زمنية معقولة، دون اشتراط التسجيل، ومجاناً، ما لم يكن هناك ما يبرر خلاف ذلك حسب ظروف دولة معينة. يجب أن يُشار في التقرير إلى التبرير الذي تقدمه الحكومة للقيود المفروضة على إمكانية الوصول، حيثما ينطبق ذلك. الصيغ البديلة: "الإتاحة لعموم الجمهور" و "الإبلاغ العلني" و "تم النشر"
الاستثمار العام	لغرض مؤشر الأداء PI-11، إنشاء و/أو حياة الأصول الثابتة.
النشر	عندما يتم إتاحة وثيقة ما للجمهور إما في شكل مطبوع أو مقروء على موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه بشكل عام. يتضمن النشر أيضاً توقعاً بأن يتم إعلام المستخدمين بتوفر الوثيقة وكيفية الوصول إليها.
مُعلن عنه	انظر "وصول الجمهور"
الإتاحة لعموم الجمهور والإبلاغ العلني	انظر "وصول الجمهور"
منشور	عندما تتم إتاحة وثيقة للجمهور إما في شكل مطبوع أو مقروء على موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه بشكل عام.
تسوية الحسابات (الحسابات المصرفية، والحسابات المُعلقة والحسابات المُقدمة)	تحديد جميع أوجه عدم التطابق ومقدارها (وطبيعتها) بين سجلات الحكومة للبيانات المحاسبية الموجودة في دفاترها وبيانات الحسابات المصرفية الحكومية التي تحتفظ بها البنوك. ويمكن أن تكون عملية التصفية اللاحقة عملية طويلة، تقع خارج نطاق معايير الوقت المشار إليها تحت هذا البُعد في الوثيقة الإطارية. تُطلب التسويات على الحسابات النشطة فقط، بشرط أن يتم تسوية الحسابات غير النشطة في الوقت الذي كانت فيه نشطة.
تسوية الحسابات المصرفية على المستوى الكلي	تم تسوية الوضع النقدي الإجمالي للحكومة عبر جميع حساباتها مع السجلات المقابلة للبنك المركزي.
تسوية سجلات الديون	التأكد من تسجيل نفس المبالغ في سجلات الديون الحكومية وسجلات مؤسسات الدائنين، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يتم من قبل البنك المركزي أو وزارة المالية أو أي مؤسسة حكومية أخرى تحتفظ بسجلات الديون الحكومية.
تعويض	التعويض عن المعاملة الخاطئة وقد يشمل الاعتراف أو الاعتذار أو التعويض المالي أو رد الاعتبار أو تصحيح الأخطاء

المصطلح	التعريف
إيجار الموارد	مُدرج تحت عنوان دخل الملكية. الإيرادات التي يتلقاها مالك مورد طبيعي (الموَجِر أو المالك) مقابل وضع الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (مُستأجر) لاستغلاله المورد الطبيعي في الإنتاج. هناك نوعان من إيجار الموارد: الإيجار على الأرض والإيجار على موارد باطن الأرض (في شكل رواسب من المعادن أو الوقود الأحفوري، أي الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي). في الدول الثرية بالموارد، يُشكل إيجار الموارد مصدرًا هامًا للإيرادات الحكومية. ويغض النظر عن النظام المالي والإطار المؤسسي لتسيير إدارة الموارد الطبيعية، سيتم الدخل من إيجار الموارد لإعطاء درجة التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر إذا تم إدراجها بالكامل في الموازنة الرئيسية، وإلا فسيتم اعتباره إيرادات من خارج الموازنة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، صفحة 107)
الرد	عندما تقدم الإدارة تعليقاتها على توصيات مراجعي الحسابات وتتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها عند الضرورة. تتحقق المراجعة الداخلية من صحة ما إذا كان الرد المقدم مناسبًا، أي "كاملاً".
تعديلات بأثر رجعي	التغييرات في الرواتب بعد التغييرات ذات الصلة في وضع الموظفين، أو نتيجة لأخطاء، والتي تتطلب تعويضًا إضافيًا أو استرجاع المدفوعات التي لا تحقق للموظف.
متأخرات الإيرادات	المبلغ الإجمالي ويشمل الفائدة والمدفوعات المستحقة من دافعي الإيرادات أي التي لم يتم سدادها إلى الكيان المعني بتحصيل الإيرادات أو أي جهة أخرى مفوضة للقيام بذلك في التاريخ الإلزامي الذي يستحق فيه السداد.
التزامات الإيرادات	أربعة مجالات رئيسية: (6) التسجيل (7) تقديم الإقرارات في الوقت المناسب (8) سداد الالتزامات في الوقت المحدد (9) ورفع التقارير الكاملة والدقيقة بالمعلومات المتعلقة بالإقرار
الحقوق	مدى إبلاغ الخاضعين للضرائب بالحقوق القانونية بالإضافة إلى مراجعة العمليات والإجراءات المتاحة لهم للاعتراض على التقييم الناتج عن المراجعة.
أخذ العينات	تُستخدم في الحالات التي تكون فيها المسؤوليات لامركزية للغاية أو الحالات التي تنطوي على أعداد كبيرة من الكيانات الهامة. وتُقترح عادة أساليب أخذ العينات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي استخدام منهجية سليمة إحصائيًا لأخذ العينات. في أي حال، يجب على المُقيمين شرح سبب استخدام أخذ العينات وتبرير منهج أخذ العينات الذي يعتمدونه.

المصطلح	التعريف
تقديم الخدمة	البرامج أو الخدمات التي يتم توفيرها إما لعموم الجمهور أو لمجموعات محددة من المواطنين، إما بشكل كلي أو جزئي باستخدام الموارد الحكومية. ويشمل ذلك خدمات مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والمجتمعي، والمهام الشُرطية، وبناء الطرق وصيانتها، والدعم الزراعي، ومياه الشرب والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات.
وحدة تقديم الخدمة	وتُستثنى تلك الخدمات المقدمة على أساس تجاري من خلال الشركات العامة. كما تُستثنى وظائف السياسة والإدارة الداخلية والوظائف التنظيمية البحثية التي تقوم بها الحكومة، على الرغم من أن بيانات الأداء الخاصة بهذه الأنشطة يمكن الحصول عليها لأغراض الإدارة الداخلية. كما يستثنى الدفاع والأمن القومي.
صغار دافعي الإيرادات	الوحدة التي تقدم خدمات "الخط الأمامي" مباشرة إلى المواطنين والشركات مثل المدارس وعيادات الرعاية الصحية والمستشفيات وإدارات الشرطة المحلية ووحدات الإرشاد الزراعي.
المساهمات الاجتماعية	الأفراد والشركات الصغيرة التي تتمتع بجهاز إيرادات بسيطة لا تحتاج عمومًا معرفة مفصلة بالنصوص المتعلقة بالإيرادات أو الأحكام المحاسبية.
مساهمات الضمان الاجتماعي	مساهمات الضمان الاجتماعي والمساهمات الاجتماعية الأخرى. المساهمات الاجتماعية هي إيرادات فعلية أو مستحقة القبض بواسطة برامج التأمين الاجتماعي لوضع اعتمادات لاستحقاقات التأمين الاجتماعي المستحقة الدفع. سيتم النظر في المساهمات الاجتماعية لإعطاء درجة الترتيب التصنيفي لمؤشر الأداء PI-3، إذا كانت مغطاة بالكامل بالموازنة الرئيسية، وإلا سيتم اعتبارها إيرادات خارجة عن الموازنة.
مساهمات الضمان الاجتماعي	الإيرادات الفعلية المستحقة القبض من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي التي تنظمها وتشغلها الوحدات الحكومية، لصالح المساهمين في تلك الأنظمة. وهي تتألف من مساهمات الموظفين ومساهمات أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص أو مساهمات غير العاملين والمساهمات غير المخصصة.
رصيد المتأخرات	القيمة الإجمالية للمتأخرات.
نهج هيكل ونظامي	النهج الذي قام بتوثيق واضح للإجراءات والخطوات، هو نهج هيكل ونظامي قابل للتكرار.
الحكومة دون الوطنية	أي مستوى من مستويات الحكومة دون المستوى الوطني (مستوى الولاية/ المقاطعة أو المستوى الإقليمي والمحلي)، بشرط أن تكون لدى هذه الكيانات سلطة تملك الأصول، أو تحمل الالتزامات، و/ أو المشاركة في المعاملات في حد ذاتها. ولا يعتبر الحق في الاقتراض مطلبًا لتعتبر الحكومة حكومة دون وطنية في إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية.
الحسابات المُعلقة	الحسابات في دفتر السجل العام للحكومة والتي تُستخدم لتسجيل البنود مؤقتًا قبل التخصيص للحساب الصحيح أو النهائي.
بشكل نظامي (حول متابعة التوصيات)	عندما يوجد نظام لتتبع التوصيات ويستخدم لتسجيل التوصيات وتسجيل الإجراءات أو عدم اتخاذ إجراء بشأنها. وفي شأن أي توصية، يتم إخطار الجهة التنفيذية والهيئة التشريعية خلال جلسات الاستماع اللاحقة ما إذا كانت التوصيات قد نفذت أو لم يتم تنفيذها.
النفقات الضريبية	الإيرادات المفقودة بسبب حالات المعاملة الضريبية التفضيلية مثل الإعفاءات والخصومات والائتمانات والتخفيضات الضريبية، وما إلى ذلك.

المصطلح	التعريف
الضرائب	مبالغ إلزامية بلا مقابل مُستحقة للوحدات الحكومية من الوحدات المؤسسية. في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، وباستخدام ثلاثة مستويات (3 أرقام)، يتم تصنيف الضرائب إلى ست فئات رئيسية: (1) الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية؛ (2) الضرائب على الرواتب والقوى العاملة؛ (3) الضرائب على الممتلكات؛ (4) الضرائب على السلع والخدمات؛ (5) ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية؛ (6) ضرائب أخرى.
التحويلات (من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية)	يُمكن إجراء التحويلات لدعم نفقات الحكومة دون الوطنية في شكل منح غير مشروطة، حيث يتم تحديد استخدامها النهائي من قبل الحكومات دون الوطنية من خلال موازنتها، أو من خلال منح مشروطة (مخصصة) للحكومات دون الوطنية لتنفيذ مسؤوليات محددة في تقديم الخدمات والنفقات - على سبيل المثال، حسب الوظيفة أو البرنامج، عادة وفقاً لمعيار تنظيمي أو سياسة متفق عليها.
حساب الخزانة الموحد (TSA)	حساب مصرفي أو مجموعة من الحسابات المرتبطة التي تتعامل الحكومة من خلالها مع كل إيصال وعملية دفع.
الاعتمادات غير المخصصة	انظر "البنود الطارئة"
المصروفات غير المخصصة	انظر "البنود الطارئة"
حديثه/ مُحدثة	إلى أي مدى تعتبر المعلومات سارية وأنية من حيث القوانين والإجراءات الإدارية. ملاحظة: محددة في مؤشر الأداء PI-19. تستخدم كذلك في مؤشري الأداء PI-12 و PI-31 ولكن ليست بنفس المصطلحات بالضبط.
سهولة الاستخدام	إلى أي مدى يتم إعداد المعلومات وتصميمها خصيصاً لتلبي الاحتياجات المحددة لشرائح دافعي الإيرادات الأساسيين.
النفائس	الأصول المُنتجة ذات القيمة الكبيرة التي لا تستخدم في المقام الأول لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك، ولكنها تُحفظ بشكل أساسي كمخازن قيمة بمرور الوقت. (دليل إحصاءات مالية الحكومة، صفحة 418)
قيمة الأصل	انظر "القيمة الشرائية"، "القيمة العادلة أو القيمة السوقية"



الطبعة الثانية

ديسمبر 2018

الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية

واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية

المجلد 2: الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام

والمساءلة المالية